

جرائد المصدرات

أضرار المصدرات - مشاريع السواحية - المصدرات - الادعاء وأثره -
 أضرار المصدرات - مشروع قانون المصدرات رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون
 رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - نزكوة الإيضاحية - جداول المصدرات - المسائل الإجرائية
 - أحكام المصدرات

دكتور
 عبد الحميد الشاذلي
 رئيس محكمة



مركز الدراسات والبحوث
 ٤٠ شارع ٥ - حي مصر - القاهرة - ١١٥٥٢٧٤

جَرَانِهِ الْمَخْدَرَاتِ

جرائم المخدرات

أشهر المحذرات - الشرائع العمادية والمحذرات - الإذعان وأخطاؤه
أنواع المحذرات - شرح قانون المحذرات رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٢ - المذكرة الإيضاحية - جداول المحذرات - المسائل الاجرائية
- أحكام النقص

دكتور
عبد الحميد الشاذلي
رئيس محكمة

مؤسسة الثقافة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
٤٠٠ شارع د. مصطفى مشرفة - مكتبة ت / ١٨٢٥٢٢٤

جَرَانِهِ الْمَخْدَرَات

جرائم المخدرات

أضرار المخدرات - المشرائع السعادية والمخدرات - الإدمان وأخطاره
أنواع المخدرات - شرح قانون المخدرات رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٩ - المذكرة الإيضاحية - مجلد المخدرات - المسائل الإجرائية
- أحكام النقض

دكتور
عبد الحميد الشوازي
رئيس محكمة

مؤسسة نواصر للدراسات والبحوث والشرع والنشر
٤٨٢٥٣٢٤ / ٢٠١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَإِيَّايَ تَجْتَنِبُوا كِبَاءَ مَا تُنْكِرُونَ عَنْهُ نَكْفُرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ"

صدق الله العظيم

روو الإمام أحمد بن حنبل . روو ابو داود . روو سننه بسند
صحيح عن أم سلمة قالت ،
" نهو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر "

مقدمه عامه

شغلت آفة الإدمان على المخدرات والإحتجار فيها بال ولالة الأمور أمدا طويلا ، لما تجره من تدهور فى الصحة العامة والأخلاق وتعطيل القوى البشرية فى الوطن ، فأصبح تهريبها داخل البلاد ملجأ ملجأ اليه العدو لتحطيم القوى العاملة فيها .

ويزعم بعض الجاهلين بالتشريع الإسلامى أنه ليس فى القرآن الكريم ،وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريم للمخدرات والمخدرات.

والحقيقة أن هذا الزعم باطل . فقد جاءت الدلائل والبراهين من الكتاب والسنة والإجماع وأقوال الأطباء ، بأن المخدرات لها مضار جسيمة .

ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل مسكر ومفتر ، كما جاء فى حديث أم سلمة وقد رواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده وأبو داود فى سننه بسند صحيح .

واذ لم يرد فى القرآن الكريم ، وفى أقوال الأئمة المتقدمين شىء خاص بالمواد المخدرة لأنها لم تكن معروفة فى زمنهم جميعا ، إنما ظهرت فيما بعد .

ونظرا لخطورة المخدرات عل الصحة والأسرة والمجتمع فقد عرضنا لموضوع المخدرات ، من الناحية الدينية ، والإجتماعية والقانونية .

وعلى هذا فقد قسم البحث الى ثلاثة أقسام :

قسم الاول

أضرار المخدرات

الفصل الأول : الشرائع السماوية والمخدرات

المبحث الاول: الإسلام والمخدرات .

المبحث الثانى: المسيحية والمخدرات .

الفصل الثانى : الإدمان واخطاره

المبحث الأول: معنى الإدمان .

المبحث الثاني: أخطار الإدمان .

الفصل الثالث: أنواع المخدرات

الفصل الرابع: المخدرات والعقود

الفصل الخامس: المخدرات والجنس

الفصل السادس: العقاقير والمخدرات وأثرهما في الميافة البدنية

الفصل السابع: الوضع العالمى للإتجار غير المشروع للمخدرات

تقديم

مصر من أوائل الدول التي اهتمت بمشكلة المخدرات وآولتها ما هي جدية به من دعاية واهتمام ،والدليل على ذلك أمران:الأمر الأول:مرور أكثر من مائة عام على صدور أول تشريع لمكافحة المخدرات فى العصر الحديث الأمر العالى المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الذى منع زراعة الحشيش وحرم استيراده وعاقب على ذلك بالمصادرة والغرامة ثم توالى التشريعات بعده متدرجة نحو التوسع فى التجريم والتشديد فى العقاب الى أن صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل الذى أخضع لأحكامه جميع أنواع المخدرات وتدرج فى العقاب تبعا لدرجة إثم الجانى ومدى ترويه فى هوة الإجرام ، هو جعل من جرائم حيازة واحراز المخدرات جنايات تتفاوت عقوباتها تبعا لتفاوت القصد .

والأمر الثانى مرور أكثر من خمسين عاما على انشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة فى العشرين من شهر مارس سنة ١٩٢٩ ليكون أول جهاز متخصص لمكافحة المخدرات أنشئ فى العالم وقد تدرج من مكتب صغير تابع لحكمدرية بوليس القاهرة الى ادارة مستقلة قائمة بذاتها " الادارة العامة لمكافحة المخدرات " (١٩٧٦) التى تشرف فنيا على جميع أقسام ووحدات مكافحة المخدرات فى مديريات الامن بالمحافظات وتتبعها فروع فى القاهرة والاسكندرية وجنوب سيناء وشمال سيناء وطنطا والمنصورة وأسيوط كما تتبعها وحدات فى موانئ القاهرة والاسكندرية والسويس وبور سعيد ونوبع . وتتخذ الادارة من التخطيط العلمى أسلوب عمل لها كما تستفيد من جميع معطيات الحضارة وتستخدم وسائل تكنولوجيا متقدمة . وقد تفاقم خطر مشكلة المخدرات فى الآونة الاخيرة وازداد انتشار الهيرويين والكوكايين بين قطاعات عديدة من المجتمع وفى هذا الكتيب سوف نلقى الضوء على الوضع الحالى للاهمجار غير المشروع فى المخدرات محليا وعالميا ثم نتناول بالتحليل مخدري الهيرويين والكوكايين باعتبارهما أخطر المخدرات وأكثرها اهدانا للموت ونعرض فيما يلى لأخطار واضرار المخدرات .

الفصل الأول

الشرائح السماوية والمخدرات

الاسلام والمخدرات^(١)

لا نريد لدراستنا هذه ان تنضم الى غيرها من الدراسات التى تكفى بتذكير الناس بتحريم الاسلام للخمر والمخدرات فقط . وانما نريد ان نضيف الى ذلك : ان الناس اذا كانوا منصرفين عن دينهم بشكل او بآخر ، فكيف ان يطيعوا الله ، وأن يمثلوا لأوامر ونواهى دينهم ؟

وفى موضوع شائك كموضوع المخدرات ،لسنا فى حاجة لمن يلقى اللوم ، وانما نحن أخرج ما نكون لمن يفسر ويحلل طبيعة المشكلة ، وكيف يمكن التغلب عليها .
الرأى عندى أنه لكى يمكننا التغلب على تلك الهجمة الشرسة للمخدرات فى مجتمعنا :

ان نبدأ أولا بغرس بذرة الايمان فى قلوبنا ، ، ولن يجدينا اذا فقدنا الايمان أن نوضح بالأرقام والطب ، وكل وسائل الاعلام اضرار المخدرات مع فقد الايمان .
فالانسان عندما يؤمن فأنه يطيع دون حاجة الى رقيب ، فالرقيب فى النفس ، والله حاضر شاهد ، تراه عين البصيرة ، ولا يغيب عنها قط ، وتمثل قول الرسول الكريم ﷺ " أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك "

فتكون تلك الطاعة الفورية لأوامر الله ونواهيهِ ، بغير الايمان : لن نجدى كل محاولتنا فى القضاء على المخدرات التى انتشرت حتى وصلت لبعض صفار السن من ابناء مجتمعاتنا . لأن الايمان يجدى فى شفائنا من جميع الأسقام والعلل والمحن ، ومن الشقاء والتعاسة الذى يعيشه الكثيرون منا اليوم ، ولا حل أمامنا جميعا غير الاسلام ، ولا ملجأ من الله الا اليه ، والا فهى حياة الضيق والكآبة والقلق والادمان

(١) الاسلام والمخدرات للدكتورة سلوى على سليم ط ١٩٨٩ ص ١٦٥ وما بعدها

والانتحار ، يصدق الله العظيم حيث يقول - " ومن أخرج عن ينكره فإن له معيشة
 خنكا ونحشوه يوم للقيامة أجمع . قال رب لم تحشوتني أجمع وقد كنت بصيرا . قال
 يكذلك انتك آياتنا فتدسينها . وكذلك اليوم تنسون^١ طه ١٢٤ - ١١٦]

والاسلام فلسفة خاصة فى مشاكل الحياة ومآسيها ، وبالصبر والايان واعتبار
 المحنة أو المصيبة أو المرض من قضاء الله وقدره الذى لا ينفى للانسان أن يستقبله
 بالسخط أو الجزع أو حتى مجرد القلق ، والاسلام فى أمره للناس بالصبر والرضا عند
 الشدائد ، يأمرهم فى نفس الوقت بالعمل على اصلاح أحوالهم ، وعدم الاستسلام
 لواقعهم ، وفى هذا يقول تعالى "وقل لعلوا فسيروا الله مملكم ورسوله والمؤمنون"
 [التوبة ١٠٥] ويقول أيضا " من عمل صالحا فلنفسه " [فصلت ٤٦]

وهذه حكمة تجمع بين عاملين كل منهما مكمل للآخر :

* عامل الصبر عند وقوع الأزمة : بحيث يواجهها المسلم بشجاعة ومعنويات
 عالية ، ووجه بإسم ، فلا يتحطم ولا ينهار بل يتخطاها بسلام .

* ثم عامل الإصلاح والعمل البناء لتلافي الأخطاء أو الاضرار باعصاب هادئة
 ، وذهن صاف دون أى ارتباك ذهنى أو نفسى والاسلام بعد هذا : يمنع المسلم منعا
 قاطعا وحاسما من محاولة الهرب من صدمات الحياة ومشاكلها ، سواء بالانتحار أو
 بإدمان الخمر والمخدرات .

فالتحتم والمخدرات فى حكم الاسلام : قتل للعقول والارادة ومصير
 صاحبها الى النار .

ويصف القرآن الكريم الذين ضلوا الطريق وانقطعت صلتهم بالله ، بأنهم لا بد
 وأن يصابوا باليأس فيقول " ومن يفتنهم من رحمة ربه الى للظالون " [الحجر ٥٦]

* * *

بحريم الإسلام للمخدرات

لم يرد فى القرآن الكريم ، ولا السنة النبوية الشريفة ، نص على حكم المخدرات. ولم ينقل عن الأئمة المجتهدين أصحاب المذاهب الفقهية الاربعة " ابي حنيفة - ، ومالك ، والشافعى ، وأحمد بن حنبل " رحمهم الله تعالى قول الحكم الشرعى للمخدرات ، ومرجع هذا أن المخدرات لم تكن معروفة فى زمانهم ، ومنذ ظهورها فى اواخر القرن السادس الهجرى ، اجتهد الفقهاء فى استنباط الحكم الشرعى لها ، بالقياس على الخمر وذلك عن طريق : الأدلة الواردة بتحريم الخمر ومدى اشتراك الخمر والمخدرات فى هذه العلة .

ومن المتفق عليه بين غالبية علماء الاسلام : أن الاجماع والقياس يعتبران من مصادر الاحكام الشرعية ، وان دليلي الحكم الشرعى ، بعد الكتاب والسنة يكون فى لاجماع ، فإن لم يوجد فيه ، فإنه يلتمس فى القياس .

وقد أحسن القرطبى - رحمه الله - بيان وجه المصلحة فى ذلك حيث قال " لو التزمنا ألا نحكم بحكم حتى نحدد فيه نصا ، لتعطلت الشريعة ، فأن لنصوص قليلة وانما هى الظواهر والعموميات والأقيسة " وتأثير المخدرات بأنواعها على عقل الإنسان ، ودينه ، ونسله وماله ، أمر ثابت عن طريق البحوث والدراسات ، فتعاطى الحشيش مثلا يؤدي الى اضعاف النشاط الذهنى ، وتشتت الفكر وإنخفاض الكفاية العقلية ، وإدمان الأفيون والعقاقير المخدرة بأنواعها يؤدي فى كثير من الاحيان عند الانقطاع ، او الفشل فى الحصول على جرعة المخدر الى الصابة بتشنجات يعقبها اضطراب عقلى ، ربما يؤدي الى الوفاة ، هذا بالاضافة الى أن لسوم البيضاء بأنواعها المختلفة تلتف المراكز الرئيسية فى عقل الانسان وبالتالي يصعب الشفا منها .

وفى ضوء ذلك فان علة الحكم فى الخمر وهى الاسكار تكون قد توفرت فى المخدرات لأنها تفعل فعل الخمر ، بل تتفوق عليها فى حجب العقل ، وإذها به ،

ويكون حكم الخمر وهو التحريم هو حكم المخدرات ايضا ، وبالتالي تكون جميع انواع المخدرات حراما والنصوص التي تحرم كل مسكر ومفتر تتسحب على المخدرات كذلكفى ذلك يقول يوسف القرضاوى : " الخمر ما خامر العقل " - كلمة نبيرة قالها عمر بن الخطاب حدد بها مفهوم الخمر ، حتى لا تكثر

اسئلة السائلين ولا شبهه المشتبهين فكل لايس العقل وأخرجه عن طبيعته المميزه والحاكمه فهو خمر حرام ، حرمة الله ورسوله الى يوم القيامة ومن ذلك تلك المواد التى تعرف باسم " المخدرات " ، مثل الخشيش والكوكايين والانيبين وغيرها ... مما عرف أثرها عند متعاطيها انها تؤثر فى حكم العقل على الاشياء والأحداث ، فىرى البعيد قريبا ، والقريب بعيدا ، ويضل عن الواقع ، ويتخيل ما ليس بواقع ، ويسبح فى بحر الاحلام والاوهام ، وهذا مايسعى اليه متناولوها ، حتى ينسوا انفسهم ودينهم ، ويهيموا فى أودية الخيال ، وهذا غير ما تحدته من فتور فى الجسد ، وخور فى الأعصاب وهبوط فى الصحة ، وفوق ذلك ما تحدته من خور فى النفس ، وتقييع للخلق ، وتحلل الارادة وضعف الشعور بالواجب مما يجعل هؤلاء المدمنين لتلك السموم اعضاء غير نافعين فى جسم المجتمع .

هذا فضلا عما وراء ذلك كله من اتلاف للمال ، وخراب للبيوت بما ينفق على تلك المواد من اموال طائلة ،ربما دفعها البشر من قريت اولاده ،وربما انحرف الى طريق غير شريف يجلب منه ثمنها ، وأجمع فقهاء الاسلام على تحريم هذه المخدرات التى ظهرت فى عصرهم وفي طبيعتهم شيخ الاسلام ابن تيمية الذى قال : ¹ هذه الخشيشة الصلبة حرام ،سواء سكر منها ام غير يسكر ، وانما يتناولها الفجار لما فيها من الشهوة والطرب ،فهى تجماع الشراب المسكر فى ذلك والخمر توجب الحركة والخصومة ، وهذه توجب الفتور والذلة ، وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل ، وفتح باب الشهوة ،وما توجبه من الديانة " فقدان الغيرة " ما هو شر من الشراب والسكر [ويقول الشيخ عبد المجيد سليم : ¹ ما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم وغيرهما من العلماء : هو الحق الذى يسوق اليه الدليل وتطمئن به النفس ، واذا تبين ان النصوص من الكتاب والسنة بتناول الخشيش تتناول ايضا الاقيون الذى بين

العلماء انه اكثر ضروا . ويترتب عليه على المفسد مايزيد على مفسد الخشيش ، كما سبق عن ابن البيطار وتناول ايضا سائر المخدرات التي حدثت ولم تكن معروفة من قبل اذ هي كالحمر من العنب مثلا في انها تخامر العقل وتغطيه ، وفيها ما في هذه الحمر من مفسد ومضار ، وتزيد عليها مفسد اخري كما في الخشيش ، بل انقطع ، كما هو مشاهد ومعلوم ، ولا يمكن ان تبيح الشريعة الاسلامية شيئا من هذه المخدرات

ومن قال بحل شئ منها ، فهو من الذين يفترون على الله الكذب ، ويقولون على الله ما لا يعلمون " . وقد اصدر علماء المسلمين عدة فتاوي بشأن المخدرات ، واهمها ماصدر عن علماء الازهر في مصر حيث ذكروا : " انه ما كان الكثير من هذه المواد يخامر العقل ويغطيه ويحدث من الطرب واللذة عند تناولها ، ما يدعوهم الي تعاطيها والمداومة عليها ، كانت داخلة فيما حرمه الله تعالى في كتابه العزيز وعلي لسان رسول الله ص من الحمر والمسكر

التدرج في التحريم

لم يفاجيء الاسلام الناس بتحريم الحمر كمسكر ، وانما دعاهم اليه بالتدريج ، فقد كانت احوال الجاهلية في كثير من سلوكياتها الاجتماعية ، تقترب كثيرا مما يسود مجتمعات المسلمين اليوم ، ولو تتبعنا الكيفية التي عالج بها الاسلام تحريم الحمر ، فسيكون بوسعنا ان نحاصر اليوم ، ونقضي عليها لو اننا تأملنا ما حدث ولكي نتضح اماننا الصورة اكثر ، علينا ان نلقي نظرة على المجتمع الجاهلي الذي استطاع الاسلام ان يحرم الحمر كمسكر فيه .

كان المجتمع الجاهلي يعتبر اطعام الطعام ، وتقديم الخمر علامة علي الكرم والشهامة التي يجدها المجتمع ، ويتفني بها الشعراء ، وكان العربي قبل الاسلام يبحث عن الإدمان والكبرياء في الحمر وانتشرت الحمر وادمانها انتشارا كبيرا ،

وانتشرت مع ادمانها كافة الرذائل الخلقية والاجتماعية .

ولم يمنع الاسلام الحمر مباشرة ، ولكنه ثبت اركان العقيدة اولا وغير اساس البناء الهش الذي يقوم عليه المجتمع الجاهلي وارسى دعائم المجتمع الاسلامي ، بتثبيت شهادة ان لا اله الا الله ولا معبود بحق سواه ولا مشرع ولا حاكم في حياة الناس سواه وعندما استسلمت تلك الارواح القلقة لحكم الله وارتضته في الصغير والكبير ، عندئذ نزلت التشريعات تباعا تمنع الحمر وكل الرذائل الاجتماعية . وكما قالت السيدة عائشة رضي الله عنها : " انما نزل اول ما نزل منه (اى القرآن) سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتي اذا ثاب الناس الي الاسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نزل اول شيء : لاتشربوا الحمر : لقالوا لا ندع الحمر ابدا ولو نزل : لا تزنا ، لقالوا لاتدع الزنا ابدا " .

وكما يقول سيد قطب فى ظلال القرآن : " لم يبدأ المنهج الاسلامي في علاج رذائل الجاهلية وانحرافاتهما من هذه الرذائل ، انما بدأ من العقيدة ، بدأ من شهادة ان لا اله الا الله ، وطالت فترة انشاء لا اله الا الله هذه فى الزمن حتى بلغت ثلاثة عشر عاما ، لم يكن فيها غاية إلا هذه الغاية " .

حتى اذا خلصت نفوسهم لله واصبحوا لا يجدون لاتقسمهم خيرة الا ما اختاره الله ، عندئذ بدأت التكاليف بما فيها الشعائر التعبدية وعندئذ بدأت عملية تصفية رواسب الجاهلية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والاخلاقية والسلوكية ..بدأت في الوقت الذي يأمر الله فيطيع العباد بلا جدال لانهم لا يعلمون لهم خيرة فيما بأمر الله به أو ينهى عنه أبأ كان .

وبدأ التحريم متدرجا متأنيا ، فنزلت أول آية تشير الى الحمر من بعيد فى سورة النحل " ومن ثمرات النخيل والعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا " [النحل ٦٧] . وكانت هذه الآية بمثابة لفت نظر المسلمين ، فقد بدأوا البحث فى مسألة كلها ، وصاروا يسألون عنها .. وعند ذلك انزل عز وجل فى سورة البقرة " يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر من نفعهما " [البقرة ٢١٩]

وكانت هذه الآية بداية تحذير واضح من شربها ، مما جعل الصحابة يتساءلون ،
 فسألوا الرسول صلى الله عليه وسلم فقال " ان ربيكم تقدم في تحريم الخمر
 " وصنع عبد الرحمن بن عوف ، ودعا أناسا من الصحابة وأتاهم بخمر فشربوا وسكروا
 ، وحضرت الصلاة ، وتقدم واحد منهم ليصلى بهم فقرأ " قل يا أيها الكافرون لا أعبد
 ما تعبدون . لا أعبد ما تعبدون " إلى آخر السورة بحذف " لا " في " لا أعبد " فأنزل
 الله تعالى في سورة النساء " يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة ولأنتم سكاره حتى
 تعلموا ما تقولون " [النساء : ٤٣]

وعند ذلك تم تحريم السكر في أوقات الصلاة ، وكان منه فتاوى الرسول ﷺ إذا
 قامت الصلاة ينادى أن لا يقرن الصلاة سكران وتركها قوم كثيرون وقالوا : لا خير
 في شئ يحول بيننا وبين الصلاة وقال آخرون : نشربها ونجلس في بيوتنا ، فكانوا
 يتركونها وقت الصلاة ويشربونها في غير أوقات الصلاة ، ولأن الصلاة موزعة على
 اليوم كله من الفجر إلى الظهر إلى العصر إلى المغرب فالعشاء .. فلم يبق لشاربها إلا
 أن يشرب بعد صلاة العشاء ..

وكثيرون منهم استحووا أن يأتوا إلى صلاة الفجر ، تفوح منهم رائحة الخمر الذي
 شربوه في الليلة السابقة ، كما كان بعضهم يجدها تمنعه عن القيام لصلاة آخر الليل
 وصلاة الفجر ، فتركوها باقتناعهم واختيارهم . إلى أن شربها رجل من المسلمين فجعل
 ينيح على قتلى بدر فبلغ الرسول ، فجاء فزعا ، يجر رداءه حتى انتهى إليه فلما
 عاينه الرجل : قال أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله والله لا أطعمها أبدا .. ثم
 نزلت آية التحريم : " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من
 عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم
 العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم
 متفهمون " . بذلك تم التحريم في شهر ربيع الأول سنة أربع من الهجرة . كان الإيمان
 أولا ثم التحريم ثانيا ، وكان الإيمان هو القاعدة الصلبة التي خرجت على أساسها

اوامر ونواهى الاسلام ومنها الخمر..

وبعد تحريم القرآن الكريم للخمر ، جاءت أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لتنتهى عنها ، لما لها من أضرار على صحة الناس وعقولهم ...

عن ابن عمر رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ " اتانى جبريل فقال : يا محمد إن الله لعن الخمر ، وحاضرها ، ومعتصرها ، وشاربها والمحمولة اليه ، بانعها ومبتاعها ، وساقبها ومسقاها " .

وعن ابن عباس " اجتنبوا الخمر : فإنها مفتاح كل شر " وعن أبى هريرة : " ان الله حرم الخمر وثمنها ، وحرم الميتة وثمنها ، وحرم الخنزير وثمنه " .

وقد سئل رسول الله ﷺ عن البتخ فقال (كل شراب أسكر غيىر حرام)
لـمفتى عليه [، والبتخ هو نبيذ العسل المشتد ، أو الخمر وسئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن شراب الذرة المعروف بالمزة فقال (كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام)
وقال كذلك : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " .

وغنى عن القول ان مجرد تصور ان الاسلام يحرم الخمر السائلة ويتجاوز عن عقاقير جامدة ، وهى اشد خطرا وأعظم فتكا ، نقول أن فى ذلك مغالطة شديدة صحيح أنه حدث شئ كهذا وهو ما ستعرض له الا أن تحريم المخدرات لم يتم ذكره لأن المخدرات لم تكن معروفة ولكنها عندما عرفت تصدى لها أئمة الفقه والاسلام وسادوها بالخمر اى أنها محرمة ، وفى أيامنا هذه ظهرت مخدرات أخرى كالكوكايين والماراجوانا والهيريون وغيرها ، فتعال العقول ، وتهلك المدمن وتستأصل انسانية الانسان ، فكيف لا يتم تحريمها ؟

وفى الحديث الشريف (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام) وفى حديث آخر (ان من العنب خمرأ . وان من التمر خمرأ وان من العسل خمرأ ، وإن من البر خمرأ وان من الشعير خمرأ ، وأنهاكم من كل مسكر) .

وظاهر من الحديث أنه يسوق نماذج ، ثم يذكر القاعدة العامة ، فنحن لا نهتم

بالأسماء ولا بالصدر ، وإنما نهتم بالتشخيص العلمى للاشربة والعقابر ، فما يثبت
تغيبه للعقل ، أو ما يفقد المرء اتزانته الفكرى فهو محرم بقينا .

وأركان القياس على المخدرات تتماثل مع ما ينطرح على الخمر فالمخدرات
كالخمر فى الاسكار ، وحجب العقل ، والذهاب به ، تلك هى علة تحريم الخمر لذلك
ينسحب حكم الخمر ، وهو : التحريم على المخدرات لاشتراكها فى علة الحكم .

فتمتعاطي الخمر أو المخدرات كلاهما يفقد وعيه ، ويتصرف تصرفات طائشة
، تثير الشقاق والخلاف والعداوة والبغضاء والحكم الشرعى للمخدرات أنها حرام ،
ودليل هذا الحكم : النص بأنها داخلة فى عموم المسكرات ، وحتى لو قيل أنها مفترقة
، وليست مسكرة ، فقد روى عن أم سلمة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه
وسم نهى عن كل مسكر ومفتر .

سئل بن تيمية عن يأكل الحشيشة وما يعجب عليه - والحشيش مخدر وليس
خمرًا ...

قال : هذه الحشيشة الصلبة حرام ، سواء سكر منها أو لم يسكر ، والمسكر
منها حرام باتفاق المسلمين ، ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فله يستتاب ، فإن تاب
والأقتل مرتدا ، لا يصلى عليه ولا يدفن فى مقابر المسلمين ، وأما ان اعتقد ذلك قرينة
، وقال : هى لقيمة الذكر والفكر وتحرك العزم الساكن الى أشرف الأماكن وتنفع فى
الطريق فهو أعظم وأكبر ، فإن هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر
، ومن جنس من يعتقد الفواحش قرينة وطاعة قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُضُوا فَنَاجِشَةً
قَالُوا وَيَجِئُنَا عَلَيْهِمْ أَبَاعُنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا ، قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ . اتَّقُوا اللَّهَ عَالِمِ
اللَّهُ هَالِكًا تَعْلَمُونَ ۝ [الأعراف : ٢٨] ومن كان يستحل ذلك جاهلا ، فإنه ما يعرف
الله ورسوله وأنها محرمة ، والسكر منها حرام بالإجماع ، وإذا عرف ذلك ولم يقر
بتحريم ذلك ، فإنه يكون كافرا مرتدا ، وكل ما يغيب العقل فانه حرام وإن لم تحصل
به نشوة ولا طرب . فان تغيب العقل حرام بإجماع المسلمين .

وأما المحققون من الفقهاء فعملوا انها مسكرة ، وإنما يتناولها الفجار ، لما

فيها من النشوة والطرب ، فهي تجماع الشراب المسكر في ذلك ، والخمر توجب الحركة والخصومة ، وهذه توجب الفتور والذلة وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل ، وفتح باب الشهوة ، والبعد من الديانة (عدم الغيرة) ؛ مما هي من شر الشراب المسكر ، وإنما حدثت في الناس بحدوث التتار.

وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشراب ، ثمانين سوطا أو اربعون ، إذا كان مسلما يعتقد بتحريم المسكر ، ويغيب العقل

الصوفية والمخدرات :

إن هذه البدعيه على بساطتها لاكت خلافا حادا شغل الكثيرين ممن حاولوا قصر التحريم على الخمر فقط دون المخدرات .

حتى في الخمر ، رأى البعض :مع تسليمهم بأن شرب الخمر حرام فانهم يتصورون تعريف الخمر على ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد وغلى ، وقذف بالزبد بطبعه دون عمل النار (وهو قول أبو حنيفة رحمه الله) وإستند أنصار هذا الرأي في ذلك الى أن الخمر بالمعنى اللغوى هي هذا ، وبه يفسر القرآن ، ولا تطلق على لسان الشرع على غيره من المسكرات

وقد فتحت أبواب كثيرة للاجتهاد في الخروج بالمخدرات من اطار التحريم ولعل أوضح مثال على ذلك ، هو الحشيش ، ذلك المخدر الذى يتمتع بتراث عريق في المجتمع المصرى .

فقد نفشى الحشيش في مصر في العصر المملوكى ، وانتشر خطره بين الناس إنتشارالوباء ، وساعد على انتشاره ، وإقبال الناس على تعاطيه ،أن الحكام المماليك كانوا يبيحون تعاطيه ، والإعجار فيه ، ويعملون على ترويجه ، وقد احتكر بعضهم تجارتهم ،فأنشئوا رظيفة ضامن الحشيش الذى كان يقوم بالإعجار فيه لحساب الدولة ويلتزم بتسديد أثمانه .

وقد صار الحشيش يلاء على الناس ، استولى عليهم مع بداية القرن السابع

الهجرى، ومرجع خطورة هذا ان التتار الذين اغاروا على بلاد المسلمين وافسدوها ، كانوا قد عرفوا تأثير الحشيش فى سلب إرادة متعاطيه ، فاستخدموه سلاحا مدمرا للنفوس ، وسلب إرادتها ثم قاموا بترويجه بواسطة قوم من المتصوفة سمو بالمتصوفة الحيدرية ، نسبة الى إمام الطائفة، الشيخ أبو جعفر محمد الشيرازى الحيدرى ، وكان لهذه الطائفة من المتصوفة شأن كبير فى ذلك الوقت ، ولهم تأثيرهم الدينى القوى ، فاستجاب الناس لهم ، وحذو حذوهم فى تعاطيه .

وهذا يعنى - فى الحقيقة أن تعاطيه قد استند بسند دينى صوفى وكان شيخ المتصوفة نفسه يقول لمريديه ((ان الله قد خصكم بسر هذا الحشيش ، ليذهب بأكله همومكم الكثيفة ويجعلوا بفعله أفكاركم الشريفة فراقبوه فيما أودعكم ، وراعوه فيما استرعاكم))

وكما اخذ الحشيش الشرعية الدينية ورخص به من شيخ الصوفية أخذ الشرعية القانونية من حاكم الدولة نفسه ، فقد كان الحاكم فى العصر المملوكى ، يعهد الى من يتاجر فيه لحسابه ، وكانت له وظيفة معترف بها . وقد تغنى الأديباء بالحشيش، وألفت الكتب التى تذكر معاصنه ونظمت القصائد الشعرية فى مدح الحيدريه المتصوفة ، ونسبة الحشيش اليهم وفى ذلك يقول الشاعر محمد بن الأعمى الدمشقى فى قصيدة طويلة :

دع الحمر وأشرب من مدامة حيدر معنيرة خضراء مثل الزبرجد

إلى أن يقول عن الحشيش :

ولا تص فى تحريرها عند مالك ولا عند الشافعى وأحمد

الى آخر القصيدة

ومدحه الفقهاء ، ومنهم الشيخ علم الدين أحمد بن صاحب صفى الدين بن شكر المتوفى عام ٦٨٨هـ. ويقول فيه :

فى خمار الحشيش معنى مرامى يا أهيل العقول والانهام

حرموه من غير عقل ونقل
وحرام تحريم غير الحرام

وهكذا تفشى الحشيش فى العصر المملوكى ، وعاد وباله على كل فئات المجتمع ، فالتصوفة جعلوه أساسا فى طريقتهم ، يساعدهم على استحضار الوجد ، والاستغناء عن شهوة الطعام وشهوة النساء .

أما الحكام فقد احتكروا تجارته وروجوها ، وحتى الفقهاء فقد وقع بعضهم ، كابن الصاحب فى شركه ، وعلى الرغم من أن بعض حكام الماليك ، تصدوا للحشيش وانتشاره ، مثل الامير سودون الشينخونى فى عام ٧٨٠ هـ ، وحارب متعاطيه ، وعاقبهم بخلع أضراسهم ، الا أن الداء كان قد استشرى ، بدليل أنه فى عام ٨١٥ هـ على ذكر المقرئى :شنع التجاهر بالشجرة الملعونة فظهر أمره ، واشتهر أكله ، وارتفع الاحتشام من الكلام به ، وغلبت السفالة على الأخلاق ، وارتفع ستر الحياء من بين الناس ، وجهروا بالسوء من القول ، وتفاخروا بالمعائب ، وانحطوا عن كل شرف وقضية ، وتمسكوا بكل دميعة عن الاخلاق ورذيلة .

تراث الحشيش كمادة مخدرة يضرب فى اعماق المجتمع المصرى من عصور طويلة ، ولكن ما صلة انتشار المخدرات ببعض الطرق الصوفية الحديثة تلك الطرق التى لا تخلو قرية مصرية من بعض صورها . وطقوسها ، وهيمنة شيوخها على مرديهم . وعلى الرغم من أن لذلك حديثا آخر الا اننا نريد القول .. ان شم السموم البيضاء مثل الهيروين وغيره عن طريق لاتف ، كان له فى بعض الطرق الصوفية فى مصر تراثا آخر ، ولكنه لم يكن هيروين ، وانما كان " نشوقا" يعطس بعض الصوفية بعد شمه ، كأنه يذكر الله...!!

عادات وبدع ، أدخلها البعض على الاسلام ، والاسلام برئ من كل ما يعلقه هؤلاء على مشجبه ، الطاهر النقى الذى يحرم المخدرات بكل أنواعه ..حفاظا على المجتمع الاسلامى وطهارته ، وحفاظا على الانسان المسلم وبراهمه وعفته .

وواضح من كل ما تقدم ، أن المخدرات - كالحمر تماما - لم تحرمها الشريعة الاسلامية لذاتها ، وانما للأضرار الكثيرة المترتبة عليها ، وخاصة إذا ماتعلق الأمر

بالعقل والتعقل بالذات ، فلا شك ان سعادة الانسان معقودة بحفظ عقله ، بل لا يكون الانسان انسانا الا إذا وصف بالعقل فيقدر ما يكون فيه من عقل يقدر ما يكون فيه من انسانية

وقد حرمت الشريعة الاسلامية المخدرات لأنها - أيضا - تضعي الصحة وتؤدي الى التهلكة ، ، والله تعالى يأمرنا بالأفعال هذا حين يقول : «وإنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » [البقرة : ١٩٥] وهي كذلك مضیعة للمال وتبذیرا له ، واسرافا فيه واهدارا لأتعم الله التي ائتمنتا عليها ، وسائلنا عنها يوم القيامة ، وهو تعالى القائل «إلى المبتذرين هلكوا إخوان الشياطين . وهلك الشيطان لربه يحفوا (١) [الاسراء : ٢٧] وهو المعلن أنه لا يحب المسرفين : « انه لا يحب المعرفين » [الاعراف : ٣١] وفوق هذا كله فالمخدرات تحرم - عقلا - لأنها ليست بالشئ الطيب الذي أحله الله ، وإنما هي من الخبائث التي حرمها الله .

والله تعالى يأمرنا باجتنب كل خبيث «يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » [الاعراف : ١٥٧]

إن النبیذ ، والبتع ، والنقیع . . الى آخره كلها مسمیات لمواد تؤثر على العقل ، وبعض هذه الاسماء ، هي أسماء خمر كانت معروفة عند العرب وقت نزول القرآن الكريم ، ومع ذلك فإن أيا من هذه الاسماء لم يأت ذكرها في القرآن الكريم ، فكلمة " خمر " التي ورد إن النبيذ ، والبتع ، والنقیع . . الى آخره كلها مسمیات لمواد تؤثر على العقل ، وبعض هذه الاسماء ، هي أسماء خمر كانت معروفة عند العرب وقت نزول القرآن الكريم ، ومع ذلك فإن أيا من هذه الاسماء لم يأت ذكرها في القرآن الكريم ، فكلمة " خمر " التي ورد ذكرها في التحريم ليست اسم صنف ولكنها اسم جنس فإذا أطلقت كان المفهوم : أنها تشمل العديد من أسماء مواد تشابه في فعلها وتأثيرها ، ولكنها لا تشابه في مصدر تحضيرها ، أو طريقة تصنيعها ، ولو ذكر الله نوعا من المواد المسكرة التي كانت معروفة بدلا من كلمة ((خمر)) لتغير المعنى والمطلوب وانصب التحريم على صنف بذاته ولذاته ولكن

المقصود هو كل ما يستر العقل ويغيبه ، ويؤثر عليه ويجعل الانسان غير عالم بما يقول ، ومن ثم فان كل مادة تذهب بالعقول وتضلها ، وتوقع فى المعاصى والآثام ، تكون هى المقصودة بكلمة ((خمر)) التى أطلقها القرآن على كل مادة تؤدى ((ألا يعلم الإنسان ما يقول)) أو تلهى عن ذكر الله وعن الصلاة أو توقع العداوة والبغضاء بين الناس)) وعلى ذلك فان تحريم القرآن للخمر انما هو تحريم للأكيون ومشتقاته وللحشيش والهيروين والكوكايين ، قاما مثل تحريم التبيذ واليسكى وخلافه .

حد المخدرات فى الاسلام:

تقوم خطة الشريعة الاسلامية فى صدد التجريم والعقاب اساسا على الحفاظ على المصالح الأساسية فى الاسلام وهى : الدين ، والعقل والنفس ، والنسل ، والمال

وأدلة التجريم فى المواد المخدرة فى القرآن لا تحصى ، ومنها قوله تعالى : «ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث» [الاعراف : ١٥٧] والنصوص القرآنية والأحاديث النبوية ، وما امتازت به من جوامع الكلم ، لم تفرق بين نوع من المسكر وآخر ، ولم تفرق بين المشروب والمطعم ، وما يصل الى الجوف عن طريق الفم وما يصل اليه عن طريق الشم أو الحقن ، وأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو من أول الناس بلسان العرب ولغة القرآن قد عرف الخمر بأنها : ما خامر العقل أى خالطه

واختلف الرأى فى مقدار عقوبة تعاطى الخدر ، فذهب رأى فى انها ثمانون جلدة ، فى حين ذهب آخر الى انها أربعون جلده وسبب اختلاف الفقهاء فى مقدار الحد : أن القرآن الكريم لم يحدد العقوبة وفى الروايات ، لاتقطع باجماع الصحابة على رأى فى حد الخمر فقد روى عن أنس بن مالك قال ((أتى رسول الله ﷺ برجل قد شرب الخمر ، فضربه بالنتال نحوا من أربعين ، ثم أتى به أبو بكر فصنع مثل ذلك ثم أتى به عمر فاستشار الناس فى الحدود فقال ابن عف : اقل الحدود ثمانون ، وقال

على بي ابي طالب رضى الله عنه فى المشورة :انه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفترى ، فحدوه حد الاقتراء))

وذهب الشافعية الى أن مقدار العقوبة أربعون جلدة واستندوا فى ذلك الى ما فعله على بن ابي طالب من جلد الوليد بي عقبة أربعين جلدة وقوله ((جلد النبى صلى الله عليه وسلم ، وأيوبكر أربعين ، وعمر ثمانين وكل سنة ، وهذا أحب الى)) ويرى اصحاب هذا الرأى أن فعل النبى صلى الله عليه وسلم حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ، وإن الاجماع لا ينعقد على ما يخالف النبى وإبا بكر وعليه ويحملون الزيادة من عمر على انها تعزير يجوز إذا رآه الامام .

وقد تباينت وجهه علماء المسلمين حول تحديد مقدار العقوبة وكيفية تطبيقها على متعاطى المخدرات ، فذهب جمهور منهم الى القول فى ((ان عقوبة تعاطى المخدرات عقوبة تعزيرية - والتعزير معناه - التأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة - اى انه عقوبة تأديبية يفرضها الحاكم على جناية أو معصية لم يعين الشرع لها عقوبة أو حدد لها عقوبة - وليست حدية ، لأن المشرع أوجب الحد بالسكر من المشروب المانع على خاصية الطرب ، المعبر عنها بالشدة المطرية ، ولم يوجبه على المأكّل الذى لا تتحقق فيه هذه الصفة أو الخاصية ، وعليه فيقتصر الحد على ما جاء به النص فى المشروب المانع المسكر دون غيره من الجامادات المخدرة

ويعنى هذا ان يتعدى العقاب الذى ينزل بمتعاطى المخدر الحد الذى أرجبه الاسلام فى شارب الخمر ، ويكون هذا التعدى على شكل تعزير وقسوة وإيلام يعود تقدير مداها لولى الأمر .

ومن يستعرض أقوال الفقهاء يجد شواهد كثيرة على جواز اجماع التعزير مع الحد ، فقد روى عن الامام مالك رضى الله عنه يمين أحّد وهو سكران فى الاسواق وقد أذى الناس بسيف شهره ، أو حجارة وماها ، انه تعظم عقوبه بضرب حد السكر ثم يضرب الخمسين أو أكثر منها على قدر جرمه ، وقد حكى عن مطرف عن مالك فى الواضحة أن يضرب الخمسين ومائة والمائتين ونحو ذلك - وذهب الحنابلة الى أن شارب

الخمر إذا شربه فى رمضان فانه يعد بثمانين سوطا ويعزر بعشرين .

إن هذا التعزير يعنى ان على المجتمع أن يحدد العقوبة للجريمة حسب تأثيرها الضار بين الناس ، وقتلنا عندما كان السكان يذهب الى السوق شاهرا سيفه أر يقذف الناس بالحجارة فان تعزير العقوبة عليه وارد لأن حد السكر وحده سواء قدر بأربعين أو ثمانين جلده ، ليس كافيا ، لانه ومن خلال سكره اعتدى على أمن الآخرين وروعهم ، ولهذا تضاعف العقوبة . وتتطور الامور بعد ذلك ، فجيل كان فى عهد سيدنا عمر يكفيه الجلد والتأديب ، وإجبال أخرى لا يكفيها ذلك ، لأن الاضرار الناجمة عن تعاطيهم المخدرات اصبحت رهيبة ، إن بعضها - وهو ما يتم تناوله عن طريق الشم - يضرب المراكز الرئيسية فى اعصاب المخ ، وبالتالي لم يعرف العالم حتى الآن أي علاج لهذه الأنواع الحديثة والمصنعة كيماويا والاضرار والمخاطر الاجتماعيه التى تشكلها هذه الانواع الحديثة من المخدرات ، تشكل احدى علامات التدهور للمدنيها ولاسرههم ومجتمعاتهم ككل . ولعل تشديد العقوبة فى مصر الى الاشغال الشاقة المؤبدة لمروجى المخدرات ، تتم عن احساس المجتمع المصرى بالخطر الكامن وراء ظاهرة الترويج والاتجار فى المخدرات ، وهناك ذل كثيرة عاقبت التجار والمروجين للمخدرات بأنواعها - بالقتل - ومنهم السعوديه ، ومجمل القول أن تشديد العقوبة يعنى احساس المجتمعات بالخطر الجارف الذى يهدد بنيانها ويهدد أيضا حاضرها ومستقبلها ، وقد أفنى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية بجواز قبل المفسد متى لم ينقطع شره الا بذلك ، وقال ((وقد يستدل على أن المفسد متى لم ينقطع شره الا بقتله فانه يقتل ، بما رواه مسلم فى صحيحه عن عرفة الأشجعي رضى الله عنه ، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ((من أتاكم وأمركم جمع على رجل واحد ، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه)) .

وفى رواية ((ستكون هنات وهنات و قمن أراد ان يفرق أمر هذه الامة وهى جميع فاضربوه بالسيف كائننا من كان))

الحروج من الخلق:

على الرغم من الجهود المكثفة والمقبولة في مواجهه المخدرات والمتعاملين معها فان الاحصائيات في مصر والبلاد العربية والاسلامية ما زالت تشير الى تنامي المشكلة وتضخمها عاما بعد عام . بحيث أصبحت تشكل خطرا متزايدا على المجتمع المصرى والمجتمعات العربية والاسلامية ، وكان لانتشار المخدرات بكل أنواعها ، وبخاصة ما يسمى بالسموم البيضاء ، آثارا بعيدة المدى فى تهاوى الضوابط الاخلاقية التى كانت من افضل وأعز ما يفخر به المصريون ، فانتشرت جرائم السرقة والسطو ، كما صارت جرائم هتك الأعراض عن طريق الخطف والاغتصاب والخطف من الجرائم المألوفة ، التى تعودت الأذان عليها من كثرة سماعها لها اما جرائم الرشوة والتزوير والخيانة ، وتهريب الاموال الى الخارج فقد وصلت الي اماكن كان الناس يعتبرونها حصونا للثناغة والشرف والامانة ، ولكنها تداعت تحت تأثير تناول المخدرات ، واصبح الناس في البلاد العربية والاسلامية ، يفتقدون القدوة الصالحة وبالتالي إنهارت الكثير من المثل والقيم العليا الاخلاقية ، واثّر ذلك على عوامل الانتماء ، ومشاعر العزة والكرامة الذاتية ، واصبح الانسان المسلم - في إطارالتغيرات الاجتماعية السلبية - جزء من مجتمعات تتأكل يوما بعد يوم ، وكانت المخدرات بجميع انواعها مع عوامل أخرى هى السبب ، ولكنها أصبحت حلا متاحا ، للهروب الى عوالم خيالة، وفى إطار ذلك كله تعرضت البنية الاجتماعية في مصر والبلاد العربية الي خلل ، وتأكل من الداخل يصعب توصيفه بشكل علمي ، ولكن الظواهر كلها تدل على اننا لو لم نقضى على انتشار المخدرات بانواعها فلن مزيدا من التدهور القادم البنا معها ، سيصيبنا في مقتل ، بحيث لا تقوم لنا قائمة بعد ذلك ابدا ولكي لا نعود مرة اخرى الى العالم ، شركاء وقادرين على صنع الحياة والمستقبل على الارض ولا تكون مجرد تابعين لسانة هذا العالم الاقوياء بعلومهم وتقنياتهم المتقدمة ، وانتاجهم الوفير .

فى الطب الحديث رأى يقول : إذا أوجعت شفاء المريض ، فعليك بمعرفة اسباب مرضه أولا ، لأنك حين تعرف الاسباب يصبح العلاج يسيرا ، لأن العلاج ما هو الا

ازالة الاسباب .

وإذا كانت المخدرات بأنواعها أحد الأسباب الرئيسية لكل الأمراض الاجتماعية فكيف يمكن أن نعيش فى مجتمع بلا مخدرات ؟

لكل ثقافة جانبيها اللامادى أو المعنوى ويشغل الدين الجزء الأكبر من مقومات هذا الجانب ، فى غالبية المجتمعات الانسانية . ذلك أن لكل مجتمع ، مهما صغ أو كبر ، ومهما بسط أو تعقد تركيبه ، معتقد دينى معين وشعائر وطقوس معينة .

ويكاد يجمع علماء النفس ، والاجتماع ، والاجناس البشرية الثقافى على أهمية الدين فى حياة الأفراد ، وفى حياة الجماعات ، وفى حياة الامم والشعوب ، فالدين ظاهرة إجتماعية قديمة سحيقة فى القدم ، وجدت منذ قيام حياة الجماعات ومنذ بداية هذه الجماعات بالتطور الاجتماعى ، حتى صار نظاما متكاملًا له مؤسساته العاملة على تحقيق أهدافه وغاياته السامية .

ومن الواضح ان الدين لا يقف عند حدود العبادات واقامة الشعائر الدينية المطلوبة، بل ان الدور الذى يلعبه فى تنشئة الافراد يكاد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى ، العاملة فى مجال الضبط الاجتماعى ولذلك يعد الدين عنصرا أساسيا من عناصر التنشئة الاجتماعية .

ويرتبط الدين بالاخلاق ، عند محاولة بحث دوره فى خلق الشخصية وتكوين السلوك الانسانى ، وذلك من حيث أن الدين ، كنظام أو مؤسسة اجتماعية يشكل حصنا منيعا يعصم الفرد من التورط فى ارتكاب الائم والخطيئة وهذا لاشك بنسجم ورأى الغالبية من المشرعين ، ورجال الدين ، والمصلحين الاجتماعيين ، ورجال التربية ، والعاملين فى حقول التنمية الاجتماعية المتعددة . ولذلك فان الدين يشكل حجر الزاوية فى بناء كافة المناهة الاصلاحية التوعوية التى يخطط لها المعنيون بالشئون التربوية والثقافية والاجتماعية فالدين بوجه عام ، يدعو الى الاخلاق الحميدة ، والسلوك الطيب الخير ، والى اجتناب الائم والخطيئة ، وهذه كلها أنساق اخلاقية مثالية تتضمنها التعاليم الدينية المقدسة .

والدين اتجاه قوى عميق النمو فى جذور المنقسط الانسانية ، وهو ذو ابعاد تتسع لشمول كافة جوانب السلوك الانسانى فى طيلة حيلة الانسان وهذا معناه : ان بذور الايمان الدينى وحقائق العقيدة النبوية وكل ما يتصل بها من تعاليم وشعائر دينية معينة ، تزرع فى تربة النفس الانسانية فى أول مراحل حياة الطفل ، الامر الذى يكسبها صلابة ، ويزيدها قوة ومنعة فى قوتها كل الاتجاهات النفسية الأخرى .

والدين يهيم للانسان سبل تحقيق الطمأنينة النفسية ، ويكسبه قوة المقاومة اسباب الحيرة والخوف والقلق ، والدين يرسم للانسانى الصورة الكاملة للانتماء النفسى ، والانتماء الاجتماعى ، الذى يشكل حجر الاسان فى تكامل الشخصية ، والصحة النفسية والعقلية ، فهو يفرس بذور الثقة بالنفس ، والايمان بقدرتها على تحقيق خير الانسان وسعادته ، ويقدم الدين للانسان الاطار التفسيرى العام لكل ما يعجز عن تفسيره ، مما يحيط به او يدور حوله وهو فوق هذا وذلك يقدم للانسان السياج المتين الذى يحرس قيم مجتمعة ، ويصون معاييرها الجماعية ، ويدعم بعضها ، بما يكسبها كل اسباب القدسية والاحترام .

وقد عرف التتار الذين اغاروا على بلاد المسلمين وأفسدوها قيمة المخدرات (الحشيش) وتأثيره فى سلب ارادة متعاطيه ، فاستخدموه سلاحا مدمرا للنفوس وسلب اوادها وغمروا مصر به ويقول روبرتسون فى مقال طويل كتبه فى جريدة الديلى كرونكيل البريطانية ، ونشر فى الخامس من مايو عام ١٩١٦ ، وما جاء فيه : ((انى لأجد فى هذه البلاد الى جانب معالم الرقى والتقدم التى قامت فى مصر على ايدينا ، معالم أخرى جلبت على اهلها اصنافا شتى من المفاسد الاجتماعية ، والاتعاطات الخلقى ، بسبب انتشار الخمر فى عهد احتلالنا لبلادهم ، وقد كانوا من قبل متمسكين بعبادتهم الدينية التى تفرض عليهم اجتناب الخمر فطفت تجارتها عليهم جلب عليهم اسوأ التتانيج))

عرف التتار والبريطانيون قيمة المخدرات فى السيطرة على مصر وللانجليز تاريخ معروف فى السيطرة على الشعوب من خلال ترويج المخدرات بينهم ، لدرجة

انهم شنوا هروبا رسمية ، سميت باسم نوع معروف من المخدرات ... هي حرب الاقيون ..

وكما عرف التتار الذين كانوا يقاتلون المسلمين أهمية المخدرات عرفها البريطانيون ، ولكنهم وهم يستحملونها ، كانوا يعرفون ان الذى يعصمهم ، يحميهم هو دينهم ، وبالتالي فان ابعاد المصريين عن دينهم هو الوسيلة الوحيدة لقهرهم ، واذا كانت القوى الأجنبية قد غيرت فى استراتيجيات القهر ، واستبدلت حنود الاحتلال بدولارات الديون فان على المصريين ان ينتهبوا ، وان يعددوا لدينهم لكى يعصمهم مرة اخرى ، ويتشلهم بما هم فيه الآن ، وأول محاولات الخروج من المأزق هو الاقتلات من المخدرات بأنواعها لكى يستطيعوا الوقوف على أرض صلبة ويحولوا قهرهم الى قوة ذاتية تحمى تقدمهم ومستقبلهم ...

وكما فعل الاسلام بالعرب قبل الاسلام ، وجعلهم يتعدوا عن الحمر بعد ان أسس فى داخلهم الايمان العقائدى الذى لا يتزعزع دعونا نعود مرة أخرى الى الايمان الحقيقى . فقد جاء الاسلام لحماية الانسان وتكريمه ، وكرم الله الانسان وخلقه فى احسن تقويم ، وجعله خليفة الله فى أرضه ويميزه بالعقل فكيف ينحط ، بتناوله للمخدرات ، من تلك المنزلة السامقة الى الحضيض ، ويلقى بنفسه ذلك التمييز العظيم ، الذى تميز به بصفته انسانا ويترك للمخدرات أن تسلبه عقله ؟

وعندما يذهب العقل ، وتستولى الشهوة ، تكون هناك اضرار اجتماعية شديدة ، تضر بالفرد والمجتمع منها السلب والسرقة وارتكاب المحرمات ، ويقل عند المتعاطين للمخدرات وازع الضمير وتنطلق النوازح الاخرى ، وينعدم القياس الصحيح فيصبح الحق عندهم باطلا والباطل معروفا ، ويكون همهم تحقيق غايتهم فى الحصول على المخدر ولو على حساب كرامتهم ومبادئهم .

فى الايمان طوق نجاة ، فالتقوانين مهما كانت صارمة ، فانها لا تنفع كما ينفع الخوف والخشية من الله لأن الخوف يخلق الضمير الحى اليقظ الذى يصحب الانسان فى كل مكان ، فالتقوانين لا تراعى الا حيث يخاف الانسان من الوقوع فى قبضة

السلطة القائمة على تنفيذها فإذا وجد الإنسان فرصة يامن فيها على نفسه حرمة القانون وخرج عليه دون مبالاة .

وارتباط الإنسان بعقيدته ، يعتبر من أهم الأسس في استمرار المؤمن على مراقبة الله تعالى ، واستشعار عظمته ، وخشيته في كل الظروف والأحوال ، وهذا من شأنه أن يقوى القوى النفسية، والارادة الذاتية عند الفرد المؤمن ، فلا يكون عبدا لشهواته ، ولا اسيرا لأطماعه واهوائه ، بل يتدفع الى تطبيق المنهج الربانى ، كما أنزل الله وكما أوحى الى رسوله عليه الصلاة والسلام دون تردد أو حرج متمثلا قول الرسول صلى الله عليه وسلم (ان تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك) فتكون تلك الطاعة القوية لإوامر الله ونواهيه ان الايمان بالله ، والتعبد له ، والابقان بالموت والاعتقاد بعوالم الآخرة ، وأحوال يوم القيامة ، يبعد الناس عن المخدرات ويقوى ضميرهم الانسانى لأن المؤمن يشعر دائما برقابة الله ومحاسناته فى كل ما يفعله .

تلك هى ثمرة الايمان ، ولابد من غرس بذرتها اولا حتى نقتطف الثمار ..والا
هى حياه الحرف والقلق والاكتئاب والمخدرات والضياع وصدق الله العظيم حيث يقول
"ومن آياته من يظهركم فيها له كهيفه فنجها ونحضره يوم القيامة اجمع قال رب لم
جشرتهم اجمع وقته كهنت بصيرا . قال ههيكلك ائتلك آياتنا ففسيتها وههيكلك اليوم
تتصم " طه : ١٢٤-١٢٦] .

وتربية مشاعر الإيمان ، على درجة كبيرة من الاهمية لأننا اذا قمنا ببناء
الانسان من الداخل ، فأننا بذلك نقوم بتحصينه قويا ضد كل الشرور ، وبدون هذا
البناء ، فإن المحاولات الأخرى انما هى محاولات خارجية ، قد تؤثر ولكنها غير
مضمونه فى كل زمان ومكان ، والتربية الاسلامية التى تقصدها ، لا تأتى بالمواظ
والخطب والنصائح ، وإنما باتباع منهج تروى قويم لا يقوم على المنع والزجر ولا على
التدليل ، وإنما باتباع منهج وسط بين الشدة واللين وتكون الاسئلة فيه مجابة عقلية
بطريقة منطقية عقلية ، فالصراحة والسكينة والحب ، اساليب يمكن أن يدار بها الحوار

، وبها يتربى الانسان على حب الله ، والامل فيه ، والخوف منه ، والرجاء فيما عنده ، وإذا احب الانسان ربه فانه لا يعصيه ، ويقبل على طاعته ، ويخلص له ، ويتفانى فى سبيله ويحاول الا تقع عين ربه عليه ، وهو فى موضع يخجل منه وغرس بذور الايمان ، وبأنى ضمن برامج محددة ، تبدأ مع المسلم الصغير وهو فى مرحلة الطفولة ، وتتوالى فى حالة شبابه وكهولته وشيخوخته ذلك ان الاسلام قد إهتم بالمسلم منذ ولادته حتى وفاته ، وشرع من التعاليم والنظم والإوامر والنواهى ، ما يجعل المسلم يعيش حياة مليئة بالخصوبة والغنى بتقوى الله من ناحية ، والمعارف المتنوعة والخبرات المتزايدة والمشاركة عبر فترات حياته المختلفة .

ولو اردنا تفصيل ذلك ، ما وسعنا صفحات هذا الكتاب ، ولكننا نكتفى هنا ببعض الامثلة على ذلك - قال الله تعالى " يا ايها الذين آمنوا اتقوا أنفسكم واهليكم نارا " (التحريم ٦) ووقاية الابن من النار تعنى ، كما يقول ابن الحاج العبدري : صيانتة ، بأن يؤدبه ، ويهذبه ويعلمه محاسن الاخلاق ويحفظه من قرناء السوء .

ولان الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة فقد ثبت من خلال دراسة سعد المرفى ، عن ظاهرة تعاطى الخشيش فى مصر على مجموعة من المدمنين : أن جميعهم لم يكن لهم هوايات أو مهارات خاصة ، يمارسونها فى أوقات فراغهم ، وقد كانوا جميعا يشغلون وقت فراغهم اليومي اما فى الطرقات العامة والازقة او فى الجلوس على المقاهى الشعبية عندما بدأوا يقتربون من سن العشرين .

يقول الشيخ محمد الغزالى ((كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخاف على الشباب غوائل الفراغ ، فبينه ولاته الى ذلك قائلا لاحدهم : ((يا هذا ، إن الله خلق الأيدى لتعمل ، فإذا لم تجد فى الطاعة عملا التمسست فى المعصية اعمالا ، فاشغلها بالطاعة قبل ان تشغلك بالمعصية)) .

وفى مصر الآن تقل اماكن الترويح الايجابى ، وقضاء وقت الفراغ المفيد ،

ولهذا نجد بعض الظواهر التي لم تكن معروفة من قبل بشكلها الحال وهي مجتمعات الشوارع ، حيث يتكسب الشباب على الطرقات ، في شلل يتبادلون التعليق أو السخريّة من الآخرين بألفاظ نابية ، وممارسة سلوكيات منحرفة كالسرقة وتعاطي المخدرات .

وإذا كان الناس يفتقدون الآن القدوة الحسنة فإن الاسلام نبه اليها : " لَقَدْ هَمَّ لِكُحْمٍ رَجُلٌ مِّنْ رُّسُلِ اللَّهِ إِسْوَةَ حَسَنَةٍ " [الاحزاب ٢١] وقال صلى الله عليه وسلم " المراء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل " .

كثيرة هي تلك الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال وأعمال السلف الصالح في الاسلام ، والتي تعنى بتنشئة الانسان المسلم وتقوية إيمانه من المهد الى اللحد .

والقول بأن المخدرات غير محرمة لعدم ذكرها بالاسم في القرآن والسنة انما هو قول مردود عليه كما أسلفنا وفي رأينا أن المخدرات أكثر تحريما من الخمر وذلك لأن الخمر تذهب العقل فقط أما المخدرات فانها تذهب العقل وتذهب المال والنفس ... ففيها آثام مجتمعة

- أنها تذهب العقل لأنها لا تؤدي الى السكر فقط ولكنها تؤدي الى الجنون كذلك .. وهي حرام .

- وأنها تذهب المال لأنها تؤدي الى البطالة أولا ، ولاتها أكثر كلفة من الخمر .. وهي حرام .

- انها تذهب النفس ، لأنها تؤدي بالمدمن الى الوفاة مبكرا في شبابه .. وهي لهذا حرام .

وهذه الاسباب تجعل المخدرات أشد تحريما من الخمر . ولا نجد أمامنا أخيرا سوى قول الله تعالى:

« وَقُلْ لِّعَمَلِكُم مِّنْ شَيْءٍ اللَّهُ يَخْتَارُ مِمَّا يَشَاءُ وَيُؤْتِيهِمْ مِّنْ ذُرِّيَّتِهِمْ مَّا يَشَاءُ » [التوبة : ١٠٥]

وقوله تعالى :

«مَنْ عَمِلْ صَالِحًا قَلْبًا»

[فصلت: ٤٦]

وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ((ليس الإيمان بالتمنى
ولا بالتحلى ولكن ما تقرر فى القلب وصدقه العمل)) .

المبحث الثانى

رأى المسيحية فى المخدرات

تعاطى المخدرات والمسكرات جريمة قتل

إن للخمور والمسكرات كل هذه الأضرار على جميع أجهزة الجسم ، وعلى
الجهاز العصبى وعلى رأسه المخ وعلى الجهاز الهضمى ، والجهاز البولى ، والجهاز
الدموى ، والجهاز الغذى والجهاز التناسلى ... إذا كانت للخمور والمسكرات كل هذه
النتائج البشعة والآثار المدمرة لكل كيان الانسان ، ألا يكون الايمان فيهما جريمة قتل
يرتكبها المدمن ضد نفسه وضد زوجته وضد أولاده ، وضد أسرته ، وضد بلده بل ضد
الانسانية كلها ؟ فان كل انسان يؤثر فى غيره كما يتأثر بغيره . وليس هناك كائن
يمكنه أن ينفى أنه لا يؤثر أو يتأثر بغيره . فلم يخلقنا الله كائنات منفصلة عن بعضها
، وإنما خلقنا الله جميعا من أرومة واحدة ، ومن أب واحد هو آدم . قال الكتاب
المقدس (وصنع من دم واحد كل أمة من النامى يسكنون على كل وجه
الارض) (أعمال الرسل ١٧: ٢٦) . هذا التأثير إذن ليس تأثرا أفقيا فقط بفعل البيئة
والمجتمع ، وإنما هو أيضا تأثر رأسى ، وهذا هو ما يعرف بقانون (الوراثة) .

ويقول الله فى الوصية الثانية من الوصايا العشر (انا الرب الهك اله غيور
، أفتقد ذنوب الآباء فى الأبناء الى الجيل الثالث والرابع من مبغضى
(سفر الخروج ٢٠ : ٥) ، (٧: ٢٤) ، (سفر العدد ١٤ : ١٨) ، (سفر التثنية ٥ :

٩ ((ايوب ٢١: ١٩) (اشعيا ٦٥: ٧) ، (ارميا ٣٢: ١٨) .

إن المسكرات مخدرات ومدمرات لصحة المدمنين وإبنائهم وبناتهم وعبائهم الى أجيال وأجيال تالية .

فالمدمن قاتل لنفسه ولامرأته ولأولاده . والقاتل عاص على الله ، وعلى الطبيعة ، فهو هالك لا محالة ... هالك في الدنيا ؛ وهالك في الآخرة .. وقد قال الله في الوصية السادسة من الوصايا العشر (لا تقتل) (سفر الخروج ٢٠-١٣) (سفر التثنية ٥: ١٧) ، وقد شدد السيد المسيح له المجد ، على هذه الوصية . (أنظر الانجيل للقدس متى ٥: ٢١)

وجاء في شريعة التذير للرب الاله (اذا انفقر رجل أو امرأة لينذر نذر التذير ليتنذر للرب ، فعن الخمر والمسكر فليعتزل ، ولا يشرب خل المسكر ولا الخمر ولا خل مسكر) (سفر العدد ٦: ١ - ٤) ولذلك فانه عندما بشر الملاك أم شمشون الجبار بالجيل به أعطاها أمرا صريحا (والآن فاحذري ولا تشربي خمرا ولا مسكرا ولا تأكل شيئا نجسا .. لأن العصى يكون نذيرا لله من بطن أمه) وأعاد الملاك قوله لزوج المرأة وهو منوح قائلا له : (فلتحتفظ المرأة من جميع ما قلت لها ... من كل ما يخرج من جفنة الخمر لا تأكل ، وخمرا ومسكرا لا تشرب ولا تأكل شيئا نجسا بل تحتفظ كل ما أمرتها به) (سفر القضاة ١٣-٢-١٤) . إقرأ (عاموس ٢: ١٢) .

وأما عن الادمان على الخمر والمسكرات فقد أنذر الكتاب المقدس المدمنين بالويل والثبور وعظائم الأمور وبالهلاك في الحياتين الحاضرة والآتية :

جاء في سفر الأمثال (لمن الويل ، لمن الشقاء ، لمن المخاصات ، لمن الكرب ، لمن الجراحات بلا سبب ، لمن إزمهراو العيين ؟ الذين يدمنون الخمر . الذين يدخلون في طلب الشراب المزوج لا تنظر الى الخمر . الذين يدخلون في طلب الشراب المزوج . لا تنظر الى الخمر اذا احمرت حين تظهر حبابها في الكأس وساعت مرققة لكنها في الآخر تسع كالخمية ،

وتلدغ كالافحوان (الامثال :- ٢٩ - ٣٢) ، (التكوين ٤٩ : ١٢) (ارميا : ١٣ : ١٢ - ١٥) (١. صموئيل ٢٥: ٣٧) (٢. صموئيل ١٣: ٢٨) وجاء فيه أيضا (بالخمير الدعساة ، وبالسكر الجلبة ومن يترنح بهما فليس بحكيم) (الامثال ٢٠: ١) (يؤيل ٣ : ٣) ، (سفر القضاة ٩: ٦. ٩. ١٢) (مزمو ٥٩: ٣) ، (اشعيا ٥١ : ١٧ ، ٢١ ، ٢٢) (دانيال ١: ٥ ، ٨) ، (زكريا ٩: ١٥) .

وجاء فيه أيضا : (لا تكن بين شريبي الخمر بين المتلفين أجسادهم ، لأن السكر والمسكر يفتقران) (الامثال ٢٣ : ٢٠ ، ٢١) اقرأ (ارميا ٣٥ : ٦) .

وجاء ايضا فى سفر حبقوق النبى (حقا ان الخمر غادرة ... ويل لمن يستقى صاحبه ، ويسفح له مرارته ، ويسكره لينظر الى سوماتهم) انظر (هوشع ٧ : ٥) ، (والتكوين ٩: ٢٢) .

وجاء فى سفر يشوع بن سيراخ : (لا تكن ذا بأس تجاه الخمر فإن فأهلك كثيرين ... الاقراط من شرب الخمر خصومة ونزاع . الاقراط من شرب الخمر مرارة للنفس . السكر يهيج غضب الجاهل لمصرعه ، ويقلل القوة ويكثر الجراح) (سيراخ : ٣١ : ٣٠ - ٤٢) انظر (سفر راعوث ٣: ٧) ، (٧ : ٧ ، ٨) (مزمو ١٠٣ - ١٥) .

وجاء أيضا فى سفر ابن سيراخ قوله : (العامل الشريب لا يستغنى ، والذي يحتقر اليسير يسقط شيئا فشيئا . الخمر والنساء يجعلان العقلاء أهل ردة) (ابن سيراخ : ١٩ : ٢. ١) (قلما يتخلص التاجر من الاثم ، والخمار لا يتزكى من الخطيئة) (ابن سيراخ ٢٦ : ٢٨) .

وجاء فى سفر اشعيا النبى (ويل للميكيرين صباحا يتعمون المسكر : للمتأخرين فى المعتمة تلهبهم الخمر : وصار العود والرياب ... والخمر فى مآدهم .. لذلك وسعت الهاويه نفسها وقفرت قهاها بلا حد .. ويذل الانسان ويحط الرجل) (اشعيا ٥ : ١١ - ١٥) " ويل للذين هم جبابرة فى

شرب الخمر وللذوى القدرة فى مزج المسكرلذلك .كما يأكل لهيب النار القش ويهبط الحشيش الملتهب يكون اصلهم كالعفونة، ويصعدزهرهم كالفيار ، لانهم رذلوا شريعة رب الجنود.. من أجل ذلك حمى غضب الرب على شعبه ، ومد يده عليه وضرب حتى ارتفعت الجبال) (اشعيا ٥ : ٢٢- ٢٥) . اقرأ أيضا (سفر الرؤيا ١٤ : ١٩) ، (١٩ : ١٥) (هؤلاء ايضا ضلوا بالخمر ، وتاهوا بالمسكر ... فإن جميع الموائد امتلأت قيئا وقلوا . ليس مكان) (اشعيا ٢٨ - ١ - ٧ ، ٨) . اقرأ أيضا هوشع (٤ : ١١) ، (ارميا ٢٥ : ٢٧) (٥١ : ٧) وجاء فى سفر ارميا النبى (لا تشربوا خمرأ أنتم ولا يتوكم الى الأبد)(ارميا : ٣٥ : ٦.٥) .

وجاء فى سفر يوثيل (اصحوا أيها السكارى وإبكوا وولولوا يا جميع شاربي الخمر) (يوثيل ١ : ٥)

وتفاديا للادمان وشرب الخمر نهى الله الكاهن عن شرب الخمر وعلى الأخص عند دخوله الى بيت الله .

(وجاء فى سفر اللاويين الأخبار) وكلم الرب هرون قائلا : لا تشرب خمرأ ولا مسكرا ، أنت ولا يتوك معك عند دخولكم الى خيمة الاجتماع لثلا قوتوا ، فرضا دهريا على عمر أجيالكم) (اللاويين ١٠ : ٨ ، ٩) .
وقال الرب على فم حزقيال النبى (ولا يشرب كاهن خمرأ عند دخوله الى الدار الداخليه) (حزقيال ٤٤ : ٢١) .

وقد جاء فى إشارة الملاك لزكريا الكاهن عن ابنه يوحنا المعمدان (سيكون عظيمأمام الرب ، وخمرأ أو مسكرا لا يشرب) (الانجيل للقدیس لوقا ١ : ١٥)أنظر أيضا لوقا ٧ : ٣٣) .

وقال السيد المسيح له المجد (فانتبهوا لا تفسكم لثلا تصير قلوبكم معقلة بالتخمرة والسكر والاتغماس فى المشاغل الدنيوية ، فيفاجئكم ذلك اليوم) (يوم الدين) (ممتة) ، (لوقا ٢١ : ٤٥) ، (لوقا ١٢ : ٤٥) ،

(متى ٢٤ : ٤٩) ، (تسالونيكي ٥ : ٧.٦) ، (رسالة القديس بطرس ٤ : ٣-٧) .
 وجاء فى كتاب الرسالة الى رومية (لتسلكن باللباقة كما فى النهار ،
 لا بالقصوف والسكر) (رومية ١٣ : ١٣) .
 وفى كتاب الرسالة الى أفيسس (ولا تسكروا من الخمر ، التى فيها
 الخلاعة ، بل امتثلوا بالروح) (أفيسس ٥ : ٨) .
 وفى كتاب الرسالة الأولى الى تيموثيوس (فينبغى أن يكون الأسقف بلا لوم
 .. غير مدمن الخمر) (٢ : ٢ ، ٣) اقرأ أيضا (تيطس ١ : ٧) .
 (وليكن الشمماسمة .. غير مولعين بالاكثار من الخمر)
 (٣ : ٨) (وأن تكون العجائز لذلك فى سيرة تليق بالقداسة .. غير
 مستعبدات للاكثار من الخمر) (تيطس ٢ : ٣) .
 وجاء فى كتاب الدسقلية وهو تعاليم الرسل : (لا تسكر بالخمر)
 المقدمة وقوله ولا يذق الأسقف خمرا (الدسقلية ، باب ٢٣ ، باب ٣٨) .
 وقد حذر الرب الملوك والرؤساء عن أن يشربوا المسكرات لثلا تقيب عقولهم ،
 وتفسد أحكامهم ، وينهب السكر بصفاء أذهانهم فى الحكم والقضاء وتدبير الناس
 فيظلموا ويخطئوا التدبير والحكم .
 جاء فى سفر الأمثال : (ليس للملوك أن يشربوا خمرا ولا للعظماء أن
 يشربوا المسكر ، لثلا يشربوا فينسوا الشريعة ، ويغيروا حجة كل بنى
 المذلة) (الامثال ٣١ : ٤ ، ٥) . اقرأ أيضا (سفر الجامعة ١٠ : ١٧) . (استير ١ :
 ١٠) ، (٥ : ٦) ، (٢ : ٧) ، (هوشع ٥ : ٧) عاموس ٦ : ٦ ، ٧ (مرقس ٦ ك ١٧ -
 ٢٨) ، (متى ١٤ : ٣ - ١١) ، (سفر المكابيين الأول ١٦ : ١٦) .

مببر السكيرين يوم الدين

وقد ابان الوحي الالهى حكم الله على مببر السكيرين فى يوم الدين ،
 وانهم سيهلكون فى جهنم ، النار الأبدية ولن يعينوا ملكوت السماوات .

جاء فى كالب الرسالة الارلى الى كورنثوس (لا تضلوا لا زناة ..
ولاسيكرون ول شتامون ولا خطافون يرثون ملكوت الله) (١ : ٦ : ٩ ،
١٠)

(اعمال الجسد ظاهره ، التى هى زنى ، عهارة ، نجاسة ، دعارة ..
سكر ، بخر ، وأمثال هذه أسبق فأقول لكم عنها كما سبقت فقلت أيضا)
ان الذين يفعلون مثل هذه لا يرثون ملكوت الله) (غلاطية ٥ : ١٩ - ٢١) .
(لأن زمان الحياة الذى مضى يكفيننا لتكون قد علمنا ارادة الأمم
السالكين فى الدعارة والشهوات وادمان الخمر) ... (الذين يعطون
حسابا للذى هو على استعداد ان يدين الاحياء والاموات) (١ - بطرس
٤ : ٣ - ٥) وقد جاءت الوصية فى الشريعة المسيحية بوجوب طرد السكيرين من
الكنيسة ، وقطعهم من شركة المؤمنين (ان كان أحد ملعو أخا زانبا ..
أومسكيرا أو خاطفا ، أن لا تغالطوا ولا تؤاكلوا مثل هذا) (أ .
كورنثوس ٥ : ١١) .

الفصل الثاني :

الإدمان والخطاره

المبحث الأول : معنى الإدمان (١)

تعاطى المخدرات والمسكرات يؤدي إلى الإدمان أو بمعنى أدق الاعتماد ، ويلاحظ أن الاعتماد على المواد المخدرة والمسكرات إما أن يكون نفسيا و جسمانيا كما قد يحدث أثارا أخرى تجعل المعتمد قادرا على تحمل جرعات أكبر من المخدر ولهذا يجب أن نعرض هذه المعاني:

(أ) الاعتماد النفسي :

هو الوضع عندما يكون هناك شعور بالرضا ودافع نفسي لا يقاوم يتطلب الاستعمال المستمر أو الدوري لأحد العقاقير لإحداث السرور أو لتفادي التعب وهذه الحالة العقلية هي بالتأكيد أقوى العوامل في مجال الإدمان المزمن .

(ب) الاعتماد الجسمي :

هي حالة تهيؤ ينتج عنها اضطرابات جسمية حادة إذا ما حدث إنقطاع من تناول العقار أو إذا ما حدثت معادلة لإثره بأخذ مادة مضادة لتأثيره ، ويعتبر الاعتماد الجسمي من العوامل القوية المرتبطة بالاعتماد النفسي عند تعاطى العقاقير أو حال حدوث نكسة بعد محاولة الشخص الاتسحاب من الإدمان .

(ج) قوة التحمل :

وهي حالة تتميز بحدوث تأثير تنازلي لما يمكن أن تحدثه نفس الجرعة من المادة أو باكتشاف أنه يلزم جرعة أكبر لإحداث نفس الدرجة من التأثير ويظهر هذا في تعاطى عقاقير الهيرويين والمواد المشابهة له في التأثير

(د) قوة التحمل الممتدة :

هي ظاهرة يبدو فيها أنه عند استعمال عقار معين تنشأ لدى المتعاطى قوة تحمل ليست مرتبطة فقط بالمخدراته ولكنها تمتد لتشمل استعمال عقار آخر من نفس

المجموعة الاولى مشابهة له. وجملة القول ان الاعتماد على المواد المخدرة هو عبودية للمدمن المخدرات والمسكرات يتطور به إلى أن يقضى عليه قاعا سواء جسميا أو عقليا ، والعلاج مرتبط بإرادة الفرد فهي نقطة التحول العظمى فى العملية العلاجية ونجاح العلاج بالمعززة والإرادة التى تهدف إلى الخلاص من الإدمان .

وقد توصلت الدراسات الحديثة فى علم النفس إلى أن الإدمان على المخدرات يؤدى إلى ضعف القدرات العقلية وظهور الأمراض النفسية فمثلا يظهر على المدمن للمخدرات ما يأتى :-

١- انخفاض مستوى الذكاء والإدراك .

٢- انخفاض فى القدرة على التفكير الابتكارى .

٣- انخفاض مستوى الطموح .

٤- ظهور اعراض الاكتئاب بوضوح ، والهستريا والانعزاف السيكيوباتى وتوهم المرض.

بما يعنى تدهور الوظائف العقلية لدى مدمن المخدرات إلى جلب السلبية واللا مبالاة التى يتسم بها مدمن المخدرات ؛ إلى جانب ظهور اعراض الأمراض النفسية على مدمن المخدرات .

المبحث الثانى

اخطار الادمان على المخدرات

لا يقتصر ضرر الادمان على المخدرات على المدمن نفسه ، بل يمتد غالبا الى عائلته .

١- اضرار شخصية

١- التعمد :

تناول احدى المواد المخدرة مرات متتابة يخلق ما يسمى بالتعمد ، فيشعر المتعاطى بحاجة شديدة الى تناولها ثانيا ، ثم احساس باشباع تلك الحاجة عند تعاطيه

، وفى الشعور بالآلم جسمية ونفسية إذا منع عن تناوله . تلك الآلام التى قد تسبب وفاج شخص مدمن على الهيروين مثلاً .

٢- وهن المدمن :

المخدرات نوع من السموم ، لذلك فإن تناول كمية كبيرة منها قُتل يستت وفاة شخص لم يتعود بعد تعاطيها . ويؤدى الادمان الى ضعف الجسم حتى أن المدمن ليعرف شكله الحادجى ، فى نحافته وشعوب وجهه واضطراب مشيته .

٣- القوى العقلية :

للمخدرات تأثير سيئ على المخ ، فيحدث ضعفا فى القوى العقلية تدريجيا ، وقد يسبب الجنون عند التعاطى لمدة طويلة

٤- فساد الاخلاق :

يؤدى الادمان الى هبوط مستوى أخلاق متعاطيها ، فيؤدى الى حب الذات والأثرة وعدم الشعور بالمسئولية والاستهتار بالواجب وضعف الإرادة وإهمال الواجبات العائلية والتفكر لمبادئ الأمانة والشرف.

٥- فساد الفريضة الجنسية :

يحدث تعاطى المخدرات تنبيها فى الاعصاب واستمرار هذا التنبيه يؤدى الى ضعف فى أعصاب المدمن . يؤدى مع مرور الوقت الى إصابته بالعُنة .

٦- كراهية العمل :

يقلل وهن جسم المدمن من قدرته على العمل ، ومن ثم يؤدى الى طرده من العمل .

٧- فقد المقدرة المالية :

يستنفذ تعاطى المخدرات غالبا الجزء الأكبر من ورارد المدمن المالية لإن ما يلزمه من المخدر فى ازدياد مستمر ، كما أن شراء هذه المادة يكلف كثيرا . لهذا فإن المدمن يخصص للحصول على المخدر جزءا كبيرا من كسبه .

ب- الأضرار العائلية

تتعدى أضرار الادمان غالبا شخص المدمن الى أسرته . فالمدمن يفقد مورد رزقه بسبب تدهم صحته ونقص كفايته الجسمية والعقلية ، فقد يؤدي الى اغلال الأسرة بالطلاق تشرد الأسرة بالطلاق وتشرد الأولاد .

فالمدمن على المخدرات وقد تهدم جسمه وضعفت نفسه وخلقه يقلب أن يكون رب عائلة فاسد، ومثل سيئ لابنائه .

نخلص من كل ماتقدم أن الادمان على المخدرات يسبب للمدمن نقائص وعاهات جسمية وعقلية وخلقية ، تتثقل غالبا الى ذريته فالادمان اثر في سعادة الفرد والأسرة وشقاؤها . وللادمان اثر وثيق بالاجرام فجرعة ما قد تكون نتيجة لتهايج حادث من تعاطى المخدر ، أو اضطراب عقلى متسبب عن الادمان المزمن أو حادث من حالة الفقر التى سببها الادمان أو للرغبة فى الحصول على المخدر بطريق غير مشروع ، ومن جهة أخرى قد ينشأ الاجرام عن افساد البيئة العائلية وعن الاتعاطات الوراثى لأبناء المدمنين .

المبحث الثالث

اسباب الادمان على المخدرات

يمكن رد اسباب تعاطى المخدرات الى ثلاثة اسباب : نفسية واجتماعية و طبيعية .

١- الاسباب النفسية :

الاسباب النفسية التى تدفع الانسان الى تعاطى المخدرات اما متعددة اذا كان تعاطيها يرمى الى غرض فى نفسه من تناولها ، او عارضة اذا كان تعاطيه اياها نتيجة ظروف خارجية :

١- الاسباب النفسية المتعمدة :

قد يرمى البعض من أن تعاطى المخدرات الى نشوء حالة من السعادة واللذة .

وهذه الراحة او السعادة تخطلط بحالة التخدير المتسببة عن تناول المخدر ، وبذلك تكون حالة التخدر هي السعادة فى ذهن متعاطى المخدر .

وقد يتعاطى البعض المخدر لتنبيه وتنشيط القوى أو تنبيه أفكارهم فى أبحاثهم العلمية . ولكن قد يؤدى ذلك إلى حالة عكسية من الحمل .

وقد يتعاطى البعض المخدر بتنبيه غرائزهم الجنسية . وإن كان يؤدى فى النهاية الى ضعف القوة الجنسية .

ب- الأسباب العارضة

قد يعود الانسان تعاطى المخدرات لتسكين الم مريض أو نتيجة المحاكاة وحب التقليد . كما أن للبيئة أثر فى عدوى تعاطى المخدرات .

٢- الأسباب الاجتماعية :

يتأثر الميل الى المخدرات بالعوامل والظواهر الاجتماعية ، فالأحداث التى تسبب البؤس والفاقة كالآزمات الاقتصادية والحروب وغيرها تدفع الانسان الى الرغبة فى الترويح عن نفسه بتعاطى المخدرات .

وقد يكون الفراغ سببا فى الميل الى المخدرات كأداة للتسلية وقتل الوقت .

٣- الأسباب الطبيعية :

ان أكثر المدمنين على المخدرات ليسوا فى حالة سليمة من الوجهه العقلية ، فهم على شئ من الشذوة أو النقص العقلى يهيم صاحب الى تعاطى المخدرات ويشمل هذا النوع كل الافراد الذين يتعاطون هذه المواد بزعم نشدان الراحة أو السعادة أو التخدير .

فلوجود نقص عقلى يجعل الفرد مستعدا بطبيعته للميل إلى المخدرات ، لإن كامل العقل قد يتعاطى مخدرا لسبب ما ولكن صحة شعوره وسلامة إدراكه تمنعه من الاستمرار فى الادمان(١).

فلا يمكن أن نتصور ان هناك خطرا يهدد سلامة أى مجتمع وأمنه ويشير

المخاوف حول مستقبله كما تفعل المخدرات ذلك لانها تنشر الامراض والفساد وتقتل
فيمن يتعاطاها طاقات النشاط والانتاج وتشل حركة التفكير والضياع .وقد اثبتت
الدراسات المختلفة أن المخدرات لم تدع جزءا من أجزاء جسم من يتعاطها الا اصابته
ببلاء شديد ويكفى انها تطفئ نور العقل وهواعظم موهبه خص بها الله تعالى الانسان
وميزه على سائر خلقه .

وقد أكد العلماء فى دراستهم أن مدمن المسكرات والمخدرات ميت يمشى على
الارض وذلك لما تخلقه المخدرات حين يصل الانسان الى درجة من الدمان من جسد
محطم وقوة واهية وخلق فحل . والويل كل الويل لمن انقطعت عنه الجريمة التى تعودها
وعند ذلك يهون عنده الشرف وتسوخ له الجريمة .

ولقد طاف الباحثون وراء دواعى الجرائم وخلف القضبان وخلف فى سجلات
المستشفيات وأوكار الانعراف والسقوط فوجدوا ان النصيب الأكبر من هذه الفئات من
ضحايا المخدرات ، وقد أدركت العناية الالهية الانسانية فوجهت الأنظار الى شرورها
، وهبت الشعوب لمحاربتها وسنت القوانين لتضع العقوبات فى سبيل انتشارها .

وتحذر الشباب من الوقوع فى خطر الادمان فتنبهم الى البعد عن الطريق اذ انه
سهل ولا يتطلب من الفرد الا الجريمة الأولى اما مقلدا غيره أو مرضيا رغبته فى حب
الاستطلاع معتقدا أن تناول جرعة أو جرعتين لن يؤثر فيه ولكنه لا يلبث ان يصيح من
أسراها .

كذلك لو اضفنا ما يعانيه الشباب من اخفاق فى الحياة أو حرمان من الرعاية
أو قلق لادركنا ضعف المواجهه أمام هذا التيار الكاسح ، وقانا الله وإياكم شر هذا
المرض .

الفصل الثالث

النوع المفسدات (١)

يمكننا أن نقسم المخدرات إلى نوعين :

أولاً : المخدرات الطبيعية (ذات الأصل النباتي) وهي المخدرات التقليدية والمعروفة منذ آلاف السنين وأهمها :

١- مخدر الحشيش : ويتم استخراجه من نبات القنب الهندي .

٢- مخدر الأفيون : ويتم استخراجه من نبات الخشخاش وله عدد من المصنعات ((المشتقات)) هي المورفين - الهيروين - الكوداين)) وخطرها على الإطلاق مخدر الهيروين فهو أكثر العقاقير المسببة للموت في العالم .

٣- مخدر الكوكايين : ويستخرج من نبات الكوكا وهو مخدر خطير جداً .

ثانياً : المواد المؤثرة على الحالة النفسية (المصنعة كيميائياً) وهذه المواد بعضها له تأثير كالأفيون ومشتقاته وبعضها الآخر له تأثير مشابه للحشيش والكثير منها يستعمل في علاج أمراض كثيرة ولكن استخدامها دون إشراف طبي يؤدي إلى إدمانها بما هذ معروف عن الإدمان من خطر الاعتماد النفسي أو النفسي والجسمي .

وأهم النماذج المعروفة لهذه المواد المؤثرة على الحالة النفسية :

١- المهدئات والمنومات : ولها تأثير مهبط للدخاز العصبي ومنها الروهيبنول - أتيقان .

٢- الباربيتورات : وهي مخدر كيميائياً مستحضر من حمض البارييتوريك .

(١) مكافحة المخدرات للعقيد / صفوت درويش ص ٤٩ وما بعدها .

٣- المنشطات : كالامفيتامينات ومخلفاتها كعقار الديكسامفيتامين (ماستون فورت).

٤- عقارات الهلوسة : وهى تحدث هلاوس سمعية وبصرية لمعاطيها ومن أشهر العقاقير عقار ل.س.د L.S.D .

ونلاحظ أننا اقتصرنا فى المخدرات الطبيعية على أنواع ثلاث : الحشيش - الأفيون ومشتقاته - الكوكايين إذ أن الحشيش هو أشهر المخدرات وأكثرها انتشارا فى مصر وبالمثل الأفيون ومشتقاته وكذلك الكوكايين وضرر هذه الأنواع ونتائجها الخطيرة على الصحة والنفس والعقل لا يختلف فيها اثنان ، هذا وهناك أنواع أخرى من المخدرات الطبيعية (النباتية) كتبات القات المعروف باليمن وبعض مناطق شرق أفريقيا .

(أ) الحشيش "الماريجوانا"

هو أكثر المخدرات انتشارا فى مصر وقدمها ظهورا فى بلادنا . بكل أسف ويستخرج الحشيش من نبات القنب الهندى والذي ينمو فى معظم الأجواء حتى فى المناطق الاستوائية فى العالم وله أسماء أخرى كثيرة فى الصين " مايو " وتعنى الدواء وفى الهند يسمى بهانج أو شارس وفى اليابان يسمى ثايبا وفى أمريكا يسمى ماريوانا " ماريجوانا " والمادة الفعالة فى نبات القنب الهندى هى مجموعة الكنابينويدات التى يرجع إليها الأثر الذى يحدثه الحشيش والمادة الرئيسية فى هذه المجموعة هى مادة تتراهيدروكانابينول وهى المادة الرئيسية التى لها تأثير فارماكولوجى على الناحية النفسية فى الإنسان والحيوان .

وتتأثر كمية المادة الفعالة فى الحشيش بالعوامل الآتية :

- ١- خصائص النبات .
- ٢- مكان وظروف الزراعة .
- ٣- طبيعة المستحضر .
- ٤- عمر المادة وقت جمعها .

ويمكن وصف الاعراض المعتادة التى تظهر بعد تعاطى كميات قليلة او معتدلة بحدوث أنتعاش وتغير فى الشعور وإنخفاض محدود فى المعرفة والتحقق من الأشياء وإضطراب فى الرؤية وأحيانا فى السمع وبعض الهلوسة كما يظهر على التعاطى زيادة التقدير لسماع الموسيقى والأعمال الفنية وضعف الإحساس بالحكم على المكان والزمان

وهذا يفسر زيادة نسبة حوادث السيارات لدى متعاطى الحشيش فالتعاطى يرى المسافات على غير حقيقتها ويقدر الوقت تقديراً غير حقيقياً .

ويلاحظ أيضاً على متعاطى الحشيش احتقان العين وإنخفاض القدرة العقلية وإرتفاع النبض أما تعاطى جرعات كبيرة من الحشيش فيلاحظ على المدمن الأتى : -
سيطرة الأفكار الجنونية والتهيجات وإنعطاط الشخصية والإرتباك والقلق والإضطراب الداخلى والخوف .

وينشأ احتمال ظهور أعراض النزلات الصدرية الشعبية ويسبب إضرابات نفسية شديدة .

نمط الإدمان على الحشيش

١- إدمان نفسى تتراوح درجته بين المتوسط والشديد له علاقة بالتأثير الموضوعى لتعاطى العقار .

٢- عدم وجود إدمان جسمى ويحتمل ظهور بعض أعراض الانقطاع على المتعاطى ولكن لا توجد شواهد تدل على أن الإقترع عن الحشيش يشبه الانقطاع عن تعاطى الكحول والمورفين مثلا .

٣- حدوث قدر محدود من قوة التحمل وذلك فى حالة الاستعمال (الكثيف) وقد دلت بعض الأبحاث الحديثة على حدوث قدرة تحمل سريعة فى أنواع معينة من الحيوانات .

الأفيون ومصنعاته " مشتقاته "

لا بد أن نعرف أن الأفيون يستخرج من نبات الخشخاش وهو فى حد ذاته ليس مادة مخدرة ولكنه المصدر الذى يؤخذ منه الأفيون ومشتقاته ، والخشخاش نبات حولى يزرع ويبلغ إرتفاعه من قدمين إلى أربعة أقدام وينتج أزهارا ذات أربعة بتلات قد تكون بيضاء أو قرمزية أو حمراء أو بنفسجية أو أرجوانية على أن النوع الأكثر شيوعا هو الأبيض ، وأوراق النبات طويلة ناعمة خضراء ذات عنق فضى وللنبات رأس أو كبسولة ذات استدارة غير منتظمة تبدو بيضاوية الشكل من قمته إلى قاعها ويتراوح حجمها عند النضج بين حجم الجوزة وحجم البرتقالة الصغيرة ولها حلقة غير منتظمة عند قمتها وتحتوى على بذور النبات إلى جانب المحتويات الأخرى .

الأفيون الخام:

يستخلص الأفيون الخام من نبات الخشخاش عندما تشرط الكبسولات فتفرز إفرازا على شكل اللبن الحليب وبعد جفاف الإفراز يتحول لونه إلى اللون البنى ويبدأ فى التماسك ثم يكشط من فوق الكبسولات ويجمع فى أوعية خاصة وعندئذ يكون شكله كشكل العسل الأسود فيما بعد . وعندما يزداد جفافه يصبح أسود اللون وعادة ما يكون الجزء الخارجى من الكتلة التى تكونت ذا لون متوسط أو جافا متجمدا بينما يبقى الجزء الداخلى من الكتلة طريا ولزجا ولونه بنى غامق .

وأحيانا تظل الكتلة كلها ذات قوام لزج طرى ويكاد يكون لونها أسود . هذا هو الأفيون الخام ويتميز برائحة نفاذة كرائحة النوشادر كما أن طعمه شديد المرارة . ويعرف علميا باسم " باباسومينفيرم " فهو العصير المتجعد للنبات المستخلص من كبسولات نبات الخشخاش .

ويتميز الأفيون بأنه يسهل إدمانه ويصعب علاج مدمنه وذلك لأنه يسبب اعتمادا نفسيا وجسمانيا يتطور نحو الشدة بإستمرار فهو أخطر أنواع المخدرات الطبيعية .

مصنعات " مشتقات " الأفيون :

للأفيون عدد من المصنعات " المشتقات " هي :

١- المورفين : وهو مخدر قوى لدرجة أنه يستعمل فى التخدير للعمليات الجراحية

٢- الهيروين: وهو أخطر مصيغات الأفيون ويعد أكثر العقاقير المسببة للموت فى العالم .

٣- الكوداين: مخدر قوى ويستخدم فى العديد من أدوية الكحة والسعال والمهدئات

وعمرها فالأفيون ومصنعاته عبارة عن سم ودواء فى نفس الوقت ، والإنسان هو صاحب الاختيار فإذا كان إستعمالا طبييا فهو دواء أما إذا كان استعمالا للإدمان فهو سم زعاف .

والإدمان على مركبات الأفيون (١) له خصائص هي :

١- إدمان نفسى شديد من ظواهره الانتفاخ نحو الاستمرار فى التعاطى لما يحدثه من إبتهاج ولتفادى القلق والسعى للحصول على المخدر بأى طريقة من الطرق .

٢- حدوث إدمان جسمى مبكر يتطور نحو الشدة كلما زادت الجرعة من نفس المادة أو من مادة مشابهة تعطى نفس التأثير وتجنب المدمن ظهور أعراض تغييب المخدر وتكون أعراض الإسهاب محدودة الأثر إذا ما أعطى المدمن مادة مضادة تحل محله تدريجيا .

٣- إحداث قدرة تحمل تتطلب الزيادة المستمرة فى الجرعة المتعاطاه لإحداث الأثر الأول للتعاطى .

ويصاحب استعمال مركبات الأفيون ضيق فى التنفس وانخفاض فى ضغط الدم

وضعف فى حركة الامعاء مع حدوث بِلادة وتراخ وتقل ويتاثر العقل وتقل إفرازات المخ التى تمنع الآلام .

ومدى مركبات الأفيون يهمل صحته ويتعرض للأمراض المعدية ويقل تحمله . وفى حالة الانقطاع عن تعاطيه يصاب بالاضطراب العقلى والجسمى ويشعر بالآلام جسمية حادة ويظهر تشاؤمه وتزداد إفرازات العرق والدموع وتتسع حدقة العين وقد يصاحب ذلك قيء وإسهال مع ارتفاع درجة الحرارة .

وجملة القول : أن إدمان الأفيون ومشتقاته يؤدى إلى الإدمان السريع ويصعب علاجه وهو أخطر أنواع الإدمان مع ملاحظة أن أخطر مركبات الأفيون على الإطلاق هو مخدر الهيروين الذى يعد أخطر المخدرات وأكثر العقاقير المسببة للموت فى العالم

الهرويين (١)

الاسد . مانع السعادة والنشوة . الترياق أساء أطلقها السوماريون والأشوريون على نبات الحشخاش . باعتباره أن عصارتة تمنح القوة والنشوة وتقي الدم من السموم

- ولم يلبث الرومان أن وقفوا على وظائف جديدة للنبات فتقشروا النبات على عملاتهم ووضعوه فى أيدى كهنتهم واختلفت الوظائف باختلاف الآلهة ففى أيدى آلهة الامومة هيرا وآلهة الزراعة ديتر كانت وظيفة الحشخاش منح الرخاء والحماية وفى أيدى آلهة الطب أبولو كانت وظيفة الحشخاش منح الشفاء وفى أيدى آلهة الموت بلوتن كانت وظيفة الحشخاش هى الموت أو النوم الأبدي .

وعصارة الحشخاش هى الأفيون الذى ظل على مدى عصور طويلة مصدر السعادة والتعاسة للبشر على إختلاف مشاربهم . ومن الأفيون يستخلص المورفين وقد سمي بالمورفين نسبة إلى مورفيوس اله الألام فى أساطير الإغريق فالمورفين يخفف آلام المعطين ويحبب النوم إلى عيونهم ويفرقهم فى أحلام تسويهم ولو إلى حين ألاهمهم للمراحة .

ومن قاعدة المورفين يستخلص الهرويين . خطر داهم حال توظيف الادارة كل

إمكاناتها لمواجهة وستطرح فى هذا الفصل كل الحقائق عنه .

الهيريون :

يعتبر الدياستيلورفين Diacetylmorphine † المشهور بإسم الهيريون من أخطر المخدرات حيث يصعب بالنسبة للمدمن عليها الاستغناء عن تعاطيها . ولقد أثار إكتشاف الهيريون حماسا كبيرا فى الأوساط الطبية وإعتبروه ترياقا غير أن آثاء الضارة ما لبثت أن ظهرت وتوقف معظم الأطباء عن وصفه كدواء - وكان أول من أشار إلى الهيريون هو الدكتور رايت Write † الكيمائى بمستشفى سانت ماري فى لندن عام ١٨٧٤ والذي تمكن من إستخلاص مركبات المورفين الأستيلية ومنها مادة الدياستيلمورفين . ولم يحظ هذا الإكتشاف باهتمام كبير في الأوساط الطبية وفي عام ١٨٩٠ تمكن العالم الألماني Dankwantt من ان يحصل عاي الدياستيلمورفين بعد تسخين المورفين الألماني مع كمية كبيرة من كلورور الاستيل وخلال السنوات العشر الاخيره مثالقرن التاسع عشر أجرى العالم †††† Dreser †

دراسات † حول التأثيرات الفسيولوجيه للعقار وقد دفعت النتائج الطبيه التي توصل اليها الي قيام شركه باير † Bayer بألمانيا سنه ١٨٩٨ بانتاج هذا العقار تجاريا تحت اسم الهيريون ويرجع ان يكون اسم الهيريون مشتق من كلمه Heroisch وهي كاهه فى القاموس الطبى الألماني تعنى الدواء ذا التأثير القوى حتى ولو تم تعاطيه بجرعات صغيره . وقد انتشر استعمال الهيريون فى بادى الامر للعلاج واستعمالاته الطبيه الان محدوده للغاية وقوته تتراوح بين أربعة أمثال وعشره أمثال المورفين - وقد حظر استعمال الهيريون فى العلاج بناء على توصيه من لجنة المخدرات

ويقوم تجار المخدرات باستخراج الهيريون من قاعده المورفين بطرق كيميائيه يلزم لها استعمال الماء الجاريومصدر للحراره وأوعيه مختلفه كالدور والفلايات وحامض الخليك الثلجى وكرهونات الصوديوم وحامض الكلوردييك والكحول والقطران . كما يمكن استعمال استيل كلوريد بدلا من حامض الخليك الثلجى

أنواع الهيروين

يوجد أكثر من نوع من أنواع الهيروين فقاعده الهيروين هي داي استيل مورفين قبل التحويل الى ملح هيدروكلوريد ومزجها ببعض المخففات . وقاعده الهيروين الجافه ماده صلبه يمكن تحويهاها والى مسحوق بتفتيتها بين الاصابع وتتراوح لونها بين الرمادى الشاحب والبنى الغامق وتسمى فى بعض مناطق جنوب شرق آسيا بهيروين رقم ٢ .

والهيروين رقم ٢ يوجد على شكل حبيبات وقد يدق على شكل مسحوق \تتراوح ألوانه بين البنى الفاتح والغامق والكافيين هو المخفف الرئيسى الذى يضاف الى قاعده الهيروين . ولانتاج هذا النوع من الهيروين يمكن استخدام ماده الباريتون بدلا من الكافيين . وتتراوح ردهه الهيروين بين ٢٥ ٤٥ من داي استيل المورفين . أما المخفف الرئيسى فتكون نسبته بين ٣٠ ٦٠ وذلك بالاضافه الى نسبه ضئيله من المواد الاخرى المضافه مثل الستريكينين والككتين والسكرولامين . ويطلق على الهيروين رقم ٣ أسماء عاميه مثل حجاره طونج كونج - السكر البنى - الهيروين الصينى - لؤلؤه التنين الابيض . والهيروين رقم ٤ مسحوق دقيق أبيض منقى بدرجة كبيره لا يحتوى عادة الا على القليل من الشوائب عند بيعه لتجار المخدرات واکنه غالبا ما يخفف بدرجة كبيره باضافه مواد مثل اللاكتوز . وذلك عند بيعه للمدمنين .

كما يوجد أيضا الهيروين الاحمر وهو ينتج بطريقه لا تتضمن التنقيه ويكون الناتج أسمر اللون يتكون من قطع كبيره صلبه عليها رائحه خل قويه . والهيروين مدرج على الجدول الاول الملحق بالاتفاقية الوحيده للمخدرات . وتظنر لخطورته الشديدہ فقد أدرج أيضا على الجدول الرابع الملحق بهذه الاتفاقية

تاريخ تعاطى الهيروين

الهيروين الذى أعتبر فى يوم ما أنه الترياق الذى سيفك أسر متعاطى المورفين من أدمانهم عليه وجدت فئات اللصوص والمهربين أنه أكثر فعالية من أى مخدر آخر

• إذ ان الجرعات المماثلة من الهيروين تعطى اثرا مسكنا ومسببا للإبتهاج أكثر من المورفين بالإضافة الى سهوله تعايطه عن طريق الاستنشاق من الانف .

ولم يفض على طرح الهيروين فى التداول التجارى فترة حتى أصبح أكثر المخدرات انتشارا فى كثير من دول العالم . ويبدو أن الولايات المتحدة الامريكية هى أول دولة ظهرت فيها مشكلة تعايط الهيروين بصورة خطيرة لأول مرة وذلك فى عامى ١٩١٣ - ١٩١٤ وخاصة فى مدينة نيويورك . حيث تبين من التقديرات أن ٩٨٪ من المدمنين يتعاطون الهيروين - ورغم توقف الانتاج المشروع منذ عام ١٩٢٤ فى الولايات المتحدة الامريكية الا أن عدد المدمنين كان فى ازدياد . وتولت عصابات التهريب امدادهم بما يحتاجونه من هيروين لقاء ثمن باهظ . وكان من جراء شدة الإقبال على الهيروين أن صار غشه هو القاعدة وبيعه نقيبا هو الاستثناء . والدولة الثانية التى ظهر فيها تعايط الهيروين هى مصر . وفى بداية الحرب العالمية الاولى كان المخدران المعروفان فى مصر هما الحشيش والافيون وقرب نهاية الحردب تمكن كيميائى يونانى من ادخال الكوكايين الى مصر وتقديمه الى الطبقة العليا . ثم انتشرت عادة تعايط الكوكايين بسرعة وامتد الى أفراد الطبقة الوسطى وقد بدأ بيع الكوكايين فى مصر عام ١٩١٦ ثم تلاه الهيروين وأدرك تجار الهيروين أن مصر سوق رائجة له فانهالت عليها شحنات الهيروين من الدول المنتجة له فى أوروبا وأخذ المتجرون فيه يبيعونه بثمن بخس حتى انتشر الادمان عليه وأصبح له ضحايا عديدين . واستطاع الهيروين أن يحل محل الكوكايين لانه أنفذ أثرا وأكثر مفعولا . وفى أواخر عام ١٩٢٨ كان الهيروين منتشرا بين جميع الطبقات بينما أصبح الكوكايين نادر الاستعمال . وقد ساءت الظروف الصحية للمدمنى الهيروين وانتشرت فيهم الامراض مثل وباء الملاريا الذى اصابهم بسبب استعمال عدة أشخاص لنفس السرنجة وقدر العدد الاجمالى للمدمنين فى مصر قبل عام ١٩٣٠ بنصف مليون مدمن من بين ١٤ مليون نسمة تعداد شعب مصر آنذاك وهى نسبة تدل على درجة الخطورة التى وصل اليها ادمان المخدرات . وكان من أهم أسباب تفاقم المشكلة تدهور الاخلاق وانحلالها بسبب الحرب والرخاء المفاجيء الذى طرأ على البلاد بسبب ارتفاع ثمن القطن .

ولم يقتصر أثر الحرب العالمية الاولى على مصر بل أن أثرها امتد الى الدول

المنتصرة والمنهزمة على السواء فالتاس ستموا الحياة الشاقة اثناء الحرب وانتشر الهيريون بين الفقر المدقع والفنى الفاخض وبين من أسكرهم النصر فذهبوا يلتصسون وملأا الحياة وبين من أذلهم الاتكسار فراحوا يبحثون لهم عن سلوى

ثم أصبحت الصين بعد ذلك مركزا لاتنتاج الهيريون وانتشر فيها تعاطيه بشكل وبائى وذلك بسبب رخص أسعاره وقوة تأثيره بالنسبة للاقيون بالاضافة الى أن تدخين الاقيون كان محرما بينما كان تعاطى الهيريون مباحا وكان الهيريون يباع على شكل أقراص سهلة التناول . كما كان يخاط بالدخان فى السجائر .

ويعزى انتشار الهيريون فى كثير من دول العالم الى الجيوش اليابانية التى كانت تشجع صناعة وتجارة الهيريون فى الاقاليم التى تحتلها قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وتأكد ذلك بعد الحرب عندما اكتشف الحلفاء مصانع كبيرة للهيريون . وحتى تواجه البلاد كارثة تعاطى الهيريون صدر قرار مجاس الوزراء المؤرخ ٢٠ مارس ١٩٢٩ بإنشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة أول جهاز متخصص لمكافحة المخدرات فى العالم والذي تطور الى أن أصبح الادارة العامة لمكافحة المخدرات وهى ادارة مركزية للمكافحة لها فروع فى جميع الموانى والمطارات ومناطق جغرافية تنسق بين وحدات مكافحة المخدرات فى جميع المحافظات .

وكان من جراء الجهود التى قام بها المكتب وتعاونه مع الدول الاوروبية المنتجة للهيريون أن حدث انخفاض كبير فى كمية الهيريون التى تهرب الى داخل البلاد وارتفع ثمن الهيريون حتى أعجز الطبقات الفقيرة عن شرائه فتحولوا عنه الى تعاطى الاقيون وما أن نشبت الحرب العالمية الثانية حتى توقف بشكل عام مشكلة تهريب الهيريون الى مصر نظرا لعدم توافر السفن اللازمة لتهريب المخدرات من مناطق انتاجها وضل الهيريون غائبا عن سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات فى مصر الى أن عاد اليها مرة ثانية مع المصريين العائدين من دول أوروبية تعاني من هذا الداء الوبيل ووجد الهيريون سوقا له بين من لا يكاد يعمل شيئا ويحصل على الكثير من السماسرة والحرفيين وبعض المهنيين الذين يبيعون خدماتهم بأعلى الاسعار والفنانين الذين وصلت أجورهم الى أرقام فلكية .

التطور التشريعى للشجيرة والعقاب:

بعد مرسوم ٨ مايو سنة ١٩٧٢ أول حملة تشريعية على المخدرات البيضاء فقد نص على حظر تصدير واستيراد . وفى مصر يخضع نبات الكوكا للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل الذى أدرج نبات الكوكا بجميع أنواعه ومسمياته على الجدول الخامس " جدول النباتات المنوع زراعتها" تحت رقم "٤"

أوراق الكوكا

هى أوراق نبات الكوكا وهى أوراق ناعمة بيضاوية الشكل تنمو فى مجموعات من سبعة أوراق على كل فرع من أفرع النبات .

ويقصد بتعبير ورقة الكوكا الوارد فى الاتفاقية الوحيدة " ورقة شجيرة الكوكا باستثناء الورقة التى استخرج منها الكوكايين والاكجونين وجميع أشباه الال قلوبات الاكجونين الاخرى (المادة الاولى فقرة (١) بند و) وتخضع ورقة الكوكا لنظام الرقابة الدولية المنصوص عليه فى الاتفاقية الوحيدة وان كان للدول الاطراف أن تسمح باستعمال أوراق الكوكا فى تحضير المواد العطرية الخالية من أى مادة شبه قلوبية " وللدولة بقدر ما يقتضيه هذا الاستعمال أن تسمح بانتاج هذه الاوراق واستيرادها وتصديرها والاتجار بها وحيازتها (م فقرة ١) وورقة الكوكا مدرجة على الجدول الاول الملحق بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات - أما المشرع المصرى فيعتبرها جزءا من نبات الكوكا وتخضع بالتالى للاحكام السارية عليه.

الكوكايين..

هو شبه القلوى المستخرج من ورقة شجيرة كوكا†Erythroxyion وهو مسحوق ناعم بلورى أبيض اللون عديم الرائحة يشبه ندف الثلج . وكان أول من أكتشف التأثير التخديرى للكوكايين Charles Fovules الذى نشر تقريراً عام ١٨٧٦ عن تأثير الكوكايين التخديرى على الغشاء المخاطى للحم والبلعوم - وفى عام ١٨٨٤ اكتشف Koller فى فيينا تأثير الكوكايين التخديرى على الأغشية المخاطية للعين وانتشر استخدامه بين أطباء العميون واستخدام للتخدير فى عمليات الجراحة كما استخدم لعلاج

النزلات ولدواء مقو ولتخفيف الام المعدة - كما وصفه الاطباء حينذاك لعلاج ادمان الحمرور وحالات الاكتئاب وادمان المورفين والصل والعقم ولكن هذا الاستعمال الطبي لم يستمر طويلا . وما لبث المدمنون أن أقبلوا عليه وقلت استعماله فى المجال الطبي .

والكوكايين مدرج على الجدول الاول الملحق بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات وقد اعتبره المشرع المصرى جوهر مخدرا وأدرجه على الجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحت رقم ٧٦ ويمتد لفظ الكوكايين المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الادوية التى تحتوى على أكثر من ١٪ من الكوكايين سواء صنعت من أوراق الكوكا (الخلاصة السائلة أو الصبغة) أو من الكوكايين وكذلك مخففات الكوكايين فى مادة غير فعالة ساذلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

عجينة الكوكا والتى تسمى كذلك عجينة قاعدة الكوكايين أو سلفات الكوكايين مستحضر أبيض متوسطالصلابة أو كامل الصلابة يحتوى على سلفات الكوكايين قلوبات أخرى للكوكا ومادة أكونين Ecgonine ميثانول كيروسين، مركبات قلبية . حامض كيرتيك . وشوائب كثيرة . ويرى أحد علماء الفارماكولوجيا أنه لا ينبغي تسميتها قاعدة كوكايين أو سلفات كوكايين بل يجب أن تسمى فقط عجينة كوكا .

وعجينة الكوكا يتم الحصول عليها عن طريق تحويل أوراق الكوكا بطرق كيميائية بسيطة تستخدم فيها المواد سالفة الذكر - ويمكن استخراج كلوريدات الكوكايين من عجينة الكوكا باستخدام الاثير والحامض الكلوريدريكى .

تاريخ تعاطى مجموعة الكوكايين .

يروى بعض المؤرخين أسطورة عن أصل الكوكايين يقول - أن امرأة نزلت من السماء خفيفة عن آلام الناس وتجلب لهم نوما لذيذا تحولت بفضل القوة الالهية الى شجيرة كوكا .

ولم تتوصل الدراسات التى أجريت الى المكان الرئيسى الذى نبتت فيه شجرة

الكوكا فى قديم الزمان الا انه يحتمل ان تكون قد نبتت على المنحدرات الشرقية لجبال الانديز قبل تكوين امبراطورية الانكاس Incas فى عصور ما قبل التاريخ بوقت طويل . وقد قيل أن قبائل الانكاس قد نسبت اليها خواص مقدسة فيما يتعلق باثارة الرغبة الجنسية ولذا تمثّلوا فينوس اله الحب والجمال فى فرع لشجيرة الكوكا تمسكه بيدها وقد تؤكد كما ذكر Saenz أن عظمة امبراطورية انكاس وبلوغها الذروة فى عصور ما قبل التاريخ تحققت فى وقت لم تظهر فيه التأثيرات الضارة الناجمة عن الكوكا ومرد ذلك أن أباطرة الانكاس قد حرموا مضغ أوراق الكوكا على طبقة العامة وقصروه على القساوسة والنبلاء .

وتشير كتابات المؤرخين أن تعاطى الكوكا كان منتشرًا فى الايام التى سبقت اكتشاف كولومبس لأمريكا وأيدوا كتاباتهم بالاثار العديدة التى عثر عليها والتي تمثل رجال يمضغون ورق الكوكا وظهرت لفاقتان من ورق الكوكا فى قم كل رجل وبينت الاثار الخزفية وجود تكوير بارز فى خد مضغ الكوكا .

كما وجدت آثاره على أن تعاطى أوراق الكوكا كان منشرا على السواحل وفى الجبال وان مضغ أوراق الكوكا كان جزءا من الشعائر التى تقوم بها بعض القبائل. وبالرغم من ذلك فان عادة مضغ الكوكا كانت تعتبر رذيلة بين السكان الاول لاكوادور - التى تعد جزء من امبراطورية الانكاس القديمة وقد ساعد الغزو الاسبانى على انتشار عادة مضغ الكوكا . وما أن حل القرن السابع عشر

حتى كانت زراعة الكوكا وعادة مضغ أوراق الكوكا تزوال على نطاق واسع فى أكوادور حتى بمعرفة رجال الدين وأعضاء محاكم التفتيش .

ويذكر القاضى ماتينزو قاضى المحكمة العليا الملكية فى كراكاس فى كتابه عن تاريخ بيرو فى نهاية القرن السادس عشر أن زراعات الكوكا كانت تتركز فى الوديان الدافئة بجبال الانديز وان هذه الزراعات قد انتشرت فى المناطق المجاورة بعد الفتح الاسبانى .

وعموما يمكن القول أن الغزاة الاسبان كانوا وراء انتشار ظاهرة مضغ الكوكا

بين الهنود الحمر - فلقد اكتشف هؤلاء الغزاة الثروات الكامنة فى اعماق الاراضى فأخذوا يستخدمون الهنود الحمر " السكان الاصليين" لاستخراج الذهب والفضة ويعطونهم كميات من أوراق الكوكا لاختاد الشعور بالجوع والعطش وحتى يمكنهم الاستمرار فى بذل المجهود العضلى اللازم للعمل الشاق

وما زالت عادة مضغ أوراق الكوكا منتشرة حتى الان بين السكان الهنود فى بعض بلاد أمريكا الجنوبية مثل " بوليفيا وبيرو" وقد علق كاتب بيرو هنريك لابييز على انتشار هذه الظاهرة بين الهنود الحمر بقوله " ربما تكون الكوكا هى التى جعلت الهنود الحمر يشبهون الحمير ولكن الكوكا أيضا هى التى جعلت الحمير تعمل دون أن تشكو

وقد بدأت اساءة استعمال الكوكايين عام ١٨٩٠ بعد أن فتحت فى بيرو مصانع لاستخراج الكوكايين الخام وتصديره للخارج . وقد بلغت الصادرات من الكوكايين عام ١٨٩٠ م ١٧٣٠ ك أرفعت الى ١٠٦٠٠ ك عام ١٩١٠ وخلال الفترة من ١٨٩٠ الى ١٩١٠ أخذ تعاطى الكوكايين فى غير الاغراض الطبية فى الانتشار فى الولايات المتحدة الامريكية وخاصة بين السود وفى فرنسا بين الاوساط الفنية فى باريس نظرا لما عرف عن المخدر من خاصيته المثيرة للرغبة الجنسية وفى بعض الموانى الفرنسية وبالتدريج بدأت كل من أوروبا والهند والصين تتعرف على الاثار الفعالة الناتجة عن تعاطى الكوكايين واستعمل فيها لعلاج مدمتى المورفين ولكنه أدى الى ادمانهم على المورفين والكوكايين معا .

وفى سنوات الحرب العالمية الاولى انتشر تعاطى الكوكايين بين المقاتلين وفى أعقابها انتشر بشكل وبائى فى الدول التى قاست من هذه الحرب وعانت من الجوع والجهل والمرض - ثم أخذ يقل الاتقبال على تعاطى الكوكايين بعد الحرب العالمية الاولى حتى أصبح قاصرا على العاطلين والفنانين والضائعين والنسوة الساقطات .

ثم ما لبث الكوكايين أن أنتشر انتشارا سريعا بعد أن أشيع عنه أنه رمز لعلو مركز المتعاطى وعقار يستعمله الاثرياء الذين يتنقلون بين متتديات الطبقات العليا بالإضافة الى سلامة الكوكايين وخلوه من كل التأثيرات الضارة أو من معظمها وهو

قول خاطيء . فلقد اثبتت الوقايات التى حدثت من جراء تعاطى الكوكابين كذبه .
وقد بدأ وباء تعاطى عجينة الكوكا فى ليما عام ١٩٧٤ وأمتد سريعاً الى كل
المدن الرئيسية فى بيرو ثم فى بلدين رذسيين هما الاكوادور وبوليفيا

طرق تعاطى مجموعة الكوكابين . .

تشير الاثار القديمة لامبراطورية الانكاس أن مضغ أوراق الكوكا كان يتم بعد
جمع الاوراق الجافة للنبات ولف أعداد منها فى شكل كتل للمضغ وكان المواطنون
يضيفون لهذه الكتل كميات بسيطة من مزيج قلوئى مكون من مسحوق الحفصروات
وقشور مسحوقة ومحروقة وكان هذا المزيج يوضع داخل قرع عسلى .

وفى الوقت الحالى يختار من ي مضغ أوراق الكوكا هذه الاوراق بعد إزالة العروق
الوسطى منها ثم يضع الاوراق فى فمه بين الجهة الداخلية للفك واللثة .

وتوضع مادة قلوئية مسحوقة كالجير الحى أو مسحوق بعض النباتات أو المحار
المطحون داخل وعاء يشبه القرعة ويسحب المتعاطى جزء صغير من المسحوق الموجود
بتلك القرعة بواسطة قضيب صغير مبلل بالماء ثم يضيفه الى الكتلة المختزنة بفمه .
ويفضل الهنود اضافة عجينة خاصة من الرماد المعروف باسم Lukka† الى أوراق
الكوكا المضغوطة والمواد التى تضاف الى كتلة تجعل المادة الكوكا الفعالة بطيئة
الذوبان والامتصاص .

وطرق تعاطى الكوكابين متعددة منها استنشاق الكوكابين عن عريق الانف
وتسمى هذه الطريقة بالشم ويسمى المتعاطى بالشمام وليست هذه هى الطريقة الوحيدة
فالكوكابين يمتص من خلال الاغشية المخاطية لذا يستخدم المسالك المهبلية والمسالك
المستقيمية وغيرها من المسالك المخاطية وفى الهند على سبيل المثال تقوم العاهرات
بتعاطى الكوكابين عن طرية ادخال محللول الكوكابين فى المهبل بواسطة مضخة .

ومن طرق تعاطى الكوكابين استنشاق أبخرته وقد تم ضبط عدة أدوات

لاستنشاق ابخرة الكوكايين فى منزل فتاة معروفة تدير منزلها لتعاطى الكوكايين والهيريون والحشيش .

ومن الانماط الشائعة لتعاطى الكوكايين اذابته فى الماء ثم حقنه فى الوريد ونادرا ما يستعمل الكوكايين بمفرده اذ الغالب أن يخلط بالهيريون أو الميثاكوالون أو الباريتيورات ثم يحقن أو يدخن ويسمى خليط الهيريون والكوكايين بالكوكا السريعة .

ويتم تعاطى الكوكايين أيضا بوضعه داخل ورقة من أوراق التبوتول التى تنتشر عادة مضغها فى الهند وبعض المذمنين المزمين يضعون الكوكايين على ألسنتهم ثم يأخذون بعض الجير فى فمهم ويمصون الكوكايين بعد اذابته فى الماء كما يقوم البعض بشرب محلول الكوكايين . والطريقة الشائعة فى مصر هى شم الكوكايين واستنشاق أبخرته .

ويتم تعاطى عجينة الكوكايين عن طريق التدخين بعد خلطها بالتبغ أو الحشيش

خصائص الادمان على مجموعة المذمنين..

الجانب الاكبر من تأثيرات الكوكايين زائف ويتسم أولا بالاثارة والانتعاش ثم يتطور الى حالة من الثمالة وكثيرا ما يحدث تمردا فى حدقات العين وإن كان هذا التمرد ليس من الاعراض الثابتة ، وتشعب الانف وتقبل الى البياض لدى من يمارسون تعاطى الكوكايين عن طريق الشم وكثيرا ما ينتج عن هذا النمط من التعاطى ثقب فى حاجز الانف ويؤدى التعاطى المستمر أو تعاطى جرعات كبيرة من الكوكايين الى شعور التعاطى بارتعاش عضلات الوجه وتظهر على التعاطى أعرا ض الهلوسة ومصاب بحكة فى الجلد .

وبعد فقدان الشهية والهزال والارق التام وفقدان الشهوة الجنسية والتدهور العقلى والجسمى الملحوظ من أعراض المراحل المتطورة لتعاطى الكوكايين - ونادرا ما يمتد استعمال المخدر لاءكثر من عدة سنوات بالنظر الى أن تأثيراته السمية عميقة وقد تؤدى الى الموت . كما قد تظهر أعراض الشلل اذا ماتم أخذ جرعات كبيرة من

المخدر ويلى مرحلة الشلل السبات والموت نتيجة توقف التنفس .

ومضغ الكوكايين أقل تأثيرا وخطرا من تعاطى الكوكايين فطريقة الاستعمال تجعل المادة الفعالة بطيئة الذوبان والامتصاص وتكون كميتها ضئيلة الى الحد الذى يستبعد معه حدوث تغيرات عقلية فى السلوك العادى للفرد . ومن الناحية الاكلينكية توجد ثلاث وجهات نظر . فالبعض يعتقد أن مضغ أوراق الكوكايين يسبب الادمان وينتج عنه اضطرابات خطيرة من الناحية الجسمية والنفسية والبعض الآخر يرى أن مضغ أوراق الكوكا لا يسبب أية أضرار وأن تعاطيها يستهدف اخماد الجوع والعطش والاقلال من الأحساس بالبرودة والتعب والأرهاق . لذا يؤكد بوما وهو من شخصيات الهنود المرموقة أن أعطاء الشعوب كميات وفيرة من الفاكهة والخضروات كغذاء على العادة السيئة لمضغ أوراق الكوكا . ووجهة النظر الثالثة هى وجهة نظر أعضاء لجنة التحقيق التابعة لهيئة الأمم المتحدة .والتي تخلص فى أن مضغ أوراق الكوكا وإن كان لا يسبب الادمان ولكن يجب اعتباره كذلك لأنها عادة ضارة - وقد انتهت منظمة الصحة العالمية الى إعتبار مضغ أوراق الكوكا مسببا للادمان والأعراض الرئيسية لتدخين عجينة الكوكا هى قلق مصحوب بالآنتعاش شعور سريع بالحاجة الملحة الى الأستمرار فى التدخين وفى حالات كثيرة يحدث غضب وهذيان وهلوسة وفى حالة تدخين العجينة بكميات كبيرة ولفترة متواصلة يمر المدمنون بأربعة مراحل نفسية هى على التوالي ابتهاج - قلق - هلوسة - هذيان نفسى حاد .

طرق التهريب . .

أهم مناطق زراعة نبات الكوكا توجد فى بوليفيا وكولومبيا وبيرو ويستهلك السكان الوطنيين الذين يمضغون ورق الكوكا ٢٥٪ من المحصول ويصدر ٢ من المحصول للأغراض العلمية والدوائية أما باقى المحصول فيساء استخدامه وتجربى فى كولومبيا أكبر عمليات تجهيز الكوكايين ثم تحمله السفن والطائرات والسيارات والقطارات الى نقاط التوزيع فى منطقة الكاريبى وأوروبا وجنوب شرق آسيا .

وقد تبين من تحليل قضايا الكوكايين المضبوطة فى مصر أن أغلب الكوكايين المضبوط مصدره سوق التجارة المشروعة للكوكايين فى السودان (قطاع الدواء) .

وقد تبين عن الاتجار في الكوكايين في الولايات المتحدة الامريكية تداول مليارات الدولارات بين ايدى رجال مستهترين لا ضمير لهم وقد استخدموا هذه الاموال فى الفساد والإفساد وعلى الصعيد الشخصى لم تعد المساسة خافية على أحد فكم من ثروات ضخمة انفقت على الكوكايين حتى أصبح اتفاق مبلغ ألف دولار اسبوعيا على تعاطى هذا المخدر أمرا عادياً ليس فى الولايات المتحدة فقط بل فى مصر ايضا يتم اتفاق ما يعادل هذا المبلغ بالجنيهات المصرية.

الفصل الرابع

المخدرات .. والعقل ^(١)

إذا ما تكلمنا عن المخدرات فلا بد أن نبدأ بأخطر انواع المخدرات فتكا بالإنسان ... الا وهو الهيزوين ... هذا المسحوق البنى القاتل الذى يعتبر أقوى انواع المخدرات على وجه الأرض وبالتالي فهو اشداهم خطورة على حياة البشر.

الهيزوين

ينتمى الهيزوين الى عائلة الأفيون ... والأفيون نبات قديم يرجع تاريخه الى خمسة آلاف سنة... يحتوى على مواد مخدرة أهمها المورفين ... وتتراوح نسبة المورفين فى الأفيون من ٦٪ الى ١٠٪ أى أن تأثير ١٠ جرام من الأفيون يعادل تقريبا تأثير جرام واحد من المورفين ... والمورفين مازال حتى الآن يستخدم فى علاج الآلام المبرحة مثل الأورام الخبيثة .. أو جلطة الشريان التاجى بالقلب.. أو الكسور والحروق العتيقة لكنه بالطبع لن يؤدى الى أدمان المريض له ... بل العكس قد ينقذ حياة المريض لأن الألم الشديد قد يؤدى الى صدمه عصبية ... تنتهى بالموت .

ولكى يدمن أى شخص المورفين أو الأفيون لا بد أن يستمر اسبوعين كاملين (١٤ يوما) يستعمل فيهم المورفين أم الأفيون يوميا ... فإذا استمر يتعاطى خمسة

ايام فقط. أو حتى عشرين ايام .. لن يدمن هذا الدواء. بل يشترط للأدمان أن يتصل الأسبوعان .. بمعنى أنه لو تعاطى اسبوعا ... لن يدمن هذا الدواء ولو استمر أكثر من شهرين على هذه الصورة .. وهذا ما يلجأ إليه الأطباء في علاج حالات السرطان المتدهورة .. لأن قانون الطب في جميع أنحاء العالم يمنع إعطاء أى انسان مريض جرعات ثابتة من المورفين لأكثر من عشرة أيام .. خوفا عليه طبعا من الأدمان.

كانت هذه صورة الإدمان في عالم المورفين لكن الصورة أبشع في عالم الهيروين .. فإدمان قد يحدث بعد أول أو ثانى جرعة فقط لأنه أقوى من المورفين ثلاث مرات تقريبا.

والمورفين وأن كان أضعف من الهيروين في تأثيره الطبي فهو أقوى من الكوداين الذى له نفس الصفات الطبية ويستعمل في علاج السعال ، نزلات البرد .. حتى الآن .. لأنه ما زال مسكنا فعالاً .. وإن كان أيضا دواء خطير لأنه يسبب الإدمان إذا استعمله .. بمعنى أن يشرب الشخص أربع أو خمس زجاجات من هذا الدواء يوميا ... وهو بالطبع لا يشكو من السعال!!!

طريقة تأثير الهيروين:

يمنع الهيروين .. والمورفين .. والكوداين .. إحساس الإنسان بالألم .. لأنه يعوق الأعصاب الموصلة للألم الى المخ .. وكان هذا هو سر استعمال هذه العاذلة من الأتيين في عالم الطب... لكنه في النهاية يلفظه الجسم .. وتخرجه الكليته من الدم الى البول ... وبذلك نستطيع بسهولة أن نكشف أى مدمن لهذه المخدرات بمجرد تحليل البول .. عندما يكف المدمن عن تعاطى عقار الهيروين وتنخفض نسبته في الدم تبدأ

المشكلة.

اذ يشعر المدمن بأعراض صحية مدمرة .. لا علاج لها سوى الحصول على الهيروين .. وبأى طريق ... حتى لو اضطر للسرقة أو القتل.

وقد تبدأ قصة أدمان الهيروين .. بتهريج برئ بين الشباب .. الذى يحاول أن يجرب وأن يكشف كل شئ بنفسه .. ويجرد تجربة واحدة .. أو تجربتين .. يكون هذا الشاب المجرب .. من مدمنى هذا العقار القاتل .. ويتعاطى مدمن الهيروين .. عقازه المسمم عن طريق الحقن أو عن طريق الشم .. وقد تحدث المأساة إذا زادت الجرعة لأى سبب من الأسباب .. وهنا يحدث التسمم الفعلى بالهيروين .. والذى قد ينتهى بانوفاة .. ومن المعروف عن الإدمان .. أن المدمن يحتاج يومياً إلى زيادة جرعة ما يتعاطاه من المخدرات .. ليصل إلى غايته من الإحساس الواهم.

التسمم بالهيروين:

هناك درجتان للتسمم بالهيروين :

١- التسمم البسيط:

ويصاب فيها المدمن بحالة من الذهول مع استرخاء بلا وعى .. ثم يشعر بزعزعة وعدم تماسك... مع فقدان للوعى .. يكون مؤقتاً .. لكنه يعاوده مرة .. ومرات .. وقد يتصرف المدمن فى هذه الحالة بصورة هستيرية.... وغالباً ما يشعر بميل شديد للقيء .. وبالنظر الى عينيه نجد أن حدقة العين آخذة فى الإرتقاع .. وبأخذ عينته من البول يتم تشخيصه على الفور.

٢- التسمم الشديد:

وفى هذه الحالة قد يحدث هبوطاً ملحوظاً فى سرعة التنفس ... وقد يتوقف التنفس نهائياً وتتوقف الحياة .. وهذا هو السبب الرئيسى لوفاة المدمن بالهيروين ..

وفى بعض حالات التسمم الشديد بالهريون يحدث قيئ شديد للمريض .. ليفقد الوعى .. ويذهب فى غيبوبة شديدة من المستحيل أن يفيق منها المدمن بسهولة وقد تحتقن الرئة بصورة بشعة نتيجة غش الهريون غالى الثمن بمادة الكيتين رخيصة الثمن .. ويرسم المخ كهربائيا نغجد الموجات العصبية الصادرة من المخ قد انخفضت إلى درجة كبيرة .. ما يؤدى إلى هذه الغيبوبة ويأخذ عينه من البول يمكن أيضاً تشخيص الحالة وإنقاذ حياته إذا أمكن هذا فى الوقت المناسب.

كانت هذه الصورة البشعة التى يدفع فيها المدمن أكثر من مائتى جنيهها يومياً حتى لا يعانى من نقص الهريون فى دمه.

أعراض الإدمان لنقص الهريون بالدم:

المرحلة الأولى:

وتبدأ بعد أربعة ساعات فقط من نقص المادة المخدرة بالدم ويشعر فيها المدمن بالقلق الشديد وحاجته الملحة فى طلب الهريون بأى ثمن.

المرحلة الثانية:

وتبدأ بعد ثمانية ساعات وفيها يشعر المريض بالتشاؤم والعرق الشديد .. كما تزداد إفرازات العين .. وتزداد أيضاً إفرازات الأنف السائلة.

المرحلة الثالثة:

وتبدأ بعد ١٢ ساعة وفيها تتسع جدا حدقة العين وترتعض عضلات المدمن بطريقة لا إرادية... ويعانى نت آلام شديدة فى مختلف عظامه وعضلاته كما يفقد المدمن الرغبة فى تناول الطعام.

المرحلة الرابعة:

وتبدأ بعد ١٨-٢٤ ساعة وفيها تتدهور حالة المريض أكثر ويعانى من ارق شديد وارتفاع فى ضغط الدم ودرجة الحرارة مع ميل للتقيئ وزيادة سرعة ضربات القلب.

المرحلة الخامسة

وتبدأ بعد ٢٦- ٣٦ ساعة من نقص الهيروين فى جسم المدمن .. وتزداد الحالة سوءا ويتقوس المدمن على نفسه .. محسكا بطنه كلما زاد القيئ والإسهال .. وترتفع نسبة السكر فى الدم .. وتبدأ أرجله فى الرفس .. وفى خبط الأرض تحته.

صورة مؤسفة أعرضها لكل الناس .. وأطلب تعليلاً واحداً .. كيف نرى هذه الدرجات الخمس من العذاب فى إدمان الهريين ؟ وكيف نستطيع أن نعتبرها متعة؟ .. كيف نصرف ملايين الجنيهات .. لنشتري العذاب؟ كيف لا يطلب هؤلاء المدمنون العلاج ؟ .. كيف يستمر ونفى طريقتهم إلى هذه النهاية المحتومة؟ وليس هذا فقط بل ويقوم الهريون أو الأفيون .. عند إدمانها لفترة طويلة إلى إحداث تلف مادي بالمخ .. ولو حظ عند تشريح هؤلاء المدمنين بعد موتهم.. أت هناك ضموراً فى خلايا المخ .. وأكثر من هذا .. لوحظ تليفاً ايضاً يصيب المخ نتيجة هذا الوباء .

ويعتبر المورفين الخام نصف قوة الهيروين فى تأثيره .. ويؤدى الى نفس الأعراض التى يتعرض لها مريض الهريون .. ولكن بصورة أقل نسبياً.

إدمان الكودايين

الكودايين مثل المورفين والهريون .. ينتمى إلى عائلة الأفيون .. لكنه أضعفهم على الإطلاق ويستخدم فى علاج أمراض السعال حتى الآن .. لأن الخطورة من إدمانه أقل كثيراً نظراً لأنه يتطلب كميات منه يومياً حتى يصبح المريض مدمناً له.

الحشيش .. والإنسان:

ولتبدأ الآن بالفعل حواراً جدياً .. حول مخدر آخر بعد الأفيون .. وهو الحشيش .. إنه زيت معين يتم الحصول عليه من أنثى نبات يسمى نبات القنب .. ويتم تعاطي الحشيش بتدخينه مع السجائر أو الشيشة... وأحياناً يضاف إلى القهوة .. أو الى الطعام .. وبهذا يدخل الجسم عن طريق الجهاز الهضمي بدلاً من الجهاز التنفسي.

ويبدأ مفعول الحشيش بعد مدة تتراوح بين ربع ساعة إلى ساعة .. من تعاطيه بالفم .. أما بالتدخين فيظهر مفعوله في الحال .. وإذا أخذ بكميات صغيرة يكون تأثيره بسيطاً .. أما إذا أخذ بكميات أكبر .. فإنه يبدأ في تخدير العقل ويشعر الإنسان برغبة في كثرة الكلام .. ويبدأ في التوهان .. وإذا زادت الجرعة أكثر يتخيل المتعاطي كأنه في حلم أو في نصف غيبوبة .. وتحدث لديه تخیلات مصحوبة بهياج ومشاهدة مناظر خيالية جنسية .. وقد يضحك ويغنى ويأتي بحركات جنونية ويفقد قدرته لا سيما على معرفة الوقت والمكان .. وتقل حساسيته للألم.. كما لا تكون حاسة اللمس عنده سليمة .. وتزداد الأفعال الإ انعكاسية أولاً ثم تقل أو تفقد وتزداد ضربات القلب .. وتتمدّد الحدقتان وقد ينأى نوماً عميقاً بعد ذلك من التخدير .. ومن الممكن أن يحدث هياجاً شديداً للإنسان ويصبح عدوانياً إلى أبعد الحدود وذلك في حالة تعاطي الحشيش مصاحباً للخمور....وتحدث الوفاة من تعاطي الحشيش إذا خلط بالذاتورة لغشه.. وثبت أن الإفراط في استعمال الحشيش يسبب تغيراً في الجهاز العصبي المركزي .. وقد يتبع ذلك الجنون بالطبع .. وهنا يجب أن يفهم القارئ أن الجنون درجات .. تنتهي أخيراً بأن يفقد الإنسان عقله تماماً...وتبدأ زأولا بتغيير السلوك الطبيعي للإنسان.

إنها حياة غريبة حقاً .. تلك التي يعيشها هؤلاء الممنون .. يدفعون المال .. ليصلوا إلى الجنون.

الكوكايين والإدمان:

والآن تنتقل الى نوع آخر من الإدمان .. هو إدمان الكوكايين .

والكوكايين قلوئى يوجد فى أوراق شجيرة الكوكا التى تنمو فى جنوب أمريكا والهند وجاوة والبلاد الحارة المختلفة.. وليس لهذه الشجيرة من وجود فى مصر نظراً لعدم توافق المناخ اللازم لزراعتها.

وبدأت معرفة الإنسان للكوكايين بفرض إستعماله مخدراً موضعياً .. ومازال يستعمل حتى الآن بكفاءة كبيرة بين أطباء الأسنان لعلاج الآلام المبرحة .. لإجراء العمليات الجراحية فى الفم والأسنان وذلك بإستخدامه إستخدماً موضعياً .. فهو سريع المفعول وعظيم الفائدة فى هذا المجال كما إستخدمه أيضاً بعد ذلك الأطباء البشرىين كمخدر موضعى لإجراء العمليات البسيطة فى الجلد وفى الأطراف.. وبالطبع\ فإن الأطباء يستعملون الكوكايين عن طريق الحقن تحت الجلد فى المكالم المراد تخديره .. ومن مزايا الكوكايين فى الجراحات الموضعية .. انه يؤدى إلى إنقباض الأوعية الدموية فى المكان الذى يحقن فيه مما يحقق فائدتان مهمتان هما:

أولاً:

إنقباض الأوعية الدموية يمنع إنتشار المخدر إلى الجهاز العصبى المركزى .. وبقية أعضاء الجسم مما يجعل تأثير المخدر موضعياً فقط بلا خطوة عامة.

ثانياً:

نجد انقباض الأوعية الدموية فى مكان إجراء العمليات الجراحية .. يقلل من فقد المريض للدم وضعف احتمالات النزف أثناء الجراحة.

كانت هذه الصورة المضيفة لقيمة الكوكايين بالنسبة للإنسان والتي حددها العلم فى عالم الطب والتخدير لكن الصورة تصبح مظلمة شديدة القتامة.. إذا عرفنا أن الإنسان قد يستعمل هذا الدواء بطريقة حمقاء من أجل المتعة عن طريق الشم.

وفى كثير من الأحيان يحدث شمم الكوكايين ثقيا فى الحاجز الأنفى نتيجة انقباض الأوعية الدموية فى الحاجز الداخلى للأنف.. وكان شم الكوكايين فى العشرينات.. والثلاثينات من مطلع هذا القرن فى مصر أخطر أنواع المخدرات وأكثرها إنتشارا فى المجتمع المصرى.. كما يذكر الدكتور والعالم الإنجليزى سدى سمث رئيس قسم الطب الشرعى بقصر العينى فى كتابه الشهير "الطب الشرعى فى مصر" والصادر عام ١٩٢٥ .. يقول المؤلف فى كتابه بالحرف الواحد .. من الراجح الآن أن الكوكايين فى مقدمة العقاقير المكيفة والذي تفشى إستعماله بين الشباب فى مصر .. فلقد أصبح بسرعة يشكل خطرا جسيماً يهدد البلاد بدرجة أكثر من الحشيش وبيع فى العادة بشكل نشوق أما نقياً أو يضاف إليه بوريك ليؤخذ ليؤخذ شماً وبيع كذلك بشكل حبوب وبرشام وحلوى .. لكن ذلك يأتى فى المرتبة الثانية بعد الشم .

تأثير الكوكايين:

يؤثر الكوكايين تنبيهاً ثم هبوطاً فى الجهاز العصبى المركزى .. شأنه فى ذلك شأن جميع أنواع المخدرات .. وليعلم القارئ أن أى تنبيه للمخ يعقبه دائماً فترة من الهبوط تصيب المخ فى جميع وظائفه فإذا رفعت يدك مثلاً فترة طويلة لا شك أنك ستشمر بالتعب وستحتاج إلى فترة طويلة بعدها لراحة هذه اليد .. نفس القصة تحدث مع المخدرات مثل الأفيون والحشيش والكوكايين . يحدث فى البداية نشاط فى المخ يعقبه فترة من الأرهاق لخلايا المخ المسكينة التى تنبّهت بالهدف.. وأرغمت على النشاط .. وفى النهاية طبعاً تكون قد ارهقت من كثرة تعاطى هذه المخدرات .. وبعد فترة قصيرة من شم المدمن للكوكايين يشعر بنشاط متزايد .. ويرغبة فى الكلام وفى الحوار .. وتزداد حركاته المنتظمة .. بعد مازاد نشاط العقل بصورة ملموسة وتكون هذه هى لذّة المدمن الوحيدة .. يشعر بعدها أن عقله قد وصل إلى آخر العالم

... بينما الحقيقة انه واهم .. لان هذا النشاط الدوائى لن يستمر طويلا... وبالعكس سينقلب النشاط الى خمول .. وإرهاق ويدفع المدمن ثمن تحديه لعقله .. لأنه سوف يتخدر .. ويصبح نصف نائم .. ونصف مستيقظ .. وتتحول قوته الزائفة لتماثل قوة طفل ضعيف.

والجرعات الصغيرة من الكوكايين قد تؤدي إلى شعور يشابه جرعات مادة الكافيين الموجودة فى القهوة لكن الكافيين يزيد أيضا المهارات فى التركيز .. وهذا يختلف مع الكوكايين الذى يزيد من نشاط المخ ويقلل من إمكانيته فى التركيز .. ولتأخذ مثالا حتى تصبح هذه المعلومة أكثر وضوحاً لنفترض أن هناك شخصا يكتب فى الساعة عشرة صفحات على الآلة الكاتبة .. إذا أعطيناه أربع أو خمس أكواب من القهوة المركزة والتي تحتوى على مادة الكافيين سيزداد انتاجه بالطبع نتيجة هذا النشاط الذى حدث فى المخ وقد يكتب خمسة عشرة صفحة بدلا من عشر صفحات .. فإذا حسبنا الأخطاء التى كتبها قد نجدها ١٠٪ مثلا .. إذا إعيدت نفس هذه التجربة بعد شم جرعة من الكوكايين .. ستجد هذا الشخص قد يكتب خمسة عشر صفحة أيضا فى الساعة ولكن نسبة الأخطاء .. قد تصل الى ٤٠٪ لأن السرعة كانت على نفقة قدرته على التركيز .. وإذا تعاطى الإنسان كمية أكبر من الكوكايين نجد أن هذا المخدر ينشر تأثيره إلى المراكز العصبية الطرفية فتزداد حركات الأيدي .. والأرجل لكن بنقص كبير جداً فى الأحساس بكل شئ .. وإذا زادت الجرعة أكثر قد يحدث تقلصات شديدة فى العضلات .. وتزداد سرعة التنفس ... ودقات القلب .. وتمتدد الحدقتان.

بعد أن ينتهى هذا التأثير المؤقت يشعر المدمن بفنور لقواه .. وإنهاك شديد فى جميع أعضائه تماماً كما يحدث مع الهيروين والأفيون لكن الهيروين والأفيون لهما خاصية التنويم أيضا التى لا توجد فى الكوكايين ... حيث يظل الإنسان متيقظا يومين أو ثلاثة .. ويكون الحلق جافاً .. وترتفع درجة الحرارة درجة أو درجتين مع ألم شديد فى الرأس .. وتزداد الحركات الإتعكاسية .. وقد يحدث للإنسان هوس .. قد ينقلب إلى جنون حقيقى هذا ويشعر متعاطى الكوكايين بوخذ أو تتميل فى اليدين والقندين

.. وفى الموضع الذى يلامسه المخدر مثل الاتف .. والبلعوم .. ويكون الوجه فى العادة شاحباً ومغطى بعرق كثيف بارد .. وإذا زادت جرعة الكوكايين أكثر فقد تحدث وفاة سريعة نتيجة توقف مراكز التنفس والقلب فى المخ.. مما تؤدى إلى الإختناق.

إدمان الكوكايين:

بعد قليل من الزمن يكتسب المدمنون على الكوكايين قوة على تحمله .. فيتعاطونه بكميات كبيرة وهو يسبب اختلالاً كبيراً فى عمليات الهضم مما يؤدى إلى إمساك مزمن نلاحظه ايضا فى مدمنى الهرويين والأفيون وينفقد المدمن شهيته للطعام .. ويقل إقراز اللعاب .. وينقص وزنه نقصاً كبيراً نتيجة هذا الاضطراب فى جهازه الهضمى.

والمشكلة الأخرى تكون فى الجهاز العصبى المركزى فى المخ.. فالكوكايين يؤدى إلى الأرق المزمن الذى قد يتحول الى الجنون ..وقد يختل نظام إحساسه إختلالاً كبيراً .. فيشعر بأشياء تحت جلده مثل حبيبات الرمل .. وغالباً ما يحدث لهذا المدمن انحطاطاً ملحوظاً فى أخلاقه وعاداته...وأحترام النفس بصورة عامة.

إننا حقاً مأساة .. أن يصنع الإنسان وينمق نهايته بيده .. ويختار أسوأ نهاية لحياته .. وهى أن يموت فاقد الوعى .. أغلى عطايا الله للإنسانيموت مجنوناً .. ليرث أولاده العار بعد وفاته .. نهاية مؤسفة لكل من يتهاون فى حق هذه الرديعة .. التى أودعها الله عباده .. وهى العقل .

وقبل أن ننهى هذا الباب .. وهو عبارته عن المخدرات والعقل .. لابد أن نذكر بشئ من التفصيل هذا الهوس وهذا الجنون الذى يسببه المخدر للعقل البشرى.

الجنون المورفينى:

من عادة مدمنى الهرويين والأفيون زيادة الجرعة باستمرار مع الوقت أملاً .. ووهماً فى الحصول على السعادة التى شوهدت صورتها أمامه .. فمع مضى الزمن

يعانى المدمن من تسمم المخدر .. حيث تضعف شهيته .. ويسوء هضمه .. ويصيبه الإمساك الزمن الذى يصاحبه فقر فى الدم .. وهنا يشعر المدمن بالمأساة .. لقد كان يجرى وراء سراب .. المتعة .. والآن أصبح عليلاً... ضعيفاً.. فقيراً.. ويحتار فى أمر نفسه .. وفى مصيره المظلم .. فتختلط أنكاره .. وتضعف ذاكرته .. ويفقد السباحة والهدوء .. وغالباً ما يلتمس العلاج عندما يصل إلى هذه الدرجة من التدهور الصحى والمادى والنفسى... ومدمن الهيروين والأفيون .. يتضع انحطاطه الخلقى بجلاء أثناء العلاج فى المستشفى .. فنجدته يرجو.. ويبكى .. ويستعطف من جديد لكى يحصل على جرعة من المخدر .. ويقسم لمن حوله أن يتمتع بعد ذلك .. وإذا لم يجب طلبه يجتهد فى رشوة الخدم.. أو المرضى لكى يكمنوه من المخدر ... وقد يكذب أو يسرق .. أو يقترب أى جريمة للحصول على ما يكتفيه .

جنون الحشيش :

الجنون الذى ينشأ من الأدمان على تعاطى الحشيش يكون فى العادة من هذا النوع الذى يسمى بـ " جنون الخلط " .. ويميز ايضاً بالهلوسة فيتصور المتعاطى انه يرى نساء جميلات يرقصن أمامه وياعبنه .. وقد يسمعهن يقنن له أغاني الغزل اللذيذة... مع أرق الألحان الموسيقية .. وقد تصيبه فى بعض الأحيان تخیلات هذيانية تشير الى الكبرياء والعظمة .. أو الى الخوف والاستعباد والإضهاد .

هذا وجنون الخلط الذى يحدث مع إدمان الحشيش يتميز فى البداية بتنبيه زائد فى الحواس الخمس بعدها تشتت أفكار المريض وتختلط ببعضها ويفقد قوة الإدراك والتمييز .. فلا يستطيع مثلاً أن يميز الأشياء التى تعود رؤيتها .. ولا يعرف ماهيتها .. وقد لا يعرف أفراد أسرته وتسوء حالته أكثر فلا يفهم ما يقال له ولا تترك الأحداث التى مرت به اثناء التعاطى .. أى أثر فى مخيلته .. بحيث أنه بعدما يعود إلى إلى رشده .. ويفيق من أثر الحشيش .. قد لا يتذكر شيئاً مما مر به ... وهو أمر خطير جداً لأنه فى هذه الحالة من الهلوسة والجنون .. قد يفعل المدمن أى شئ غير قانونى .. وغير أخلاقى .. وغير آدمى.

جون الكوكابين:

أن الجنون الذى ينشأ من تعاطى الكوكابين يتميز بالهلوسة البصرية ..
والتخيلات الهذيانبة التى تشير إلى عادة التعذيب والأضهاد .

إن جنون الكوكابين يؤدى إلى آفة عقلية ذات هذيان عمومى .. وتنبيه عقلى
زائد .. وميل للحركة .. والتهيج والأحاساس بسرور وأرتياح لا مبرر لهما .. وتتوارد
الأفكار بسرعة على المخ .. وتختلط ببعضهما .. فينشأ عن ذلك أقوال وأفعال
هذيانبة جنونية .. وزيادة التنبيه العقلى يزيد من حركات الجسم مما يؤدى الى الأرق
.. ويؤدى بالطبع إلى القلق وكثيراً ما ترى مدمنى الكوكابين منهمكا فى أعمال تافهة
مختلفة الأشكال ليس له فيها من غرض .. أو منفعة .. ويهمل مدمن الكوكابين
مظهره فيصير قذراً عديم الاهتمام بجسده ونظافته .. وكذلك ملبسه ومظهره ولا يهتم
بأى شئ من أمر معيشته .. وبالتالي فلا يكثرث بالناس .. ويتحمل كثيرا من وضعه
تحت الملاحظة .. وقد يقاوم بشدة كل من يعترض طريقه وميوله وغرائزه.

كانت هذه مأساة المخدرات على العقل .. ومن الواضح أن من له عقل .. لن
يقدم بتاتا على هذا الضياع .. لأن الحياة استمتاع بالحياة .. ولا يستطيع عقل مريض
أن يستمتع ولا تستطيع أيضا هذه السموم المخدرة أن تترك أى فرصة لصحة
العقل .. كى يستمتع.

الفصل الخامس

المخدرات والجنس (١)

إن المتعة الجنسية لا يشعر بها إلا إنسان يحمل عقلاً سليماً .. وإنه من الإستحالة لأى إنسان يعاني من أى تلف بالمخ .. أن يستمتع بالجنس .. لأن العقل هو فعلاً مركز كل أحساس للأنسان... وتدمر المخدرات خلايا المخ وكيف تصل بعقل الأنسان إلى الجنون

وفى هذا البحث سأحاول أن أشرح بالتفصيل تأثير كل نوع من أنواع المخدرات على الجنس .. وسأذكر ايضا الأبحاث الطبية المختلفة التى أجريت فى أكبر المراكز العلمية الطبية فى العالم للكشف عن العلاقة بين المخدرات .. والجنس .. والحقيقة التى يجب أن يذكرها القارئ باستمرار وهو يقرأ هذا البحث إن استخدام المجتمع للمخدرات يرجع إلى أكلوية وهمية تقول .. إن المخدرات هى التى ترفع كفاءة الممارسة الجنسية وأنها تجعل من الجنس متعة أكثر وأطول. الهيروين... والأفيون... والجنس: كتب العالم شسيك سنة ١٩٦٠ مقالة علمية هامة نشرت فى جميع أنحاء العالم المحدد فيها العلاقة بين الهيروين والجنس .. يقول فيها أن الهيروين يؤدى إلى حالة النشوة الدوائية .. حيث يشعر هذا الأنسان بالسمو والتعالى .. وعدم الرغبة الجنسية .. فهذا العقار يعطيهم آفاقاً بعيدة عن عالم الجنس الذين يعانون منه .. وينتهى حديث شسيك عند هذا الحد الغريب الذى يبين عكس ما تسمعه وتفهمه عن علاقة الهيروين بالجنس.. فمدمنوا الهيروين ينعون كذباً أن هذا المخدر يقوى رغبتهم الجنسية.. والحقيقة العلمية التى يذكرها العالم شسيك تؤكد أن مدمن الهيروين يتعاطى هذا المخدر ليتعد عن الجنس وممارسته لأنه يعاني من الضعف الجنسي... وإن الهيروين يعطيه نشوى دوائية كبديل للنشوة الجنسية الفعلية التى لا يستمتع بها

(١) اسطورة المخدرات والجنس للأستاذ الدكتور مدحت عزيز شوقي ط١٩٨٥ ص ٣٣ وما بعدها .

. ومعنى ذلك بالطبع ان الهيروين يدمر الرغبة الجنسية المكتسبة فى عقل الإنسان الباطن لأن الهيروين والأفيون يجعلان المدمن يعيش فى هذيان واضح .. وهلوسة شبه مستمرة ترفعه إلى افاق أبعد من السماء... وتجعله يحتقر الممارسة الجنسية التى تشده إلى الأرض .. وإلى الواقع .. ولذا يقول العالم شسيك فى مقاله الشهيرة إن معظم مدمنى الهيروين والأفيون من الرجال الفاشلين فى حياتهم الجنسية الواقعية... ولذا يبحثون عن نشوة وهمية فى هذا المخدر الذى يدمتونه.

وفى بحث أجراه العالم دى ليون سنة ١٩٧٣ عن مدمنى الهيروين .. قال إن فقد المدمن لوظيفته وتدهور أعماله نتيجة الأدمان.. وأنشغاله المستمر فى البحث عن الهيروين .. وكذلك إنصرافه الفكرى للبحث عن المال لتوفير المخدر .. كل هذه العوامل النفسية تزيد من توتر المدمن وتصرفه تماما عن.. الاهتمام بالجنس .. وتزيد من ضعفه الجنسي... وقام العالم أيزى سنة ١٩٧٣ بأبحاث معملية على مدمنى الهيروين لمعرفة أسباب ضعفهم الجنسي وتوصل إلى حقيقة علمية هامة يجب أن يعرفها الجميع وهى:

أولاً: وجد هذا العالم أن هرمون التستسترون الذى تفرزه الخصية.. والذى يعتبر القياس الأول للرجولة فى الإنسان ينخفض إنخفاضاً ملحوظاً نتيجة تعاطى الهيروين .. ومن المعروف طبياً أن هرمون التستسترون هو الذى يحدد قوة الرغبة الجنسية فى الرجل وهو أيضاً العامل الأول لتكوين الحيوانات المنوية فى الخصية .. معنى ذلك أن مدمن الهيروين سيعانى أيضاً من العقم .. بجانب طبعا " الضعف الجنسي " نتيجة نقص هرمون الذكورة فى جسمه.

ثانياً: وجد أيزى أن الهرمونات الجنسية التى يفرزها المخ .. والتى تؤثر تأثيراً مباشراً على وظائف الخصية .. تقل بنسبة ملحوظة نتيجة أدمان الهيروين.. ومعنى ذلك أن تأثير الهيروين المدمر للقوة الجنسية ليس بسبب تأثيره على الخصية فقط .. بل أن المشكلة أبعد .. وأخطر ... لأنها متعلقة أيضاً بتأثير الهيروين على الهرمونات الجنسية بالمخ نفسه.

وفى بحث آخر أجراه العالم كوشمان فى نفس العام على ١٩ مريضاً من

مدمنى الهروين وجد الاتى :-

١- ١٢ مريضاً منهم قتلوا الرغبة الجنسية تماماً.

٢- ١٠ مرضى أصيبوا بضعف كبير فى الانتصاب.

٣- ١٥ مريضاً منهم يعانون من صعوبة كبيرة فى الوصول إلى التشوة الجنسية وحدث القذف.. لأن الهروين مخدر قوى جداً ويعطل الإشارات الكهربائية اللازمة لحدث التشوة والقذف... مما يجعل الممارسة الجنسية فى هذه الحالات عذاباً كبيراً .. وعملية مرهقة ومؤلمة خاصة للزوجة .. لأنها عملية ليس لها من نهاية ممتعة .. وبالطبع لن يشعر الرجل بعذاب زوجته بسبب بسيط .. هو أنه مخدر لا يدرك!!

وقد قام العالم باى ومساعدوه سنة ١٩٧٤ ببحث على النساء مدمنات الهروين وجد فيه الآتى:-

١- نقص الرغبة الجنسية فى ٦٠٪ من هؤلاء النساء.

٢- إنقطاع الدورة الشهرية فى ٤٥٪ منهن.

٣- ضهور الثديين فى ٣٠٪ من هؤلاء النساء

وبعد هذه الأرقام .. وبعد هذه الأبحاث .. وبعد هذه الحقائق المجردة .. كيف يكون الهروين مشجعاً للجنس...؟ بعدما رأينا تأثيره المدمر على الرجال .. والنساءعلى السواء

وفى بحث أجراه العالم الأمريكى ونيك سنة ١٩٧١ وجد أن معظم مدمنات الهروين قد لجأن الى ممارسة الدعارة .. لتوفير المذن اللازم لشراء الهروين .. وعند الدراسة النفسية لهؤلاء النساء المدمنات العاهرات وجد ونيك أن المشاعر الجنسية السلبية والبرود الجنسي...وكره هؤلاء النساء للرجولة بصورة عامة تجعل ممارستهم للدعارة وظيفية سهلة وغير مرهقة.

هذا وتبين ايضا .. ان سوء التغذية نتيجة ادمان الهيروين والاقويون يلعب دورا هاما في ايجاد وزيادة المشاكل الجنسية بصورة عامة نتيجة الهزال الشديد الذي يصيب الجسم ويضعف من القوة الفعلية اللازمة للممارسة الجنسية.

لذا ينصح الأطباء بمراعاة التغذية في علاج مدمني الهيروين حتى تتحسن مشاكلهم الجنسية .. والشئ الجدير بالذكر أن هؤلاء المدمنين .. إذا ما توفرت لديهم قوة الإرادة لعدم العودة إلى الإدمان مرة أخرى بعد العلاج .. قد يعود اليهم الأحساس الجنسي السوي.. وتنتهي قصتهم مع الضعف الجنسي.

الحشيش والجنس:

كان من الصعب إجراء الأبحاث الطبية المتعلقة بالحشيش والجنس للأسباب الآتية:-

- ١- معظم هؤلاء المدمنين يتعاطون مكيفات أخرى مثل الخمر والتخين.
 - ٢- عدم شرعية تدخين الحشيش في أنحاء كثيرة من العالم جعلت إجراء هذه الأبحاث صعباً.
 - ٣- معظم هؤلاء المدمنين لهم مشاكل نفسية معقدة .. دفعت بهم إلى الأدمان وقد تكون هذه المشكلات مشكلات جنسية.
 - ٤- يضيف الحشيش الخيال الواسع والكاذب نتيجة تأثيره على المخ .. ويكون من الصعب توافر الثقة في أقوال هؤلاء الناس لأتهام البحث العلمي اللازم.
- ولذلك كانت بداية هذه التجارب على الحيوانات وكانت نتائج هذه التجارب كما يلي:
- ١- في فتران التجارب قلت بصورة ملحوظة الاتصالات الجنسية بينها بعد حقنها بمادة المارجوانا .

٢- قلت أيضا اعداد الحيوانات المنوية لدى هذه الحيوانات.

٣- قلت أفرزات الهرمونات الجنسية بصورة ملحوظة مما يدل بل شك أن هناك تغيرات هرمونية سببها هذا العقار.

وعند إجراء أبحاث على الرجال مدمنى الحشيش تبين نقص واضح لهرمون الذكورة فى الدم .. مع ملاحظة تضخم الثديين فى معظم هؤلاء المدمنين الذين كان منهم نسبة كبيرة تعاني من ضعف الانتصاب وعند متابعة هؤلاء الرجال بعد إمتناعهم عن تدخين الحشيش قطعياً لوحظ تحسن واضح فى الانتصاب بعد اسبوعين فقط من الإقلاع.

وعند تحليل السائل المنوى لهؤلاء المدمنين تبين نقص واضح فى عدد الحيوانات المنوية نتيجة نقص هرمون الذكورة والذي سببه إدمان هذه المخدرات ولوحظ فى النساء المدمات للحشيش قصر فترة الدورة الشهرية لديهن بالمقارنة بالنساء اللاتي لا يدخن الحشيش.

ودلت أخيرا نتائج المئات من الأبحاث الطبية المتعلقة بالحشيش والجنس والأشخاص على الأتى:-

١- يغير الحشيش.. إحساس الإنسان بالوقت.. فقد تكون المدة الفعلية للقاء الجنسى مثلاً ١٠ دقائق.. يتخيّلها مدمن الحشيش نصف ساعة .. فيدعى أن المخدرات تزيد من استمتاعه بالجنس.

٢- تزيد المخدرات من إحساس الجلد باللمس.. يفسرها المدمنون بأنها متعة جنسية.

٣- يزيد الحشيش من التهيؤات الوهمية... فعندما يتعاطى رجل أو امرأة الحشيش .. قد يتخيلان استمتاعا جنسيا لا وجود له.

الحقيقة ان الحشيش لا يزيد الرغبة الجنسية .. وليس له اى تاثير مفيد على قوة الإنتصاب .. بل بالعكس قد يضعف الإنتصاب لتأثيره الضار على هرمون الذكورة.

الكوكايين .. والجنس:

يدعى مدمنى شم الكوكايين من الرجال والنساء أن الكوكايين يقوى الرغبة الجنسية لديهم ويزيد من كفاءتهم فى الممارسة الجنسية .. لكن العلماء يقولون عكس ذلك .. وفى بحث أجرى فى أمريكا عام ١٩٧٥ وأجره العالم الأمريكى "جائ" ونشر فى المجلات العالمية الطبية تبين فيه أن ١٤ مريضاً من عدد المدمنين البالغ عددهم ٣٩ رجلاً قد اصيبوا بضعف كبير فى الانتصاب بعد ادمانهم تعاطى الكوكايين.

ولاحظ نفس العالم أن بعض الرجال من مدمنى الكوكايين أصابتهم بحالة غريبة.. وهى حدوث انتصاب مستمر ومؤلم.... وهو مرض خطير لأنه إذا أستمروا أكثر من يومين قدز يؤدي إلى غرغرينة فى القضيب ويكون التدخل الجراحى السريع هو استئصال القضيب للحفاظ على حياة المريض .

أى متعة جنسية يدعيها هؤلاء البؤساء ؟ وأى قيمة مفيدة واحدة فقط .. من وراء هذا الادمان.

اسئلة ستظل إلى الأبد بلا جواب..... فليس هناك متعة ... وليس هناك فائدة واحدة .. من وراء هذا الهلاك.أصبح من الواضح بعد هذا التحليل العلمى **أولاً:** للمخدرات تأثير مدمر على الرغبة والممارسة الجنسية عند الرجل والمرأة.

ثانياً: جميع المضاعفات الطبية التى تنشأ من تعاطى المخدرات لها تأثير هدام على القوة الجنسية للرجل والمرأة.

ثالثاً: التغير السيكولوجى الناتج عن تعاطى هذه السموم البضاء ... يغير من نظرة الإنسان الادمية للجنس ويحوّله إلى خيال جنسى مريض .. ما ينحدر بالإنسان

إلى ادنى مراحل الاحساس .. وهى مرتبة الحيوان .. الذى يتفاعل مع الجنس من خلال غريزته الحيوانية فقط.

رابعاً = إدمان الإنسان للمخدرات .. لن يدعه بعد فترة قصيرة .. شخصاً محترماً .. ولذا من الصعب أن يجد الحب فى طريقه من رقيق ناضج مثقف محترم .. مما سيزيد من مشاكله العاطفية .. ويشوه الكثير من مشاعره الجنسية التى لن يجد له منفلاً سوى فى بيوت الدعارة .. ومن المعروف أن الدعارة تقضى .. وبسرعة على حياة الإنسان الجنسية السوية .. فهى كفيلة أن تزيد من عقيدته الجنسية .. فضلاً على الأمراض التناسلية التى لها تأثير مدمر على الجنس .

خامساً = أن التدهور المادى الذى يصيب المدمن لإرتفاع أسعار المخدرات من جهة ... ولعدم قدرته على أداء أعماله من جهة أخرى .. يزيد بلا جدال من هذا التوتر العصبى الذى يضيف مزيداً من التدهور للحياة الجنسية.

سادساً = يعلل مدمنى المخدرات .. ضعف . شخصيتهم أمام هذا الإدمان .. بأنه علاج أو إنعاش أو متعة .. تزيد من المتعة الجنسية .. والحقيقة هى العكس .. والمدمن بالطبع يعرفها .. لكنه لا يعترف بها أمام الناس لأنها تؤكد ضعف شخصيته.

سابعاً = من الممكن لأى شخص أن يعيش الأدمان بطريق المصادفة .. فقد يكون له صديق .. أو صديقة ويحاول التقليد من أجل التجربة فقط والتحطير كما ذكرنا مع الهروين .. أن الأدمان قد ينشأ بعد جرعة أو جرعتين على الأكثر .

ثامناً = علاج الإدمان أصبح الآن سهلاً .. بل سهل جداً ومضمون .. وجميع المشاكل التى تنشأ من الإدمان .. تعود إلى طبيعتها بعد العلاج .. والعلم يقول أن علاج هؤلاء المدمنين أسهل بكثير من علاج حالات الشذوذ الجنسي .. التى يتطلب علاجها سنوات طويلة.

الفصل السادس

العقاقير والمخدرات

وانرها على اللياقة البدنية (١)

يبدأ بعض الأشخاص يومهم بتناول القهوة فى الصباح ومعها سيجارة ، وكلاهما تحتوى على منبهات فعالة . وعند بدء العمل يأخذ مهذنا لتهدئة الأعصاب.

وقد يتناول أقراص التخسيس لتساعد على المحافظة على الوزن ، وبذلك يضيفوا منبها آخر للجسد. ويتبع ذلك طوال اليوم القهوة والسجائر ، وعند العودة إلى المنزل يتناول أسبرين لتخفيف الصداع ، أو آلام الظهر أو أى ألم آخر ، وفى آخر اليوم يتناول ملايين الأشخاص حبوب منومة أو أى دواء آخر للمساعدة على النوم وهكذا فنحن نتناول الحبوب لعلاج أى شئ سواء لأكتساب أو فقدان الوزن ، أو إذا كان لدينا صعوبة فى النوم أو البقاء مستيقظين ، أو إذا ما كنا مرهقين أو كذلك لنهضى التوتر العصبى ، أو لتنقية ممراتنا الأنفية ، أو لعلاج السعال والبرد . وبالطبع "الأسبرين" لعلاج الصداع وآلاف العقاقير الأخرى لتجعلنا نشعر بالتحسن.

نحن نعيش فى عالم موجه إلى تناول العقاقير كحل للمشاكل وأنقاذ الحياة ، بتبديل حالات الوعى والاسترخاء ، والهروب من الحقيقة أو الثمالة ؛ وكل شخص فى بلدنا يتناول العقاقير ، والعديد لا يلاحظون أنهم يفعلون ذلك؟

ولقد أصبح تناول العقاقير كأسلوب للحياة يتقدم باستمرار عن طريق الإعلانات . وهناك خواطر متناقضة ظهرت بين الآباء والأبناء . فمثلا ، نجد أن الأم تتناول العقاقير المنومة حتى تستطيع النوم ، بينما ترفض أن يتناول ابنها نفس العقاقير المنومة حتى تستطيع النوم ، بينما ترفض أن يتناول ابنها نفس العقار بدون إذن

(١) الهوين واللياقة البدنية للأستاذ الدكتور محمد شرف طه هيئة الكتاب ط١٩٨٥ ص وما بعدها

الطبيب . ويمكن ان يعنف الآباء السكيرين ابتائهم بدون اذن الطبيب ، ويمكن ان يعنف

الآباء السكيرين أبنائهم لأنهم قاموا بتجربة البيرة أو الحشيش وبالتأكيد ، فإن هذا النفاق هو أحد أسباب أو مشكلات الأقراط فى استعمال العقاقير. فمثلاً، يقال لنا أن نتناول العقاقير لأنها ستحل مشاكلنا، مع أننا قد نعاقب لتناول العقاقير لنفس السبب بالضبط ومثل هذا التناقض يخلق الشوش فى عقول الشباب الذين لا يعلمون ماذا يصدقون أو أين يتجهون.

لماذا يقبل بعض الرياضيين على العقاقير المنشطة:

هناك العديد من النظريات عن أسباب رغبة الأشخاص فى تبديل حالات الرعى لديهم عن طريق استعمال العقاقير . وتؤكد النظرية السائدة أن الأشخاص يتناولون هذه العقاقير لرفع معنوياتهم وليصلوا إلى حالات نفسية أخرى تشعرهم براحة أكثر. وتفترض تلك النظرية أيضاً أن تناول العقاقير المبدلة للعقول تساعد مستعملها أن يتحرروا من الكبت ليحصلوا على سلوك أكثر تلقائية.

كما تفترض النظرية الاجتماعية أن الأشخاص يتناولون العقاقير ليهربوا من الأزمات فى محيطهم الاجتماعى . فمثلاً ، الأشخاص الذين يعيشون فى الحدود الكئيبة للأقليات يلجئون إلى تناول العقاقير حتى يستطيعوا التغلب على وجودهم الموحش. كما أن الوحدة والسأم أسباب أخرى لتناول العقاقير وتهديد الانفجار السكانى، والتلوث، والرفض، والخوف، وعدم الأمان الاقتصادى، والضغط العملى، وأيضاً احتمال الدمار الشامل عن طريق الحروب العالمية، ممكن أن تكون أسباباً أخرى لتناول الأشخاص للعقاقير . ويدعى البعض أن العقاقير المنشطة نفسياً تسبب مستويات مختلفة للوعى مما يزيد من فهم النفس وإذبياد الإدراك. ولوحظ أيضاً أن بعض الأشخاص يتناولون العقاقير كمصدر للمسور أو الأبتهاج . وأظهرت الدراسات بعض الأشخاص الطبيعيين ، ذو الصحة الجيدة يستعملون العقاقير مثل الحشيش أو الكحول فقط كتجربة تتيح لهم الشعور بالبتهاج ويلاحظ أن مثل هؤلاء الأشخاص لا

يتناولون العقاقير بكثرة وأنهم أقل اعتماداً عليها من أولئك المدمنون أو الذين يتناولونها كوسيلة للهروب.

أن العديد من الأشخاص قد يتناولون العقاقير كمصدر للأبتهاج مثل بعض الشباب الذين يرون بتجربة بسيطة في تناول العقاقير حيث يمكن أن يحدث ضرراً كبيراً عندما يطلق على هؤلاء الشباب بأنهم غير صالحين "أو الفاسدين" فهنا تحدث العداوة والكراهة ، ومقاومة السلطات ، وأستعمال العقاقير بدرجة أكبر كرمز لحرية الاختيار .

قائمة بأسماء الأدوية أو العقاقير المحذورة تعاطيها طبقاً لقرار اللجنة الأولمبية الدولية:

أولاً: الأمفيتامين - البنز أمفيتامين - الكوكايين - داي أثيل بروميون - داي مثيل أمفيتامين - أثيل أمفيتامين فيناكامانين - مثيل أمفيتامين - ميشيل فيندات - نورسيد وإيفيدرين - فيندى ميترازين - فينميترازين بروليتانتان.

ثانياً: إيفيدرين - ميشيل إيفيدرين - ميشوكس فينامين .

ثالثاً: أميفينازول - بيميجريد - ليميتازول - نيكثاميد سترينتين .

رابعاً: هيرون - مورفين - ميشادون - ديكستور موراميد - دايبيناتون - بيتيدرين.

خامساً: ميشانديرون - ستانزولول - أوكسي ميشالون - ناندرلون ديكانوات - ناندرولون فينو برويونات .

إستعمال العقاقير المنشطة والمخدرات في الملاعب:

ليس جديداً على البشر والرياضيين فمحاولات اللاعبين لزيادة نشاطهم وقدراتهم الجسمانية عن طريق ابتلاع مواد تساعدهم على ذلك موجود من قديم الأزل ، وفي القرون الوسطى كان المحاربون يتعاطون بعض الأعشاب التي يظنون إنها

تساعدهم على القتال وبذلك المجهود وفي اسكتدنافيا كان المعاريون ياكلون جنور بعض النباتات التى تصيبهم بالهلوسة والإحساس بالنعمة . وفى اليونان القديمة كان الأغريق الذين يشتركون فى الأولمبياد ياكلون بعض أنواع من عش الغراب " الماشروم" الذى يؤدى ايضا إلى الهلوسة.

وفى عام ١٨٦٥ ضيقت أول حالة تعاطى للمواد المنشطة فى سباحة المسافات الطويلة بأمرتردام وكذلك فى عام ١٨٧٩ فى مسابقة الدراجات التى تمتد ستة أيام وكان اللاعبين فى ذلك الوقت يتعاطون القهوة مع الكحول والنيتروجلوسرين والأثير المخلوط ببضع قوالب من السكر وأقراص من الأستراكئين والكوكايين والأفيون وفى جنوب أفريقيا استعملوا نوعاً معيناً من الخمر أسمه "دوب" كما أستعملت مواد أخرى مثل الكافور والأيفدرين والجلسرين والجيلاتين والحديد وحامض الأسبارتيك والأمفيتامين والفيتامينات والهرمونات بل وشرب الدماء.

وفى عام ١٩٦٣ أصدر الإتحاد الرياضى الأوروبى بياناً يمنع إستخدام هذه المواد ويلغى نتائج المباريات إذا ما أكتشفت بعد ذلك كما يوقف اللاعبين ومدريهم. وينص قانون الأولمبياد والاتحادات الرياضية الدولية على المنع المطلق لتعاطى أى مادة منشطة من شأنها أصابة الرياضى بالتعود النفسى أو الأذى الجسمى لأن ذلك يخالف أساس الفلسفة فى ممارسة الرياضة والفوائد الموجودة منها للفرد والمجتمع .

الافتيامين : بتنشيط الجهاز العصبى السيمباثاوى ، فإنه يترتب على ذلك أزيد كمية الدم التى يضخها القلب وكذلك أرتفاع فى ضغط الدم وتنبيه وظائف التحفز واليقظة بالمخ. وكل هذه التأثيرات قد تفيد أثناء ممارسة المناقسة المناسبة الرياضية والمباريات الأمر الذى يجعل العقاقير التى لها نفس التأثير مغرية لبعض اللاعبين والرياضين قبل المباريات الحاسمة والحرجة حيث يتناولون مركبات الافتيامين والهيروكسى أمفاتامين والديكسدرين وخلافة حيث أنه من العروف أنه سيشعر باليقظة وعدم الرغبة فى النوم وعدم الشعور بالتعب أو الأرهاق بل والقدرة على التركيز وحسن الأداء لفترة طويلة .

تكن الخطورة هنا ان هؤلاء اللاعبين على جهل شديد باسبغ المبادئ الطبية حيث لا يعملون أن من آثار هذه العقاقير - خلل الأدمان الشديد - أزدباد الجرعة التنشيطية لدرجة حدوث هبوط بالجهاز الدورى ثم الوفاة.

كما أن الأمر الخطير لهذه المواد أنها تعطى للمتعاظمي احساساً "زائفاً" بمقدرته فيهيئ له إنه يستطيع أن يجرى لمسافات أطول ويسرعات أكثر وتكون الكارثة عندما ينفذ ذلك حيث لا يستطيع القلب والرئتين ملاحقته مما يسبب سقوطه سريعاً.

وبعض اللاعبين والملاكمين يستخدمون الكوكايين بهدف تأخير احساسهم بالتعب والأرهاق حتى الجولات الأخيرة وإعطائهم القدرة على الاستمرار فى الأداء لفترة أطول وهذا فى منتهى الخطورة لأن الكوكايين من أكثر المخدرات أصابة بالأدمان حيث يظل يضاعف الجرعة إلى أن ينتهى به الأمر للجنتون أو الموت ، هذا بالإضافة إلى ما تسببه هذه العقاقير من نزعة عدوانية وميول إلى الأجرام.

الإيفيدرين : الإيفيدرين يزيد من سرعة نبضات القلب وكذلك من كمية الدم الذى يضخها القلب ويسبب ارتفاعاً فى ضغط الدم وكذلك فى مستوى السكر فى الدم.

- وتدل كل الأبحاث على انه لا يفيد الأداء العضلى أو الرياضى.

الهرمونات : بعض اللاعبين يتعاطون كميات كبيرة من هرمونات البناء بالإضافة إلى المنشطات .

وكل هذا يؤدى باللعب إلى الإجهاز على الكبد الذى قد يصاب بالسرطان أيضاً وكذلك العقم والصلع وضطراب الدورة الشهرية وغلظة الصوت عند الإناث.

مضاعفات التعاطي

مضاعفات بالرئة:

- التهاب رئوي

-خراج بالرئة .

- تمدد الشعب الهوائية

-جلطات متقحمة

- تليف الرئتين

مضاعفات بالكبد:

-التهاب كبدى وبائى

- فيروس كبدى

مضاعفات بالعضلات:

- تمزق العضام وخاصة العضود الفقرى

- التهاب عضلى تكلسي

مضاعفات بآجهزة المناعة:

-تضخم الطحال

- التهاب المفاصل

- تضخم الغدة الليمفاوية

- التهاب الكليتين

مضاعفات بالجهاز العصبي:

- العمى

- الشلل النصفي

- التهاب الأعصاب الطرفية .

- الالتهاب السحائي .

- التهاب المخي .

- خراج بالمخ .

- ملاريا مخية.

- الأغماء .

- الوفاة

مضاعفات أخرى:

- خراج تحت الجلد

- تسمم بالدم.

- التهاب الاوعية الليمفاوية

- التهاب عضلة القلب.

ومضاعفات للحامل:

- تنتقل الى الجنين الذى يصبح مدمناً وهو فى بطن أمه

- الإجهاض المبكر

تعرف موسوعة البيروتيا نيكا المواد المخدرة بأنها أقدم تصنيف للعقاقير "الأدوية المسكنة" للآلام المدوخة للإنسان التى ينتج عنها أوهان التفكير والرغبة فى النوم والأدمان وكثير من المضاعفات الخطيرة ، وأصبح الآن لفظ المواد المخدرة يطلق على تلك المسكنات التى تصيب الإنسان بالإدمان فلا يستطيع الإفلات منها والتوقف عن تعاطيها بسهولة.

هل يصنف الأطباء المخدرات للاعبين ؟

نعم : فى حالات إصابة المريض بالآلام الشديدة أثر الحوادث التى يصاب بها إصابات بالغة بالملاعب أو الحروق الشديدة أو المراحل الأخيرة من الإصابة بمرض السرطان.

ما هى الصفات المميزة للمخدرات ؟

يمكن تصنيف المخدرات إلى المخدرات الطبيعية وهى الأفيون ومشتقاته والأخرى المصنعة.

يحتوى الأفيون على المواد الفعالة المسماة الكالويدات التى يرجع إليها كل تأثيره وتكون حوالى ٢٥٪ من وزن الأفيون الخام ومن هذه المواد : المورفين - الكودايين والباپافيرين والنوسكاين. ويحصل على الأفيون كسائل لبنى من قشور

البذور الغير ناضجة لنبات الخشخاش . ويترك هذا السائل الشبيه باللبن في الهواء لييجف حيث يتحول إلى كتلة مطاطية بنية اللون . ويمكن تجفيف هذه المادة ومسحقتها لنحصل على المنتج النهائي ، أما الهيروين فهو مادة نصف مصنعة نحصل عليها بإجراء تغيير بسيط بجزيئات المورفين أو الكوداين الموجود بالأفيون الطبيعي .

ما هي العلاقة بين التركيب الكيميائي والاثير المخدر:

يعتقد أن الأثر الأول للمرفين يحدث على القشرة المخية الحسية للجزء الأمامي من المخ والموجود خلف عظمة الجبهة . ويتبعها قطع الاتصال بين الأعصاب القادمة من كل أنحاء الجسم للمخ. الا أنه من المؤكد أن المورفين ومشتقاته تخرب الجهاز العصبي المركزي بأكثر مما تؤثر على الأعصاب الطرفية.

كيف تدخل المخدرات إلى الجسم:

الامتصاص : من المعدة والأمعاء عند تعاطيها عن طريق الفم ومن العضلات عند حقنها تحت الجلد أو بالعضل وبعد الحقن بمدة تتراوح بين ١٥ - ٣٠ دقيقة يظهر التأثير على المصاب حيث يبلغ أقصاه بعد ٤٥-٩٠ دقيقة .

أما في حالة الحقن بالوريد فأن اثناثير يبدأ بعد دقيقة واحدة ويبلغ أقصاه خلال ٣-٦ دقيقة .

اين تذهب المخدرات بالجسم :

بمجرد إمتصاصها فإنها تتركز في بعض الأعضاء مثل الكليتين والرتتين والكبد والطحال بينما لا يعترى الجهاز العصبي إلا على كمية بسيطة فقط.

هل تصل المخدرات إلى الجنين :

نعم والمشيمة التي ينتقل الدم خلالها من الأم إلى الجنين لا تقف حاجلاً دون إنتقال المواد المخدرة من دم الأم .

كيف يتخلص الجسم من المخدرات :

يعتبر الكبد هو المسئول الأول عن التخلص من المورفين بإحداث بعض أنشغرات في تركيبه بينما يتم إخراج الهيروين بهدرجهته إلى حامض يتم إفرازه خارج الجسم .

وإحدى عوائق حل مشكلات العقاقير هي دلالات علم الألفاظ . والمصطلحات الفنية للعقاقير والتعريفات تتغير طبقا لمستعملها وعندما يحاول الأشخاص إستعمال كلمات متطابقة تحتوى على عدة معانى فإنه يصبح من الصعب التفاهم فيما بينهم . وحتى نستطيع فهم ما- نعتيه فإننا نقدم تعريفات لبعض المصطلحات الهامة.

١- العقار :

إى مادة نتناولها غير الطعام وقادرة على تغيير حالة الفرد البدنية والذهنية

٢- الإدمان :

هو الإعتماد البدنى على عقار مع حدوث أعراض الإمتناع عند الإبتطاع عن تناول العقار.

٣- الإعتماد النفسى :

الحاجة العاطفية الماسة للعقار مع الإعتقاد أن الأشياء ستصبح أفضل . عندما يكون تحت تأثير العقار .

٤- الإمتناع :

رد فعل بدنى لغياب العقار من الجسد الذى قد إعتد عليه.

٥- التعود:

عندما يبدأ الجسد أن يحتاج لأخذ كميات أكثر ليحقق التأثير المطلوب .

٦- تضاعف الفاعلية:

وهو أن يكبر تأثير عقار عندما يتزامن تعاطيه مع عقار آخر .

٧- مخدر:

إى عقار يجلب النوم أو يريح من الألم . المستحضرات الأفيونية يطلق عليها عادة " المخدرات الحقيقية "

٨- المسكنات:

تعمل العقاقير المسكنة ككل على خفض وظيفة الجهاز العصبى المركزى.

فهى محدثاتسرخاء الأعضاء وتساعد على جلب النوم وتخفيف الألم . ولكن إذا ما أخلت بكثرة فأنها تحدث حالة سكر ، تظهر بوضوح عن طريق التلطف غير الواضح ، وفقدان التوافق والإتزان وعدم وضوح الرؤية وطول فترة رد الفعل .

المستحضرات الأفيونية:

أهم المستحضرات الأفيون ، والمورفين، والهيريون، والكوداين . وتستخلص المستحضرات الأفيونية من شجر الخشخاش الذى يزرع فى تركيا ، والمكسيك ، وبورما ، ولاوس.

والأفيون هو عصير مجفف لنبات الخشخاش الغير طازج . وعادة ما يؤخذ عن طريق الفم أو يغلى ثم يستنشق بخاره . والأفيون هو المادة الخام الذى يستخلص من

كل الأنواع الأخرى وينتج الهيروين عن طريق تسخين المورفين مع حامض الاستيك ، فقدرته اثر عشرين مرة من قدرة المورفين . ويعد أن يأخذ الهيروين فى الجسد يتحول فوراً إلى المورفين . لذلك فإن تأثير المورفين والهيروين متشابهان تماماً بعد دخولهما الجسم . والهيروين هو المستحضر الأفيونى المختار للاستعمال بسبب وجوده بكثرة فى السوق السوداء .

والكوداين هو أحد مشتقات المورفين ، ويستعمل كقاتل للألم ، وكاتم للسعال فى أدوية السعال ويؤخذ عادة عن طريق الفم ، وقليل ما يستعمله المدمنون وأحياناً ما توصف العقاقير المخدرة لتخفيف الألم ، والتهذئة ، والنوم ، وتخفيف السعال والإسهال . والمورفين والكوداين هما أكثر المستحضرات الأفيونية المستعملة فى الطب الآن ومن آثار كثرة استعمال المستحضرات الأفيونية أن كل المستحضرات الأفيونية تسبب الإدمان فى الجسد ، ويحدث تعود عليها إذا ما أخذت بانتظام ، ويعد أن يتم الإدمان ، ثم يحدث إمتناع عن الأفيون ، تحدث أعراض الإمتناع التى قد تكون حادة وخطيرة .

والتأثير العام لجرعة كبيرة من عقار الأفيون هو الشعور بالنشوة والإسترخاء أما الآثار الجانبية فهى تضيق حذقة العين والإمساك ، وبعض الأشخاص يشكون من الغثيان والقيء وضيق التنفس . أما الجرعات الكبيرة فتؤدى إلى الإغماء أو حتى الموت بسبب صعوبة التنفس .

منى منع استعمال المستحضرات الأفيونية:

كان تناول المستحضرات الأفيونية فى القرن التاسع عشر بأمريكا قانونياً ، ويمكن الحصول عليها من أى مكان ، عن طريق التذكرة الطبية أو حتى بالبريد .

وكان هناك العديد من الأدوية المرخصة ، مثل بعض مقويات القلب تحتوى على الأفيون والمورفين ، وكان يعلن عنها كقاتل للألم وعلاج كل الأمراض تقريباً .

ولم يكن الأشخاص المدمنون مجرمين أو مرفوضين من عائلاتهم وأصدقائهم ؛

وكانوا يشتركون في كل الاعمال للمجتمع . ولم يكن لديهم مشاكل أكثر من أي شخص آخر ولم تكن السوق السوداء موجودة في القرن التاسع عشر ؛ ولم تشكل العقاقير أي تهديد على المجتمع حتى القرن العشرين عند إصدار قانون المخدرات (١٩١٤) ، وحيث ثبت يقيناً أن الهيروين مادة مسببة للإدمان بدرجة عالية ويمكن أن تؤدي إلى مشاكل خطيرة كثيرة كما أن العديد من الأطفال الذين يولدون لأمهات مدمنات لا يولدون أصحاء ، ولا حظ بعض العلماء أن بعض هؤلاء الأطفال يعانون من سوء التغذية والعدوى ، أو عوامل أخرى خطيرة تصاحب أدمان الهيروين أكثر من الهيروين نفسه

والوفاة نتيجة الجرعات المفرطة هي مجال آخر للتساؤل فالمدمن الذي يتعاطى جرعة عالية من الهيروين يصبح خاملاً ؛ ويصاب بالإغماء ، ويموت نتيجة لصعوبة التنفس.

والمدمنون الذين أختبر دمهم فوراً بعد الوفاة عادة لا يظهرون مستويات للمورفين في الدم أكثر من تلك التي يكون السبب فيها الجرعات العادية. ويعقد أن معظم حالات الوفاة يكون السبب فيها آثار لعقاقير أخرى في جسد المدمن مثل الكحول والباربيتورات (البرشام)

طرق تعاطي العقاقير :

هناك العديد من الطرق لتعاطي العقاقير ، تشمل الحقن والأخذ عن طريق الفم (بالنقط) ، والإستنشاق أو بالتدخين ، وعادة ما يحقن الهيروين بالأبر ، مع إنه من الممكن أن يستنشق أو يوضع على الحشيش ثم يدخن حتى يكون أكثر عمقا وقوية حيث لا يفقد أي شيء من الجرعة في عملية الهضم . ولذلك ، فإن احتمال زيادة الجرعة يكون أكبر و أصعب في معالجته . وأيضا يزداد خطر العدوى مثل التهاب الكبد الوبائي بسبب الأبر غير المعقمة ويحدث أيضا إنكماش في الأوعية الدموية وتسمم الدم بإستعمال الأبر في تعاطي العقاقير .

برنامج الميثادون:

الميثادون هو مخدر صناعي يخفف من الرغبة القوية لتناول الهيروين عند معظم المدمنين . ومع أن الميثادون يستبدل أحد أشكال الإدمان بشكل آخر . إلا أن هناك العديد من الميزات ، فهو يشكل حالة ثمالة الهيروين إذا ما أخذ بجرعات علاجية ويمكن أن يكون للمدمن دور هام في المجتمع وعدد كبير من المرضى بعد أن أمضوا سنوات كمجرمين بسبب الهيروين يقومون الآن بأعمال عادية بسبب الميثادون . فمثلا تكون وظائفهم الجنسية أفضل عند استعمالهم الميثادون عن إستعماله الهيروين كما تكون الدورات الشهرية أكثر انتظاماً.

والميثادون عقار يستمر لفترة أطول، ويمكن أن يستمر المدمنون على نفس الجرعة دون زيادتها لسنوات بل ويمكن تقليلها بالتدريج البطيء ، ويؤخذ عقار الميثادون عن طريق الفم أكثر من الحقن ويمكن المدمن من أن يكون عضواً نافعا في المجتمع وربما يكون هناك بعض الميوّب في نظام الميثادون ، ولكنها قليلة إذا ما قورنت بخطر هيروين السوق السوداء.

الباربيتورات (البرشام):

الباربيتورات هي عقاقير مهندنة مشتقة من حامض الباريتورك ، ومنذ ظهور أولها الفيرينال عام ١٩٠٣ ، تم تركيب أكثر من ٢,٥٠٠ نوع منها ، وهناك أكثر من ٥٠ نوعاً تجارياً في الأسواق الآن ، ولكن طبقاً للأوساط الطبية يكفى خمسة أو ستة أنواع للأغراض العلاجية . وينتج كل عام في أمريكا وحدها أكثر من ١٠ بلايين جرعة ، وأكثر من ٥٠٪ من هذه الكمية وجدت طريقها للناس غير قانونية .

الباربيتورات تستعمل طبيباً لعلاج الأرق وكمضاد للتشنجات ، وللصرع ، ولتقليل القلق ، وكمسكنات للألم ويمكن تناولها بكميات قليلة . ولا يحدث أى شعور بالحمول إذا ما أخذت طبقاً لوصفات الطبيب . ويمكن أن تكون طويلة الأجل أو ذات

فاعلية سريعة ، وإذا ما تناولها الشخص بجرعات كبيرة فإن النتيجة تصبح الكسل ، والتلعثم عند الحديث وفقدان الإتيان وفي بعض الأحيان السلوك العدواني ، وضيق صدق العين والشعور العام بالسكر ، وتأثير الباربيتورات والكحول متطابق تقريباً ، ويختلف بدرجة كبيرة طبقاً للجرعة ، وحالة وشخصية المستعمل . والكحول والباربيتورات كتشابهة تماماً لدرجة أنه من الممكن اعتبار الكحول باربيتورات سائلة والباربيتورات شكل جامد من الكحول وهذا يعنى أن مدمنى الكحول يمكن أن يتحملوا جرعة كبيرة من الباربيتورات وهذا يعنى أن مدمنى العقار وبعض مدمنى الكحول استطاعوا تبديل الكحول الذى يقرى فاعلية الباربيتورات ، حتى أن الأشخاص الذين يستعملون كلا العقارين معاً يعرضون أنفسهم لخطر الموت .

وأعراض الإمتناع عن الباربيتورات أكثر قسوة وخطورة من تلك التى فى الهروين . وتشمل الضعف ونوبات الهذيان القاسية وارتفاع فى درجة الحرارة ونهضا سريعاً ونوبات مفاجئة مشابهة للصرع . وهى تسبب الوفاة فى ٧٪ من الحالات فالباربيتورات من الأسباب الرئيسية للأنتحار والوفاة بسبب زيادة الجرعة . وأكثر الباربيتورات شهرة بسبب كثرة الأستعمال هى الأنواع ذات الفاعلية السريعة ، والتى يمكن أن تشمل الأميتال (الكبسولات الزرقاء) ، وتونال السيكونال (الحمراء) ، والفينوباريتال هو أحد أمثلة الباربيتورات ذات الفاعلية الطويلة ، أى أنها تقتل فى الجسم أكثر ببطأ من العقاقير قصيرة الفاعلية.

وينظر لمدمنى الباربيتورات بأحتقار من مدمنى الهروين ومستعملى العقاقير الأخرى لأنهم يقومون بسلوكيات غير مقبولة وأيضاً بدرجة كبيرة من الفساد الإجتماعى والعاطفى . ويبل مستعملوا الباربيتورات أكثر إلى العنف. فهم يمثلون أصلاً نسبة بسبب الانجهاات العدوانية . ويمكن أن يكتسب مستعملوا العقار تدريجياً الشعور بالعظمة ، وآخرون بالاكنتاب الأنتحارى. ومستعملوا الباربيتورات هم أيضاً قاذفوا سيارات خطرون لأن أداء القيادة يضعف من إذا ما تناولوا جرعة من ١٠٠ مليجرام. والجرعات الكبيرة من الباربيتورات من الصعب معالجتها نسبياً إذا ما قورنت بالعقاقير الأخرى، ولذلك فإنه إذا ما عرف أت أى شخص ابتلع كمية كبيرة

منه ، يجب ان يؤخذ فوراً الى المستشفى للعلاج السليم.

المهدئات البسيطة والمسكنات :

والمهدئات البسيطة مثل الميبويات والفالسيوم ، والليبريوم هي ايضا من العقاقير التى يساء استعمالها ، وكمجموعة فهي تشبه الباربيتورات ، وكلها مسببة للأدمان تتشابه أعراض الإمتناع مع تلك التى تثل الأمتناع عن الباربيتورات . والمسكن الذى يستعمل عادة لعلاج الأدمان هو الميثاكوالون ولأن هذا المخدر لديه تأثير مماثل للباربيتورات وأشيع أنه غير مسبب للأدمان فقد أعطى لمستهعمليه إحساساً خاطئاً بإدمان . وقيل أن هذا العقار هو " عقار الحب " لأنه يزيد الأستمتاع بالجنس. لا يختلف عن الكحول أو أى عقاقير أخرى من التى لها تأثير على القشرة المركزية فى المخ لتحرر للأشخاص من أرباطتهم.

والدافون:

وهو مخدر تركيبى ووصف بكثرة لتخفيف الألم، تقوى فاعليته مع الكحول . فإذا ما تناولهما الشخص معا ، يحدث رد فعل خطير.

المنبهات :

كل العقاقير من فئة المنبهات تنشط من عمل الجهاز العصبى المركزى ، ومعدل سرعة نبضات القلب ، والتنفس ، والكافيين هو أكثر منبهات الجهاز العصبى المركزى.

الكافيين :

والكافيين هو أكثر منبهات الجهاز العصبى المركزى استعمالاً . وينتشر فى شكل القهوة والشاى والكاكاو ومشروبات "الكولا" وعقاقير أخرى تستعمل فى علاج الصداع والإلم.

وتسبب الكميات الكبيرة من الكافيين المستعملة فى القهوة أو الكولا زيادة

الافرازات الحامضية بالمعدة وهذا يؤدي الى قرحة المعدة او الالتهاب المعوي. واطهرت دراسة أنه عند تناول كميات كبيرة من القهوة أو الكولا ، فإن متناولي القهوة يصبحون أكثر عصبية ولديهم شكاوى معوية . وعندما أعطى للمدمنى شراب القهوة ، قهوة خالية من الكافيين ، ظهرت عليهم أعراض إمتناع . وفى نهاية اليوم شعروا بعصبية أكثر ورعشة. وأظهرت الدراسات احتمال حدوث أدمان بدنى على الكافيين إذا ما تناولنا أكثر من خمسة فناجين قهوة يوميا . والتناول المستمر لمشروبات الكافيين يمكن أن يؤدي إلى حالة من تسمم مزمن . وينتج عن تنبيه الجهاز العصبى المركزى الشعور بعدم الراحة والتوتر واضطراب النوم والتنبيه و المتعلق بعضلة القلب يظهر فى عدم انتظام وسرعة ضربات القلب ، والحبة الواحدة من الكافيين (من سبعة إلى عشرة فناجين من القهوة) يمكن أن ينتج عنها آثار سامة حادة تنتج اضطرابات شديدة ، ومعظم الناس لا يعلمون أن الكافيين له آثار ضارة لأنه يدخل فى نظامنا الإجتماعى كشراب مسموح به.

الكوكايين :

عبارة عن بودرة بيضاء بلورية تستخرج من أوراق أشجار الكوكا ، وهى تنمو فى بوليفيا وبيرو . وهناك العديد من بين الذين كانوا يصنعون أوراق الكوكا عن كانوا يعانون من مشاكل صحية خطيرة وبالتأكيد فإن الكوكايين المكرر له آثار أعمق من الأوراق . وأثر العقار هو شعور سريع بالمرح (النشوة) يصاحبه شعور بالمجوع وعدم الإهتمام بالألم أو التعب . والتوهم بقوة بدنية عالية وقدرة عقلية ، وعادة ما يستنشق الكوكايين ولكنه فى بعض الأحيان يؤخذ عن طريق الحقن لأنه يمتص بصعوبة فى الجهاز المعوي . ويمكن خلط الكوكايين والهبروين معا لزيادة فاعلية الشعور بالمرح (النشوة) فى كلا العقارين.

ولا يبنى الجسد قدرة على احتمال للكوكايين ، والشخص الذى يستعمل الكوكايين بكثرة يمر بتجربة إدمان نفسى يصاحبه إكتئاب عميق واضطراب ولأن الكوكايين يستنشق بكثرة بمعرفة العديد من المدمنين عليه ، فمن الممكن أن تصاب

الاتف ، وينتج عن ذلك تلف وتدمير لحاجز الاتف.

الماريجوانا:

والماريجوانا هو الاسم الشائع للنبات المعروف بالقنب الهندي والماريجوانا أيضاً هو الاسم المعطى للأوراق بالجزء الأعلى المزهرة من النبات والذي يدخن أو يتنلع للحصول على حالة التمالة . والحشيش هو العقار الذي ينتج عن طريق تخفيف العصارة اللزجة لنبات الماريجوانا . وتختلف فاعلية كل من الحشيش والماريجوانا طبقاً لنوع البلور ، والتربة ، والظروف المناخية التي زرعت فيها مع أنه نوع واحد أصلي من الماريجوانا . وتاريخياً فقد أستخدمت الماريجوانا منذ آلاف السنوات ، فتاريخها يرجع إلى سنة ٢٧٠٠ قبل الميلاد في الصين وكان العقار يدخن ، ويؤكل ، ويستخدم كتوابل ، ويؤخذ كدواء لعلاج العديد من الحالات . وأنتج القنب الهندي في الولايات المتحدة عام ١٩١١ في فيرجينيا ، ولقد زرع لأستعمال أبقائه كخامات لمنتجات الجبال والسلال والعديد من منتجات الألياف الأخرى ، وأستخدمت الماريجوانا بكثرة بين عامي ١٨٥٠ ، ١٩٣٧ كدواء للعديد من الأمراض وسجل في سجل العقاقير عام ١٩٤٢ .

الآثار البدنية (الطبيعية):

يمكن تناول الماريجوانا عن طريق التدخين أو أستخدمها في الأطعمة مثل الحلاوة . ويشعر الشخص بآثار الماريجوانا عند التدخين أسرع منها عند الأكل والذي تظهر آثاره تدريجياً ، ويمكن للمدخن أن يلاحظ كمية العقار المتناول في الجسد حيث تزداد ضربات القلب قليلاً وتتسع الأوعية الدموية الدقيقة للعين ، مما يسبب إحمراراً ولا توسع حدقة الماريجوانا حدقة العين بشدة كما يعتقد البعض وقد تزداد الشهية وليس سبب ذلك إنخفاض نسبة سكر الدم كما يعتقد من قبل ويحدث دوام ، وفقدان خفيف للقوة العضلية والتوافق وذلك مع الشعور بالثقل والشعور بالغث في الرأس والجسد والشعور بالاسترخاء الذي يجتمع شعور بالحمول والنوم ويحدث جفاف في الحلق والفم سوا . أخذ العقار عن طريق التدخين أو الأكل.

الآثار النفسية=

تحدث المازيجوانا تشربها للوقت ، المكان ، والأشكال ، والإصوات . فعادة ما يمتد الزمن لتبدو العشر دقائق وكأنها ساعة وهذا هو السر فيما يعتقد البعض من أن له آثار على زيادة القوة الجنسية .

فالسفر بسرعة ٤٠ كيلو متر فى الساعة بالسيارة تبدأ وكأنها ٦٠ كيلومتر . ويمكن أيضا حدوث تشتت فى الأفكار ، وفقدان مؤقت للذاكرة ، وبذلك يفقد الشخص استرسال حبل أفكاره فى منتصف الجملة . أما الشعور بالمرح (النشوة) فيمكن أن يصاحبه ضحك هستيرى خاصة للمتدئ.

وتستقبل الأكران ، والموسيقى ، والصور مختلفة عن أشكالها الطبيعية وبعض الأشخاص يرون بتجارب الحرق والقلق والذعر وآخرون لا يشعرون عند تجربتها . والقيادة تحت تأثير الحشيش تصبح خطرة . ولا يبيل مستعملوا الحشيش إلى العنف كما يعتقد البعض ، وعادة ما يكونون سلبين مسالمين.

ويمكن حدوث إدمان نفسى على الحشيش إذا اعتقد الأشخاص أنهم يحتاجون إلى المقار من أجل أن يقوموا بوظائفهم البدنية بطريقة أفضل ، وأيضاً وظائفهم الاجتماعية ، والجنسية ، والعملية . ومع أن الحشيش مادة خفيفة السمية ، ألا أن كثرة الاستعمال قد يؤدى إلى خلق مشاكل إجتماعية . وهناك العديد من الأشخاص يصبحون سريعى الإثقال ، ونزاعيين إلى الشك - ويبدو أنهم يفقدون الإدراك والشعور بالحقيقة . والحشيش من أقدم وأكثر المواد والأدوية المعروفة للبشرية.

هل ينقص تدخين الحشيش من مقاومتك للأمراض؟

قرر أطباء جامعة كاليفورنيا أن إستجابة مناعة الخلية لدى مجموعة من مستعملى :القتب كانت منعدمة وهذا يعنى أن مستعملى الحشيش لا يستطيعون

مقاومة السرطان.

هل يحدث الحشيش تلفا للكر وموزات الوراثية:

أظهرت الأبحاث في جامعة أوتاوا أن هناك نسبة أعلى من تكسر خلايا الدم تحدث لتعاطي الحشيش عن ألك الذين لا يستعملونه.

هل يسبب الحشيش تشوهات بالجنين:

ظهر أن كثرة استعماله (أربع مرات أسبوعاً) كبيرة من الحشيش تحدث تأثيراً على التكامل بالجنين .

هل يسبب الحشيش العجز الجنسي:

ظهر أن كثرة استعماله (أربع مرات أسبوعياً) تمنع إنتاج كل من التسترون (هرمون الخصية) والمني.

هل يسبب الحشيش ضرراً للرئة:

هناك مبرر للتصديق بأن أي نوع من أنواع التدخين يسبب ضرراً في الرئة بشكل أو بآخر ، وهذا يشمل تدخين الحشيش . ومن المعروف جيداً أن تدخين السجائر يسبب ضرراً رئياً شاملاً وسرطان الرئة .

هل يؤثر الحشيش على المخ:

أظهرت الدراسات موجات مغنية غير طبيعية ، وكذلك الوفاة في بعض الحالات ولقد لاحظ مستعملوا الحشيش عموماً بأن الاستعمال اليومي يمكن أن يعوق التركيز والذاكرة . كما أظهرت الدراسات أن مثل تلك الحالة سوف تنتهي عند وقف تعاطي العقار بعد ٧ إلى ١٤ يوماً .

الوضع العالمى للإتجار بغير المشروع فى المخدرات (١)

أوضحت السيدة تمارا أوينها ممر مديرة شعبة الأمم المتحدة للمخدرات فى كلمتها التى ألقته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الجلسة الحادية والأربعون التى بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ أن بلاء سوء استعمال العقاقير والإتجار بالمخدرات يزداد بمعدلات مذهلة وبالفئة الخطورة وتظهر آثارها الحبيثة على نحو متزايد فى البلدان النامية والعالم الصناعى على حد سواء بالإضافة إلى أن الروابط بين الإتجار فى المخدرات والإتجار بغير المشروع بالأسلحة النارية والأرهاب قد أصبحت أكثر ظهوراً فى الأونة الأخيرة

هذه الكلمة توضح إلى أى مدى تفاقمت المشكلة فإذا ما رجعنا إلى وثائقي

هيئة الأمم المتحدة التى طرحت على أعضاء لجنة المخدرات فى الدورة الثامنة الإستثنائية (فينا فبراير ١٩٨٤) والدورة الحادية والثلاثون (فينا فبراير ١٩٨٥) ومناقشات أعضاء الوفود فى هلتين الدورتين لتبين لنا الأتى:-

المخدرات :

تشير الوثائق إلى وجود زيادة ملحوظة فى كميات المخدرات والمواد المؤثرة على الحالة النفسية التى ضبطت عام ١٩٨٣ والنصف الأول من عام ١٩٨٤ فلقد بلغت أرقاماً لم تصل إليها من قبل خلال سنى تسجيل هذه البيانات الرقمية (١٩٤٧-١٩٨٤) ، وبالرغم من ذلك لم يحدث ما يدل على إنخفاض فى الكميات المعروضة من المخدرات مما يدل على ضخامة الإنتاج غير المشروع منها وتفاقم عصابات التهريب فى إخفائه وتهريبه.

(١) تجارة الهيروين والكوكايين فى مصر والعالم للأستاذ محمد فتحى عيد ، لواء محمد هاشم طه هيئة الكتاب ١٩٨٥ ص ٥ وما بعدها.

١- الحشيش:

بلغت كمية الحشيش المضبوطة عام ١٩٨٣/١١٧٤٥ طناً وهي أكبر من الكمية التي ضبطت عام ١٩٨٢ وقدرها ٧٥٠٠ طن . وأشهر مناطق إنتاج الحشيش لبنان حيث قدر الرائد / أنطون لطيف مديز مكافحة المخدرات بها الإنتاج غير المشروع. من الحشيش بحوالي ٢٠ ألف طن سنوياً وتشير تقارير الهيئة إلى زيادة المساحات المنزرعة بالقنب في لبنان حتى غطيت سهل البقاع ولم يعد هناك مكان لزراعة المحاصيل التقليدية بل أن سكان السهل قد انتزعوا شجيرات التفاح من الحدائق المحيطة بمنازلهم وزرعوا بدلاً منها شجيرات القنب - وتأتي بعد لبنان دول باكستان وأفغانستان والهند وكولومبيا وجامايكا.

٢- الأفيون:

بلغت كمية الأفيون المضبوطة عام ١٩٨٣/٨٤ طناً وهي أكبر من الكمية المضبوطة عام ١٩٨٢ وقدرها ٤٦ طناً وأشهر مناطق إنتاج الأفيون منطقة الهلال الذهبي وتضم دول إيران وأفغانستان وباكستان . منطقة المثلث الذهبي وتضم : تايلاند ، بورما ، لاوس ومنطقة حدائق الأدغال وتضم الدول التي إكتشفت فيها مؤخراً زراعات غير مشروعة للخشخاش مثل المكسيك ولبنان كما يزرع خشخاش الأفيون بكميات كبيرة في الهند.

٣- الهيروين:

بلغت كمية الهيروين المضبوطة عام ١٩٨٣/١٢ طناً وهي أكبر من الكمية المضبوطة عام ١٩٨٢ وقدرها ٦,٢ طناً . ويتبع الهيروين بكميات كبيرة في الشرقين الأدنى والأوسط (باكستان - لبنان - سوريا) وكذا في الشرق الأقصى (الهند - تايلاند - لاوس) .

٤- الكوكايين :

بلغت كمية الكوكايين المضبوطة عام ١٩٨٣/٤٠ طنا وهي تزيد عن ثلاثة أمثال أمثال الكمية المضبوطة عام ١٩٨٣ وقرها ١٢ طنا . وتنتشر زراعات عجينة الكوكا في بلاد الأنديز حيث تغطي مناطق بأكملها في بيرو وبوليفيا وكولومبيا وهي مناطق كانت شبه مغلقة أمام السلطات الحكومية إلى أن تبين لهذه السلطات وجود صلة بين عصابات الإتهجار غير المشروع في الكوكايين وقادة الاضطرابات المسلحة ضد النظام الإتهماعى فنشطت لمكافحتها وشتت كولومبيا في الأشهر الثمانية الأول من عام ١٩٨٤ حملة واسعة على هذه العصابات أسفرت عن ضبط عشر أطنان من الكوكايين وعجينة الكوكا ومصادرة ١٤ معملاً سرياً ومواد كيميائية وأسلحة .

٥- مجموعة الباربيتورات :

وأكثر أنواع هذه المجموعة إساءة للاستعمال الاموباربيتال السيكيوباربيتال الجلوتوتيميد والميثاكوالون - والعقارات ، الأخيران لهما صلة بالتركيب الكيميائى للباربيتورات لذا ضما لهذه المجموعة - وقد بلغت مضبوطات عام ١٩٨٣/٥١١ ك ، ٤ مليون جرعة وهي أقل من مضبوطات عام ١٩٨٣ ، حيث بلغ الوزن ١٦٥٠ ن بالإضافة إلى مليون جرعة وقد حدث تناقص في المضبوطات عن معدل الضبط السابق نظراً لقيام الدول المنتجة للميثاكوالون بالسيطرة على إنتاجه وقصره بقدر الإمكان على الأغراض الطبية والعلمية ، وأهم الدول المنتجة لهذه المجموعة دول غرب أوروبا والهند - كما تسربت كميات كبيرة من الإنتاج المشروع إلى سوق الإتهجار غير المشروع في المخدرات بإستخدام شهادات إستيراد وتصدير مزورة .

٧- مجموعة عقاقير الهلوسة :

وأشهر عقاقير هذه المجموعة عقار L.S.D. - وقد بلغت المضبوطات من هذه المجموعة عام ١٩٨٣/٤٥٣ ك بالإضافة إلى ٦.٥ وهي أكبر من الكمية

المضبوطة عام ١٩٨٢ وقدرها ٧٤ ك . ٢ مليون جرعة كما إنها اكبر كمية عقاقير مهلوسة ضيقت منذ عام ١٩٤٧ . ويشير تقرير هيئة الرقابة الدولية لعام ١٩٨٤ أن هولندا هي المركز الرئيسى وربما الوحيد لتوزيع هذا الملهوس.

عقار الفتنتين:

عقار مهيج لم يخضع حتى الآن للرقابة الدولية وأن كانت بعض الدول قد حرمت حيازته وإحرازه مثل مصر حيث وضع العقار المذكور على الجدول الأول المرفق بقانون مكافحة المخدرات بناء على قرار وزير الصحة رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٨٤ فأصبح شأنه شأن المخدرات الأخرى من حيث التجريم والعقاب . والأسم التجارى لهذا العقار هو كيتاغون ويتم تصنيعه فى أوروبا ويهرب بكميات كبيرة إلى أكثر من اثنى عشر دولة فى الشرقين الأدنى والأسط والمنطقة العربية وقد تزايد عدد الجرعات المضبوطة من مليونى جرعة عام ١٩٨١ إلى ١٥ مليون جرعة عام ١٩٨٣

(ب) المهربون:

يشتركون دائما فى التنظيمات عصابة ونادراً ما يقوم شخص بالتهريب لحسابه فإذا فعلها مرة ونجح سرعان ما يستعين بأفراد آخرين يكون منهم عصابة صغيرة ولكن مثل هذه العصابة لن يكتب لها النجاح مالم تنضم إلى العصابات المنظمة التى تحتكر العمل وتقتسم مناطق النفوذ أهم سمات عصابات التهريب الدولية ما يلى:

١- التنظيم:

عصابات تهريب المخدرات جيدة التنظيم على نحو نادر ، استفادت إلى أقصى حد من معطيات الحضارة وتقدم علوم الإدارة- ويعمل لحسابها العديد من ذوى الخبرات فى مجال الاستشارات القانونية والخدمات الفنية والتكنولوجيا وعادة ما يكون لهذه العصابات مركز رئيسى فى دولة إنتاج ومراكز فرعية فى دول العبور والإستهلاك لذا تضم بين أعضائها أفراد ينتمون إلى جنسيات دول الإنتاج والإستهلاك

والعبور ، وكثيراً ما تتقاسم عصابات التهريب المعدات والعاملين كما تزود بعض هذه العصابات بعضها الآخر بما تحتاجه من عقاقير لتكملة صفقات أتفق على تهريبها . وقد قويت الصلات فى الآونة الأخيرة بين عصابات المافيا التى تتولى تهريب الهيروين وعصابات تهريب الكوكايين بالأمريكتين .

٢- العنف :

تتسم هذه العصابات بالشراسة ، فهى لا تسمح لأحد أفرادها بالانفصال عنها وإذا حدث فإن التئكل به ويأفراد أسرته أمر وارد . كما تفرض هذه العصابات سطوتها فى المناطق التى تعمل بها وكثيراً مايكون الموت جزءاً من يبادر بالأبلاغ عن أحد أفرادها . وتؤكد بعض التقارير أن عصابات تهريب الكوكايين تميل إلى ممارسة العنف ضد كل من يتصورهم أعداء لها وضد عائلاتهم ومستخدميههم وغيرهم من الأبرياء الذين تربطهم بهم صلة وقد أرتكبت هذه العصابات مؤخراً فى ميامي ولوس أنجلوس ونيويورك عدداً كبيراً من جرائم القتل قطعوا فيها الرؤوس وبترو الأطراف وكان بعض القتلى من الأطفال وقد حدثت أكثر هذه الجرائم فى وضح النهار أمام المارة فى المنتزهات العامة أو الطرق الرئيسية كما حدث البعض الآخر فى النوادى الليلية على مرأى وسماع من روادها- وأعتقد أن ما تفعله عصابات المافيا فى هذا المجال أبشع مما تفعله عصابات تهريب الكوكايين .

٣- مقاومة السلطات :

لا تستسلم هذه العصابات بسهولة فهى مزودة بأقوى الأسلحة وأكثرها فتكاً وأحدث وسائل الانتقال والإتصال وقد دفع كثير من رجال مكافحة المخدرات حياتهم أثناء مراقبة أو مطاردة أو ضبط هذه العصابات والمثل الصارخ على ذلك فى إيران حيث سقط شهيداً فى حرب المخدرات ٨٤ ضابطاً وجندياً فى النصف الأول من عام ١٩٨٤ ولم تكف هذه العصابات بقتل من وقع فى قبضتها بل مثلت بجثثهم أبشع قتل .

٤- القوة:

شكلت عصابات التهريب فى بعض الدول مراكز قوة وسيطرت على مناطق لزراعات المخدرات لا تستطيع القوات الحكومية دخولها - كما أن بعض هذه العصابات كانت وراء الاضطرابات التى وقعت فى دول أمريكا اللاتينية - وعندما حاولت دولة مثل كولومبيا الحد من نشاط هذه العصابات ، أغتال المجرمون وزير العدل رودر يفولار بوتيليا حتى يثبتوا للشعب أنهم أقوى من الحكومة.

٥- الثراء الفاحش:

المال هو القوة الرئيسية وراء شبكات التهريب وقد بلغت أرباح هذه العصابات أرقاماً فلكية وعلى سبيل المثال تبين أن إحدى عصابات التهريب فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت تبيع فى اليوم الواحد مليوناً ونصف مليون من الدولارات - وتستخدم العصابات هذه الأموال الضخمة فى تسهيل عملياتها الإجرامية وذلك بشراء الذمم وإفساد القيم. ففى مصر وصل مبلغ الرشوة المعروضة على أحد الضباط إلى مليون جنيه وذلك نظير قيامه بتسهيل عمليات إنزال شحنتات متوالية من الحشيش على شاطئ البحر الأبيض المتوسط فى منطقة العريش. وفى بلدان تزرع فيها نباتات الكوكا استطاعت عصابات تهريب الكوكايين أن تشتري بأموالها بعض كبار المسئولين فيها . وقد بلغ جملة ما صادرتة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣ من الأرباح الناتجة عن الإتجار غير المشروع فى المخدرات ما قيمته ١٩٧ مليون دولار - وهو مبلغ تافه بالقياس لما تحققه هذه العصابات من أموال ولكن العصابات استطاعت أن تشتري ذمم العاملين فى كثير من المصارف والبنوك؛ وتمكنت بذلك من تهريب أموالها إلى الخارج.

٦- الادهاق:

تتمس عصابات التهريب بالادهاق الشديد فهى لا تقدم على أية عملية تهريب ألا

بعد دراسة جميع الإحتمالات وتقليل مخاطر الضبط إلى ادنى حد ممكن وكثيراً ما تجتهد بعض العاملين فى أجهزة المكافحة لتسهيل عملياتها الإجرامية وحتى تكون على علم بتحركات هذه الأجهزة وفى بعض الأحيان تدس بعض رجالها للعمل كمرشدين (مخبرين) لهذه الأجهزة وتتسكن بذلك من تضليلها . وقد إستخدم المهربون دهانهم فى فتح أسواق جديدة للمخدرات فقد كشفت السلطات فى إيران وأفغانستان عن حالات مؤكدة لمهربين وعملاتهم يقومون بتوزيع الهيروين مجاناً وخاصة فى مناطق الحدود حتى يستشرى داء الإدمان عليه.

(ج) أسلوب التهريب ووسائله:

يتوقف أسلوب التهريب ووسيلته على كمية المخدرات والطريق الذي سيبسلكه المخدر وقد تبين من القضايا التى ضبطت على المستوى العالمى فى السنوات الثلاث الأخيرة ما يلى :

١- يفضل المهربون إستخدام الطريق البحرى لنقل الكميات الضخمة من المخدرات نظراً لأن إحتمالات الضبط فيه أقل من الطريقين البرى والجوى فالبحر العالمى الذى تسلكه الحاوية لا يخضع لسيادة أى دولة من الدول فهو مفتوح للجميع والإتفاقية الجديدة لقانون البحار وإن كانت قد نصت فى المادة ٨-١ منها على أن تتعاون جميع الدول فى قمع تهريب المخدرات والمواد المؤثرة على الحالة النفسية بواسطة السفن فى أعالي البحار إلا أن الإتفاقية لم تحدد الكيفية أو الوسيلة . وعادة ما تقابل الزوارق الصغيرة السفن الكبيرة فى عرض البحر وتنقل منها المخدرات إلى الدول الهدف . ومن القضايا الهامة التى إستخدمت فيها سفن الشحن الكبيرة قضية السفينة دوريس التى ضبطتها السلطات اليونانية عام ١٩٨٣ لإستخدامها فى تهريب ٢٢ طناً من الحشيش من لبنان إلى كندا .

وفى بعض الأحيان يلجأ المهربون إلى إستخدام الطائرات الهليكوبتر لنقل المخدرات من فوق ظهر الحاوية إلى أماكن الإترال أو التخزين فى الدولة الهدف ، وقد قامت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى أواخر شهر ١٩٨٥ بضبط عصابة مصرية

لبنانية إستخدمت هذا الاسلوب (جمهورية مصر العربية)

كما يستخدم المهربون اليخوت وشتى أنواع السفن والمراكب فى تهريب المخدرات عبر البحار.

٢- فى بعض القضايا أستخدم المهربون وسائل النقل المشروعة فى نقل كميات ضخمة من المخدرات مثلما حدث فى مصر فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٨٤ حيث قامت عصابة تهريب مصرية لبنانية بنقل ١٦ طن من الحشيش داخل ٢ كونتينر تم شحنها من بيروت إلى قبرص ومن قبرص إلى ميناء الأسكندرية البحرى على ظهر السفينة ليلتال التى التى تحمل علم ألمانيا الغربية وكانت أوراق الشحن تشير إلى أن حوالة الكونتينر أدوات كهربائية لأبادة الناموس.

٣- فى قضايا أخرى أستخدم المهربون سيارات النقل الضخمة التى تحمل علامات الإتحاد الدولى للنقل البرى لنقل المخدرات عبر الطرق البرية حتى يكون البحث فيها أكثر صعوبة من سيارات الركوب التى كانت مفضلة فى الماضى

٤- يستخدم المهربون طائرات الهليكوبتر فى نقل المخدرات من دول الإنتاج وإنزالها فى مناطق نائية أو مناطق غير خاضعة لسلطة الحكومة كى دول الممر أو دول الإستهلاك - وقد قامت السلطات فى بيروت فى النصف الأول من عام ١٩٨٤ بتدمير ٢٨ مهبطة سرىا لطائرات المهربين كما قانت السلطات فى كولومبيا بمصادرة الطائرات التى تستخدمها عصابات التهريب.

٥- يتم نقل الكميات المتوسطة والصغيرة من المخدرات مع المسافرين فى الطائرات والسفن ووسائل النقل البرية ويتم إخفاء المخدرات فى بطانة الملابس وتجاويف الأحذية كما يتم إخفائها فى متعلقات المسافر التى يشحنها معه مثل شرائط التسجيل واللحوم المجمدة والأحجار شبة الكريمة والأدوات الرياضية والأجهزة الكهربائية والأطباق.

وقد قامت بعض عصابات التهريب بإنشاء ما يمكن تسميته مدارس تدريب وذلك لتدريب الأشخاص على حفظ كميات كبيرة من المخدرات في جوفهم بعد وضعها في أكياس عازلة كما يدرّب الأشخاص من الجنسين على حمل المخدرات داخل الأماكن المحساسة . وبعد نجاح التدريب يتم تهريب المخدرات مع جماعات كبيرة من هؤلاء الأشخاص.

٦- عادة ما يغير المهربون خط سير المخدر وقد كشفت تقارير هيئة الأمم المتحدة عن استخدام دول جديدة كدول عبور كما يميل المهربون إلى استخدام أشخاص من جنسيات مختلفة لنقل المخدرات وقد أشارت الإحصائيات إلى تزايد ضبط أشخاص يحملون جنسية سيرى لاتكا والصومال ونيجيريا .

٧- استخدام الرسائل البريدية في نقل المخدرات أسلوب كثر اللجوء إليه في الفترة الأخيرة ولا يعنى التقدم التكنولوجي أن المهربون قد تركوا الوسائل القديمة ، فما زالت الجمال تستخدم في نقل المخدرات في منطقة الهلال الذهبي وقد دريت هذه الجمال على نقل المخدرات دون أن يصاحبها أحد وقد قامت السلطات الإيرانية في النصف الأول من عام ١٩٨٤ بضبط ثلاثة أطنان من الأفيون على ظهور جمال مصرية.

٨- كثيراً ما يستخدم المهربون في نقل المخدرات أشخاصاً يتمتعون بإحصانة الدبلوماسية أو الهرلمانية كما يستخدمون أشخاصاً يتمتعون بمراكز وظيفية حساسة مثل ضباط الشرطة والجيش ورجال الجمارك أو مراكز إجماعية تدعوا إلى الإحترام مثل رجال الدين.

هذا وعصابات التهريب في سعى دائم نحو التجديد والإبتكار حتى يقللوا إلى أدنى حد تتمكن احتمالات ضرب مخططاتهم من جانب أجهزة المكافحة.

الإتجار غير المشروع بالمخدرات في مصر

تشير الدراسات إلى أن الفراعنة قد عرفوا الأفيون واستخدموا كدواء كما عرفوا الحشيش واستخدموا الياف نباته في صناعة المنسوجات والجمال ، وقد بدأ

تعاطى الحشيش يشكل خطورة منذ عصر سلاطين المالك وعندما وقف الظاهر بيبيرس على الأضرار الناجمة من تعاطيه أمر بجمع الحشيش وأحرقه وحتى بداية الحرب العالمية الأولى كان المخدرات المعروفة في مصر هما الحشيش والأفيون ، وكانت مساحات كبيرة في صعيد مصر تزرع بالخشخاش الذي يصدر أغلب الأفيون الناتج منه إلى الخارج ، ولا يبقى منه إلا جزء يسير يستعمل في الداخل . أما الحشيش فكان آفة الأحياء الوضيعة في المدن.

وقرب نهاية الحرب العالمية الأولى تمكن كيمائى يونانى من إدخال الكوكايين إلى مصر وتقديده إلى أفراد الطبقة العليا ، ثم إنتشرت عادة تعاطيه بسرعة وإمتدت إلى أفراد الطبقة الوسطى ، وقد بدأ بيع الكوكايين في مصر عام ١٩١٦ ، ثم تلاه بيع الهيروين ، وأخذ المتجرون في الهيروين يبيعونه بسعر بخس حتى أنتشر الأدمان وأصبح له ضحايا عديدين .. واستطاع الهيروين أن يحل محل الكوكايين لأنه أنفذ أثراً وأكثر مفعولاً.

وقد توقفت بشكل عام مشكلة المخدرات البيضاء أثناء الحرب العالمية الثانية نظراً لعدم توفر السفن اللازمة لنقل هذه المخدرات من مناطق إنتاجها في أوروبا . وعاد الأقبال على الحشيش والأفيون إلى ما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى.

وفي السنوات التى أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧ قل المعروض من الحشيش والأفيون نتيجة إغلاق الطريق البرى - عبر سيناء - في وجه المهربين ، وكان من جراء ذلك أن ظهرت مشكلة المواد المؤثرة على الحالة النفسية ، وكان بعضها من مجموعة الباربيتورات وخاصة الميثاكوالون ، البعض الآخر من مجموعة الأمفيتامينات وخاصة الماكستون فور (ديكسامفيتامين) ، أما مجموعات الهلوسات فلا يوجد أسامة لإستعمالها في مصر . وإنتشر تعاطى هذه المواد إنتشاراً سريعاً لوفرتها في الأسواق ورخص ثمنها وعدم تجريم الجانب الأكبر منها.

وأغلب هذه المواد كان إستخدامها قاصراً على علاج بعض الأمراض مثل السمنة والإكتئاب النفسى والقلق والتوتر العصبى والأرق ، كما كان بعض الشباب

يستخدمونها للإستذكار او العمل اطول فترة ممكنه ، وقد دخل وياء تعاطيها مع عودة الشباب الذين سافروا إلى الخارج للعمل فى فترة الأجازة الصيفية أو السياحة أو التجارة حيث أحتكوا بمجتمعات ينتشر فيها تعاطى هذه العقاقير فأقبلوا عليها بدافع من حب الإستطلاع أو المحاكاة والتقليد.

ولما كانت أغلب هذه المواد على شكل أقراص فقد شاع تسمية الظاهرة بأسم الأقراص المخدرة.

وقد قامت الإدارة بالتعاون مع الإداة العامة للصيدلة بمصر هذه المواد ودراسة آثارها ، وأسفرت الدراسة على ما يلى:

١- وضع العقاقير الأشد خطورة على الجدول الأول للمخدرات بناء على قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ فأصبح شأنها شأن المخدرات الطبيعية من حيث التجريم والعقاب.

٢- إدراك العقاقير الأقل خطورة أو التى تستخدم بكثرة فى العلاج على الجدول الثالث للمخدرات ، وبذا خضعت لبعض قيود الجواهر المخدرة وأصبح تهريبها وإنتاجها وإحرازها بقصد الإتجار جنحة عقوبتها الحبس الذى لا تقل مدته عن ستة أشهر والغرامة.

٣- تنظيم تداول وصرف المستحضرات الصيدلية التى تحتوى على مواد مؤثرة على الحالة النفسية فلا يتم صرفها إلا بناء على تذكرة طبية.

كما ظهر أيضاً مشكلة الزراعات غير المشروعة للقتب والخشخاش وأن كان الناتج منها لا يعطى سوى جانب ضئيل من الإستهلاك المحلى.

ومصر دولة مستهلكة للمخدرات التى تهرب إليها من بعض الدول العربية والآسيوية ويأتى الحشيش فى مقدمة العقاقير المخدرة التى يساء استخدامها فى مصر ويهرب إليها من لبنان ويحتل الأفيون المرتبة الثانية ويهرب إلى مصر من

بعض الدول الاسيوية مثل باكستان والهند -وتأتى بعد ذلك المواد المؤثرة على الحالة النفسية وينتشر فى مصر منها عقاقير تنتمى إلى مجموعتين : مجموعة الأمفيتامينات (المنشطات) وأهم العقاقير التى يساء إستعمالها من هذه المجموعة سائل الماكستون فورت (ديكسامفيتامين) والمجموعة الثانية مجموعة الباربيتورات (المهبطات) وأهم عقاقير هذه المجموعة عقار الميثاكوالون والمستحضرات الصيدلانية التى تحتوى عليه مثل أقراص الماندركس والنوبارين والموتولون، وتهرب هذه العقاقير النفسية إلى مصر من بعض الدول الأوروبية المنتجة لها مثل سويسرا وإنجلترا وفرنسا . ويتم تهريب المخدرات عبر البحر الأبيض المتوسط وفى بعض الأحيان عبر البحر الأحمر وخليج العقبة. وبرأى عبر شبه جزيرة سيناء وعبر المنافذ الشرعية صحبة المسافرين داخل أجسامهم أو متعلقاتهم أو داخل الرسائل المشحونة جواً أو بحراً.

إلا أن أهم التغيرات التى طرأت على موقف المخدرات فى مصر هى عودة الهيروين الذى أنهك مصر فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية. وضبطت أجهزة المكافحة فى مدينة الإسكندرية عام ١٩٨٢ - عدد ١٤ قضية بلغ وزن المضبوطات فيها ٤٦٩ جرام ثم أرتفعت هذه الكمية عام ١٩٨٣ إلى ٢٤٣ كيلوجرام منها ٢٣٣ كيلوجرام و ٧٥ جرام ضبطتها الإدارة فى قضية واحدة وكانت هذه الكمية فى طريقها من تايلاند عبر مصر إلى دول أوروبا وأمريكا - وأستمر معدل إنتشار الهيروين فى التصاعد فوصلت مضبوطات عام ١٩٨٤ إلى ٢٠ كيلو جرام تقريباً بينما تجاوزت المضبوطات خلال السبعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٥ أكثر من ضعف هذا الرقم حيث بلغت ٥٥ كيلوجرام تقريباً .

وقد جاء الهيروين إلى مصر مع العائدين من دول أوروبية تعانى من هذا الاء. الويبل وتبذل الإدارة قصارى جهدها لوقف عمليات جلبه والحد من الإتجار فيه وتعاطيه إذ يعتبر الهيروين اليوم من أكثر العقاقير المسببة للموت فى أمريكا وأوروبا وقد تمكنت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتعاون مع السلطات الجمركية من إحباط العديد من عمليات تهريب الهيروين إلى مصر بينها عصابة من المصريين والسوريين لتهريب الهيروين من سوريا إلى مصر بعد إخفاتها داخل أماكن حساسة

وكذا احتياط عملية تهريب الهيروين عبر ميناء نويبع بعد اقل من شهر من افتتاحه . وفى الداخل تمكنت الإدارة بالإشتراك مع الشرطة المحلية من ضبط العديد من قضايا الاتجار فى الهيروين وكما عاد الهيروين للظهور عاد الكوكايين أيضا وضبطت أجهزة المكافحة منه عام ١٩٨٣ خمسة جرائم ارتفعت إلى ٨٩ جرم عام ١٩٨٤ وقد وصلت الكمية المضبوطة من الكوكايين فى السبعة الأشهر الأولى من عام ١٩٨٥ -٩٨١ جرم ويهرب الكوكايين إلينا من بعض الدول الأوربية ومازالت دائرة تعاطيه محدودة قاصرة على بعض الثغنائين وكبار تجار المخدرات.

والإنتاج المحلى من الحشيش لا يشكل خطورة نظراً لعدم قدرته على منافسة الحشيش اللبناى لرداءة نوعه أما الخطورة الحقيقية تكمن فى الإنتاج المحلى من الأفيون فقد انتشر فى صعيد مصر وبعض محافظات الوجه البحرى زراعات الحشيش وتبذل وزارة الداخلية قصارى جهدها للحد من إنتشار هذه الزراعات بعد أن ثبت من التجارب العملية والدراسات المحلية قدرة التربة المصرية على إنتاج أفيون بالغ الجودة وغير الكمية.

ومركز مصر الجغرافى جعل منها دولة ترازيت تمر المخدرات عبرها من الدول المنتجة فى الشرق إلى الدول المستهلكة فى الغرب.

وقد وقف المجتمع الدولى على الجهود التى تبذلها مصر للحد من إنتشار الزراعات غير المشروعة للحشيش والوقوف فى وجه عمليات تهريب المخدرات عبرها من الشرق إلى الغرب وتقديراً لهذه الجهود تقوم هيئة الأمم المتحدة وبعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية -ألمانيا الغربية) فى الوقت الحاضر بدعم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بإمكانيات اللازمة لرفع كفاءة الجهاز لمواجهة عصابات التهريب وزراعة النباتات المخدرة.

خاتمة

إن خطر المخدرات ليس قاصراً على النفس والمال فحسب ولكنه ياء يسيطر على الأخلاق فيفسدها وعلى الكرامة فيسحقها وعلى الإرادة فيسلبها وعلى عاطفة الشرف فيزهتها ، والمخدرات خطر إجتماعى حيث يفترس تجار المخدرات الشباب ذخيرة الوطن وعدته ويجمعون ثروتهم من وراء القضاء على الأبرياء الذين يقعون فى حبالهم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من رأى منكم منكراً فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه فإن لن يستطع فقلبه ، وذلك أضعف الإيمان"

ولا يارى أحد فى أن المخدرات من المنكرات التى يدعونا الرسول الكريم إلى مكافحتها بعد أن ثبت خطورتها وفداحة ضررها ووخيم عواقبها على العقل والنفس والروح والبدن والنسل والمال والطاقات والقدرات فى سائر مجالات النشاط الإنسانى العملية والفكرية والإجتماعية والإقتصادية والقومية.

والعمل بالحديث الرسول الكريم يتطلب منا نحن العاملين فى مجال المخدرات بذل قصارى ما نستطيعه من جهد لكشف أوكار التجار غير المشروعة للمخدرات ، والحيلولة دون وصول المخدر الذى يتعاطاه ، هرباً من واقع مؤلم إلى فردوس زائف هو فى الحقيقة خيال مريض سرعان ما يعود منه إلى واقع أشد إبلاماً.

والعمل بالحديث الشريف يتطلب من أجهزة مكافحة المخدرات أن تعمل فى تعاون وتناسق وتكامل حتى تستطيع أن تدرك قلاع التجارة المرمية للمخدرات وتشتت شمل تنظيماتها .

والعمل بالحديث الشريف يتطلب منك أيها القارئ الكريم أن تساهم معنا فى تبصير المواطنين بأخطار المخدرات والأضرار الناجمة عن تعاطيها ، وإن تشجع المدنيين

على التقدم للعلاج فى المستشفيات النفسية والعيادات الخارجية للجمعية المركزية لمنع
المسكرات ومكافحة المخدرات ونوادى الأهل التابعة للجمعية العامة للدفاع
الإجتماعى.

إن تعاونك معنا ليس مطلباً صعب. المثال ، لقد كان متحققاً فى الماضى فى
مجال إعلام المواطنين وتوعيتهم بأخطار المخدرات، وكان من أهم هذه الجمعيات فى
حقبة الثلاثينات جمعية الهلال الأحمر المصرية ، والجمعية المصرية لمشايخ المسلمين ،
وجمعية المناهضة للمخدرات ، وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس ، ونحن فى أمس
الحاجة لهذه المشاركة الشعبية فى مواجهة خطر المخدرات .

لقد كان من أهم الموضوعات التى نوقشت فى العام الدولى للطفل (١٩٧٩) هو
كيف تضمن للطفل حقه فى إستقبال الحياة بعزة وكرامة ، وكيف نعطيه فرصة
للمساهمة الفعالة فى مستقبل لا مكان فيه للمخدرات ، وطفل اليوم هو رجل الغد ،
وأنت أبها القارئ العزيز رب أسرة وتعاونك معنا لازم وضرورى لحمايةهم من
المخدرات التى قد يدفعهم إلى تعاطيها الفضول أو حب الإستطلاع أو رفقة سوء ،
بل أن أرباحها الطائلة أو حب المخاطرة قد تفريهم بالإشتراك فى ترويجها أو حتى فى
جليها. إننا فى الحاجة إلى رعايتك الحانية الخازمة ، كما أن أولادك فى حاجة إلى
حديثك معهم عن المخدرات وأخطارها حديثاً تختار له الوقت المناسب والصيغة
اللائمة.

إن أجهزة مكافحة المخدرات تواجه تحديات ضخمة فعصابات تهريب المخدرات
تجد فى أرضنا الطبية سوقاً رائجة لبضاعتها وتحاول مستميتة إدخالها إلينا عبر البحر
المتوسط وعبر حدودنا المشتركة مع إسرائيل ، وتعاونك معها يمكننا من بلوغ الهدف
فى أقصر وقت وبأقل تكلفة.

بالأضافة إلى كونه واجب دينى فقد قرر له القانون مكافأة مالية تصل إلى
مبالغ كبيرة فى القضية الواحدة. ليس هذا فقط ، بل أن القانون قد فتح باب التوبة
أمام من تورط وسار فى طريق الهلاك فأعفاء من العقاب إذا سارع بإبلاغ السلطات

عن هذا النشاط الائم وشركائه فيه.

المخدرات سم زعاف يكبد ميزانية الدولة أموالاً طائلة هي فى أمس الحاجة إليها للقيام بمشروعات التنمية ، وتظهر جسد الأمة من ذلك السم الزعاف يتطلب ترياقاً هو ببساطة وفى كلمة واحدة "التعاون"

ولقد قال جل شأنه :

" وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"

(صدق الله العظيم)

القسم الثاني
شرح قانون المخدرات

عز عن تبصوص القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مشافحه

المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها

المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ (١)

الفصل الأول

التعريف بالمخدر

مادة (١) - تعتبر جواهر مخدرة فى تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبنية بالجدول رقم (٢) والملحق به، ويستثنى منها المستحضرات المبنية بالجدول رقم (١) .

تعليق:

ورد بالجدول رقم (١) بيان ٤٥ جوهراً مخدراً وهذه الجواهر المخدرة واردة على سبيل المحصر.

وقد تجنب المشرع وضع تعريف للجواهر المخدرة لصعوبة وضع تعريف لها . وعلى ذلك فلا يجوز محاكمة المتهم عن إتصالة بأية مادة غير واردة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون . حتى ولو كانت لها خصائص المواد المخدرة.

ومعرفة ما إذا كان المادة المضبوطة هى التى وردت بالجدول رقم (١) أم لا يكون بمعرفة أهل الخبرة.

ولا عبء بالكمية المضبوطة . فمتى ثبت إنه مخدر طبقاً للجدول فلا بهم حجم هذه الكمية كبرت أم صغرت ، فيجوز العقاب على حيازة القنات الصغيرة.

الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر فى ٤ يوليو ١٩٨٩

واستثنى القانون بعض المستحضرات التي بينها بالجدول رقم (٣) من خضوعها لأحكام المواد المخدرة . وعلة هذا الإستثناء أن طبيعتها لا تؤدي إلى الإدمان لقلة نسبة المخدر فيها أو لأنها مخلوطة بمواد أخرى تُمنع من إستعمالها لفرض التعاطي .

والمخدرات قد تكون طبيعية وصناعية :

أ- المخدرات الطبيعية:

هى نباتات تحتوى أوراقها أو زهورها أو ثمارها على مادة مخدرة . وهذه النباتات الطبيعية بعضها يزرع فى أجزاء مختلفة من العالم و بعضها يزرع فى أماكن معينة ، وأهم النباتات المخدرة هى :

١- نبات القنب .

٢- نبات الحشيش .

٣- نبات الكوكا .

٤- نباتات محلية أهمها :

أ- نبات القات.

ب- البنج .

ج- الدخان أو تبغ التدخين.

د- الداتورة.

هـ- جوزة الطيب.

ب- المخدرات الصناعية:

المخدرات الصناعية تصنع من ناتج المخدرات الطبيعية ، وهى مشتقة من

ثلاث مواد أصلية وهي:

- ١- نبات القنب - ومنها الماربهوانه - زيت الحشيش - مسحوق الحشيش.
- ٢- نبات الحشخاش ومنه يشتق الأفيون الخام والمورفين - الكورين - الهيروين - سائل الأفيون.
- ٣- نبات الكوكا - ويشتق منه الكوكايين.
- ٤- العقاقير الطبية : عقاقير منومة ، منشطة ، هلوسة .

الجدول رقم (١)

الجدول رقم (٢)

راجع نهاية البحث.

نصت المادة الأولى من قانون المخدرات ، على أن يعتبر جواهر مخدرة قى تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبيئة في الجدول رقم (١) ، ويستثنى منها المستحضرات المبيئة بالجدول رقم (٢) . كما نصت المادة ٢٨ على أنه لا يجوز زراعة النباتات المبيئة بالجدول رقم (٥) . كما نصت المادة ٢٩ على أن يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يتبادل أو يتسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم (٥) فى جميع أطوارها وكذلك بذور ها مع ملاحظة إستثناء أجزاء النباتات المبيئة بالجدول رقم ٦.

وعلى ذلك يكون المشرع قد حدد أنواع الجواهر المخدرة ، ومن ثم فإنه يتعين الرجوع إلى النص العقابى والجدول الملحق لبيان ما إذا كانت الأفعال الواردة بالنص تقع على كل مما جاء بالجدول المذكور ، وتحديد العقوبة على ذلك.

وإذا كان التعداد للمواد المخدرة قد ورد على سبيل الحصر ، كما سبق القول فإن ذلك لا يمنع من إضافة أو تعديل الجداول والنسب الواردة فيه. فقد خول الشارع

للووزير المختص بالمادة ٣٢ من القانون ان يعدل الجداول بالحذف او الإضافة او تغيير النسب .

وهذا التفويض التشريعي للوزير المختص (وزير الصحة) لايعنى أن التعداد على سبيل المثال ، ما دام أن التجريم لا يتحقق إلا إذا وقع الفعل على مادة مخدرة يوم وقوع الفعل . ولا يجوز الدفع بعدم دستورية المادة ٣٢ ، لأن المشرع أعطاه هذا التفويض تقديراً منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ، ومرونة فى إتخاذ القرار لمواجهة التغيرات المتلاحقة فى مسمياتها وعناصرها تحقيقاً لمصالح المجتمع.

ويشترط للحكم بالإدانة أن تكون المادة المضبوطة فى عداد المواد المخدرة المبينة حصراً فى الجدول الملحق بالقانون ، وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ويكون الحكم معيباً إذا خلا من الدليل القنى . فلا يكتفى فيه بالرائحة ولا يجدى فى ذلك التدليل على العلم من ناحية الراقب.

وفى حالة إختلاط المادة المخدرة بمادة أخرى ، فإنه يتعين التفرقة بين ما إذا كانت هذه المادة فعالة أم غير فعالة ، فإذا كانت الأولى وجب أن تزيد نسبة المخدر فى الخليط على ٢ ٪ حتى تعتبر فى عداد المواد المخدرة أما إذا كانت الثانية فعلايتها يعاقب عليها مهما كانت درجة تركيزها ، وعلى هذا فإنه يترتب على الحكم الصادر بالإدانة أن يبين نسبة المخدر فى المادة المضبوطة . وإذا كانت المضبوطات أجزاء نباتية عبارة عن أجزاء من سيقان وأوراق وقمم زهرية ، فإنه ينص على الحكم أن يفرض بوصف القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضجها واحتوائها على العنصر المخدر ، وما قد يترتب على ذلك من إمكان دخولها فى نطاق تعريف الجواهر المخدرة.

ويكون من الواجب لبيان ما إذا كانت المادة من المواد المخدرة أو النباتات المنوعة زراعتها الرجوع إلى الجدول الخاص بكل ، والضوابط ذاتها والنسب الواردة فيه.

وعاقب على الجريمة أياً كانت كمية المخدر المحرزة ، وذلك لأن القانون لم

يعين حدا أدنى لكمية المخدر المحرز. فالعقاب واجب فيه مهما كان القدر المخدر ضئلا ، طالما له كيان مادي ملموس.

ويلاحظ أخيراً أن عدم ضبط أى جواهر أو نبات مخدر أو بذور مع المتهم ، لا يمنع من إثبات الجريمة بكافة طرق الإثبات ، التى تؤدى إلى إثبات ذلك . إذ الأمر مرجعه لى محكمة الموضوع - ذلك بأن جرائم المخدرات يجوز إثباتها فى الأصل بكافة طرق الإثبات.

أحكام النقض:

١- ما أثبتته تحليل العينات من أنها من الحشيش والأفيون يكفى لعمل الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة إحرازه مواد مخدرة . ما دام المتهم لا ينزع فى أن تلك العينات هى جزء من مجموع ما ضبط .

(طعن رقم ٢٩/١٢٤٧ جلسة ٢٩/١٢/١٤ ١٩٥٩ س ١٠ - ص ١٠٢١)

٢- الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ، ولا يجرى فى ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه.

(طعن رقم ٢٩/١٥٩٢ جلسة ٢٩/٣/١٣ ١٩٦٠ س ١١ - ص ٢٣١) .

مادة (٢) : يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يتملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأى صفة أو يتدخل بصفته وسيطاً فى شئ من ذلك إلا فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون والشروط المبينة به.

تعليق:

١- المقصود من جلب المواد المخدرة: هو استيراد المخدر من خارج البلاد وإدخاله

إلى الاراضى الوطنية بأية وسيلة كانت.

وتعد الجريمة مكتملة بمجرد تجاوز الجانى الحدود الإقليمية الوطنية - على التحديد الوارد بأحكام القانون الدولى ، والتي تحدد حدود هذا الأقليم - حائزاً أو محرز للمواد المخدرة إلى داخل الحدود الإقليمية وحدودها.

ب- المقصود بالتصدير : هو إخراجها من داخل الحدود الوطنية إلى خارجها بأية وسيلة وبأية كمية. ولا تتم جريمة التصدير إلا إذا غادر المخدر أقليم الدولة فإذا ضبط مثل ذلك وقفت الجريمة عند حد الشروع.

ولا يستلزم القانون شرطاً آخر فيستوى أن يكون المخدر قد دخل البلاد أوخرج منها بصحبة الجانى أو بغير صحبته ، كما يستوى أن يكون الجانى وقت ارتكابه الجلب أو التصدير موجوداً داخل أقليم الدولة أو خارج حدودها .

ج- والإنتاج : يقصد منه خلق أو إستحداث جوهر من الجواهر المخدرة غير موجودة أصلاً وذلك بإتيان فعل يؤدي إلى ظهور المواد المخدرة .

ومثال ذلك خدش ثمار الحشاش عند نضجها لتتمكن من إفراز مادة الأفيون أو أنتاج بعض المركبات المعتبرة من المواد المخدرة بتركيبها من بعض العناصر الكيميائية.

فأعمال الزراعة والإنتاج التى أوردتها النص لا تعدوا أن تكون إنتاجاً عن طريق زراعة النباتات المخدرة.

فقيام شخص بزراعة نبات من هذه النباتات أو المساهمة فى ذلك أو الإشتراك فيه يجعله يقع تحت طائلة التأثيم، ما لم يكن ثمة ترخيص وفقاً للمادة ٣٠ من القانون.

والإنتاج والإستخراج فهو يحتاج إلى عمليات يتم فيها فصل المواد المخدرة من المادة الأصلية التى تتضمنها كإستخراج الأفيون مما يفرزه نبات الحشاش ، وإستخراج الحشيش من نبات القنب الهندي ذكرأ كان أن أنشئ ، أو كان ذلك بطريق

التحضير كيميائيا لمستحضر من المستحضرات.

يلاحظ أن القانون يجرم إنتاج المواد المخدرة واستخراجها لو كانت من النباتات الممنوع زراعتها ولو كان المنتج أو المستخرج لها غير زارع لتلك النباتات .

د- الإحراز : يقصد به الإستيلاء على المخدر ماديا ويتحقق ذلك بإتصال الشخص به مادياً وسط سلطانه عليه . كأن يكون المخدر فى أى جزء من أجزاء جسم المتهم ، ويشترط أيضا قصد الإحتفاظ به.

أما إذا كان الإحراز يقصد تمكين اليد العارضة مثل أن يسكك المتهم المخدر للإطلاع عليه تحت إشرافه ورقابة جائزة ثم رده إليه فلا يعتبر محرزا فى قانون المخدرات وسنعمده إلى شرح هذا المعنى.

هـ- الشراء والبيع: يقصد به تداول المخدرات بين البائع والمشتري ، بأن يقدمها البائع فهي جريمة وأن يحرزها المشتري بالشراء ، فهذه جريمة أخرى >

و- التنازل : يكون من غير مقابل ، وهو ما يميزه عن البيع.

والتهادل : بأن يتبادل الطرفان المخدرات بدون مقابل مالى .

ز- التعامل أو الوساطة: التعامل فى المخدرات معاقب عليه سواء كان بمقابل أم بغير مقابل ، ولا يشترط أن يحصل تسليم فعلى ولا رمزى للمخدر.

وصورته الحالية هى البيع والشراء . ولا يشترط أن يضبط شئ من المخدر بل يكفى ثبوت واقعة التعامل بأدلة تؤدى إلى ثبوتها.

فإذا لم تكن الواقعة بيعاً ولا شراء . إنما كانت صورة من صور التعامل المؤتممة ، كأن كانت مقايضة مخدر بشئ آخر ، أو كانت تمثيل ثقلاً للمخدر بقصد الإنجبار . فإن هذه الصورة وتلك تعد من ضروب التعامل المحظور.

ومن صور التعامل أن يتصرف المريض الذى صرفت لهج الجواهر المخدرة

للملاج.

ولا يشترط لإتعاقد البيع والشراء أن يحصل التسليم ، فالجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري ، أو لو كان التسليم ملحوظاً لكانت الجريمة جريمة حيازة أو إحراز.

والوساطة فى التعامل تعنى التوسط بين طرفى التعامل للتعرف بعضهما البعض، والتقريب بينهما فى شروط الصفقة ، وسواء كان بأجر أم بغير أجر وأيا كانت صورة هذا التعامل جلباً أو تصديراً، أو إمتلاكاً أو بيعاً أو شراءً أو مبادلة أو تنازلاً عن ذلك، وسواء أنصل الوسيط بالمخدر أم لم يتصل والوساطة قد تكون من مثل المساهمة التبعية فى الجريمة بإحدى وسائل الإشتراك التى نص عليها قانون العقوبات فى المادة ٤٠ منه ، وهى التحريض والإتفاق والمساعدة طالما أدى ذلك إلى حصول التعامل المؤثم قانوناً.

الفصل الثانى

جريمة جلب وتصدير المخدر

مادة ٣: لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها إلا بمقتضى ترخيص ككتاب من الجهة الإدارية المختصة.

مادة ٤: لا يجوز منح إذن الجلب المشار إليه فى المادة السابقة إلا للأشخاص الآتيين:

أ- مديرى الحال المرخص لها فى الإبحار فى الجواهر المخدرة.

ب - مديرى الصيدليات أو الحال المعدة لصنع المستحضرات الأقرباذينية.

ج - مديرى معامل التحليل الكيمائية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية.

د - مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها.

وللجهة الإدارية المختصة رفض طلب الحصول على الإذن أو خفض الكمية المطلوبة ولا يمنح إذن التصدير إلا لمديرى الحال المرخص لها فى الإبحار فى الجواهر المخدرة.

ويبين فى الطلب أسم الطالب وعنوانه وعمله وأسم الجواهر المخدر كاملاً وطبيعته والكمية التى يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التى تبرر الجلب أو التصدير وكذلك البيانات الأخرى التى تطلبها منه الجهة الإدارية المختصة.

مادة ٥- لا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل بالجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله. وفى مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب أو التصدير تسليم إذن السحب أو التصدير من أصحاب الشأن وأعادته إلى الجهة الإدارية المختصة.

مادة ٦٦: لا يجوز جلب المجوهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود محتوية على مواد أخرى - وجب أن يكون إرسالها (حتى ولو كانت بصفة عينة داخل طرود مؤمن عليها ، وأن يبين عليها أسم الجوهر المخدر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته.

تعليق

الجلب هو إستيراد المخدر ، وهو لا معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشيء المطلوب يفيض عن حاجة الشخص وإستعماله الشخصى ، ملحوظاً فيه طرق تداوله بين الناس .

والجلب هو نقل المخدر من خارج حدود الدولة إلى داخلها ، فهى حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود داخل أراضي الدولة . فهو ينطوي ضمناً على عنصر الحيازة والمراد به إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرعه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أم لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى.

وقد اراد المشرع من خطر الجلب أن ييسر رقابته على عمليات التجارة الدولية فى الجواهر المخدرة فحظر جلبها وتصديرها وفرض قيوداً إدارية لتنظيم التعامل فيها وتحديد الأشخاص الذين يسمح لهم بهذا الإستثناء . ويثور الخلاف بين الشراح حول توافر جريمة الجلب بالنظر إلى الكمية المطلوبة من المواد المخدرة.

فيذهب رأى إلى أن جنابة جلب المواد المخدرة تعتبر مكتملة الأركان يتجاوز الجانى خط الحدود أو المنطقة الجمركية ولا عبرة بمقدار المادة المطلوبة أو المصدرة . ويذهب رأى آخر أن جنابة جلب المواد المخدرة أو تصديرها لا يتحقق إلا إذا كان المخدر المطلوب أو المصدر يفيض عن حاجة الشخص وإستعماله الشخصى.

والرأى الثانى هو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض.

ويتبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر والقانون

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إنه يقصد بالاقليم الجمركى الاراضى والمياه الإقليمية الخاصة بسيادة الدولة وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية . ومع ذلك تعتبر خطأً جمركياً قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة . وإنه يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً فى البحار المحيطة به . أما النطاق البحرى فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقاً لمقتضيات الرقابة.

ويجوز أن تتدخل داخل النطاق تنابير خاصة لمراقبة بعض البضائع بقرار منه.

وحددت المادة الرابعة من قانون الجمارك الدائرة الجمركية بأنها النطاق الذى يحدده وزير الخزانة فى كل ميناء بحرى أو جوى يوجد فيه مكتب للجمارك يرخص فيه بإتمام كل الإجراءات الجمركية أو بعضها وكذلك أى مكان آخر يحدده وزير الخزانة لإتمام الأجراءات فيه.

فتختلئ الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير إستيفاء الشروط التى ينص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه بعد جلباً محفوظاً.

وتستقل جريمة الجلب عن التهريب الجمركى ، غير أنهما يشترطان فى العنصر المكانى الذى يميزها من غيرها من الجرائم.

فإذا رفعت الدعوى الجنائية عن الجريمتين ، فيشترط فى جريمة التهريب الجمركى الحصول على إذن من الجهة المختصة بالجمارك عملاً بنص المادة ١٢٤ جمارك. وتطبق المحكمة عقوبة الجريمة الأشد عملاً بنص المادة ٢/٣٢ عقوبات .

ولما كان قانون الجمارك قد نص على وجود القضاة بتعويض يبادل مثلى الضرائب الجمركية المستخدمة . ولما كان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة مما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الحد إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشئ إلى أصله أو التعويض المدنى للخزانة أو كانت ذات طبيعة وقائية

كالمصادرة - والتي هي فى حقيقتها عقوبات نوعية يراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد - ولقد رصد المشرع - فى المواد من ٣-٦ من قانون مكافحة المخدرات - أحكاماً نظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها.

فيستمرط الدليل:

الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصر وبالطريقة التى رسمها على سبيل الإلزام ، والوجوب ، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله ، وإيجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الإذن من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وتحديد كيفية الجلب بالتفصيل.

أحكام النقض

ثبوت جريمة الجلب - أقوال المتهم:

وحيث أن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدهمى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها والأدلة السائفة على ثبوتها فى حقة عرض لما أثاره الدفاع من جهله بأن " البكر" الذى كان يحمله كان يحوى جواهر مخدراً ورد عليه فى قوله وتلتفت المحكمة عن دفاعه بأنه لم يكن يعلم أن البكرات تحوى مادة مخدرة وذلك لتناقضه فى روايته عن تسلمها من شخص آخر فى لبنان ، إذ قرر صراحة عند سؤاله شفوياً أن شخصاً آخر فى لبنان أعطاها له لتسليمها لذويه ثم عاد وقر أن مخدومه الفلسطينى أعطاها له على أن يحتفظ له بها حتى يحضر إلى موطنه " جمهورية مصر العربية" لإستلامها - وهذا التضارب والتخبط دليل إختلافه لتلك الرواية بغية الدفاع عن نفسه وخصوصاً وأنها رواية غير مستساعة فى العقل ولا فى المنطق العادى للأمور فضلاً عن إنه لم يرشد عن أسم ذلك الشخص أو أية دلالة تدل على صدق روايته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال المتهم له أصل ثابت فى الأوراق وأن

ما ساقه من وقائع الدعوى وظروفها يكفى للدلالة على ان الطاعن كان يعلم بالمخدر المخبأ فى "البكر" الذى كان يعمل به وقت ضبطه بالدائرة الجمركية وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن بما يكفى لدحضه ولا يخرج عن موكب الإقتضاء العتلى والنطقى فإن النعى فى هذا العدد يكون غير سديد.

(نقض ١٩٨١/٤/٢ - الطعن ١٦٣١ لسنة ٥٠ ق.)

المراد بجلب المخدرات

لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المواد المخدرة إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة قد دل على أن المراد بجلب المخدرات هو إستيراده بالذات أو الواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد أستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره حتى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . وهذا المعنى يلاس الفعل المادى للجريمة إلا إذا كان الجورهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصى. وتقدير ذلك مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليماً ومستمدلاً من أوراق الدعوى . ولما كان الحكم قد أثبت أن الكمية المضبوطة وزن كيلوجراماً وأربعة وسبعون جراماً وثمانية ملليجرامات وأنهى إلى المحكمة تعتقد فى يقين أن الطاعن أقبل إلى الديار المصرية جالباً معه المخدر بقصد طرحه للتداول على ذلك بمقدار المضبوط من المخدر ودلل على ذلك بأدلة مؤدية تكفى لحمل قضائه فإن ما يشير الطاعن فى شأن القصد من الجلب والتدليل لا يعدوا أن يكون جدلاً موضوعياً لا تميز أثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/٤/٣ - الطعن ١٦٣١ لسنة ٥٠ ق.)

المراد بجلب المواد المخدرة فى مفهوم المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ؟

من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة

١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٢٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلت على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الخط الجمركي قصداً من الشارع إلى القضاء ، على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلبس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصر التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه - وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والإصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما أستنته في الحيازة أو الإحراز ؛ لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما ينتزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن نـمـخـدـرـ المـجـلـوب يزن ١,٦٧٠ كيلوجرام أخفته الضاعنة داخل حقيبة فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل ويضحي منعى الطاعنة في هذا الشأن غير سديد.

(نقض ١٩٨٣/٦/١٤ - الطعن ١١٠٧ لسنة ٥٣ق)

المراد بجلب المواد المخدرة:

إن المراد بجلب المواد المخدرة هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد أستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلبس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصر التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والإصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما

استنته فى الحيازة والإحراز لان ذلك يكون ترديداً لبعض المتضمن فى الفعل مما ينتزعه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته أن الكمية المضبوطة مع الطاعة ١٢٠, ١ كيلوجراماً وإنها تفيض بكثير عن حاجة الشخص أو استعماله ورتب على ذلك أن جلبها كان يقصد دفعها للتداول فإن ما أستند له الحكم يكون سديداً فى القانون وما تثيره الطاعة فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .)
نقض ١٩٨٤/١/١٨ - الطعن ٢٥٩٥ لسنة ٥٣ ق .

ما هية القصد الجنائى فى جريمة جلب الجوهر المخدر:

من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة الجوهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على الجنائى بأن ما يحزره هو الجواهر المخدرة المحظورة إحرازها قانوناً.

(نقض ١٩٨٤/١٢/٢٠ - الطعن ٦٥٣ لسنة ٥٤ ق)

جريمة جلب مواد مخدرة - مثال لحكم إدانة معيب لقيامه على أدلة غير مؤيدة لما رتب عليها من نتائج

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها قال تبريراً لقضائه بالإدانة وحيث أن المتهم المائل قد تواجد فى مكان الحادث بدون مقتضى أو ميرر مقبول وكان هذا التواجد معاصراً لعملية نقل المخدرات المضبوطة من المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية إلى داخل البلاد عن طريق الساحل وكان المتهم تربطه بالمتهم ... السابق محاكمته صلة المصاهرة فضلاً عن تواجده على مسرح الواقعة فإنه يكون فاعلاً أصلياً فى جريمة الجلب . لما كان ذلك ، ولئن كان أساس الأحكام الجنائية إما هو حرية قاض الموضوع فى تقدير الأدلة القائمة فى الدعوى فله أن يقدر الدليل التقدير الذى يطمئن إليه دون أن يكون ملزماً ببيان سبب أخذه به، إلا أنه متى أفصح القاضى عن الأسباب التى من أجلها عول على الدليل فإنه يلزم أن يكون ما أوردته وأستدل به مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر فى حكم العقل والمنطق ، وإن لمحكمه النقض فى هذه الحالة أن تراقب ما إذا

كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم تبريراً لقضاء بإدانة الطاعن ليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه- ذلك أن تواجد الطاعن على مسرح الحادث لا يفيد بذاته مساهمته فى إرتكابه - فكما يحمل على هذا القصد يحمل على غيره من مصادفة أو رغبة فى إستشفاف ما يجرى أو غير ذلك ، كما أن صلة المصاهرة بينه وبين آخر قضى بإدانته لا تهدى لزوماً إلى معنى مساهمته فيما أرتكب - وإذا كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يسلم منفرداً ولا مجتمعاً إلى النتيجة التى إنتهى إليها - فإنه يكون قد فسد إستدلالة ، بما يعيبه ويوجب نقده والأحالة وذلك بغير الحاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(نقض ١/١/١٩٨٥ - الطعن ٢٩٠٩ لسنة ٥٤ ق)

الباب الثالث

جريمة الاتجار بالجوهر المخدرة

مادة ٧- لا يجوز الاتجار فى الجواهر إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة فى كل من الأقليمين .

ولا يجوز منح هذا الترخيص إلى :

١- المحكوم عليه بعقوبة جنائية.

٢- المحكوم عليه فى إحدى الجنح المنصوص عليها فى هذا القانون

ج- المحكوم عليه فى سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو خيانة أمانة أو نصب أو إعطاء شيك بدون رصيد أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو هتك عرض أو إفساد الأخلاق أو تشرد أو الإشتباه ، وكذلك المحكوم عليه بشروع منصوص عليه لإحدى هذه الجرائم .

د- المحكوم عليه فى إحدى الجنح المنصوص عليها فى الباب السابع (الفصلين الأول والثانى) من قانون العقوبات السورى.

هـ- من سبق فصله تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف مالم تنقضى ثلاث سنوات من تاريخ الفصل نهائياً.

مادة ٨- لا يرخص فى الاتجار فى الجواهر المخدرة إلا فى مخازن مستودعات بمدن المحافظات وعواصم المديریات وقواعد المناطق والمراكز فيها عدا محافظات ومراكز الحدود .

ويجب أن تتوافر فى هذه الأماكن الإشتراطات التى تحدده بقرار من الوزير المختص ولا يجوز أن يكون للمخزن أو للمستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحاليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولا

يكون له منافذ قد تتصل بشيء من ذلك.

على أنه يجوز الجمع بين الأتجار فى الجواهر والأتجار فى المواد السامة فى مخزن أو مستودع واحد.

مادة ٩- على طالب الترخيص أن يقدم للجهة الإدارية المختصة طلب متضمناً البيانات التى يصدر بها قرار من الوزير المختص ومرفقاً به الأوراق والرسومات التى يعينها هذا القرار.

مادة ١٠- يعين للمحل المعد للإتجار فى الجواهر المخدرة (سواء أكان مخزناً أو مستودعاً) صيدلى مسئولاً عن إدارته طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويجوز له الجمع بين إدارة المحل وبين إدارة المحل المعد للإتجار فى الأدوية السامة إذا كان فى محل واحد.

مادة ١١- لا يجوز لمديرى المحال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها بأية صفة كانت إلا للأشخاص الآتين:

أ- مديرى المخازن المرخص لها فى هذا الإتجار.

ب - مديرى الصيدليات ومصانع المستحضرات الأقرىاذينية.

ج - مديرى صيدليات المستشفيات والمستوصفات إذا كانوا من الصيادلة.

وكذلك يجوز لهم أن يبيعوا أو يسلموا أو ينزلوا عن هذه الجواهر بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها فى المادة ١٩ إلى الأشخاص الآتين:

أ- الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس بها صيادلة.

ب - مديرى معامل التحليل الكيمائية والصناعية والأبحاث العلمية

ج- مصانع الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها.

ولا يتم تسليم الجواهر المخدرة المبعة او التي انزل عليها إلا إذا قدم المستلم إيصالاً من أصل وثلاث صور مطبوعاً على كل منها إسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضحاً بالمداد أو بالقلم.

إسم الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير وكذا الكمية بالأرقام والحروف.

ويجب أن يوقع المستلم أصل الإيصال وصوره الثلاثة وأن يختتمها بخاتم خاص بالجهة المتسلمة مكتوباً في وسطه كلمة مخدر.

وعلى مدير المحل أن يؤثر على الإيصال وصوره الثلاث بما يفيد الصرف وتاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الأصلية ويعطى المستلم أحد الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه إلى الجهة الإدارية المختصة في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الأكثر.

مادة ١٢- جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص لها في الإنجاز بها وكذا المصروفة منه يجب قيدها أولاً بأول في اليوم ذاته في دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ ورود وأسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف وأسم المشتري وعنوانه في الحالتين إسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقررها الجهة الإدارية المختصة .

مادة ١٣- على مديري المحال المرخص في الإنجاز في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى الجهة الإدارية المختصة في الأسبوع الأول من كل شهر كشفاً مرقعاً عليه منهم مبيئاً به الوارد من الجواهر المخدرة والمصرف منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملء النماذج التي تعدها الجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض.

ملحق :

يشمل هذا الفصل على نوعين من الجرائم:

١- الترخيص بالإتهجار فى المواد المخدرة.

٢- جرائم الترخيص لهم بالإتهجار فى الجواهر المخدرة.

أولاً: الترخيص بالإتهجار فى الجواهر المخدرة :

الإتهجار يقصد به قيام شخص لحسابه الخاص بمزاولة عمليات تجارية متعددة قاصداً أن يتخذ منها حرفة معتادة له . فلا تكفى لثبوت الإتهجار عملية واحدة بل يلزم تعدد العمليات وينظمها غرض واحد هو أن يكون الجانى قد كرس نشاطه بصفة معتادة للقيام بهذا العمل والإرتزاق منه والتعيش عن طريقه ، ولا يشترط أن يكون هذا النشاط هو حرفة الشخص الوحيدة. فقد يحترف الشخص عدة حرف من بينها التجارة دون أن يمنع ذلك من إعتباره تاجراً سواء فى ذلك كانت الحرفة التجارية هى حرفته أو كانت حرفة ثانوية.

والإتهجار فى المخدرات يكون مشروعاً إذا تحصل صاحبة على ترخيص بالإتهجار من الجهة الإدارية المختصة.

ونظراً لما تتطلبه عملية الإتهجار هذه من الأمانة والأستقامة والدقة فقد حرم المشرع بعض الفئات من الحصول على هذا الترخيص وهم:

١- المحكوم عليه بعقوبة الجنائية.

٢- المحكوم عليه فى إحدى الجنح المنصوص عليها فى هذا القانون .

٣- المحكوم عليه فى سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو خيانة أمانة أو نصب أو إعطاء شيك بدون رصيد أو تزوير أو إستعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو هتك عرض أو إفساد الأخلاق أو تشرد أو إشتباه . ويسرى الحظر

ايضا على المحكوم عليه لشروع منصوص عليه لاحدى هذه الجرائم .

٤- من سبق فصله تأديبياً من الوظائف العامة.

وحدد المشرع فى المادة الرابعة الأشخاص الذين يجوز لهم الحصول على هذا الترخيص وهم :

١- مديرى المحال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المخدرة.

٢- مديرى الصيدليات أو المحال المعدة لصنع المستحضرات.

٣- مديرى معامل التحاليل الكيماوية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية.

مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

ويلاحظ أن المشرع قصر ترخيص التصدير لجواهر المخدرات على طائفة مديرى المحال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المخدرة دون غيرهم من الفئات المبينة آنفاً. فهر ترخيص شخصى ينتهى بوقاة المرخص له أو بالحكم نهائياً فى إحدى الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٢/٧ أو بهلاك العين المرخص بها . ولا يجوز التنازل عن الترخيص للغير.

وبالنسبة للترخيص فقد صدر قرار وزير الصحة رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩ - حدد فيه شروط الترخيص:

فنصت المادة الأولى : على أن يقدم طلب الترخيص إلى مديريات الشئون الصحية المختصة مشتملاً على البيانات الآتية:

١- إسم الطالب كاملاً وعنوان مسكنه وإذا كان الطلب مقدماً من إحدى شركات القطاع العام فيجب أن يذكر فى الطلب إسم ممثل الشركة.

٢- بيان كامل عن موقع المخزن أو المستودع المطلوب الترخيص له ورقم العقار وإسم صاحبه وأسم الشارع وقسم الشرطة الواقع فى دائرته هذا العقار وأسم الحائزين

للمحال التي يحد المخزن أو المستودع من الجهات الأربع ومرفق بالطلب الاوراق والرسومات الآتية:

أ- صحيفة الحالة الجنائية وتعفى منها شركات القطاع العام

ب- ثلاث رسومات هندسية على ورق متين موقعا عليها من أحد المهندسين أعضاء نقابة المهن الهندسية ويجب أن يشمل الرسم على ما يأتي :

(١) رسم إرشادي يبين موقع المخزن أو المستودع بالنسبة للشوارع والميادين المحيطة به.

(٢) مسقط أفقي لا يقل مقياس رسمه عن ١:١٠٠ عليه أبعاد المخزن أو المستودع والمنفذ الموجودة فيه والمورد المائي وطريقة صرف المياه إذا كان مزودا بها

ويجب أن تتوافر في المخزن أو المستودع الشروط الآتية:

(١) أن يكون مبنى المخزن أو المستودع من البشك أو الطوب الأحمر أو الخرسانة ويكون السقف من الخرسانة المسلحة أو من أية مادة أخرى توافق عليها الجهات المختصة بإجراء المعاينة وبارتفاع ٢,٧٠ متراً على الأقل.

(٢) تكون جميع المبانى والأرضيات وغيرها قوية ونظيفة دائماً ويدهن أسفل الحوائط بالأسمنت الأملس السميك بارتفاع ١,٥٠ متر على الأقل ثم يدهن بالزيت ويرش مافوق ذلك بالجير العادي.

(٣) أن يكون الضوء والتهوية بالمخزن أو المشروع كافيين وإذا كانت به نوافذ أو فتحات فتوضع عليها قضبان حديدية قوية وثابتة مغطاه بسلك ضيق النسيج.

(٤) أن تغطي أرضية المخزن أو المستودع بمادة غير قابلة لتفاد السوائل وأن تخلوا من الرشح دائماً.

(٥) إذا كان المخزن أو المستودع مزود بالمياه فيجب أن يكون من المورد

العمومي للمياه المرشحة فإذا لم يتوفر هذا المورد او كان بعيدا عن المخزن او المستودع بمسافة تزيد على مائة متر فيجوز أن يكون المورد المائي من طلمبة ماصة كابسة على مسافة لا تقل عن ٢٥ متر من أى مصدر من مصادر تلوث المياه ولا يقل عمقها عن ٢٠ متراً بشرط أن يثبت من تحليل وزارة الصحة أن مياه الطلمبة صالحة للإستعمال الأدمى من الوجهتين الكيميائية والبيترولوجية ويشترط فى حالة وجود المورد المائي أن يكون بالمخزن أو المستودع أحواض غسيل من الصينى أو الفخار المزجج أسفلها بسيفون بسكل حرف (د) يتصل بمسورة لصرف المياه حسب طريقة التصرف المبينة على الرسم الكروكى الهندسى.

(٦) يجب أن يكون المخزن أو المستودع خالياً تماماً من مواسير فتحات كما يجب ألا تكون تحت أرضية المخزن أو المستودع سوى من هذه المواسير أو الخزانات أو مجارى الصرف.

(٧) يجب أن تعد بالمخزن أو بالمستودع دواليب ذات أقفال قوية لحفظ الجواهر المخدرة.

ثانياً جزء الم المرخص لهم بالإتجار فى الجواهر المخدرة

١- التصرف فى المخدر على خلاف القانون:

لا يجوز لمديرى المحال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها بأية صفة إلا للأشخاص الآتين

١- مديرى المخازن المرخص لها فى الاتجار .

٢- مديرى الصيدليات ومصانع المستحضرات الأقرىاذينية.

٣- مديرى صيدليات المستشفيات والمصحات أو المستوصفات إذا كانوا من الصيادلة.

ويجوز لهم أن يبيعوا أو يسلموا أو ينزلوا عن هذه الجواهر بموجب بطاقات

الرخص إلى الاشخاص الاتيين:

١- الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة.

٢- مديري الصيدليات.

٣- مديري صيدليات المستشفيات والمصحات.

ويجوز لهم أن يبيعوا أو ينزلوا عن هذه الجواهر إلى:

١- الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة.

٢- مديري معامل التحاليل الكيميائية والصناعية والأبحاث العلمية.

٣- مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها.

ولا يتم تسليم الجواهر المخدرة المبعة إلا بإيصال من أصل وثلاث صور مطبوعاً على كل منها أسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضحاً بالمداد أسم الجوهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير ، وكلنا الكمية بالأرقام والحروف.

ويوقع المستلم على أصل الإيصال وصوره الثلاث وأن يختتمها بخاتم خاص بالجهة المتسلمة مكتوباً في وسطه كلمة مخدر . وعلى مدير المحل أن يؤشر على الإيصال وصورتيه بما يفيد الصرف وتاريخه ويعطى المتسلم إحدى الصور وترسل الصورتان بكتاب موسى عليه إلى الجهة الإدارية المختصة في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الأكثر.

والفرض من هذه القيود هو إحكام الرقابة على تداول المخدرات ولضمان وصولها إلى المؤسسات الصيدلية والعلاجية.

وتمرض المرخص له في المادة المخدرة إلى غير ما ورد بالنص تشكل الجريمة

بشرط توافر القصد الجنائي العام وهو إرتكاب الفعل المحظور قانوناً عن علمه وإيراده.

٢- جريمة عدم مسالك الدفاتر وعدم القيد فيها:

أوجب المشرع على المرخص لهم بالإتجار فى المواد المخدرة أن يسكوا دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة. وأن يشمل فيها جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له فى الإتجار كذلك المصروفة فيه.

وتشمل بيانات هذا السجل تاريخ ورود وأسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف وأسم المشتري وعنوانه وإسم الجواهر وطبيعته والكمية المنصرفة.

٣- جريمة عدم إخطار الجهات الإدارية *

أوجبت المادة ١٢ على مديرى المحال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى الجهة الإدارية فى الأسبوع الأول من كل شهر كشفاً موقفاً عليه منهم مبيئاً به الوارد من الجواهر المخدرة والمصروفة خلال الشهر السابق والباقى منها ، وذلك بملء النودج التى تعدها الجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض.

ويلاحظ أن هذه الجرائم قصد بها تحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت البيانات والدفاتر لها قوة تدليلية مستمدة من الطابع الرسمى الذى يطبع به عما لا يدع أى شك فى أن الدفاتر يجب أن تكون رسمية على الصورة التى جاءت فى النص وأن المرخص له إذا لم يسك هذا الدفتر يحق عليه العقاب ولا يشفع له إسك دفتر من نوع خاص . فالنص صريح فى إيجاب القيد فى الدفتر الخاص ولا يشفع له الاعتذار بسهر أو نسيان أو أى عذر آخر دون الحادث القهرى.

أحكام النقص:

إحراز المخدر بقصد الإتجار فيه - واقعة مادية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع:

من المقرر ان إحراز المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، الا أن شرط ذلك أ يكون إستخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائفاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان البين حسب تقارير الحكم أن شهادة شاهدى الأثبات قد دلت على أن المطعون ضده يتجر بالمخدرات وقد ضبط الشاهد الأول بمسكنه ست طرب من الحشيش وميزانا حساساً ملوثاً بالمخدر مما كان مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً على توافره قصد الإتجار أو لا تصلح أن تقيم قضاها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه والإحالة.

(نقض ١٩٨١/١/٢٥ - الطعن ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق)

قصد الإتجار - مسألة موضوعية:

لما كان من المقرر أن توافر قصد الإتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلت على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنتيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الإتجار فى حقه فى إستدلال سائغ على ما سلف بيانه وأعتبره مجرد محرز لذلك ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصود الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالأدانة على الوجه الذى أنتهى إليه ، ولا يعدو ما تبثره الطاعنة بوجهة طعنها أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتحيزتها والأخذ بما تظمن إليه وأطرح ماعاده مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ١٧٣٥ لسنة ٥٠ ق)

سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص قصد الإجار - مثال لتسبيب كافك :

من المقرر ان تتوافق قصد الإجبار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع فيه قد دلت على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركتيه المادى والمعنوى ثم نفى قصد الإجبار فى حقه وأنبهه مجرد محرز لذلك المخدر ودأنه بموجب المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الإلراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فإن ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإلانة على الوجه الذى أنتهى إليه .

(نقض ١٩٨١/٤/١٦ - الطعن ٢٦٨٥ لسنة ٥٠ ق)

إحراز المخدر بقصد الاتجار فيه:- واقعة مادية - محكمة الموضوع:

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الطاعن من إحراز المخدر فى قوله " وحيث إنه عن قصد المتهم من أحراز المادة المخدرة فإن المحكمة تطمئن تمام الإطمئنان إلى أنه كان للإتجار فيها أخلاً بما أسفرت عنه تحريات الشرطة وما ذكره الضابط فى أقواله من اعتراف المتهم له أثر ضبطه. لما كان ذلك ، وكان إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها وهو مالم يخطئ الحكم فى تقديره ، ذلك بأن ضالة كمية المخدر أو كبرها من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة . ومادامت هى قد اقتنعت للأسباب التى يبينتها فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الإلتضاء العلى والمنطقى أن الإحراز كان بقصد الإجبار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة والقرائن التى كونت منها المحكمة عقيدتها وهو لا يصح إثارتها أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/٥/١٧ - الطعن ١٢١٥ لسنة ٥٠ ق)

قصد الإتيان مسألة موضوعية:

من المقرر أن توافر قصد الإتيان هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغاً، كما أن النقل في مجال تطبيق المادة ٣٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتيان فيها هو ذلك العمل المادي الذي يقوم به الناقل لحساب غيره. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يجانب هذا النظر وإنما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يجانب هذا النظر وإنما دلل على ثبوت حيازة المطعون ضدهما للمخدر المضبوط بركنيه المادي والمعنوي ثم نفى توافر قصد الإتيان في حقهما وأعتبر دورهما قاصراً على مجرد الفعل المادي المتمثل في نقل المخدر لحساب غيرهما وعاقبهما بموجب المادة ٣٨ من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي تستلزم قصداً خاصاً بل تتوافر أركانها بمجرد تحقق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم الناقل بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذي انتهى إليه.

(نقض ١٨/٥/١٩٨١ - الطعن ١٤ لسنة ٥١ ق)

قصد الإتيان - مسألة موضوعية:

لما كان قصد الإتيان المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن كان من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغاً تؤدي إليه ظروف الدعوى وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كانت مادة الكوداين لا تدخل في عداد المواد المخدرة التي أوردتها القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات على سبيل الحصر في الجداول الملحقة به والمعدلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ وإنما تدخل في عداد المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية الواردة على سبيل الحصر في المادة الثانية من قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ والتي تخضع في تنظيم صرفها وتداولها للقيود الواردة في المادة الأولى من القرار المشار إليه ،

وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد قرئ ذهن المحكمة ان مادة الكوداين المضبوطة تدخل في عداد المواد المخدرة المحظورة حيازتها أو إحرازها قانوناً واتخذ الحكم من حيازة الطاعن لهذه المادة إلى جانب مخدر الحشيش دليلاً على توافر الإتهام في حقه واستخلص هذا القصد من كبر حجم الكمية المضبوطة وتنوع أصنافها وإذا كان ما أستخلصه الحكم من ذلك لا تظايره ماديّات الدعوى كما أوردها الحكم فإنه يكون إستخلاصاً غير سائب كان له أثره في منطق الحكم وإستدلاله بما يعيبه بالفساد في الإستدلال ولا يغنى عن ذلك إيراد أسانيد أخرى على توافر قصد الإتهام ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدهما أو أستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة.

(نقض ١٩/١١/١٩٨١ - الطعن ٦٥٨ لسنة ٥١ ق)

قصد الإتهام - واقعة مادية:

الإتهام في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوعية بحرية التقدير فيها طالما إنه يقيّمها على مايتجهها ، ومن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

(نقض ٢١/١١/١٩٨١ - الطعن ١٢١٨ لسنة ٥١ ق)

قصد الإتهام - هي الأمور الموضوعية:

من المقرر أن توافر قصد الإتهام المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن ضدّه للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الإتهام في حقه وأعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودأنه بموجب المادة ٣٨ من القانون بآدى

الذكر التى لا تستلزم قصداً خاصاً خاصاً - الاحراز بل تتوافر او: انها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى أنتهى إليه . أما ما تشير الطاعنة من أن التحريات وجسامه كمية المخدر المضبوط تنبئ عن توافر قصد الإحتجار لدى المظعون فهو لا يعدو أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تظن إليه وإطراح ماعده مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة فضلاً عما هو مقرر من أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على إنتفاء أو توافر أحد القصد الخاصة من إحرازها ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد.

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٠ - الطعن ١٠٦٣ لسنة ٥٢ ق)

ثبوت قصد الإحتجار - بيان كمية المخدر المضبوط ليس جوهرية

وإذا كان من المقرر أن بيان كمية المخدر المضبوط ليس جوهرية ما دام أن الحكم قد أستخلص ثبوت قصد الإحتجار فى حق المتهم إستخلاصاً سائفاً وسليماً كما هو الحال فى هذه الدعوى فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن بالقصور أو الفساد فى الإستدلال لا يكون سديداً.

(نقض ١٩٨٣/٥/٣ - الطعن ٤٩٨٨ لسنة ٥٢ ق)

ماهية إحراز المخدر بقصد الإحتجار - سلطة قاضى الموضوع:

لما كان ذلك ، وكان إحراز المخدر بقصد الإحتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما إنه يقيمه على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المظعون فيه إنه عرض لقصد الإحتجار فى قوله " وحيث أن قصد الإحتجار فى المواد المخدرة ثابت فى حق المتهمه من تحريات الشرطة والتي تظمن إليها المحكمة وتصدقها ، ومن تعدد الأقراس المخدرة المضبوطة والتي يبلغ تعدادها عشرون قرصاً ، الأمر الذى تستخلص منه المحكمة أن قصد المتهمه من إحرازها هو الإحتجار فى المواد المخدرة " ، وكانت المحكمة قد إقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى ، والتي

لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي إن إحراز الطاعة للمخدر كان يقصد الإجمار ،
فإن ما تثيره الطاعة في هذا الشأن لا يكون سديداً .

(نقض ١٠/٥/١٩٨٣ - الطعن لسنة ٥٣ق)

**حيازة جواهر مخدرة بنية الإجمار - إلمثنان المحكمة إلى أن المواد المضبوطة
هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها - أثره - العقوبة المقررة للحرية :**

لما كان قضاء هذه المحكمة قد أستقر على أنه متى كانت المحكمة قد أطمأنت
إلى أن المواد المخدرة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وأطمأنت
كذلك إلى النتيجة التي إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة -
فلا تشريب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما
تقدم كافياً وسائفاً في الرد على ما أهداه الطاعن من دفاع لما كان ذلك ، وكانت
العقوبة المقررة لجرمة حيازة جواهر مخدرة يقصد الإجمار طبقاً لما تنص عليه الفقرة "أ"
من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
إستعمالها والإجمار فيها والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هي الإعدام أو
الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ، وكانت
المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد أوردت قيداً على حق المحكمة في النزول
بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥، ٣٤، ٣٣ من القانون المذكور مؤداه
إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد سالفة
الذكر النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجرمة فإن المحكمة إذ طبقت
المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة من الأشغال الشاقة المؤبدة التي نصت
عليها المادة ١/٣٤ من القانون المطبق إلى الأشغال الشاقة المؤقتة فإنها تكون قد
أصابت صحيح القانون بما يضحى معه النemy على الحكم بهذا السبب غير قويم.

(نقض ١٤/٦/١٩٨٣ - الطعن ١١٠ سنة ٥٣ ق)

**مواد مخدرة - إستخلاص علم المتهم بكنهها - موضوعي - إحراز
المخدر يقصد الإجمار - واقعة مادية - أثر ذلك**

من المقرر أن إستخلاص علم المتهم بأن ما يحوزة او يحزره من الجواهر المخدرة هو من الأمور الموضوعية التي يترك فيها الأمر لمعكمة الموضوع مادام إستخلاصها سائفاً لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى ، وكان من المقرر أيضاً أن إحراز المخدر بقصد الإتهجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها وكان ما أورده الحكم تدليلاً على توافر القصد الجنائى بعلم الطاعن أن ما يحزره من المواد المخدرة وأنه كان يحزرها بقصد الإتهجار فيها كافية من التدليل على هذين القصدين وجاء إستخلاصه فهما سائفاً ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديلاً .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٦ - الطعن ٢٥٥٣ لسنة ٥٣ ق)

جريمة إحراز المخدر بقصد الإتهجار - لا يشترط لتوافرها أن يكون المتهم قد اتخذ من الإتهجار فيها حرفة له:

لما كان إحراز المخدر بقصد الإتهجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع فيها طالما إنه يقيمها على ما نتيجها ، وكان من المقرر إنه يكفى لتوافر أركان تلك الجريمة مجرد توافر قصد الإتهجار فى المواد المخدرة ولولم يتخذ الجنائى الإتهجار فى المواد المخدرة حرفة له ، إذ لم يجعل القانون الإحتراف ركناً من أركان الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الإتهجار وأستظهر توافره فى حق الطاعنين فى قوله " ولما كانت مخريات والتى تطمئن إليها المعكمة دلت على أن المتهم محمد عبد الهادى على الببلى صلاح الدين (الطاعن الأول يتجر بالمواد المخدرة ويعاونه فى تجارته المتهم سعد عباس سليمان وشهرته سعد عباس صيام (الطاعن الثانى وإنه قد تم ضبط كل منهما حائزاً لكمية من الحشيش وزنت صافيا عند المتهم سعد عباس سليمان ، الطرية الأولى ٤٠٩.٢٠٠ جرام والطرية الثانية ٤٠٦.٧٠٠ ، وبداخل الكيس النايلون ٧٩١.٧٠٠ جرام ، أما الحشيش المضبوط بعبازة محمد عبد الهادى على عباس الببلى وزن قائماً بغلافه النايلون ٢٦٤.٥ جرام بالإضافة إلى أن المتهم الأول مسجل شقى خطر مخدرات وله قضايا ومن ثم فإن قصد الإتهجار يكون قد توافر فى حق المتهمين . وكان هذا الذى أورده الحكم وأستدل به على توافر قصد الإتهجار فى حق كل من الطاعنين لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى ،

وفيه ما يخفى حمل قضائه على الوجه الذى انتهى إليه فإنه لا يكون هناك محل للنمى عليه فى هذا الخصوص.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٦ - الطعن ٢٥٥٤ لسنة ٥٣)

توافر قصد الإحتجار بالمخدر من الأمور الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن تبين واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الإحتجار ونفى توافره فى حق المطعون ضده بقوله " وحيث أن ما نسبته النيابة العامة للمتهم من أن إحرازه المخدر كان بقصد الإحتجار لا دليل فيه لأنه لا يضبط وهو يمارس فعل الإحتجار نفسه كما لم يبين من الأوراق ما يشير من قريب أو بعيد إلى توافر هذا القصد لديه كما أن الأوراق خلت أيضاً من ثمة دليل على أن الأحراز غير محدودة ومن ثم كان إحراز بغير قصد". لما كان ذلك وكان من المقرر أن توافر قصد الإحتجار هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقدسرها سائفاً وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن قصد الإحتجار بأسباب سائفة كافية لحمل قضائه فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٠ - الطعن ٢٣٣٣ لسنة ٥٣ ق)

إحراز المخدر بقصد الإحتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها

من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإحتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما إنه يقيسها على ما ينتجها ، وإذ كان الين من الحكم المطعون فيه إنه عرض لقصد الإحتجار فى قوله " وكان قصد التهم من إحراز المخدر المضبوط قد استظهرته المحكمة من كشف سوابقه وإتهاماته المرفق بالأوراق ومن تحريات الشرطة ومن إقراره بمحض الضبط وتعدد القطع المضبوطة بأنه كان يقصد بالإحتجار . وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطاتها التقديرية والتى لا تخرج عن الإقتضاء العقل والمنطقى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإحتجار فإن ما يشيره

الطاعن بدعوى الفساد فى الإستدلال لا يكون سديدا .

(تقضى ١٩٨٤/١/٢٤ - الطعن - ٢٨٩ لسنة ٥٣ ق)

إحراز المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها :

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر له للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأقام على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن التشكيك فى إنقطاع الصلة بين المادة المخدرة المضبوطة فى المقدمة للنيابة والتى جرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت من تقرير التحليل من أوزان أن هو إلا جدل فى تقرير الدليل المستمد من أقوال الواقعة وفى عملية التحليل التى أطأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها فى عقيدتها أو مصادرتها فى عقيدة فى تقرير الدليل وهو من أطلاقاتها . لما كان ، ذلك ، وكان إحراز المخدر بقصد الإجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الإجار فى قوله " أن أحراز المتهم للمخدر المضبوط ونظراً لكبر الكمية المضبوطة وتقطيعها وتغليف بعضها فى لفافات سلفانية على نحو يشير إلى أنها كانت معدة للتوزيع هذا فضلاً عما أسفرت عنه التحريات والمراقبة ن المقدم جمال الدين حمودة والنيقيب أحمد جاد من أن المتهم يتجر فى المخدرات وتثق المحكمة فى صدقهما " . وكانت المحكمة قد إقتنعت بتقدير الدعوى والتى لا تخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى - أن إراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسييب لا يكون سديداً . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(النقض ١٩٨٤/٢/١٤ - الطعن ٦٠٦٦ لسنة ٥٣ ق)

العقوبة المقررة لجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الإتجار . الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة . لا يجوز النزول بهذه العقوبة إلا إلى العقوبة

التاليه هياسترد

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه " يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشر آلاف جنيه "أ" كل من حاز أو أحرز أو أشتري أو سلم أو نقل أو أعطى للمتعاظمى جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد الإتجار أو إنجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى القانون " وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه " إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة فإن الحكم المطعون فيه إذا نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة حيازة جوهرة مخدر بقصد الإتجار إلى السجن لمدة ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة - والتي لا يجوز النزول بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة وهى الأشغال الشاقة المؤقتة - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبتى الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

(نقض ١١/٣/١٩٨٤ - الطعن ٤٥٩٨ لسنة ٥٣ ق)

**إحراز مواد مخدرة بقصد الإتجار - لا معقب على المحكم فيها إرتابه
من جدية التحريات التى ينش عليها إذن التفتيش لتعلقه بالموضوع لا
بالبالون - ماهية الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليها**

مثال :

حيث أن حكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر بها على العناصر القانونية لجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد الإتجار - التى دام الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائقة لها معينتها من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت

إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتابه لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . هذا الا أن الثابت من مطالعة أقوال الشاهد الثاني يحضر جلسة المحاكمة - إنه لم ينف - خلافاً لما ذكره الطاعن في أسباب طعنه - أنه شارك الشاهد الأول في التحريات . لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قننت دفاع الطاعن القائم على عدم قدرته على حمل كيس المخدرات لمرضه بالفالج - وأطرحته بما يسوغ به إطراده لإطمئنانه في هذا الخصوص - لأقوال الشاهدين من أنهما لم يلحظا إصابة الطاعن بهذا المرض - وما أثبتته وكيل النيابة المحقق من مناظرته للمتهم (الطاعن) - أثر ضبطه من أنه لم يجد به شيئاً يفيد التحقيق . وإذا كان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الاحتامية وكان يبين من محضر الجلسة التي دارت فيها المرافعة وصدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتمسك بطلب تحقيق ما في شأن ما أثاره من مرضه وإنما أقتصر دفاع محاميه على إستبعاد أن يترك الطاعن مدعويه ليلة زفاف أبنته ويقوم بالإتهام في المخدرات عن طريق الحقن وإن ذلك أمر في غير استطاعته لإصابته بالفالج - لما كان ذلك - فليس للطاعن من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن إتخاذ إجراء لم يطلبه ولم ترى من جانبها موجبا لإتخاذه متى كانت الواقعة قد وضعت لديها ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . ويكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(نقض ١٩٨٥/٣/٥ - الطعن ٣١٩٥ لسنة ٥٤ ق)

الفصل الرابع

جرائم الصيدليات

مادة ١٤ - ما يجوز للصيدالة أن يصرفوا جواهر مخدرة إلا بتذكرة طبية من طبيب بشري أو طبي أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس أو بموجب بطاقة رخصة وفقاً للأحكام الآتية :

يحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذكرة الطبية أو ذات الكميات المقررة بالجدول رقم (٤)

مع ذلك إذا إستلزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض.

مادة ١٥ - يصدر الوزير المختص قرار بالبيانات والشروط الواجب توافرها فى تحرير التذاكر الطبية التى توصف بها جواهر مخدرة للصرف من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات وتصرف بالأثمان التى تقررها تلك الجهة على أن يجاوز ثمنها مائتى مليم للدقتر الواحد . وللوزير المختص تحديد المقادير التى لا يصح صرفها لكل مريض شهرياً.

مادة ١٦: لا يجوز للصيدالة صرف تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة بعد مضى خمسة أيام من تاريخ تحريرها .

مادة ١٧: لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ويحظر إستعمالها أكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مبنياً عليها تاريخ صرف الدواء . ورقم قيدها فى دفتر التذاكر الطبية ولحاملها أن يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها ولا يجوز إستخدام الصورة فى الحصول على جواهر مخدرة أو

على ادوية محتوية على تلك الجواهر.

مادة ١٨ - يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية يوم ورودها وكذا المصروفة منها أولاً بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمصرف ومرقومة ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة .

ويذكر في القيد بحروف واضحة البيانات الآتية :

أولاً: فيما يختص بالوارد :

تاريخ الورد - وأسم البائع وعنوانه - ونوع الجواهر المخدر وكميته .

ثانياً: فيما يختص بالمصرف

١- إسم وعنوان محرر التذكرة

٢- إسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه.

٣- التاريخ الذي صرف فيه الدواء ورقم القيد في دفتر التذاكر الطبية ، وكذا كمية الجواهر المخدرة الذي يحتوى عليه.

ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ١٩- يجوز للصيدليات صرف جواهر مخدرة بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها في المواد التالية الأشخاص الآتيين:-

١- الأطباء ، المشيرين وأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس .

٢- الأطباء الذين يخصصه لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة .

مادة ٢٠ - تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة من الجهة الإدارية المختصة بعد تقديم طلب يبين فيه ما يأتي :

١- أسماء الجواهر المخدرة كاملاً وطبيعة كل منها .

٢- الكمية اللازمة للطالب.

جميع البيانات الأخرى التي يمكن أن تطلبها الجهة الإدارية المختصة ولهذه الجهة رفض إعطاء الرخصة أو خفض الكمية المطلوبة.

مادة ٢١- يجب أن يبين في بطاقة الرخص ما يأتي:-

١- إسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه .

٢- كمية الجواهر المخدرة التي يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة

٣- التاريخ الذي ينتهي فيه مفعول البطاقة.

مادة ٢٢- يجب على الصيادلة أن يبينوا في البطاقة الرخصة الكمية التي صرفوها وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات . ولا يجوز تسليم الجواهر المخدرة بموجب بطاقة الرخصة إلا بإيصال من صاحب البطاقة موضح بها بالمداد أو بقلم الأثيلين التاريخ وإسم الجواهر المخدر كاملاً وكميته بالأرقام والحروف ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها .

وعلى صاحب البطاقة ردها إلى الجهة الإدارية المختصة خلال إسبوع من تازيخ إنتهاء مفعولها .

مادة ٢٣- على مديري الصيدليات أن يرسلوا إلى الجهة التي تعنيها الجهة الإدارية المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر يناير ويوليو من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفاً تفصيلياً موقعاً منهم عن الوارد والمصرف والباقي من

الجواهر المخدرة خلال الستة اشهر السابقة على النموذج التى تصدره الجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض .

مادة ٢٤- على كل شخص ممن ذكروا فى المادتين ١٩ و ١١ رخص له فى حيازة الجواهر المخدرة أن يقيد الوارد والمصرف من هذه الجواهر المخدرة أولاً بأول فى اليوم ذاته وفى دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة مع ذكر إسم المريض وإسم صاحب الحيوان كاملاً ولقبه وسنه وعنوانه إذا كان الصرف فى المستشفيات أو المصحات أو المتوصفات أو العيادات - وإذا كان الصرف لأغراض أخرى فيبين الغرض الذى إستعملت فيه هذه الجواهر.

التعليق

يجوز الصيدلي المرخص له بمزاولة مهنة الصيدلة

أن يحوز بالصيدلية التى يديرها أو يعمل بها الجواهر المخدرة ، ويشترط لذلك أن تكون الجواهر المخدرة واردة إلى الصيدلى وفقاً للأوضاع والشروط التى تحددها القوانين والقرارات المنظمة لمهنة الصيدلة.

وبالنسبة للأطباء ، فلا يجوز لهم إحراز أو حيازة المخدرات إلا فى حالتين :

١- إذا كان مرخصاً للطبيب بمقتضى رخصة منصرفه من الجهة الإدارية المختصة.

٢- إذا اتصل بالمجرى المخدر لإعطائه للمريض.

والطبيب الذى يسمي إستعمال حقه فى وصف المخدرات فلا فلا يرمى من وراء وصفها إلى علاج طبي صحيح بل يقصد أن يسهل للمدمنين تعاطى المخدر ينطبق عليه نص قانون المخدرات أسرة بغيره من عامة الأفراد ، ولا يجديهم أن الأطباء قانوناً خاصاً هو قانون مزاولة مهنة الطب فإنه لا مانع يمنع من مؤاخذة الطبيب إدارياً أمام جهته الرئاسية المختصة متى أساء إستعمال حقه فى وصف المواد المخدرة كعلاج أو خطأ فنياً فى عمله أو إرتكب فى سيره شططاً يمس سمعته أو بشرفه سواء أثبت عليه

ذلك بحكم قضائي ام لم يثبت مع بقاءه خاضعا على الدوام وفي كل الاحوال لتطبيق
نصوص القانون العام بصفته قانونا جنائيا لا يملك تطبيقه سوى السلطة القضائية
المختصة المنوط بها تطبيق أحكام ذلك القانون على مرتكبي الجرائم سواء أكانو من
الأطباء أم غير ذلك.

والطبيب الذى يتصل بالمخدر الذى وضعه لمريض لضرورة العلاج وهذه الأجازة
تقوم على أساس من القانون العام وهو سبب الإباحة المبني على حق الطبيب فى مزاولة
مهنته بوصف الدواء ومباشرة إعطائه للمريض ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانوناً
بزوال علته وإعدام أساسه فهو وحده لا يخول للطبيب ، بدون ترخيص من وزارة الصحة
، أن يحتفظ بالمخدر فى عيادته لأى سبب من الأسباب ، كما ليس أن يحتفظ بما لديه
بعد علاج صرف المخدر بإسمائهم لأستعماله فى علاج غيرهم. ولا أن يحتفظ بالمخدر
نيابة عن المريض الذى صرف بأسمه ، فهو إذا ضبط لديه كانت حيازته له غير شرعية
معاقباً عليها.

وقد رد المشرع فى هذا الفصل عدة جرائم منها:

١- صرف جواهر مخدرة بدون تذكرة طبية .

٢- صرف جواهر مخدرة بموجب تذكرة طبية تزيد الكمية المدونة بها عن
الكميات المقررة بدون بالجدول رقم (٤)

٣- مخالفة البيانات والشروط الواجب توافرها فى تحرير التذاكر الطبية.

٤- صرف تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة بعد مضى خمسة أيام من
تاريخ تحريرها .

٥- عدم حفظ التذاكر الطبية بالصيدلية .

٦- عدم قيد الجواهر المخدرة فى الدفتر الخاص بها .

٧- عدم بيان الكمية المنصرفة فى بطاقة الرخصة وتاريخ الصرف.

٨- عدم إرسال كشف تفصيلي موقعا عليه من الوارد والمصرف والباقي من المواد المخدرة إلى الجهة المختصة .

المجدول رقم ٤ . أنظر نهاية البحث.

وقد أستقر قضاء النقض على أن للطبيب أن يصف المخدر للمريض إذا كان ذلك لازماً لعلاجيه ، وهذه الإجازة مرجعها سبب الإباحة المبني على حق الطبيب في محاولة مهنته بوصف الدواء مهما كان نوعه ومباشرة إعطائه للمرضى . لكن هذا الحق يزول وينعدم قانوناً بزوال علته وإنعدام سببه ، فالطبيب الذي يسئ استعمال حقه في وصف المخدر فلا يرى من وراء ذلك إلى علاج صحيح بل يكون حقه قصده تسهيل تعاطي المخدرات للمدمنين عليها ، يجرى عليه حكم القانون أسوة بسائر الناس ، ونفس المنطق يسرى أيضاً على الصيدلي الذي يصرف المخدر لغير من يستحق بهدف تسهيل تعاطي فيحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٤ من القانون.

الفصل الخامس

جريمة إنتاج الجواهر المخدرة وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها.

مادة ٢٥- لا يجوز إنتاج أو إستخراج أو فصل أو وضع أى جوهر أو مادة من الجواهر والمواد بالجدول رقم (١٠ ، ٢١)

مادة ٢٦- لا يجوز فى مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل فى تركيبها جواهر مخدرة إلا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة (٧) .

ولا يجوز لهيئة المصانع أستعمال الجواهر المخدرة التى توجد لديها إلا فى صنع المستحضرات التى تنتجها وعليها أن تتبع أحكام المادتين ١٣، ١٢ فيما يتعلق بما يرد إليها من الجواهر المخدرة . وأحكام المادة ١١ و١٢ و١٣ فيما يتعلق بما تنتجه من المستحضرات الطبية التى يدخل فى تركيبها أحد الجواهر المخدرة بأية نسبة كانت.

تعليق

أن الأفعال المعاقب عليها فى هذه المواد هى الإنتاج أو الإستخراج أو الصنع .

ويجمع بينهما إنها تؤدى فى النهاية إلى إبراز مادة مخدرة مما ينص عليه الجدول رقم (١) الملحق بقانون المخدرات.

والإنتاج والصنع يقصد به إستحداث المادة المخدرة حالة كونها غير موجودة من قبل والأستخراج يقصد به فصل مكونات مادة مخدرة عن أخرى بدون أن تتضمن أى صنع أو تحويل ، ومثالها أستخراج فصل المورفيد من الأفيون.

وبالنسبة لمصانع المستحضرات الطبية إذا إنشأت مستحضرات يدخل فى تركيبها مراد مخدرة يتعين عليها الحصول مسبقاً على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية.

وفى حالة الحصول على الترخيص لا يجوز تسليم هذه الجواهر أو التنازل ألا بإتباع الإجراءات المنصوص عليها فى الفصل الثالث فى المواد ١١، ١٢، ١٣

أ- المواد التى تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة:

مادة ٢٧- لا يجوز إنتاج أو إستخراج أو فصل أو وضع أى مادة من المواد غير المخدرة الواردة فى الجدول رقم (٣) وتسرى أحكام الفصل الثانى على طلب هذه المواد وتصديرها.

وفى حالة طلب أحد المحال المرخص لها فى الإحتجار فى الجواهر المخدرة لإحدى هذه المواد وجب عليه إتباع أحكام التقييد والإخطار المنصوص عليها فى المادتين ١٢ و ١٣ (أنظر التعديل)

الجدول رقم (٣) أنظر نهاية البحث.

ب- النباتات الممنوع زراعتها

مادة ٢٨ - لا يجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥)

مادة (٢٩) يحظر على أى شخص أ يجلب أو يصدر أو يتقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم (٥) فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع إستثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم (٦) .

مادة ٣٠- للوزير المختص الترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية بزراعة أى من النباتات الممنوعة زراعتها وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالشروط التى يضعها لذلك.

وللوزير المختص ان يرخص فى جلب النباتات المبيئة بالجدول رقم (٥) وبذورها ، وفى هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثانى والثالث.

التعليق:

١- جريمة الزراعة:

حظر المشرع زراعة النباتات التى تنتج جواهر مخدرة والحظر ليس قاصراً على مجرد وضع بذور النباتات فى الأرض ، بل يتناول أيضاً كل ما يتميز نحو البذور من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلعه ، لأن وضع البذور أن هو إلا عمل بدائى لا يؤثر ثمرته إلا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سواؤه . فمن يعمل على رعاية شجيرات النباتات المخدرة سواء فى مكان هو الذى وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذى وضعها .

ولكن يتعين علم الشخص بأن النبات الذى يزرعه من النباتات المحظورة قانوناً زراعتها ، وإستخلاص هذا القصد من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث وجدير بالذكر أن جريمة الزراعة مرتبطة بجريمة حيازة المخدر - الناتج عن تلك الزراعة بقصد الإتهجار إرتباطاً لا يقبل التجزئة بما يوجب أعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات العقوبة المقررة لكليتهما هى عقوبة متماثلة فى القانون .

وفعل الزراعة محل تأثيم وتقع به الجريمة سواء نبت الزرع أو جفت شجيراتاه .

٢- جريمة التعامل:

أورد نص المادة ٢٩ حظراً على كل أنواع التعامل فى النباتات المخدرة سواء كان ذلك جلباً أو تصديراً أو نقلاً أو تملك أو إحراز أو شراء أو بيعاً أو تبادلاً أو تسليماً أو نزولاً عن هذه النباتات ، وواضح أنه يقصد من هذا الحظر إحكام الرقابة فى منع تداول هذه النباتات .

٢- الجدول رقم (٥) النباتات المجموع زراعتها:

١- القنب الهندي (كانابيس ساتيفا) ذكرًا كان أم أنثى بجميع مسمياته مثل الحشيش أو الكمنجة أو البانجو أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه.

٢- الحشخاش (بابافيرسوفيفيرم) بجميع أصنافه مثل الأفيون وأبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه.

٣- جميع جنس البابافير.

٤- الكوكا (أيروروكسيلوم كوكا) بجميع أصنافه ومسمياته.

٥- اللقات : بجميع أصنافه ومسمياته .

الجدول رقم (٦): أجزاء النباتات والمستثناه من أحكام هذا القانون:

١- الياف سيقان نبات القنب الهندي.

٢- بذور القنب الهندي المحموسة حمساً يكفل عدم إنباتها.

٣- بذور الحشخاش المحموسة حمساً تكفل عدم إنباتها.

٤- رؤس الحشخاش المجرحة الخالية من البذور.

أحكام عامة

مادة ٣٩: يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٣ و ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦، لمدة عشر سنوات من تاريخ آخر قيد تم فيها ، كما تحفظ الإيصالات المنصوص عليها في المواد ١١ و ١٢ و ٢٦، والتذاكر الطبية المنصوص عليها في المادة ١٤ للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها.

Salah ٣٢ = للوزير المختص بقرار يصدره ان يعدل فى الجداول الملحقه بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

من حيث أن المادة ٦٦ من الدستور المصرى قد نصت على مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات مقررّة بأن لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ومن ثم فإن مؤدى المادة المذكورة تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية لإصدار قرارات لائحية تحدد لها بعض جوانب التجريم والعقاب ، وذلك لإعتبارات تقدرها سلطة التشريع.

والمرجع فى المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وجعل للوزير المختص سلطة تعديل الجداول الملحقه بقانون المخدرات وذلك تقديراً منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة فى إتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة فى مسمياتها وعناصرها تحقيقاً لصالح المجتمع . والقرارات التى يصدرها الوزير المختص لا تستند فى سلطة إصدارها إلى المادة ١٠٨ أو المادة ١١٤ من الدستور بشأن اللوائح التفويضية أو اللوائح التنفيذية وإنما إلى المادة ٦٦ من الدستور . ومن ثم فلا يجوز الدفع بعدم دستورية نص هذه المادة (حكم المحكمة العليا والقضايا بأرقام ٣٠، ٢١، ١٥ لسنة ١ ق ، ٢٧ لسنة ٢٢ جلسة ١٩٨١/٥/٩

أحكام النقص

جريمة زراعة الخشخاش بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال
الشخصى - يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق
الإثبات - مثال لتسبب غير معيب.

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الأستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة عما أثبتته ضابط مكافحة المخدرات فى محضره من أنه قام بتنفيذ الإذن الصادر له من النيابة ف ضبط بحقل والده الطاعن نبات الخشخاش وسط زراعة القمح وما أدلى به دلالة المساحة وشاهدان بجوارران الأرض المنزوعة من أن الطاعن هو الذى يقوم على خدمة

الأرض وزراعتها وما ادلى به الضابط ووالدة الطاعن فى التحقيق الابتدائى من انه هو الزارع للأرض دون حائزتها وما أسفرت عنه المعاينة من أن نبات الحشخاش قائم بالأرض فى مساحة تقع وسط زراعات القمح وما تضمنته تقرير العمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى من أن الشجيرات المضبوطة لنبات الحشخاش والمنتج للأفيون وهى أدلة سائغة فى مجموعها ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبة الحكم عليها ولم ينازع الطاعن فى أن لها أصلها الثابت فى الأوراق.

لما كان ذلك ، وكان الأصل فى المحاكمات الجنائية هو إقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كانت الجريمة التى دين الطاعن بها لا يشملها إستثناء ، فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ولمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد إقتناعها بشيرتها من أى دليل تطمئن إليه ما دام أ هذا الدليل له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى ، وإذا ما كانت المحكمة قد أقامت قضاها على ما إستخلصته وأطمأنت إليه من أدلة سائلة البيان فإنها لا تكون قد خالفت القانون فى شئ.

(نقض ١٩٨٢/٤/١٣ - الطعن ١٠٢٤ لسنة ٥٢ ق)

قصد جنائى - إستخلاص من إطلاقات محكمة الموضوع:

إستظهار القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الحشخاش من أطلاقات محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث ما دام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج ، فإن معنى الطاعنين فى هذا الصدد يكون على غير سند

(نقض ١٩٨٤/١٠/١٧ - الطعن ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق)

الفصل السادس

العقوبات

مادة ٣٣- (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩)

يعاقب بالإعدام وبغرامة . . . بإعدام وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيهاً ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه:

أ- كل من صدر أو جلب جوهراً مخدراً قبل الحصول على الترخيص المنصوص على ذلك في المادة (٣) .

ب- كل من أنتج أو أستخرج أو فصل أو صنع جوهراً محدداً وكان ذلك بقصد الإتجار .

ج- كل من زرع نباتاً من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو صدره أو جلبه أو حازه أو أشتريه وياعه أو سلمه أو نقله أياً كان طور نموه ، وكذلك بلبوره ، وكان ذلك بقصد الإتجار أو إتحير فيه بأية صورة ، وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

د- كل من قام ولو فى الخارج بتأليف عصابة ، أو إدارتها أو التدخل فى إدارتها أو فى تنظيمها أو الإلتضمام إليها أو الإشتراك فيها وكان من أغراضها الإجار فى الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطى أو إرتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة داخل البلاد .

وتقتضى المادة فضلاً عن العقوبتين المقرتين للجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة بالتعويض الجمركى المقرر قانوناً.

تعليق:

تضمنت هذه المادة تحريم الجلب والإنتاج

وتعرض لكل من الجريعتين :

أولاً- جريمة جلب المواد المخدرة:

المقصود بالجلب هو إستيراد المخدر من خارج البلاد وإدخاله إلى الأراضى الوطنية بأية وسيلة كانت.

وتعد الجريمة مكتملة بمجرد تجاوز الجاني الحدود الإقليمية الوطنية على التحديد الوارد لأحكام القانون الدولى العام ، والتي تحدد حدود هذا الأقليم حائزاً أو محرزاً للمواد المخدرة داخل الحدود الإقليمية وحدودها.

ولا يستلزم القانون شرطاً آخر فيستوى أن يكون المخدر قد دخل البلاد بصحبة الجاني أو بغير صحبته ، كما يستوى الجاني وقت إرتكاب الجلب أن يكون موجوداً داخل أقليم الدولة أو خارج حدودها.

وقد أستهذف العقاب مواجهة عمليات التجارة الدولية فى المواد المخدرة والقفضاء على تهريبها وفاء لالتزام دولى عام أكدته إتفاقية الأقيون الدولية والبروتوكول الملحق بها والتي تم التوقيع عليها بجنيف فى ١٩ فبراير ١٩٢٥ وإنضمت إليها مصر فى ٢٦ مارس ١٩٢٦ وتعتبر هذه الإتفاقية الأصل التاريخى الذى إستخدمه أحكام الإجتاج فى المخدرات وإستعمالها.

فالجلب يتحقق أيضاً بنقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من هذا القانون فى المواد ٦٠٣ وإذ يبين من إستقراء هذه النصوص أن الشارع إشتراط جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للفئات المبينة بالمادة الرابعة

ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب.

ومناد من ذلك أن تحظى الحدود الجمركية بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة المتوط بها منحه يعد جلباً مظلوراً.

ومباشرة النيابة العامة تحقيق واقعة الجلب وإقامة الدعوة الجنائية على المتهم لا تتوقف على صدور إذن من مدير الجمرك ولو إقتربت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركي.

والقصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدرة لا يتوافر بمجرد تحقق الجبازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً.

فوجب أن يكون القصد الجنائي ثابتاً عقلياً لا إفتراضياً ولا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً بل لمحكمة الموضوع أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤده إليه . الا أن ذلك مشروط بأن يكون إستدلالها لا عيب فيه ويؤدي منطقياً وعقلاً إلى ما إنتهى إليه.

العقوبة:

تعاقب هذه المادة بالإعدام وبغرامة مائة ألف جنيه إلى خمس مائة ألف جنيه وتنص المادة ٣٦ على أنه ... إستثناء من أحكام المادة ١٧ عقوبات لا يجوز النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة فيجوز للمحكمة النزول درجة واحدة بمعاينة المتهم بالإشغال الشاقة المؤبدة

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المضبوطات والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد إستخدمت في ارتكاب الجريمة.

ثانياً: جريمة إنتاج المخدرات:

تضمن هذا النص عقوبة الإنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع لأي مادة من الجواهر المخدرة.

فالإنتاج يكون بإستحداث المادة المخدرة أو إعدادها ، أى إنها لم تكن لها وجود من قبل.

والإستخراج هو فصل الجهر المخر من المادة أو المركب الذى يكون ذلك الجهر جزءاً من دون أن تتضمن هذه العملية أى صنع أو تحويل.

ومن أمثلته فصل المورفين من الأفيون وفصل المادة المخدرة هو إستخلاصها من مواد أخرى متصلة بها فأى فعل من هذه الأفعال يشكل الركن المادى لهذه الجريمة.

أما الركن المعنوى فهو القصد الجنائى علم بأركان الجريمة وإرادة إرتكاب الفعل الموثم.

العقوبة:

العقوبة سائلة الذكر

(تستبدل بالقانون ١٧٢ لسنة ١٩٨٩)

المادة ٣٤ : يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه :

أ - كل من حاز أو إشتري أو باع أو سلم أو نقل أو قدم أو تقبل أو جهر
مخدراً وكان ذلك بقصد الإتهار أو إتهار فيها بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

ف- كل من رخص له فى حيازة جواهر مخدرة لاستعماله فى غرض معين
وتصرف فيها بأية صورة غير هذا الفرض

ج- كل من أدار أو هيا مكاناً لتعاطى المخدرات بمقابل

تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة الإعدام والغرامة التى لا
تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه فى الأحوال الآتية: ١- إذا
أستخدم الجانى فى إرتكاب إحدى هذه الجرائم من لم يبلغ من العمر إحدى وعشرون
سنة ميلادية أو استخدم أحداً من أصوله أو فروعه أو زوجه أو أحد ممن يتولى
تربيتهم ، وملاحظتهم أو ممن له سلطة فعلية عليه فى رقابتهم وتوجيههم .

٢- إذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ
أحكام هذا القانون أو المتروط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو
حيازتها أو كان ممن لهم إتصال بها بأى وجه.

٣- إذا إستغل الجانى فى إرتكابها أو تسهيل السلطة المخولة له بمقتضى
وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقاً للدستور أو القانون .

٤- إذا وقعت الجريمة فى إحدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية
أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الإجتماعية أو القضائية
أو المعسكرات أو السجون أو بالجوهر المباشر لهذه الأماكن.

٥- إذا قدم الجانى الجواهر المخدرة أو سلمه أو باعه أو إلى من لم يبلغ من
العمر إحدى وعشرون سنة ميلادية أو دفعه إلى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الفش
أو الترغيب أو الإغراء والتسهيل.

٦- إذا كان الجوهر المخدر كل الجرعة من الكوكايين أو الهيروين أى من أى
من المراد الواردة فى القسم الأول والجدول رقم (١) المرفق.

٧- إذا كان قد سبق الحكم عليه فى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى
هذه المادة أو المادة السابقة.

يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من دفع غيره بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو الغش إلى تعاطي جوهر مخدر من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١).

التعليق:

الحيازة والإحراز:

أولاً: التعريف بالركن المادى فى الفقرة الأولى:

١- الحيازة معناها وقع اليد على الجواهر المخدر على سبيل الملك أو الإختصاص ، ولا يشترط فيها الإستيلاء المادى بل يعتبر الشخص حائزاً ولو كان المحرز للجوهر شخصاً نائباً عنه.

فلا يشترط لإعتبار الشخص حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً مادياً للمادة المضبوطة ، بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المخدر للمخدر شخصاً آخر نائباً عنه.

فمناط المستولية هنا هو ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصلاً مباشراً أو بالوساطة أو ببسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإدارة.

وأحراز معناها مجرد الإستيلاء مادياً على الجواهر المخدر بأى باعث كان على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التى يريد بها أو تسليمه لمن أراد ، أو إخفائه عن أعين الرقباء ، أو السعى فى إتلاقه حتى لا يضبط الى غير ذلك من البواعث.

فجريمة إحراز الجواهر المخدر تتم بمجرد الإستيلاء عليه مادياً مع علم الجانى بأن الإستيلاء واقع على جوهر مخدر يحظر القانون إحرازه بغير إخفاء وترخيص ولا يجديده بعد ذلك كون الباعث على إرتكاب جريمته هو محاولة أدلة الجريمة التى وقعت آخر أو

أى غرض آخر لأن البواعث لا تؤثر على الجريمة.

القانون يحرم إحراز المخدرات ، ولم يفرق بين وسال الحصول عليها أو إحرازها فيستوى أن يكون المحرز قد إنتقل إليه المخدر من غيره من الناس أو صفة هو بنفسه أن كان من ثمار الزرع كالحشيش والأفيون .

ومجرد حمل المتهم للمخدر وهو عالم بماهيته يكفى للإدانة حتى ولو كان البوليس فى سبيل إثبات التهمة عليه هو الذى باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله أخذ المخدر لنفسه مع علمه بتحقيقه تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة الإحراز بصرف النظر عن التدبير السابق مادام الإحراز قد وقع منه برضائه وعن عمد.

ولا عبرة فعبرة إحراز المتهم للمخدر ، طالت هذه الفترة أم قصرت ، كما يستوى أيضاً أن يكون الباعث حفظه لحساب شخص آخر أو الإنتفاع به ، أو محاولة إخفاء أدلة الجريمة التى وقعت من متهم آخر ، لأن البواعث لا تؤثر على الجريمة.

وجريمة إحراز المخدرات من الجرائم المستمرة فإكتشافها يجعلها متلبساً بها ويسوغ القبض على كل من له يد فيها فاعلاً كان أو شريكاً

ولا يبدأ سقوط هذه الجريمة إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجانى فمادامت هذه الحيازة قائمة فإن إرتكاب الجريمة يتحدد باستمرار تلك الحيازة.

نخلص من كل ما تقدم أن مناطق المسئولية فى حالتى إحراز الجواهر المخدرة أو حيازتها هو ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصلاً مباشراً أو بالواسطة وسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة ، أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وإن عقوبة جريمة الحيازة هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الإحراز.

والقصد الجنائى فى جريمة إحراز المواد المخدرة يتوافر متى ثبت المحرز بأن المادة مخدرة ، كلما وجد أحراز مادى وثبت علم المحرز بأن المادة هى من المواد المخدرة ، فقد إستوفت الجريمة أركانها وحق العقاب.

ويكفى فى بيان توافر القصد الجنائى فى جريمة إحراز المواد المخدرة ، ان تستدل بالمحكمة عليه بمساحة الكمية المطلوبة وأقوال الشهود والإستنتاج من هذه الشهادة . ويجب أن يظهر من الحكم القاضى بالإدانة فى تلك الجرائم ما يفيد توافر علم المتهم . وإغفال هذا البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه ، وإن كانت المحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث إستقلالاً من ركن العالم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدراً .

٢- البيع والشراء :

تتم جريمة البيع والشراء بمجرد إنعقاد العقد دون أن يشترط حصول التسليم أو دفع الثمن والبيع يعد فى كل الأحوال إتهاماً . أما الشراء فقد يكون إتهاماً أو تعاطياً أو للاستعمال الشخصى .

ولا عبء بضالة الكمية المباعة أو كبرها ،

٣- النقل :

هو الحيازة المادية المتنقلة من مكان لآخر سواء بقصد التوزيع أو الترويج أو التسليم لآخر .

وقصد الإتهام يتحقق فى الناقل سواء كان بأجر أو بالمجان ويتوافر علمه بأنه يتم حلقه فى عمليات تجارية .

ونقل المخدر بقصد الإتهام واقعة يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها ومادامت المحكمة قد أقتنعت للأسباب السابقة التى بينها فى حدود سلطاتها فى تقدير أدلة الدعوى لا تخرج عن الإقتضاء العقائى والمنطقى ، وإن النقل كان بقصد الإتهام .

وجريمة النقل جريمة مستمرة ، ومن ثم فإن وقوعها وإن كان قد بدأ بدائرة محافظة القاهرة فإن ذلك لا يخرج الواقعة عن إختصاص التى أصدرت اذن التفتيش ما دام تنفيذ الأذن كان معلقاً على استمرار الجريمة إلى دائرة إختصاصها .

٤- التسليم:

هو الوساطة بين شخص وآخر ، فيقدم أحد الأشخاص بحره حمل المخدر من شخص وتسليمه لشخص آخر .

وقد يكون التسليم فعلياً منصباً على المخدر ذاته أو حكماً بتسليم مفتاح مخزن.

٤- التسليم:

هو الوساطة بين شخص وآخر ، فيقدم أحد الأشخاص بمجرد حمل المخدر من شخص وتسليمه لشخص آخر .
وقد يكون التسليم فعلياً منصباً على المخدر ذاته أو حكماً بتسليم مفتاح مخزن.

٥- التقدم للتعاطي:

يقصد بها دفع الجاني بالجواهر المخدرة إلى الغير لكي يتعاطاها بمقابل ولا عبرة بنوع المقتال فقد يكون نقدياً أو مادياً
وسنعود إلى شرح هذا الموضوع بتفصيل فيما بعد.

ثانياً: قصد الإتهار:

الإتهار في المخدرات لا يعدوا أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الإتهار فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة منها . وتوزيع المخدر هو مظهر لنشاط الجاني في الإتهار .

وتتوافر أركان الجريمة بمجرد توافر قصد الإتهار في المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجاني الإتهار في المواد المخدرة حرفة له، فلم يجعل القانون الإتهار ركناً من أركان هذه الجريمة . وحجم كمية المخدر المضبوط لا يدل على إنتقاء أو توافر أحد العقود الخاصة من إحرازها.

وقصد بالإتهار من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائفاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها.

ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في

جريمة الإيجار بالمخدرات ، بل يكفى فيما يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على إتيان الفعل المادى بما لا يسه ما يبنى عن قصد الإيجار.

الظروف المشددة للعقاب:

الظروف لا تعتبر من بين العناصر الأساسية المكونة للجريمة ، إذ تتميز عنها بكونها عناصر طارئة قد تكون أو لا تكون دون أن يؤثر ذلك فى كيان الجريمة.

فالظروف عناصر إضافية تابعة تلتحق أو تقترب بأحد العناصر المكونة للجريمة وتضفى عليها وضعا أو تحديداً يترتب أثراً مشدداً لجسامة الجريمة.

ويترتب على ما تقدم ، أن تحديد ما إذا كنا بصدد عنصر عارض ، أى ظروف ، أو بصدد ركن فى الجريمة ، لا تتوقف على الطبيعة الذاتية للظروف أو الركن ، وإنما على الوظيفة التى يباشرها فى الوجود القانونى للجريمة.

وتختلف آثار الظروف المشددة على عقوبات الجرائم التى تقترب بها ، وتختلف من جريمة لأخرى ومن ظرف مشدد لآخر ، حيثما يتجه تقديره لأهمية وخطورة هذا الظرف أو ذاك على العقوبة الجريمة التى قد يقترب بها.

وقد أورد المشروع المادة ٣٤ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ظروفًا مشددة للعقاب على سبيل الحصر وهى:

١- إستخدام الجانى فى ارتكاب إحدى جرائم المخدرات من لم يبلغ سنه واحد وعشرين سنة ميلادية ، أو إستخدم أحد من أصوله أو فروعه أو زوجه أو أحدًا من يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو ممن له سلطة فعلية عليهم فى رقابتهم أو توجيههم.

٢- إذا كان الجانى من المظنين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام قانون المخدرات أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم إتصال بها على أى وجه.

٣- إذا إستقل الجانى فى ارتكاب الجريمة أو تسهيلها السلطة المخولة له

يقتضى وظيفته او عمله او الحصانة المقررة له طبقا للدستور او القانون.

٤- إذا وقعت الجريمة فى إحدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الإجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو بالحوار المباشر لهذه الأماكن.

٥- إذا قدم الجانى الجوهر المخدر أو سلمه أو باعه إلى من لم يبلغ من العمر إحدى وعشرون سنة ميلادية أو دفعه إلى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو الغش أو الترغيب أو الإغراء أو التسهيل .

٦- إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو من الهيروين أو أى المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١).

٧- إذا كان الجانى قد سبق الحكم عليه فى جنابة من الجنابات المنصوص عليها فى المادتين ٣٤، ٣٣ من هذا القانون.

فقد أعتبر المشرع هذه الحالات ظروفًا مشددة ، شدد عليها العقاب فجعل العقوبة الإعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه.

أحكام النقض

القصد الجنائى فى جريمة إحراز مخدر متى يتحقق؟

القصد الجنائى فى جريمة إحراز مخدر يتوافر بتحقيق الحياة المادية وعلم الجانى بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونيا وكان الفصل فى ثبوته أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام يقيم قضائه بذلك على ما يسوغه.

نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ٢٣٨٧ لسنة ٥٠ ق

الإفريقية الدولية للمخدرات - هيمنتها - مادة النيكابالون مادة مخدرة - أساس ذلك:

لما كانت الإتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة فى نيويورك فى ١٩٦١/٣/٣٠
والتي صدر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢
والتي نشرت فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ هى مجرد دعوة من الدول
بصفتهم أشخاص القانون الدولى العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير
المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات ، وبين من الإطلاع على نصوصها أنها لم تلغ
أو تعدل - وقد صراحة أو ضمناً - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها فى الدول
الموقعة عليها نصت المادة ٢٦ منها على الأحوال التى تدعو الدول إلى تجريمها
والعقاب عليها دون أن تتعرض إلى تعريف الجرائم وإجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب
وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية فى الدول المنضمة إليها ، يؤكد ذلك ما جرى به
نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه " لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ
تعريف الجرائم التى ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقاً للقوانين المحلية
فى الدول الأطراف المعنية ، ومن ثم فإن تطبيق أحكام هذه الإتفاقية لا يؤثر فى مجال
تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به فى جمهورية مصر العربية - لما كان ذلك ،
وكان المشروع فى المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل الرخصة
المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور ما ناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول
الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بالتغيير النسب الواردة فيها ، وذلك تقديراً
منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر من خبرة فنية ومرونة فى إتخاذ القرار يمكن معها
مواجهة التغييرات المتلاحقة فى مسمياتها وعناصرها تحقيقاً لصالح المجتمع - وإذا
صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مستنداً إلى المادة ٣٢ آنفة الذكر وقد
أُحق تعديلاً على تعريف المواد المخدرة الواردة بالجدول الأول الملحق بالقانون رقم
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ كان من شأنه إعتبار مادة " النيكابالون من المواد المخدرة التى جرم
المشرع حيازتها . فإن الطعن برمته فى هذا الصدد يكون غير سديد لما كان ما تقدم ،
فإنما تنمى الطاعة يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(نقض ١٩٨٢/٢/٤ - الطعن ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق)

جريمة حيازة جوهر المخدر - ثبوتها - مناهة ذلك

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة جوهر مخدر التي دان الطاعن وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال الرائد ... ضابط قسم مكافحة المخدرات - ومؤداها أن تحرياته السرية كشفت عن وجود نشاط للطاعن في المواد المخدرة فاستصدر إذاً من النيابة العامة بضيطة وتفتيشه وتفتيش منزله ، وإذا داهم المسكن وأجرى تفتيشه فقد عثر على قطعة من جوهر الأفيون وزن جراماً واحداً داخل سترة معلقة بصوان بحجرة نوم الطاعن - ومن تقرير المعمل الكيماوى - لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن من مشاركة أخوته الأشقاء له في المسكن وعدم إنفراده بحجرة للنوم ولا صوان للملابس الموجود بها ، إنما هو دفع بشيوع التهمة ، وهو بهذه المثابة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردأ صريحاً إذ الرد مستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة - فضلاً عما تقدم - أن الدفاع عن الطاعن أثار ما ورد بوجه النعى في صورة تعيب للتحقيق الإبتدائى دون أن يطلب من المحكمة إجراء ما في هذا الصدد ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(نقض ١٩٨٢/٢/١٠ - الطعن ٤٥١٦ لسنة ٥١ ق)

مناهة المسئولية في حالتى إحرار مخدر أو حيازته

من المقرر أن مناهة المسئولية في حالتى إحرار الجواهر المخدرة أو حيازتها هوشيت إتصال الجانى بالمخدر إتصلاً مباشراً أو بالواسطة ووسط سلطانه عليه ٩بأية صورة من علم واردة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بضع اليد عيه على سبيل الملك والإختصاص ولم تتحقق الحيازة المادية وإن عقوبة جريمة الحيازة هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الحيازة .

(نقض ١٩٨٢/٥/١٨ - الطعن ١٨٣٩ لسنة ٥٢ ق)

يكفى أن يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة لم يقضى بالبراءة - حد ذلك التزامه بالحقائق الثابتة - بالأوراق - مثال :

لما كان يبين من الأطلاع على المفردات المضمونة أن ما أورده الحكم عن تناقض أقوال شاعدى الإثبات غير صحيح ، فقد أثبت ضابط الواقعة إنه بتفتيش ملابس المطعون ضده لم يعثر على شئ يفيد التحقيق وإتفقت أقوالهما على أن النباتات المخدرة ضبطت داخل الجوال الذى كان يحمله المطعون ضده ، لما كان ذلك وكان من المقرر إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التى من أجلها لن تلم تعد على أقوال الشاهد تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة فى الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت فى الأوراق ، ولما كان الحكم قد أسس قضاءه بالبراءة على الشك فى أقوال الشاهدين بناء على أمور لا ستد لها فى التحقيقات فإنه يكون قد إنطوى على خطأ فى الإسناد أسسه إلى فساد فى الاستدلال . ولا يقدح فى ذلك ما هو مقرر من إنه يكفى أن يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة لأحد حد ذلك أن يكون قد أحاط بطرف الواقعة وبأدلة الثبوت التى أقام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن يكون قد إلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وخلا حكمه من عيوب التبيب ، لما كان ما تقدم فإنه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

(نقض ١٩٨٢/٥/١٨ - الطعن ١٨٣٦ لسنة ٥١ ق)

ما يشترط لصحة الحكم فى جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها

من المقرر إنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عدد المواد المبينة حصراً فى الجداول الملحقه بالقانون الذى أنطوى على نصوص التحريم والعقاب وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، وكانت المادة المجرم حيازتها تحت البند رقم ٩٤ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعماله والإتجار فيها ، هى مادة (اليتاكوالون) وليست

مادة (الموتولون) التى لم ترد فى عداد المواد المبينة حصراً فى الجداول الملحقه بذلك القانون ، فقد كان على المحكمة المطعون فى حكمها أن تتقصى - عن طريق التبيير الفنى - ما إذا كانت المادة المضبوطة هى العقار (المبتاكوالون) أم إنها لغيره ، ولا يفتى عن ذلك أشارتها إلى تقارير أخرى غير مطروحة عليها لما هو مقرر من أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها ألا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها والتي يباح للخصوم الإطلاع عليها ومناقشتها والأدلاء برأيهم فيها ، فإن هى إعتمدت على أدلة أو وقائع أستقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها لفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، فإن حكمها يكون باطلاً . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً البيان على نحو لا يمكن محكمة النفض من مراقبة القانون على الواقعة ، مما يعيبه بما يوجب نقضه.

((نقض ١٩٨٢/٥/٢٥ - الطعن ١١٥٢ لسنة ٥٢ ق))

جريمة إحراز مادة مخدرة بقصد التعاطي - وجوب العقاب مهما كان المقدار ضئلاً

لما كان ما أثبت الحكم على الطاعنين من أنهم ضبطوا يدخلون الحشيش باستعمال "جوزة" وما تبين من نتيجة التحليل من وجود آثار هذا المخدر بفحالتها بالإضافة إلى فئات منه عالق بمياهاها كافياً بذاته لحمل قضائه بإدانتهم عن جريمة الإحراز بقصد التعاطي ذلك بأن القانون لن يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئلاً متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقدير ماهيته ، ومن ثم فإن مصلحتهم تكون منتفية فى النعى على الحكم بشأن إسناده إليهم حيازة قطع المخدر المشور عليها بمكان جلوسهم

((نقض ١٩٨٢/٦/١٠ - الطعن ٢٠٠٩ لسنة ٥٢ ق))

التبليس بجريمة إحراز المخدر - ماهيته :

لما كان الحكم بد أستظهر فى بيانه واقعة الدعوى وفى رده على الطاعن

ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ان الطاعن تخلى لمحتويه عن الزجاجة التى كانت معه والمحتوية على المخدر وإن ذلك يوفر حالة التلبس بالجريمة التى تبيح تفتيش شخص وتفتيش مسكته فإن ما ورد به الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس بالجريمة ورداً على الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما أسفر عنه يكون كافياً وسائفاً ويتفق وصحيح القانون ، ولا يغير من ذلك أن الحكم لم يعرض صراحة لما يجادل فيه الطاعن من أن حالة الزجاجة المتخلى عنها لا توفر المظاهر الخارجية المنبئة عن وقوع الجريمة وأنه لم يثبت أن أمين الشرطة تتبع الزجاجة الملقاة إلى أن يلتقطها حيث سقطت ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يشترط فى التلبس بجريمة إحراز المخدر أن يكون من شهود المظاهر الخارجية المنبئة عن وقوع تلك الجريمة قد تبين ماهية المادة التى شاهدها دائماً يكفى فى ذلك التحقق من تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس يستوى فى ذلك أن تكون تلك الحاسة حاسة الشم أو حاسة النظر ، وإن المحكمة لا تلتزم بأن تتابع التهم فى كل مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم ، وإذ إقتنعت المحكمة بأن الزجاجة التى إلتقطها أمين الشرطة هى تلك التى تخلى عنها الطاعن ، فإن جدل الطاعن فى ذلك لا يعدوا جدلاً فى إستنباط المحكمة لواقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجرى الجدل فى أمام محكمة النقض

(نقض ١٩٨٢/٦/١٥ - الطعن لسنة ٥٢ ق)

المسئولية الجنائية فى إحراز المخدر - ما لا ينال منها:

ما يثيره الطاعن من أن التحليل لم يشمل كمية الحشيش المضبوطة هو منازعة موضوعية فى كنه المواد المضبوطة وليس من شأنه أن ينفى الطاعن إحرازه لكمية الحشيش التى أرسلت للتحليل . فمسئولية الجنائية قائمة فى إحراز هذه الكمية قل ما ضبط منها أو كثر ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون فى غير محله .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ - الطعن ٥٢٤٤ لسنة ٥٢ ق)

جريمة إحراز مخدرة مادة - لا تستلزم قصدًا خاصاً - إثر ذلك:

لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت حيازة وإحراز المطعون ضده للمخدر المضبوطة بركتيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر الإتهام فى حقه أعتبره مجرد حائز ومحرز لذلك المخدر ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الحيازة والإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بأهمية الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى إنتهى إليه .

نقض ١٩٨٣/١/٣ - الطعن ٥٧٧٤ لسنة ٥٢ ق)

يشترط لصحة الحكم فى الإدانة فى جريمة إحراز مادة مخدرة أم تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً فى الجدول الملحق بالقانون المجرم:

لما كان الدافع عن الطاعن قد أثار بجلسة المرافعة الأخيرة دفاعاً محصله أن الثابت من تقرير التحليل أن المادة المضبوطة لدى الطاعن لعقار الموتولون الذى لم يرد بالجدول الملحق بالقانون المين للمواد المخدرة ، وطلب إستدعاء خبير الطب الشرعى لمناقشته فى هذا الشأن ، وكان المين من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتهام فيها والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ أن المادة الواردة فى البند (٩٤) منه هي مادة " الميتاكوالون " ، وأورد البند مشتقاتها العلمية ، وليس من بينها الموتولون - وإذا كان ما تقدم وكان الشرط لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً فى الجدول الملحق بالقانون ، وإن الكشف عن كنه المادة المضبوطة وألقطع بحقيقتها وما إذا كانت من بين المواد المخدرة بذلك الجدول - عند المنازعة الجديدة كالحال فى الدعوى الماثلة - لا يصلح فيه غير الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاء الحكم ، وكانت المحكمة قد قعدت عن نقض هذا الأمر عن طريق التحيير المختص بلوغاً لغاية الأمر فيه مع وجوب ذلك عليها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة .

(نقض ١٩٨٣/٣/٦ - الطعن ٥٩٧٥ لسنة ٥٢ ق)

توافر قصد الإتيان المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ - موضوع:

من المقرر توافر قصد الإتيان المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سابقاً وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنته المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الإتيان في حقه وإعتبره مجرد معرّض للمخدر ولذلك دأبه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادی الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم الحرز بإهية الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالأدانة على الوجه الذى إنتهى إليه ، أما ما تشبّره الطاعنة من أن التحريات وكمية المخدر تبنى عن توافر قصد الإتيان لدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتحيزتها والإخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه ، وفي إغفال المحكمة التحدث عن التحريات ودلالة حجم المخدر المضبوط ما يفيد ضمناً إنها إطراحتها ولم تز فيها ما يدعو إلى تغيير وجه الرأى . هذا فضلاً عما هو مقرر من أن حجم المخدر المضبوط لا يدل بظاته على إنتفاء أو توافر أحد القصور الخاصة من إحرازه . لما كان ما تقدم ، فإن انطعن يكون على غير أساس متعمنة رفضه موضوعاً.

(نقض ١٩٨٣/١/٢٥ - الطعن ٥٩٢٣ لسنة ٥٢ ق)

القصد الجنائى في جريمة إحراز المخدر - متى يتوافر - سلطة محكمة الموضوع في استخلاصه:

لما كان القصد الجنائى في جريمة إحراز المخدر يتوافر بعلم الجانى أن ما يحزره هو من المواد المخدرة المتنوعة قانوناً ، وكان الفصل في ثبوته أو تخلفه من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام يقيم قضائه على أسباب تسوغه ، وكانت

المحكمة قد حصلت بعد محميصها الواقعة والإحاطة بالادلة التي ساقتها سلطة الإتهام إلى الشك في علم المطعون ضده بأن الاقراص المضبوطة معه تحتوي على مادة الميتاكوالون المنصوص عليها في البند رقم ٩٤ من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وهو علم بواقع ينتفى بأنتفائه القصد الجنائي ولا يعدو من قبيل عدم العلم بالحكم من أحكام قانون عقابي يفترض على الكافة به ، فإن ما تثيره النيابة العامة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها كما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٢/١/٢٦ - الطعن ٥٩٣٦ لسنة ٥٢ق)

القصد الجنائي في جريمة حيازة الجواهر المخدر - متى تتحقق :

لما كان مناط المسؤولية في حالتي إحرار وحيازة الجواهر المخدر هو ثبوت إتصال الجنائي بالمخدر إتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطاته عليه بأية صورة عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة ماذبة أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص ولم لم تتحقق الحيازة المادية ، وكان القصد الجنائي في جريمة إحرار أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم الحرز أو الحائزة بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره أو يحوزه مخدراً ، وإذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيها من الطاعة أو المدافع عنها لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على حيازة الطاعة للمخدر المضبوط وعلى علمها بكنهه ، فإن ما تنعاه الأخيرة على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون غير شديد ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكتفاءً بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد إطراره ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على ما أستقر في عقيدته ووجدان المحكمة من إنسباط سلطان الطاعة على المخدر المضبوط تأسيساً على أدلة سائقة لها أصلها في الأوراق وتتفق والأقتضاء العقلي ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الشأن يكون في غير محله.

(نقض ١٩٨٣/١/٣١ - الطعن ٩٠٢ لسنة ٥٣ ق)

حياسة مواد مخدرة - خطأ الحكم في بعض تفصيلات حالة وضع المخدر وقت ضبطه - لا يقدح في سلامته:

لما كان ذلك وكان الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة أو فيما إستخلصته من نتيجة ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن الخطأ في عدد لقاغات المخدر التي أوردتها الحكم بأنها ثمانى لقاغات في حين أن عددها الوارد بمحضر جمع الإستدلالات خمس لقاغات ، فإن هذا الخطأ على فرض وجوده لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي إلتى إليها مادام أنه قد أثبت أنه عثر على المخدر بمسكن الطاعن يستوى في ذلك أن ما أسنده إليه الحكم من حيازته لقاغات المخدر يزيد في العدد عما هو ثابت بمحضر ضبط الواقعة بثلاث قطع إذ لم يكن لهذا أثر في وصف التهمة التي دين الطاعن بها ويبقى الوصف صحيحاً حتى مع التسليم بأن ما ضبط خمس لقاغات فقط إذ أن مسئوليته الجنائية قامت على إحراز هذه المواد المخدرة قل ما ضبط منها أو كثر ، أما ما يشره الطاعن بشأن حالة المخدر وقت ضبطه فإنه فضلاً عن أن الحكم قد ذكر ذلك تفصيلاً في بيانه لواقعة الدعوى فإنه على فرض وقوع الحكم في خطأ في بعض التفصيلات في وضع لقاغات المخدر حالة ضبطها فإنه لا إتصال لذلك بجوهر الواقعة التي أعتقها ولا أثر له في منطق الحكم وإستدلاله على حياسة الطاعن المخدر المضبوط ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد يكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد.

(نقض ١٩٨٣/٥/٣ - الطعن ٤٩٨٥ لسنة ٥٢ ق)

إحراز المخدر - ما لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة - مثال:

من المقرر إنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً للمادة المضبوطة بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولولم تكن في حيازته المادية أو يكون المحرز للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن كان فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الثابت مما أوردته الحكم الملعون فيه أنه أستند

فى إدانة الطاعن إلى شهادة الشهود وإقرار الطاعن بنقله للمادة وقد ثبت الحكم فى حقه على وجه سائق عمله بأن ما يحمله مادة مخدرة ومن ثم فإن ما ينعاء الطاعن بدعى التصور فى التسبيب يكون فى غير محله.

(نقض ٤/١٠/١٩٨٣ - الطعن ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق)

الركن المعنوى فى جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة - يتحقق بعلم الحائز بأن ما يحزره هو المخدر:

لما كان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة الجواهر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوز به من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره أو يحزره مخدراً ، وإذا كان يبين من حضر جلسة المحاكمة - وعلى ما يسلم به الطاعن فى أسباب طعنه - أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أوردته الحكم فى مدونات كافيها فى الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط بمسكنه وعلى علته بكنهه فإن ما ينعاء الطاعن فى هذا الوجه يكون على غير أساس .

(نقض ٣١/١/١٩٨٤ - الطعن ٢٩٠٦ لسنة ٥٣ ق)

جريمة إحراز مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً - النص على حكم الإدانة بالقصور فى التسبيب لرد على الدفع ببطلان إذى التفتيش لعدم جدية التحريات وخلوه من التسبيب ولصدوره عن جريمة مستقبلية بما لا يسوغ إطراره - مثالا للتسبيب سائق فى الرد على ما تقدم:

وحيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة جواهر مخدر بغير قصد الإحتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى قد شابه قصور فى التسبيب بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات وخلوه من التسبيب ولصدوره عن جريمة مستقبلية ، فرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بما لا يسوغ إطراره ، ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للمجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورده على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال الشاهدين وما جاء بتقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى ، وهى دلالة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، ثم عرض للنفع ببطلان إذن التفتيش وإطراحه فى قوله: " وحيث إنه من الدفع المبدى من المتهم مردود ، ذلك أن المستبان للمحكمة أن التحريات قد إنصبت على ذات المتهم فى محل إقامته وأن ماورد فى الأذن كاف لصدوره ومن ثم تلتفت المحكمة عما أبداه المتهم فى هذا الخصوص ، ويضفى الضبط والتفتيش قد تما وفقاً للقانون . " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يترك الأمر فيها سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية التحريات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما إرتابه لتعقله بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك من المقرر أن المشرع بما نص عليه فى المادة ٤٤ من الدستور من أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقاً لأحكام القانون " وما أورده فى المادة ٩١ من قانون والإجراءات الجنائية من أن " تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على إتهام موجه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بإرتكابه بجناية أو جنحة أو بإشتراكه فى إرتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً . لم يتطلب تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما إستحدثه فى هاتين المادتين من تسبب ليأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلاً خاصاً للتسبب والحال فى الدعوى الماثلة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش أنصب على شخص الطاعن وسيارته دون مسكنه فلا موجب للتببيب ومع هذا الأمر فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت هذا بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغاً لإصداره ، وهذا حسب كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءاً منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن الضابط قد استصدر من أذناً من النيابة العامة بضبط الطاعن وتفتيشه وتفتيش سيارته النقل بعد أن دلت محريات على

ان الطاعن يحرز مواد مخدرة فى غير الاحوال المصرح بها قانونا فإن مفهوم ذلك ان الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقار فيها لا لضبط جريمة مستقبلية ، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً

(نقض ١٦/١٠/١٩٨٤ - الطعن ٤٦٥ لسنة ٥٤ ق)

الدفع بعدم العلم بوجود المخدر بالثلاجة المضبوطة فى حيازة المتهم - مالا يكفى للرد عليه- إفتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع الحيازة - قصور فى التسبيب:

لما كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود مخدر بالثلاجة المضبوطة وإن آخر سلمها إليه بمحتوياتها ، فإنه يتمين لى الحكم المطعون فيه أن يورد الأسانيد السائفة التى تبرر إقتناعه بعدم العلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة ، أما إسناده فى رده على دفاعه فى هذا الشأن إلى إشتتام شاهدهى الإثبات لرائحة غريبة - دون تجلية لتوعيتها - وإلى إرتباك الطاعن حالة ضبط أخرى تحمل مخدراً ، فإن ذلك لا يكفى للرد على إنتفاء العلم بوجود المخدر فى حيازته ، ولا يهدى إلى ثبوته ، إذ أدرك رائحة المخدر هو أم تتفاوت فيه مدارك الناس وحواسهم كما أن الإرتباك تعلمه ما ورد بالحكم لا يلزم عنه بالضرورة علم الطاعن بأن بالثلاجة مواد مخدرة ، هذا إلى ان القول بأن الطاعن كانت لديه فسحة من الوقت وهو فى بيروت لإخفاء المخدر - هو فى حقيقته - مصادرة على المطلوب فى هذا الخصوص ، وكذا شأن ما تطرق إليه الحكم من إبراد لحكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فضلاً عما فيه من إنشاء لقرينة قانونية مبناه إفتراض العلم - بالجواهر المخدر من واقع الحيازة وهو مالا يمكن إقراره قانوناً مادام أن القصد الجنائى من اركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا إفتراضياً.

لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره قد شابه الفساد فى الإستدلال ، بما يتمين معه نقضه والإحالة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن .:

مألاً يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة - إطمئنان المحكمة إلى أقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة - مفادة - مثال:

لما كان من المقرر إنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً للمادة المضبوطة بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولولم تكون في حيازته المادية أو كان المعزز للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الثابت بما أورده الحكم المطعون فيه أنه أستند في إدانة الطاعنين إلى شهادة الضابطين التي حصل مؤداها تفصيلاً - بما لا يتنازع في الطاعنان - ومن ثم فإن منعاهما على الحكم بدعوى القصور في التسبب يكون في غير محله . لما كان ذلك - وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعهما وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائفاً وبأدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصولها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديره مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب - وهي متى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجمع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يشيره الطاعنان من منازعة حول مكان المضبوطات ومدى بسط سلطانهما على المخدر لينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ماتستقل به محكمة الموضوع ولا يجتز مجادلتهما فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض.

إحراز أو حيازة المواد المخدرة - قصد جنائي - حرية المحكمة في إستخلاصه من الوثائق وأقوال الشهود - مثال:

من المقرر إنه لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه، وكان الحكم قد أورد في مدوناته أن إطمئنانه إلى ما جاء بأقوال شهود الإثبات أو الطاعين أقرأ لهم بأن المخدر المضبوط بالسيارة شركة بينهما ، فإن ما يشيره الطاعن بشأن الجهل بكنه المادة المضبوطة بالسيارة يكون في غير محله.

(نقض ١٩٨٥/٢/٢٠ - الطعن ٤١٩٧ لسنة ٥٤ق)

جريمة إحراز مواد مخدرة - كفاية تحقق القصد الجنائي العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - عدم إستلزام قصداً خاصاً من الإحراز - إعتبار النقل في حكم الإحراز - م ٣٨ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠؛

لما كان الحكم قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن المخدر بركنيه المادى والمعنوى بما يكفي لحمل قضائه بإدانته بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافرو أركانها يتحقق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر ، وكان لا يعيب الحكم أن يكون قد أعتبر الطاعن ناقلاً للجوهر المخدر لأن النقل فى حكم المادة ٣٨ هو فعل مادى من قبيل الأفعال التى ساقطتها هذه المادة ومنها الإحراز الذى أثبتته الحكم فى حق الطاعن - ولا ينطوى فى ذاته على قصد جنائى خاص ، فإن الحكم إذ إنتهى إلى تطبيق المادة المذكورة وأنزل عقوبتها على الطاعن لا يكون قد خالف القانون . ويكون ما يشيره الطاعن فى شأن عدم بيان مصدر الجوهر المخدر وحازره غير سديد .

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٠ - الطعن ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ق)

**جريمه إحرار مواد محذره - تحقق القصد الجنائي بتحقيق العلم -
إستظهار المحكمة له إستقلالاً - لا خطأ منها ذلك**

القصد الجنائي فى جريمة إحرار أو حيازة أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم
المحرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحوزه أو يحوز به أو ينقله من المواد المخدرة ، وكانت
المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته فى حكمها
من الوقائع والظروف كافياً فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الإقتضاء
العقلى والمنطقى كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، والتى لا يبين من محضر جلسة
المحاكمة فيها أن الطاعن دفع بإنتفاء هذا العلم ، فإن ما يثيره فى شأن عدم إستظهار
الحكم علمه بكنه العقار المخدر المضبوط يكون على غير أساس .

(نقض ٢٠/٣/١٩٨٥ - الطعن ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق)

الفصل السابع

جريمة إعداد وتهينة أو إدارة مكان لتعاطى المخدرات

١-الإعداد

حرم المشرع صورة إعداد مكان يتم فيه تعاطى المخدرات وصورة هذا الفعل
هو تخصيص مكان معين لتعاطى الجواهر المخدرة أو العقاقير المخدرة سواء كان هذا
التخصيص معلوماً للكافة أو لفئة معينة ، وسواء كان الغرض الوحيد من هذا
التخصيص معلوماً للكافة أو لفئة معينة وسواء كان الغرض الوحيد من هذا
التخصيص هو تعاطى المخدرات أم كان بجانبه غرض آخر وهمى ولا عبرة فى تأثيم
هذا السلوك من شكل المكان أو الكيفية التى تم بها إعداده ، ويستوى أن يكون
الجهان مالكا أو مستأجراً له ويشترط الحصول على مقابل نظير إعداد المكان لتعاطى
لتهينة

يعنى تجهيز المكان بالأدوات اللازمة كالجويزة وملحقاتها ومواقد النار أو حقنة
يتم بها تعاطى العقاقير المخدرة.

ويجب ان يقوم الفاعل بدورا إيجابيا فى الجريمة ، اما إذا اقتصر الامر على عمل مساعد خارج عن نطاق الإدارة كعملية تنظيف المكان فيخرج عن دائرة التأثيم.

ج- الإدارة:

ويقصد بالإدارة الإشراف وتنظيم المكان من الناحية الإدارية وتشمل تحصيل الإيرادات ودفع النفود والأجور.

ولا يشترط القانون للعقاب على تلك الأفعال أن يكون المكان قد أعد خصيصاً لممارسة هذا التعاطى أو يكون الغرض الأصلى من فتحه هو إستغلاله فى هذا الشأن ، بل يكفى أن يكون مفتوحاً لمن يريد تعاطى المخدرات ، ويدخلها لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصاً لغرض آخر.

ومناطق أعمال هذا النص أن يكون الإعداد والإدارة أو التهيئة للتعاطى مقابل جعل تنقاضه القائم على المحل.

أما حين يكون تسهيل التعاطى بغير مقابل فتكون العقوبة المقررة هى المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون . ويجب أن يثبت أيضاً أن المتهم قد أعد هذا المكان خصيصاً لهذا الغرض.

ويتحقق التقصير الجنائى فى هذه الجريمة بإنصراف إدارة الفاعل إلى إعداد أو تهيئة أو إدارة المكان لتعاطى الغير المخدرات به مقابل أجر يتقاضاه سواء كان هذا الأجر نقدياً أو عينياً أو منفعة ولا يشترط تكرار التردد على المكان من جانب المتعاطين .

وجريمة أعداد المحل وتهيئته لتعاطى الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى وتختلف كل منهما عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار أحدهما بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتماً فى قيام الثانية.

العقوبة:

الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه والمصادرة . لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسة مائة ألف جنيه.

مادة ٣٥- مستبدلة بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩:

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائتي ألف جنيه :

أ- كل من أدار مكاناً أو هبأ للغير لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل.

- كل من سهل أو قدم للتعاطى بغير مقابل ، جوهراً مخدراً فى غير الأصول المصرح بها قانوناً.

تعليق: جريمة التقدم للتعاطى:

يقصد للتعاطى بالتقدم جوهراً مخدراً فى غير الأحوال المصرح لها فى القانون. أن يدفع الجانى بالجواهر المخدرة إلى الغير لكى يتعاطاها.

ويكون التقديم مباحاً إذا وقع إستعمالاً لحق أو أداء لواجب كما هو الشأن بالنسبة للأطباء والصيادلة فى الحدود المقررة قانوناً.

وتقتضى هذه الجريمة أن يكون الجانى قد أرتكب الفعل محرراً للمخدر وأن يأتى عملاً مادياً إيجابياً يكشف عن نيته فى التنازل عن المخدر.

وتقديم المخدر للتعاطى لا يتأتى من أجماع عديد من الأشخاص لتعاطى المخدرات فى مكان أو منزل أحدهم ، إذ فى هذه الحالة يعد الجميع محررين بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى.

فإذا كان المتهمون يتناوبون تعاطى الحشيش أثناء وجودهم معاً فإن دور كل منهم يعتبر مماثلاً لدور الآخر من حيث إستعمال المادة إستعمالاً شخصياً . متى كان لا

بين من الاوراق ان الاشخاص الذين كانوا يجلسون معا قد استعانوا فى الاحراز
شخص آخر لتسهيل التعاطى .

فيشترط صدور فعل إيجابى من المتهم تقديم به المخدر أو أو بوضعه تحت
تصرف شخص آخر بقصد الإتهام ، أى بمقابل ، يتحقق به النص . أما إتخاذ المتهم
موقفاً سلبياً محضاً فإنه لا يحقق به النشاط أو الفعل المؤثم وهو فعل التقديم.

جرمة تسهيل التعاطى : يقصد بالتسهيل تمكين الغير بدون حق من تعاطى
المخدر ، وقد يكون التسهيل بتذليل الصعوبات التي تواجه التعاطى فى سبيل
الحصول على المخدر.

وقد يقدم التسهيل بفعل إيجابى أو بفعل سلبى من جانب الجانى متى كان عليه
إلتزام قانونى بالحيلولة دون وقوع التعاطى ، فتحتل من هذا الإلتزام قاصداً تمكين
التعاطى من تناول المخدر ، ولا أثر للبواعث على التسهيل .

ويستوى أن يتم التسهيل بمقابل أو بدون مقابل ، وفعل التسهيل يعتبر من
أفعال الإشتراك بالمساعدة ، ويتعين للعقاب ضرورة وقوع فعل التعاطى ، فإذا لم يقع
الفعل كان التسهيل شروعا ولا جرمة فيه.

وجرمة التسهيل يلزم لتواترها تحقق القصد الجنائى العام.

العقوبة:

الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه
والمصاريف

أحكام النقص:

جرمة إدارة مكان لتعاطى المخدرات - مثال لحكم إدانة مشوب
بالقصور:

لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه بتوافر جريمة إدارة وتهيئة وإعداد مكان لتعاطى المخدرات التى دان الطاعن بها على مجرد ضبط المتهمين الآخرين - يدخلون مخدر الحشيش فى مقهاه دون أن يستظهر العناصر القانونية التى تقوم عليها تلك الجريمة من تقاضى مقابل وتخصيص مكان لتعاطى المخدرات ويورد الأدلة على توافرها فى حق الطاعن ، فإنه يكون قاصراً يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١/٢٥ - الطعن ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق) تسهيل تعاطى المخدر
بغير مقابل - ماهية العقوبة المقررة له:

إستقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ينصع عن أن المشرع أختط خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة فنص فى المادة ٢٣ على عقوبة الإعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك ، وكذا إنتاج أو أستخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر وكان يقصد الإتجار ، وأعقب ذلك فنزل بالعقوبة فى المادة ٢٤ وجعلها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل مطورة وهى الإتجار فى المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم ٥ المرفق بالقانون والإتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم حيازة جواهر مخدرة لإستعمالها فى أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت . فيغير تلك الأغراض ، ثم ألحق بهذه الجرائم فى الفقرة د من هذه المادة جريمة إدارة أو تهينة مكان لتعاطى المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ حلة تقديم جواهر مخدرة للتعاطى بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فقط- دون الإعدام وهذه المغايرة بين الفقرة "د" من المادة ٣٤ وبين المادة وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبى الجريمة الأولى فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أى إدارة أو إعداد أو تهينة المكان فى حكم الفقرة د من المادة ٣٤ لتعاطى المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق التائيم فى هذا الصورة من صور التسهيل للتعاطى بتقليط العقاب على مرتكبيها شأنهم فى ذلك شأن المتجرين فى المواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف نوعاً والنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته .

(نقض ١/٢٥ / ١٩٨٣ - الطعن ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق)

الفصل الثامن

كيفية تطبيق الظروف المخففة (م ١٧)

مادة ٣٦: (مستبدلة بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ النزول من العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة.

فإذا كانت العقوبة التالية هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات.

تعليق:

تنص المادة ١٧ من قانون العقوبات إنه : يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية وأفة القضاء تبديل العقوبة على الوجه التالي:

عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عقوبة الأشغال المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر.

عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر .

وأعمال حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم مادامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون ومادام تقدير العقوبة هو إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي أرتأته.

ويقتصر نطاق الظروف المخففة على الجنايات ، وتقوم خطة الشارع على تخويل

القاضى سلطة ان يهبط بالعقوبة درجة او درجتين حسب تقديره ، إلا إذا كانت عقوبة الجريمة السجن فلا يهبط بها أأ درجة واحدة ولم يضع الشارع حداً أدنى للعقوبة التى يهبط القاضى إليها ، إلا إذا كانت هذه العقوبة هى الحبس فقد وضع حداً أدنى هو ستة أشهر أو ثلاثة أشهر .

ولا تأثير للتخفيف بالمادة ١٧ على العقوبات التكميلية والتبعية.

وإذا كان ماتقدم هو القاعدة العامة ، فإن المشرع فى قانون مكافحة المخدرات قد خرج عن هذه القاعدة وأورد قيداً على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٨ من القانون المذكور إلا عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة.

فإذا كانت المحكمة إذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون غير أنه إذا كانت المحكمة قد عاقبت المتهم بالسجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون.

وإذا كانت العقوبة التالية هى الأشغال الشاقة المؤقتة أُر السجن فلا يجوز أن تقل المدة عن ست سنوات.

احكام النقص

متى كان الحكم قد اقصح عن عدم إطمئنلته إلى جدية التحريات للأسباب التى اوردها والتى ترتب عليها بطلان أذن التفتيش الذى أسفر عن ضبط المادة المخدرة وقتلت تلك المادة التى عثر عليها بجيب السروال والمطواه بإعتبار أن تفتيشاً واحداً قد شملها جميعاً وإنتهى رلى أن الدعوى خلت من أى دليل آخر سوى ما نشأ عن التفتيش الباطل ، فإن هذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضائه بتبرئة المطعون ضده يدل على أنه أحاط بالدعوى وقطن إلى ماحلته أوراقها من أدلة وتنحسر به دعوى القصور فى التسبيب

(طعن رقم ١١٨ سنة ٤٥ جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ ص ٢٦ ص ٢٥٢)

عدم تمييز ستره المظعون ضده الذى ضبط به مخدر الحشيش لا يؤدى فى الإستدلال السليم إلى طرح أقوال الشاهد ، ذلك أن وجود مخدر غير مغلف داخل جيب ستره المظعون ضده لا يزال بالضرورة تخلف آثار منه بهذا الجيب.

(طعن رقم ٥٦٣ سنة ٤٧ جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦ ص ٢٨ ص ٨٥٣)

من المقرر وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزني أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطراحها لها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لن تعمل عن : أقوال الشاهد فإن محكمة النقض أن تراقبها إذا كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم المظعون فيه تبريراً لإطراحه أقوال شاهدى الأثبات فى الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب ذلك بأن الخلاف بين الأثبات فى تحديد ساعة ضبط المتهم فى حدود ربح الساعة ليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه من إطراح أقوال شاهدى الأثبات جملة إذ أن وقت الضبط - وفى الدعوى المطروحة - لا أثر له على جوهر واقعة المخدر خاصة وإن الدفاع عن المظعون ضده لم يدفع بأن الضبط تم فى وقت سابق على الأذن به.

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢)

مادة ٣٧- (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ ، لسنة ١٩٨٩)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف من الجنيهات ولا تتجاوز خمسون ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو إشتري أو أنتج أو أستخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً أو زرع نباتاً من النباتات الواردة فى الجدول (٥) أو حازه أو أشتراه ، وكان ذلك بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وللمحكمة أن تأمر فى الحكم الصادر بالأدانة بتنفيذ

العقوبات المقررة بها في السجون الخاصة التي تنشأ للمحكوم عليهم في جرائم هذا القانون أو في الأماكن التي تخصص لهم بالمؤسسات العقابية.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى - بدلاً من تنفيذ هذه العقوبة أن تأمر بالإيداع من يثبت أزمته إحدى المصحات التي تنشأ لهذه الغرض بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة والداخلية والشئون الاجتماعية وذلك ليعالج فيها طبياً ونفسياً واجتماعياً ، ولا يجوز أن تقل مدة بقاء المحكوم عليه بالمصحة عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو مدة العقوبة المقررة بها أيهما أقل.

ويكون الإفراج عن المودع بالمصحة بعد شفائه بقرار من اللجنة المختصة بالإشراف على المودعين بالمصحة. فإذا تبين عدم جدوى الإيداع ، وإنتهت مدة القصوى المقررة له قبل شفاء المحكوم عليه ، أو خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لعلاجه ، أو ارتكب أثناء إيداعه أيًا من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون رفعت اللجنة المشار إليها الأمر للمحكمة عن طريق النيابة العامة بطلب الحكم بإلغاء وقف التنفيذ ، لإستيفاء الغرامة وإيقاء مدة العقوبة المقيدة للحرية المقررة في القانون على المدة التي قضاها المحكوم عليه بالمصحة.

ولا يجوز الحكم بالإيداع إذا ارتكب الجاني جريمة من الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة أو بعد مدة الإيداع المشار إليه . وفي هذه الحالة تسرى الأحكام المقررة في الفقرة السابقة إذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

مادة ٣٧ مكررة: (مضافة بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة في كل محافظة برئاسة مستشار بمحكمة الإستئناف على الأقل ومثل النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل وممثلين لوزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون الاجتماعية ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصها ونظام العمل بها قرار من وزير العدل ، وللجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى الإستعانة به كما يجوز أن يضم إلى

عضويتها آخرون وذلك بقرار من وزير العدل .

مادة ٣٧ مكرر (١) مضافة بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم للجنة المشار إليها فى المادة السابقة من تلقاء نفسه من متعاطى المواد المخدرة للعلاج ، ويبقى فى هذه الحالة تحت العلاج المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من هذا القانون أو فى دور العلاج التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالإفاق مع وزير الصحة ، وذلك لتلقى العلاج الطبى والنفسى والإجتماعى إلى أن تقرر اللجنة غير ذلك.

فإذا غادر المريض المصححة أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار إليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ولا يجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الإدارى. ولا ينطبق عليه فى شأنه حكم المادة ٤٥ من هذا القانون.

ولا تصرى أحكام هذه المادة على كل من كان محرراً لمادة مخدرة ولم يقدمها إلى الجهة المختصة عند دخوله المصححة أو عند ترده على دور العلاج . مضافة بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩]

مادة ٣٧ مكرر (ب) : لا يقام الدعوى الجنائية على من ثبت إدمانه أو تعاطيه المواد المخدرة ، إذا طلب زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعها إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكرر القانون علاجه فى إحدى المصححات أو دور العلا المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكرر (أ) .

وتفصل اللجنة فى الطلب بعد فحصه وسماح أقوال ذوى الشأن ولها أن تطلب إلى النيابة العامة تحقيق هذا الطلب رموافاتها بمذكرة برأيها .

ويكون إبداء المطلوب علاجه فى حالة موافقة إحدى المصححات أو إلزامه بالتردد على دور العلاج بقرار من اللجنة ، فإذا رفض ذلك رفعت اللجنة الأمر عن طريق النيابة إلى محكمة الجنايات التى يقع فى دائرتها محل إقامته منعقدة فى غرفة المشورة ، لتأمر بإيداعه أو بإلزامه بالتردد على دور العلاج .

ويجوز للجنة فى حالة الضرورة وقبل الفصل فى الطلب ان تدوع المطلوب علاجه تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على أسبوعين لمراقبته وله أن يتظلم من إيداعه بطلب يقدم إلى النيابة العامة أو مدير المكان المودع به.

وعلى النيابة العامة خلال ثلاثة أيام من وصول الطلب إيهما أن ترفعه إلى المحكمة المشار إليها فى هذه المادة لتأمر بما تراه.

وفى جميع الأحوال تطبق بشأن العلاج والإقطاع عنه الأحكام النصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٣٧ مكرر (ج) ¹ مضافة بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

تعد جميع البيانات التى تصل إلى علم القائم بالعمل فى شئون علاج المدمنين أو المتعاطين من الأسرار التى يعاقب على إفشائها بالعقوبة المقررة فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات.

مادة ٣٧ مكرر (د) ¹ مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

ينشأ صندوق خاص لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى تكون له الشخصية الاعتبارية ويصدر بتنظيمه وتحديد تبعيته، بتمويله وتحديد اختصاصه قرار من رئيس الجمهورية بناءً على إقتراح المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، ويكون من بين اختصاصاته إنشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة وإقامة سجون للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات ، كما تكون من بين موارده الغرامات الملقى بها فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والأموال التى يحكم بمصادرتها.

مادة ٣٨: (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ويغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائتى ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو أشتري أو سلم أو نقل أو زرع أو أنتج وأستخرج أو فصل أو وضع جوهر

مخدر أو نباتا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٦٥) وكان ذلك بغير قصد الإيجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا كان من الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١).

تعليق:

يستهدف المشرع من العقاب على كل تعامل فى المواد المخدرة بغير قصد الإيجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى أن يعيظ بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملاً قد يفلت منها حائز المادة المخدرة بغير الإيجار أو التعاطى من العقاب.

ولا يستلزم للعقاب قصداً خاصاً ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بعقوبة الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة ٣٩ (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من ضبط فى مكان أعد أو هبى لتعاطى الجواهر المخدرة وذلك أثناء تعاطيها مع علمه بذلك

وتزداد العقوبة إلى مثلها إذا كان الجوهر المخدر الذى قدم هو الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة بالقسم الأول من الجدول رقم (١)

ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع أو أخوة من أعداد وهيا المكان المذكور أو على من يقيم فيه.

التعليق :

تعاقب هذه المادة كل شخص تواجد فى مكان مخصص لتعاطى المخدرات وهؤلاء الأشخاص وإن لم يثبت تعاطيهم المخدرات إلا أن وجودهم فى مثل هذه الأماكن التى يجرى فيها تعاطيهم يرشحهم لذلك. ورؤى وضع عقوبة مخففة لهم حتى يحجموا عن إرتيادها أو التواجد فيها.

وإذا كان المخدر المقدم من الهيروين أو الكوكايين فتزداد العقوبة إلى مثلها .

ونظراً لأن آثاره من أهد أو هيا المكان لتعاطى المخدرات قد تضطربهم ظروفهم إلى التواجد فى هذا المكان دون رغبة فى مشاركة الحاضرين أنفسهم فقد أورد المشرع العذر المعنى من العقاب.

ولا يستفيد فيه سوى الزوج أو الزوجة والأصول والفروع للمتهم الذى أهد أو هيا المكان لتعاطى المخدرات.

وتتحقق هذه الجريمة إذا ضبط الشخص فى مكان أهد أو هين لتعاطى المخدرات ولا يشترط فى هذا المكان أن يكون إستعماله مقصوراً على تعاطى المخدرات ولا يشترط فى المكان أن يكون إستعماله مقصوراً على أن يكون الغرض الأسمى من فتحه هو هذا الإستغلال ، بل يكفى أن يكون مفتوحاً لمن يريد تعاطى المخدرات به ودخله لهذا الغرض ولو كان مخصصاً لغرض آخر.

مادة ٤٠ (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية والغرامة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسون ألف جنيه إذا نشأ عن التعدى أو المقاومة عادة مستديمة

يستحيل برؤها ، او كان الجاني يحمل سلاحا او كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن ، أو إذا قام الجاني بخطف أو إحتجاز أي من القانونين على تنفيذ هذا القانون هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروع

وتكون العقوبة الإعدام والغرامة التي لا تقل عن خمسون ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه إذا أفضت الأفعال السابقة إلى الموت.

مادة (٤٩) يعاقب بالإعدام وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز مائتي ألف جنيه كل من قتل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القانونين على تنفيذ القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

تعليق:

يقصد بالموظف العام كل شخص عين بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة في كل عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الحكومة المركزية أو السلطات الإدارية اللامركزية بالطريق المباشر ، والمصلحة المحمية هنا هي الوظيفة العامة الذي يشغلها الموظف بصفة فعلية وتقتصر الحماية للوظيفة العامة على ما يقع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

ويعتبر الموظف أثناء تأدية وظيفته عندما يؤدي أى عمل من أعمال وظيفته مما تنص عليه القوانين واللوائح وأوامر الرؤساء .

أركان الجريمة

١- التعدي أو المقاومة بالقوة والعنف.

هو الإعتداء على الموظف العام بأخذ شكلاً هجومياً هو التعدي أو شكلاً دفاعياً هو المقاومة.

ويتميز هذا الأعتداء بإقترانه بالقوة أو العنف ، والقوة إما أن تكون مادية . كضرب أو شروع في قتل ، وقد تكون القوة معنوية مثل التهديد .

باستعمال السلاح أو إطلاق أعيرة نارية في الهواء أمام الموظف إرهاباً له.

٢- **الركن المعنوي** وهو إرادة الجاني إلى أعمال التعدي أو المقاومة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها.

العقوبة:

ظرف مشدد:

١- إذا حصل التعدي أو المقاومة ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة.

٢- إذا كان الجاني يحمل سلاحاً .

٣- إذا قتل الجاني أحد الموظفين أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ،
تضاعف العقوبة في هذه الحالات على النحو الوارد في صلب المادة .

وطبقاً للقواعد العامة فقد نصت المادة ٢٤٨ عقوبات على أنه : " لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان هذا الخوف أسباب معقولة.

فالأصل هو عدم استعمال حق الدفاع الشرعي ضد الموظف العام أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته ولو كان عمله ينطوي على جريمة بشرط أن يكون الموظف حسن النية سواء كان حسن النية مبنياً على أسباب معقولة أم لا .

ولكن أستثنى من هنا الأصل جواز الدفاع الشرعي ضد أعمال غير المشروعة لرجال الضبط في حالتين:

١- عدم الشرعية الشخصية.

٢- جسامه الأثر المترتب على عدم الشرعية.

والتحقيق من ذلك مسألة موضوعية متروكة لتقدير قاضى الموضوع.

وقد أبتغى الشارع من هذه المادة تسويل عدل الفائتين على تنفيذ القانون من الموظفين والمستخدمين العاملين حتى تثمر مقاومة المنغرات الثمرة المرجرة فى القضاء عليها .

وهذه الجريمة ذات قصد عام ، فلا يتطلب الشارع أن يكون الأرض منها حمل الموظف على القيام أو الامتناع عنه بغير حق بل يتوافر فيها القصد العام وهو إدراك الجانى بما يفعل وعلمه بشروطه.

ولقد عدد المشروع وسائل الإعتداء وهى الضرب أو الجرح أو أدى إلى عادة مستديرة أو كان الجانى يحمل سلاحاً يستوى فى ذلك أن يكون بترخيص أو بغير ذلك ، أو كان الجانى من رجال السلطة العامة المنوط بهم المحافظة على الأمن ، وإذا أمضى الضرب أو الجرح إلى الموت.

ولا يحتق الطرف المشدد إلا إذا إستلهمته المحكمة فى حدود سلطاتها التنفيذية وإن كان بمناسبة التعدى ودلت على ذلك بالأدلة السابقة.

مادة ٢٤: (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

فقرة أولى : مع عدم الإخلال بحقوق حسن النية يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأحوال المنتحلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى إستخدمت فى إرتكابها ، كما يحكم بمصادرة الأرض التى زومت بالنباتات المشار إليها إذا كانت هذه الأرض مملوكة للجانى ، أو كانت له بسند غير مسجل ، فإنه كان مجرد حائز لها حكم بإنهاء حياته.

تعليق:

المصادرة هي نقل ملكية مادة أو أكثر إلى الدولة وهي عقوبة. تكميلية وقد تكون تهويلية.

ونصت المادة ٣٠ عقوبات " يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي أستعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدن إخلال بحقوق الغير حسن النية.

وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو إستعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم ".

ويشترط للحكم بالمصادرة:

١- إرتكاب الجريمة.

أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة.

٣- أن يصدر حكم قضائي بالمصادرة.

٤- أن يكون الشيء مضبوطاً.

ويرتّب على الحكم بالمصادرة نقل ملكية الشيء إلى الدولة.

وبالنسبة لقانون مكافحة المخدرات ، فقد أوجب المشرع المصادرة وهي لا تهدف إلى إيلام من تنزل به عن طريق حرمانه ملكية مال له، وإنما تهدف إلى توقي خطورة إجرامية بانتزاع مال عن يحتمل أن يستعمل في إرتكاب جريمة ومنع حيازة الغير للمضبوطات لخطورة ذلك على أمن المجتمع.

وللمصادرة التوجيهية بحثى الآثار :

١- عدم إرتهان المصادرة بالحكم يعقوبة أصلية . فإذا برئ المتهم لسبب ما قضى مع ذلك بالمصادرة ، وهو ما يتسق مع طبيعة هذه المصادرة كتدبير احترازى . وبراءة المتهم أو حتى وفاته لا تمحو على الإطلاق هذه الخطورة ولا تنفى الحاجة إلى التدبير لمواجهةتها ، ومصادرة مالا يجوز إجراؤه أو حيازته من الأشياء التى تخرج بذاتها عن دائرة التعامل ، إنما هو تدبير عيى وقائى ينصب على الشر فى ذاته لإخراجه من تلك الدائرة لأن أسبابها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها فى يد مدمن يحوزها أو يحوزها .

٢- عدم تقيد المصادرة برعاية حقوق الغير حسن النية :وعلى ذلك أن يكون الشئ ملكاً للغير - ولو كان حسن النية - لا ينفى خطورته على المجتمع ، ولا ينفى تبعاً لذلك الحاجة إلى مواجهة هذه الخطورة بالتدبير الاحترازى.

٣- عدم وجود سلطة تقديرية للقاضى فى توقيع عقوبة المصادرة الوجوبية ذلك أن المصادرة الوجوبية تستلزم أن يكون محرماً تداولها بالنسبة للطاقة ، بما فى ذلك المالك والحائز على السواء . فإذا كان المخدر مملوكاً لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ، وكان يحوزها بموجب ترخيص وفقاً للثانون كان يكون صيدلياً مصرحاً له بذلك أو طبيباً فى مستشفى أو مصح ليس به صيدلى وخصص له بحيازة الجواهر المخدرة التى تحتاجها المستشفى فى العلاج و العمليات أو كان مريضاً قد صرف له المادة المخدرة التى يحوزها للعلاج ، وهكذا فى كل حالة يكون للمالك أو الحائز سند قانونى فى حيازته ، فإن ضبط المخدر مع غير من صرح له ، لا يوجب المصادرة متى كان المصرح له حسن النية ، بأن لم يسهم فى الجريمة التى نسبت إلى المتهم.

أما بالنسبة لوسائل النقل والأدوات المضبوطة فإن مناط مصادرتها أن تكون قد أستخدمت فى ارتكاب الجريمة ، فإن لم تكن قد إستخدمت فى ارتكابها فلا ترد عليها عقوبة المصادرة. بل إذا كانت تلك الأدوات ووسائل النقل قد أستخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكانت غير مملوكة للمتهم ، بل لأخر حسن النية لم يسهم فى الجريمة ، فإن مصادرتها تكون ممتنعة قانوناً >

كذلك فإن النقود التي تضبط مع المتهم لا ترد عليها المصادرة كبيان ان حيازتها لم تعد جريمة في ذاتها ، ومن ثم يكون الحكم إذ لم يتناولها المصادرة لم يجانب صحيح القانون.

وإذ ٤٣- (مستبدلة بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٩)

مع عدم الإخلال بالمواد السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من رخص له في الإتهار في المواد المخدرة أو حيازتها ولم يسك الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ من هذا القانون أو لم يقم بالقيد بها . ويعاقب بغرامة لا تقل عن الخمسة مائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه كل من ينفي إدارة صيدلية أو محل مرخص له في الإتهار في الجواهر المخدرة ولم يقم بإرسال الكشوف المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ٢٣ إلى الجهة الإدارية المختصة وفي المواعيد المقررة.

ويعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز من الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين السابقتين جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة من تعدد العمليات بشرط ألا تزيد الفروق على ما يأتي

١٠٪ في الكميات التي لا تزيد على جرام واحد

٥٪ في الكميات التي لا تزيد على جرام حتى ٢٥ جرام بشرط ألا تزيد مقدار التسامح على ٥٠ سنتيجرام .

٢٪ في الكميات التي تزيد على ٢٥ جرام

٥٪ في الجواهر المخدرة السائلة أيا كان تعدادها .

وفي حالة العودة إلى ارتكاب جريمة المبينة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مع الغرامة المقررة أو إحدى هاتين العقوبتين

مادة ٤٤- (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تتجاوز عن خمسة آلاف جنيه كل من أنتج أو أستخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة

مادة ٤٥- (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ألفي جنيه هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له

ويحكم بالإغلاق عند مخالفة المادة (٨)

تعليق ،

يراجع ما سبق نحو التعليق على أركان هذه الجرائم .

مادة ٤٦- (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على ما سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. وفي جميع الأحوال تكون الأحكام الصادرة بعقوبة الجنحة واجبة النفاذ فوراً ولو مع إستئنافها.

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعينها.

مادة ٤٦ مكررة:- (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) لا تنقضى بمضي المدة الدعوى الجنائية في الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع بعد

العمل به عدا الجنابة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من هذا القانون.

كما لا تسرى على المحكوم عليه فى أى من الجنابات المبينة فى الفقرة السابقة أحكام الإفراف تحت شرط المبينة فى القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون. ولا تسقط بمضى المدة العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون فى الجنابات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة.

تعليق:

وقف التنفيذ هو تعليق تنفيذ العقوبة على شرط واقف خلال مدة قمرية يحددها القانون ، وتنصرف آثاره المباشرة إلى إجراءات تنفيذ العقوبة ، ونص المشرع على عدم جواز وقف تنفيذ الحكم المنصوص عليها فى القانون سواء كانت الجريمة الأولى جنابة أو جنحة.

والقاعدة العامة فى التنفيذ إنه لا يتم إلا إذا أصبح الحكم نهائياً طبقاً لنص المادة ٤٦٠ إجراءات جنائية غير أن المشرع خرج عن هذه القاعدة العامة ونص على أن تكون الأحكام الصادرة بعقوبة الجنحة واجبة النفاذ ولو تم إستئنافها .

وأجازت الفقرة الثالثة من المادة ٤٦ للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية تعينها.

مادة ٤٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

يحكم بإغلاق كل محل يرخس له بالإتجار فى الجواهر المخدرة أو فى حيازتها أو أى مكان غير مسكون أو معد للسكنى إذا وقعت إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٧ وفى حالة العودة يحكم بإغلاق نهائياً.

تعليق:

ثار الجدل حول الطبيعة القانونية لعقوبة انغلاق . وأصدرت محكمة النقض حكماً قضت فيه بأن القانون نص على إغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة لم يشترط

أن يكون مملوكا لما تجب معاقبته على الفعل الذي ارتكب فيه ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصي لأن الإغلاق ليس عقوبة مما يجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو في حقيقته من التابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها متعددة إلى الغير ، ولا يجب إختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق متى كان الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يباشر عمله فيه بتكليف من صاحبه.

فالغلق إجراء غير شخصي يتعدى أثره إلى كل من إستغل أمواله في المحل.

والغلق عقوبة عينية أشبه بالمصاريف.

وفي حالة العودة يحكم بإغلاق المحل نهائياً.

مادة ٤٨: يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة وقبل علمها بها . فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلاً إلى ضبط الجناة.

تطبيق

نص المشرع على حالتين لإمتناع العقاب في هذه المادة:

١- كل من بادر بإبلاغ السلطات قبل علمها بالجريمة .

٢- إذا حصل الإبلاغ بعد علم الشرط تعين أن يوصل البلاغ إلى ضبط باقى الجناة.

فالفعل الذي يتعين أن يقدم به الجاني هو الأخبار ، وجميع بين حالتى إمتناع العقاب إن الإخبار يتعين أن يكون سابقاً على وقوع أية جريمة. وتقتزمان من حيث أن أحدهما تفترض سبق الإخبار على بحث السلطات ، ويكتفى الشارع في الحالة الأولى بمجرد الإخبار عن الإتفاق و المشتركين فيه، أما الحالة الثانية فيشترط فيها أن يوصل الإخبار فعلاً إلى ضبط الجناة.

وعلى إمتناع العقاب فى تشجيع الجناة على إبلاغ رجال السلطة العامة بالجريمة ، وتقكين السلطات من الحيلولة دون إرتكاب جرائم أخرى.

مادة ٤٨ مكررة: تحكم المحكمة الجزئية المختصة بإتخاذ أحد التدابير على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو تسهم لأسباب جدية أكثر فى إحدى الجنايات المنصوص عليها فى هذا القانون.

١- الإبداع فى إحدى « مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية.

٢- تحديد الإقامة فى جهة معينة.

٣- منع الإقامة فى جهة معينة.

٤- الإعادة إلى الوطن الأ صلى .

٥- خطر التردد على أماكن ومحال معينة.

ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات وفى حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به يحكم على المخالف بالحبس.

تعليق

التدبير الإحترازى ، مجموعة من الإجراءات تواجه خطورة إجرامية كافية فى شخص مرتكب جريمة لتدراها عن المجتمع.

يجدر التنويه إلى أن التدابير الإحترازية أكثر فاعلية من العقوبات التقليدية فى مكافحة الظاهرة الإجرامية.

ذلك أن تعدد أشكالها وتنوع وسائلها يحقق وظائف الردع المقصود أصلاً من العقاب التقليدى من حيث أنها تصيب المتهم فى معنوياته.

وهى تواجه الخطورة الإجرامية التى هى احتمال إرتكاب المجرم جريمة ثالثة وقد

نص المشرع على هذه التدابير وقرر انه لا يجوز ان يقلل التدبير عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات.

ويشترط في التدبير الإحترازي :

١- إرتكاب المتهم جريمة وهو ما يدعم خضوع التدابير الإحترازية لمبدأ الشرعية

٢- الخطورة الإجرامية ، وهى إحتمال إرتكاب المجرم جريمة تالية فموطن الخطورة هى شخص المجرم وليس واقعة أو وقائع مادية معينة.

فالمدمن تتولد لديه حالة دائمة من الإتحراف العقلى أو النفسى الجزئى تدفع به إلى الإجرام.

مادة ٤٨ مكرر (١): (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

تسرى أحكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) (ب) (ج) من قانون الإجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٣ و٣٤ من هذا القانون.

تعليق:

تعالج هذه المادة حالات منع المتهم من التصرف فى أمواله وإدارتها والإجراءات التحفظية لضمان تنفيذ ماعسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة ، أو تعويض الجهة المجنى عليها ، ويصدر الأمر من النائب العام . وجوز لكل ذى شأن التنظيم إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، أو إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة.

ويجوز تنفيذ الحكم فى أموال زوج المتهم وأولاده القصر ، مالم يثبت أنها آلت إليهم من غير مال المتهم.

أحكام النقص:

إدمان على تعاطي المخدرات

إختط القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى المواد من ٣٣ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبة تبعاً لخطورة الجانى ودرجة أئمه ومدى ترديه فى هرة الإجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة إحرار المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها . فشدد العقاب فى جرائم الجلب والإجبار وخفف العقوبة فى جرائم التعاطى فحدد عقوبتها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والغرامة من ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه وأجاز فى الفقرة الثانية إستعمال الظروف القضائية المخففة وفقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط ألا تقل العقوبة عن الحبس ستة أشهر . ثم إستحدثت فى الفقرة الثالثة تدبيراً إحترازياً يجوز للمحكمة أن تأمر به على من ثبت إدمانه على تعاطي المخدرات فجري نصها " ويجوز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بإيداع من ثبت إدمانه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين. بالمصحات المذكورة الإفراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة" وحدد فى الفقرة الرابعة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة وحظر فى الفقرة الخامسة أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بإيداعه بها مرتين أو من لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات ، والقانون أستلزم ثبوت إدمان الجانى على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بهذا التدبير الإحترازى إلا أن المشروع لم يشأ أن يورد تعريفاً محدداً للإدمان أو أن يقرنه بمُدلول طبي معين فعبر بذلك عن رغبته فى تعميم مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة . ولما كان الإدمان على الشئ لغة هو المداومة عليه فبحسب المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجانى على تعاطي المواد المخدرة لكى تأمر بإيداعه المصحة مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوفرة فى حقه ، وهى بذلك غير مقيدة بدليل معين بل أن لها أن تتيبن حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تقيم قضاها ذلك على أسباب سائفة.

لما كان الحكم المطعون فيه قد أستند فى ثبوت إدمان المطعون ضده إلى إقراره

فى التحقيق وبجلسة المحاكمة بتعاطى المخدرات لمرضه وإلى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهو تدليل كاف وساتغ فى ثبوت إدمانه ولا ينال من سلامة تدليل الحكم عدم إيضاحه ما هية سوابق المظعون ضده مادامت الطاعة لا تنازع فى أنه سبق الحكم عليه بعقوبتين فى إحراز مخدرات أحدهما بقصد التعاطى ومن ثم فإن ما تتعاه الطاعة على الحكم من قصور غير التسبب لا يكون له محل.

(طعن رقم ٢٤/١٧٢١ جلسة ٢٩/٢/١٩٦٠ ، س ١٦ - ص ٣٠٢)

أجاز القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإبداع الجانى المصحة وأناط باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات - والمشكلة وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون المذكور بمحدد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط ألا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز السنة. ولما كان الحكم المظعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ نص فيمنطوق الحكم على إبداع المظعون ضده المصحة لمدة سنة ، فإنه يتعين نقضه جزئياً وتصحيحه بتطبيق القانون على وجهه الصحيح والقضاء بإبداع المتهم المصحة حتى تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات الإفراج عنه.

(طعن رقم ٢٤/١٧٢١ جلسة ٢٩/٢/١٩٦٥ ، س ١٦ ، ص ٣٠٢)

مانعت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى فقرتها الثالثة ليس عقوبة مفروضة للجريمة بقرار ماهى تدبير يجوز للمحكمة توقيعه لمناسبة إرتكابها تيسيراً على مدمنى المخدرات بوضعهم تحت العلاج فى إحدى المصحات ولما كانت العقوبة بحسب طبيعتها هى جزاء يقابل الجريمة حدد الشارع نوعها بأن تكون من العقوبات البدنية أو السالبة للحرية أو المقيدة لها أو المالية وهى العقوبات الأصلية التى فرضها القانون وحددها وأوجب على القاضى توقيعها عند ثبوت التهمة وكانت محكمة الموضوع قد إلتزمت هذا الأصل فى توقيع العقوبة السالبة للحرية المقررة فى القانون الذى كان معمولاً وقت إرتكاب الجريمة وترى محكمة النقض لما تقدم أن تقرها عليه فإن مايشير الطاعن فى شأن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة لا يكون مقبولاً .

(طعن رقم ٣٠/١٧٤٢ جلسة ١٤/٢/١٩٦١ س ١٣ - ص ٦٣٠)

مادة ٤٩- يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات - واقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أقسام الأقاليم وكذلك يكون لرؤساء الضابطة الجمركية ومعاونيهم من الضباط وموظفى إدارة التبغ ، والتمباله بالأقليم السورى صفة مأمورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء الأقليم فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة ٥٠- (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)

لمفتشى الصيدلة دخول مخازن ومستودعات الإتجار فى الجواهر المخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الإقرباذينية ومعامل التحليل الكيماوية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها ، وذلك للتحقيق من تنفيذ أحكام هذا القانون ولهم الإطلاع على الدفاتر والأوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة ويكون لهم صفة رجال الضبط القفضائى فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بهذه المحال.

ولهم أيضاً مراقبة أحكام هذا القانون فى المصالح الحكومية والهيئات الإقليمية والمحلية.

ولا يجوز لغيرهم من مأمورى الضبط القضائى تفتيش المحال الواردة فى الفقرة السابقة إلا بحضور أحد مفتشى الصيدلة

مادة ٥١- يكون لمفتش وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين المساعدين والمعاونين الزراعيين صفة رجال الضبط القضائى فيما يختص بالجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٨ و ٢٩

مادة ٥٢- مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يقوم رجال الضبط القضائى المنصوص عليهم بهذا القانون بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكامه وجميع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة إلى أن يفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية.

إستثناء من حكم المادة السابقة ، يكون للنائب العام أو من يفوضه أن يطلب إلى المحكمة المختصة إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك إصدار الأمر بإعدام الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها .

ويجب أن يشمل الطلب على بيان دواعيه والإجراءات التي أتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصافها هي وإحرازها وكمياتها وأماكن حفظها ونتائج التحليل الخاص بها .

، وتفصل المحكمة في هذا الطلب منعقدة في غرفة المشورة بعد إعلان ذوي الشأن وسامع أقواله .

مادة ٥٣- تبين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص في المناطق التي تدخل في إختصاصه مقدار المكافأة التي تصرف لكل من وجد أو أُرشد أو ساهم أو سهل أو أشترك في ضبط جواهر مخدرة.

تعليق :

الضبطية القضائية

تناول قانون الإجراءات الجنائية نظام الضبط القضائي في المواد من ٢١ إلى ٦٠ منه وأفصحت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية مهمة عضو الضبط القضائي في جميع الإستدلالات التي تلزم للتحقيق ورفع الدعوى ، ومعنى هذا أنه يعمل ليصل إلى الإيضاحات التي تساعد على معرفة الحقيقة بشأن الجريمة التي وقعت فيجري سماع الشهود وإجراءات المعاينة ، ويستعين بالخبراء ، ويتخذ جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة.

فالضبط القضائي يتدخل في فترة الإستدلالات الأولية التي تسبق التحقيق فيجميع عناصر التحقيق :الدعوى.

ويكون مأمور الضبط القضائي تابعين للنائب العام خاضعين لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظائفهم ، وهذه التسمية لا تتناول إلا ما يصدر عنهم من الأعمال والتصرفات بصفتهم المذكورة ، فاللناية الإشراف العام على التحقيقات والضبط التي يقوم بها رجال الشرطة وتوجيههم الوجهة التي يرونها صالحة لهذه الأعمال.

وقد حدد القانون أعضاء الضبط القضائي على سبيل الحصر المادة في ٢٣ إجراءات جنائية ، ويعد أن حدد المشرع عدد أعضاء الضبط القضائي على سبيل الحصر قسمهم إلى طائفتين الأولى لها إختصاص عام شامل في جميع الجرائم التي تقع في إختصاصها المحلي والأخرى يقتصر عملها في جميع الجرائم المتعلقة بالوظيفة التي تباشرها والواردة في قوانين خاصة وتسمى أعضاء الضبط القضائي ذات الإختصاص الخاص.

وقد حدد المشرع أعضاء الضبط القضائي في قانون مكافحة المخدرات على سبيل الحصر وهم: مديري إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها ومفتشي الصيدليات ومفتشي الصحة ويتم قطع كل وزارة ممنوعة على نقه مرتكبي الجريمة ، وحدد المشرع المكافآت التي تمنح لهم في حالة ضبط الجواهر المخدرة.

وتعرض فيما يلي بيان هذه المكافآت طبقاً لقرارات رئيس الجمهورية المرفق:

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨٨

لسنة ١٩٧٧ في شأن مكافآت ضبط

الجواهر المخدرة.

مادة ١- تصرف بالطرق الإدارية مكافآت لكل من وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو إشتراك في ضبط جواهر مخدرة بالفئات الآتية:

أولاً: الجواهر المخدرة المنصوص عليها في البندين ١٢ و ١١ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه:

مليم	جنيه	
٦٠٠	--	عن كل جرام من العشر جرائم الأولى.
٤٥٠	---	عن كل جرام من التسعين جراما التالية.
١٥٠	---	عن كل جرام من التسعمائة جرام التالية.
٦٠	---	عن كل كيلوجرام من التسعة كراير جرائم التالية.
٣٠	---	عن كل كيلوجرام بعد ذلك

وذلك كله بشرط ألا يقل نصيب الضابطين عن جنيدين ولا يزيد مجموع المكافأة عن ثلاثة آلاف جنيه فى القضية الواحدة.

ثانياً - الجرائم المؤقتة الأخرى

مليم	جنيه	
٣٠٠	٠٠٣	عن كل جرام من ٢٠ الى جرام الأولى.
٥٠٠	٠٠١	عن كل جرام من ٢٠ جرام الأولى حتى ١٠٠ جرام
٧٥٠	٠٠٠	عن كل جرام يزيد على المائة جرام الأولى لغاية كيلوجرام واحد.
١٥٠	٠٠٠	عن كل كيلوجرام يزيد عن الكيلوجرام الأولى.

وذلك كله بشرط ألا يجاوز مجموع المكافأة فى القضية الواحدة ثلاثة آلاف من الجنيئات.

تالفة: زراعة النباتات الواردة بالجدول (٥) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه:

جنيه

١٠ عن كل ١٠٠ متر مربع مزروعة أو جزء منها إلى الـ ٤٠٠٠ متر الأولى ، أما إذا ضبطت شجيرات متفرقة بين زراعات لدى زراع واحد تجمع الشجيرات ، وتحسب المساحة على أساس أن كل ١٠٠ متر تستوعب ٣٥ شجرة.

١٠ عن كل ١٠٠٠ متر مربع بعد الـ ٤٠٠٠ الأولى إلى الـ ٤٠٠٠٠ متر التالية .

٥ عن كل ألف متر تزيد على ذلك.

وذلك كله بشرط ألا يجاوز مجموع الكأفة فى القضية الواحدة ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه)

(إختصاراً - نبات الحشيش الجاف أو المعجون بالماء أو بأى مادة أخرى المعروفة بأسم الفولة أو بأى أسم آخر وكذلك رؤوس الحشخاش الجافة المجروحة والتي يمكن إستخلاصه منها بواسطة غليها فى الماء أو بأية طريقة أخرى:

مليم جنيه

٢٠٠ — عن كل جرام من ١٠٠ جرام الأولى.

٥٠ — عن كل جرام من التسعمائة جرما التالية.

١٠٠٠ ١٠ عن كل كيلوجرام من التسعة كيلوجرامات التالية.

٥٠٠ ٥ عن كل كيلوجرام يزيد عن ذلك

خاتمة المواد المحذرة المسالمة

يحسب الستيمتر المكعب من هذه المواد على أساس أنه يساوى فى الوزن جراماً واحداً ، وتصرف مكافآت ضبط هذه المواد جميعاً بذات الفئات المقررة فى الفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة ٢- يكون تقسيم مبالغ المكافأة بين المرشدين والضابطين بالنسبة الآتية:

١٠٪ لحساب الأمانات تحت الأمر

٥٠٪ للمرشدين.

٤٠٪ للضابطين.

وفى حالعدم وجود إرشاد يضاف (١٠٪) من نصيب الإرشاد إلى نسب الضابطين ويضاف الباقي (٤٠٪) لحساب الأمانات تحت الأمر وبذلك يكون نسب التوزيع كالتالى:

٥٠٪ لحساب الأمانات تحت الأمر - ٥٠٪ للضابطين.

وتصرف للضابطين نصف قيمة المكافأة المستحقة فور الضبط ، أما النصف الباقي فيصرف لهم بعد صدور الحكم نهائى فى القضية بالأدانة فإذا حفظت القضية أو قضى فيها بالبراءة فلا يصرف لهم هذه النصف الباقي وتضاف قيمته النهائية لحساب الأمانات تحت الأمر.

أما مكافآت المرشدين فتصرف لهم بالكامل بمجرد ثبوت أن المضبوطات من المواد المخدرة بغض النظر عن الفصل فى القضايا.

مادة ٣- توزع المبالغ المستحقة للضابطين بالخصص الآتية : أربع حصص للضباط من أى رتبة ثلاثة للأمين أو المساعد . حصتان للصف والجنود المكلفين بالبحث والمكافحة.

حصة للصف والجنود النظاميين.

مادة ٥٤ - تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزير المختص

مادة ٥٥ - يلغى الرسوم بقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه كما يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٥٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره.

- صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذي الحجة ١٣٧٩ / ٥ يونيو سنة ١٩٦٠

- نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣١ في ١٣ / ٦ / ١٩٦٠

قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
بتعديل أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعماله
والإتجار فيها.

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل المواد مواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ ،
٤١ و ٤٢ فقرة أولى و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها
والإتجار فيها ، النصوص الآتية:

**مادة ٣٣- يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا
تتجاوز خمسة مائة ألف جنيه:**

(أ) كل من صدر أو جلب مخدراً قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه
في المادة (٣)

(ب) كل من أنتج أو أستخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً
وكان ذلك بقصد الإتجار.

(ج) كل من زرع نباتاً من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) او صدره او جلبه أو حازه أو أحرزه أو إشتراه أو باعه أو سلمه أو نقله أياً كان طوره نموه ، وكذلك بذوره ، وكان ذلك بقصد الإتجار أو أنجر فيه بأية صورة ، وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

(د) كل من قام ولو فى الخارج بتأليف عصابة ، أو إدارتها أو التدخل فى إدارتها أو فى تنظيمها أو الإتضمام إليها أو الإشتراك فيها وكان من أغراضها الإتجار فى الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطى أو إرتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة داخل البلاد .

وتقتضى المحكمة فضلاً عن العقوبتين المقررتين للجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة بالتمريض الجعركى المقرر قانوناً.

مادة ٣٤- يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه.

(أ) كل من حاز أو أحرز أو أشتري أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد الإتجار أو أنجر فيه بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

(ب) كل من رخص له فى حيازة جوهـر مخدر لإستعماله فى غرض معين وتصرف فيه بأية صورة غير هذا الغرض .

(ج) كل من أدار أو هيا مكاناً لتعاطى الجواهر المخدرة. بمقابل .

تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة الإعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه فى الأحوال الآتية:

١- إذا أستخدم الجانى فى إرتكاب إحدى هذه الجرائم من لم يبلغ من العمر

احدى وعشرون سنة ميلادية او استخدم احد من اصوله او من قروعه او زوجه أو أحد عن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو بمن له السلطة فعليه عليهم فى رقابتهم أو توجيههم .

٢- إذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان عن لهم إتصال بها بأى وجهة.

٣- إذ أستغل الجانى فى إرتكابها أو تسهيل السلطة المخولة له بمقتضى وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقاً للدستور أو القانون.

٤- إذا وقعت الجريمة فى إحدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الإجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو بالجوار المباشر لهذه الأماكن .

٥- إذا قدم الجانى الجوهر المخدر أو سلمه أو باعه إلى من لم يبلغ من العمر إحدى وعشرون سنة ميلادية أو دفعه إلى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو القس أو الترغيب أو التسهيل.

٦- إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق.

٧- إذا كان الجانى قد سبق الحكم عليه فى جناية من الجنائيات المنصوص عليها فى هذه المادة السابقة.

مادة ٣٥- يعاقب بالإشغال الشاقة وبغرامة لا تقل عن خمسون ألف جنيه ولا تتجاوز مائتى ألف جنيه :

(أ) كل من أدار مكاناً أو هياً للغير لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل .

(ب) كل من سهل أو قدم للتعاطى . بغير مقابل ، جوهراً مخدراً فى غير

الأحوال المصرح بها قانوناً.

مادة ٣٦ - إستثناء من أحكام القانون المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة.

فإذا كانت العقوبة التالية هى الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات.

مادة ٣٧ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسون ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو أشتري أو أنتج أو أستخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدراً أو زرع نباتاً من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) أو حازه أو إشتراه ، وكان ذلك بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وللمحكمة أم تأمر فى الحكم الصادر بالإدانة بتنفيذ العقوبات المقررة فى السجن الخاصة التى تنشأ للمحكوم عليهم فى جرائم هذا القانون أو فى الأماكن التى تخصص لهم بالمؤسسات العقابية.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى - بدلاً من تنفيذ هذه العقوبة أن تأمر بإيداع من يثبت إدمانه إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزارة الصحة والداخلية والشئون الإجتماعية ، وذلك ليعالج فيها طبياً ونفسياً وإجتماعياً ، ولا يجوز أن تقل مدة بقاء المحكوم عليه بالمصحة عن ستة أشهر ولا أن تزيد على ثلاث سنوات أو مدة العقوبة المقررة بها أيهما أقل.

ويكون الإخراج عن المودع بعد شفائه بقرار من اللجنة المختصة بالإشراف على المودعين بالمصحة فإذا تبين عدم جدوى الإيداع ، أو إنتهت المدة القصوى المقررة له قبل شفاء المحكوم عليه ، أو خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لعلاجيه ، أو ارتكب أثناء إيداعه أيًا من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون رفعت اللجنة المشار إليها الأمر إلى المحكمة عن طريق النيابة العامة بطلب الحكم بإلغائه وقف التنفيذ ، لاستيفاء الغرامة وباقى مدة العقوبة المقيدة للحرية المقررة بها بعد إستنزال المدة التى

قضاها المحكوم عليه بالمصحة.

ولا يجوز الحكم بالإبداع إذا أرتكب الجاني جناية من الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة أو بتدبير الإبداع المشار إليه وفي هذه الحالة تسرى الأحكام المقررة في المادة السابقة إذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات.

مادة ٣٨:

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسون ألف جنيه ولا تتجاوز مائتي ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو زرع أو أنتج أو أستخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا أو نباتًا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) وكان ذلك بغير قصد الإيجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة في القسم الأول من الجدول رقم (١)

مادة ٣٩- يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من ضبط في مكان أعد أو هيئ لتعاطى الجواهر المخدرة وذلك أثناء تعاطيها مع علمه بذلك.

وتزداد العقوبة إلى مثلها إذا كان الجوهر المخدر الذي قدم هو الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة بالقسم الأول من الجدول رقم (١)

ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع أو أخوة من أعد أو هيا المكاتب المذكور أو على من يقيم فيه.

مادة ٤٠- يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشر آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرون ألف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين

العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون ، وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ او قاومه بالقوة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسون ألف جنيه إذا نشأت عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، أو كان الجاني يحمل سلاحاً أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن ، أو إذا قام الجاني بخطف أو إحتجاز أى من القائمين على تنفيذ هذا القانون هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو أحد من فرعه.

وتكون العقوبة الإعدام والغرامة التي لا تقل عن خمسون ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه إذا أفضت الأفعال السابقة إلى الموت.

مادة ٤١- يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز مائتى ألف جنيه كل من قتل عمداً أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها.

مادة ٤٢- فقرة أولى : مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الحواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت فى إرتكابها كما يحكم بمصادرة الأرض التى زرعت بالنباتات المشار إليها إذا كانت هذه الأرض مملوكة للجاني ، أو كانت له بسند غير مسجل ، فإن كان مجرد حائز لها حكم بإنهاء سند حيازته.

مادة ٤٣- مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من رخص له فى الإتهجار فى الجواهر المخدرة أو حيازتها ولم يسلك الدفاتر المنصوص عليها فى المواد ١٢ و١٨ و٢٤ و٢٦ من هذا القانون أو لم يتم بالقيد فيها. ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه كل من يتولى إدارة صيدلية أو محل مرخص له فى الإتهجار فى الجواهر المخدرة ولم يتم بإرسال الكشف المنصوص عليها فى المادتين ١٣ و٢٣ إلى الجهة الإدارية المختصة فى المواعيد المقررة.

جنیه کل من یتولی إدارة صیدلیة او محل مرخص له فی الإبحار فی الجواهر
المخدرة ولم یقم بإرسال الكشف المنصوص علیها فی المادتين ٢٣ و ١٣ إلى الجهة
الإدارية المختصة فی المواعید المقررة.

وعاقب بغرامة لا تقل عن ألفی جنیه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنیه کل من حاز
أو أحرز من الأشخاص المشار إلیهم فی الفقرتين السابقتین جواهر مخدرة بكمیات تزيد
أو تقل عن الكمیات الناجمة من تعدد عملیات الوزن بشرط ألا تزيد الفروق علی ما
یأتی:

(أ) ١٠٪ فی الكمیات التي لا تزيد علی جرام واحد

(ب) ٥٪ فی الكمیات التي تزيد علی جرام حتى ٢٥ جرام بشرط ألا یزيد
مقدار التسامح ٥٠ سنتجرام.

(ج) ٢٪ فی الكمیات التي تزيد علی ٢٥ جرام.

(د) ٥٪ فی الجواهر المخدرة السائلة أیا كان مقدارها.

وفی حالة العودة إلى إرتکاب إحدى الجرائم المبینة فی هذا المادة تكون العقوبة
الحبس ومثلی الغرامة المقررة بإحدى هاتین العقوبتين.

مادة ٤٩- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة
لا تقل عن ألفی جنیه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنیه کل من انتج أو أستخرج أو فصل
أو صنع أو جلب أو أصدر أو حاز بقصد الإبحار أية مادة من المواد الواردة فی الجدول
رقم (٣) وذلك فی غیر الأحوال المصرح بها قانوناً ، وفی جمیع الأحوال یحکم
بمصادرة المواد المضبوطة.

ویرحم بالإغلاق عند مخالفة حذم المادة (٨)

مادة (٥٠) لفتشی الصيدلة دخول مخازن ومستودعات الإبحار فی الجواهر
المخدرة والصيدلیات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعیادات ومصانع

المستحضرات الاتقياذبنية ومعامل التحاليل الكيماوية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ولهم حق الإطلاع على الدفاتر والأوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة ، ويكون لهم صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بهذه الحال.

ولهم أيضاً مراقبة تنفيذاً لأحكام هذا القانون في المصالح الحكومية والهيئات الإقليمية والمحلية.

ولا يجوز لغيرهم من مأموري الضبط القضائي تفتيش الحال الواردة في الفقرة السابقة إلا بحضور أحد مفتشي الصيدلة.

(المادة الثانية)

يضاف إلى القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مواد جديدة بأرقام ٣٤ مكرر و ٣٧ مكرر (أ) و ٣٧ مكرر (ب) و ٣٧ مكرر (ج) و ٣٧ مكرر (د) و ٤٦ مكرر (أ) و ٤٨ مكرر (أ)، ٥٢ مكرر نصوصها الآتية:

مادة ٣٤ مكرر: يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من دفع غيره بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو الغش إلى تعاطي جوهر مخدر من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة في القسم لباول من الجدول رقم (١).

مادة ٣٧ مكرر: تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة في كل محافظة برئاسة مستشار محكمة الإستئناف على الأقل وممثل للنياية العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل وممثلين لوزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون الإجتماعية ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد إختصاصاتها ونظام العمل بها قرار من وزير العدل وللجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى الإستعانة به كما يجوز أن تنضم إلى عضويتها آخرون وذلك بقرار من وزير العدل.

مادة ٣٧ مكرر (١) لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم للجنة المشار إليها

فى المادة السابقة من تلقاء نفسه من متعاطى المواد المخدرة للعلاج ويبقى فى هذه الحالة تحت العلاج فى المصحات المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من هذا القانون أو فى دور العلاج التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير الشئون الإجتماعية بالإتفاق مع وزير الصحة ، وذلك لتلقى العلاج الطبى والنفسى والإجتماعى إلى أن تقرر هذه اللجنة غير ذلك.

فإذا غادر المريض المصحة أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار إليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الإدارى ولا ينطبق فى شأنه حكم المادة ٤٥ من هذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على من كان محرراً مادة مخدرة ولم يقدمها إلى الجهة المختصة عند دخوله المصحة أو عند ترده على دور العلاج.

مادة ٣٧ مكرراً (ب) لا تقام الدعوى الجنائية على من ثبت إدمانه أو تعاطيه المواد المخدرة ، إذ طلب زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعه إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكرر من هذا القانون ، علاجه فى إحدى المصحات أو دور العلاج المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكرراً (أ) .

وتفصل اللجنة فى الطلب بعد فحصه وسماع أقوال ذوى الشأن ولها أن تطلب إلى النيابة العامة تحقيق هذا الطلب وموافاتها بمذكرة برأيها.

ويكون إطلاع المطلوب علاجه فى حالة مرافقته إحدى المصحات أو إلزامه بالتردد على دور العلاج بقرار من اللجنة فإذا رفض ذلك رفعت اللجنة الأمر عن طريق النيابة العامة إلى محكمة الجنايات التى يقع فى دائرتها محل إقامته منعقدة فى غرفة المشورة ، لتأمر بإيداعه أو بإلزامه بالتردد على دور العلاج.

ويجوز للجنة فى حالة الضرورة وقبل الفصل فى الطلب ، أو تودع المطلوب علاجه تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على اسبوعين لمراقبته طبياً وله أن يتظلم من إيداعه بطلب يقدم إلى النيابة العامة أو مدير المكان المدع به ، وعلى النيابة العامة خلال ثلاثة أيام من وصول الطلب إليها أن ترفعه إلى المحكمة المشار إليها فى هذه المادة

لتأمر بما تراه .

وى جميع الأحوال تطبق بشأن العلاج والإقطاع عنه الأحكام المنصوص عليها
فى المادة السابقة.

مادة ٣٧ مكرر (ج) تعد جميع البيانات التى تصل إلى علم القائمين بالعمل فى
شئون علاج المدمنين أو المتعاطين من الأسرار التى يعاقب على إفشائها بالعقوبة
المقررة فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات.

مادة ٣٧ مكرر (د) ينشأ صندوق خاص لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى
تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويصدر بتنظيمه وتحديد تبعيته وتمويله وتحديد
إختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على إقتراح المجلس القومى لمكافحة
وعلاج الإدمان ، ويكون من بين إختصاصاته إنشاء مصحات ودور علاج للمدمنين
والمتعاطين للمواد المخدرة وإقامة سجون للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات، كما
تكون من بين موارد الغرامات المقضى بها فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا
القانون والأموال التى يحكم بإصدارتها .

مادة ٤٦ مكرر : كل من توسط فى إرتكاب إحدى الجنايات المبينة فى هذا
القانون يعاقب بالعقوبة المقررة.

مادة ٤٦ مكرر (١) لا تنقضى مضى المدة الدعوى الجنائية فى الجنايات المنصوص
عليها فى هذا القانون والتى تقع بعد العمل به عدا الجناية المنصوص عليها فى المادة
٣٧ من هذا القانون.

كما لا تسرى على المحكوم عليه فى أى من الجنايات المبينة فى الفقرة السابقة
أحكام الإقراج تحت شروط المبينة فى القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
تنظيم السجون.

ولا تسقط مضى المدة العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون فى الجنايات
المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة ٤٨ مكرر (١) تسرى احكام المواد ٢٠٨ مكررا (١) ، (ب) ، (ج) من قانون الإجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٤ و ٣٣ من هذا القانون.

مادة ٥٢ مكررة إستثناء من حكم المادة السابقة ، يكون للنائب أو من يفوضه أن يطلب إلى المحكمة المختصة إذا مادت الضرورة إلى ذلك ، إصدار الأمر بإعدام الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها .

ويجب أن يشتمل الطلب على بيان دواعيه والإجراءات التى إتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصافها و إحرارها وكسباتها وأماكن حفظها ونتائج التحليل الخاصة بها ، وتفصل المحكمة فى هذا الطلب منعقدة فى غرفة المشورة بعد إعلان ذوى الشأن وسامح أقوالهم.

(المادة الثالثة)

يستبدل بالمجدول رقم (١) " المواد المعنبرة مخدرة" الملحق بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه المجدول رقم (١) المرفق.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتبار من اليوم التالى لتاريخ نشره . يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر لرئاسة الجمهورية فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٤٠٩ (٢١ يونيو ١٩٨٩)

حفظى مبارك .

إعدام المعض بتة العقوبات

العقوبة المقررة لجرمة إحراز المخدر بغير قصد الإيجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هي:

السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه إلخ.

(الطعن رقم ١٩٧٧/٢/٢٨ لسنة ١٧٣ ق جلسة ١٩٧٧ ص ٢٨ ص

(٢١٧

إغفال الحكم القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبتين الحبس والمصادرة المقضى بهما - مخالف للقانون لما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون مادام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

(الطعن ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ص ٢٨ ص ٢١٧)

لما كان الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها ، والإيجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو إنتفاء مقوماته إنما يكون بعد أسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الإيجار والتعاطى أو الإستعمال الشخصى ، وأعمل فى حقه حكم المادتين ٣٧ و٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو مالم يخطئ الحكم فى تقديره - فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النص على الحكم بمقالة الخطأ فى تطبيق القانون غير سديد.

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٣ ص ٢٨ ص ٤٤١)

إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقص أسباب أعفاء المتهم من العقاب فى

حكمها إلا إذا دفع بذلك امامها فإذا هو لم يتمسك لدى المحكمة الموضوع بحقه فى الإعفاء من العقوبة أعمالاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد أن يشير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا ينهى على الحكم قعوده عن التحدث عنه . ولما كانت الطاعة لن تتقدم بمثل هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، هذا فضلاً عن أن مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بأبلاغه أسهاماً إيجابياً منتجاً وجدياً فى معاونته السلطات للتوصل إلى مهربى المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة أى المنصوص عليها فى المواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ من ذلك القانون بإعتبار أن هذا الإعفاء من نوع الكافأة منحها الشارع لكل من يؤدى خدمة للعدالة ، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة ولم يتحقق صدقه بأن كان غير متسم بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الإعفاء لإتتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التى يجزى عنها بالإعفاء أى تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطيرة .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ من ٢٨ ص ٦٢٦)

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو التبهاتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد أستخدمت فى إرتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه إنه ضبط مع الطاعن - إلى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لإستخدامه فيها - مبلغ من أوراق العملة المصرية واللبنانية والإنجليزية وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٣ سالفة الذكر مما مفاده إنصراف المصادرة إلى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه - أعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة مصادرة بقصرها على الميزان والجوهر المخدر المضبوط ورفض الطعن فيما عدل ذلك .

(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ من ٢٨ ص ٩٨٧)
من المقرر أن المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الفرض منه

قلك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة- قهراً عن صاحبها بدون مقابل - وهي عقوبة إختيارية تكميلية فى الجنائيات والجنتح الا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الإعتبار تدبير وقائى لا مفر من إتخاذها فى مواجهة الكافة ، ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإبحار فيها والتي طبقها المحكم سليماً فى حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصاهرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد أستخدمت فى إرتكاب الجريمة . فإن المحكمة إذا لم تنقض بمصادرة النقود المضبوطة - والتي لا تعد حيازتها فى حد ذاتها - رغم ما أستدلّت به من وجودها مع الطاعن على أن الإتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له فى مكان الضبط نتيجة تعاقب سابق على شرائه بقصد الإبحار لا تكون قد جازت التطبيق القانونى الصحيح ونحصر عن حكمها ما نعاه الطاعن من دعوى التناقض.

(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ ص ٣٠ ص ٢٥٨)

الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الإعفاء - قاصر على المقررات الواردة بالمواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ منه ولما كان تصدى المحكمة لبحث توافق هذا الإعفاء أو إنتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الرصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى وهو مالم يخطئ المحكم فى تقديره وبذلك لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ ص ٣٠ ق- ٣٠)

(ص ٢٧٩)

العبرة فى إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ليست يخالفته لقانون الأسلحة والذخائر ، وإنما بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للأعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لأستخدامه فى هذا الغرض ، وأنه من الأدوات التى تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وأن لم تكن معدة له بحسب الأصل

كالسكين أو المطواه فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة التعدى وهو الأمر الذى خلصت إليه المحكمة - فى هذه الدعوى - فى حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السانقة.

(طعن رقم ٢٠١٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ ص ٤٢٩)

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها قد نصت على أنه لا يجوز وقف تنفيذ الحزم الصادر بعقوبة الجنحة على ما سبق الحكم عليه فى أخدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أوقفت بالأوراق قبل نظر الدعوى ، وأنها تضمنت سبق الحكم عليه فى جناية لإحرازه مواد مخدرة - بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - سالف الذكر - فإن المحكمة إذ إنتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة إلى توقيف عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة إحراز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً التى دانت به وفقاً لأحكام ذلك القانون ، ما كان يجوز لها أت تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة طالما إنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التى كانت مطروحة أمامها إنه قد سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم التى نص عليها القانون ذاته.

(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)

عقوبة المنع من الإقامة فى مكان معين أعمالاً لنص المادة ٣٠٢/٤٨ مكرر من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، طبيعتها عقوبة حقيقية إلا أنها ليست من المقررات السالبة أو المقيدة للحرية ، هى نوع من التأخير الوقتية.

وجوب ابداع كفالة لقبول الطعن المقدم من المتهم بشأنها عدم تقديم الكفالة .
أثره ، عدم قبول الطعن شكلاً.

(الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٤ س ٣١ ص ٦٥)

عقوبة إحرار المخدر بقصد الإيجار طبقاً لما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٥/١٩٨٠ من ٣١ ص ٦٤٤)
عقوبة الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣٤ ق لسنة ١٩٦٠ الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ٣٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيه م ٣٦ من القانون المذكور . إستثناء من أحكام المادة ١٧ ع.

عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة - المقررة بالمادة ٣٤ المذكورة لا ينزل بها إلا ذلك إلى العقوبة التالية لها مباشرة مخالفة خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٥٥ جلسة ٢/٦/١٩٨٠ من ٣١ ص ٧٠١)

الفصل التاسع

القصد الجنائي في جرائم المخدرات

جرائم المخدرات ، كلها جرائم عمدية ، لذا تيقن توافر القصد الجنائي فيها هذا إلى جانب توافر القصد الخاص في بعضها حسب الأحوال .

والقصد الواجب توافره في جميع الجنايات والجنح المذكورة هو إجماع إرادة إلى ارتكاب الفعل المؤثم مع العلم بأن محله مادة من المواد المخدرة أو نباتاً من النباتات المحظورة قانوناً أو بدورها ، ويجب أن يقام الدليل على هذا العلم إذ هو ليس مقترضا من الشارع ولذا وجب التدليل عليه ، واستخلاصه من ظروف الدعوى وملابستها وعلى أنه عند إنكاره يتمين أن يتعرض له المحقق أو الحكم بما يقيد توافره وتحققه في صد التهمة.

من المقرر أن توافر قصد الإجماع المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركننه المادى والمعنوى . ثم نفى قصد الإجماع في حقه وأعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودائه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون . فإن ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى إنتهى إليه.

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٢/٤/٢٠ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)

من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوفر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأصل ما يحوزه من الجواهر

المخدرة المحظور إحرازها قانونا .

وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالحقيبة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بحتوياتها فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يبرر أقناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالحقيبة ، أما إستناذه إلى مجرد ضبط الحقيبة معه وبها المخدر في كيس من البلاستيك مخبأة في قاعها فإن إنشاء قرينة قانونية مبناهما إفتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو ملا يمكن إقراره قانوناً مادام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا إفتراضياً لما كان ما تقدم فإن معنى الطاعن يكون في محله ويتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون الحاجة إلى بحث الوجه الآخر .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢ من ٢٦ ص ٤٨٧)

متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن إنه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات في "جوزة" دخان المعسل في حضوره وتحت بصره وكان هذا الذي أثبتته الحكم - بما ينطوي عليه من تحليل الطاعن من إلزامه القانوني بمنع تعاطي المخدرات في محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات تحت أنفه وبصره ثم تقديمه ... "جوزة" دخان المعسل لهم وهو على بصيرة من إستخدامها في هذا الغرض- تتوافر به حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطي المخدرات كما هي معرفة . من القانون ، فإنه لا محل لما يحتاج به الطاعن من تخلف القصد الجنائي فيها .

(الطعن ١٩٠٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٤ من ٢٧ ص ٣١٢)

لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب الجواهر المخدر التي دان الطاعن بها وأقام على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فلا عليه - من بعد - أن هو لم يعرض للتحديث عن قصده من هذا الجلب ، لما هو مقرر من أن الجلب - في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم والإيجار فيها - الذي يحكم واقعة الدعوى ، إنما يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل المجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لإختصاصها الأقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لذلك

فى هذا القانون - ومحو مالم يخطئ الحكم فى تقريره - إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ، ولا الا يلزم الحكم بالتحدث عن القصد إذا كان الجوهر المخدر المقول بجلبه لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابستها يشهد له بذلك.

(طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٢ ص ٢٧ ص ٩٢٩)

لما كان تقصى الزلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وحسبها فى ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفى من الدلالة على توافره بما لا يفرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى ، وإذا كانت المحكمة قد أستظهرت من ظروف الدعوى وملابستها - علم الطاعن بكنهه الجوهر المخدر المضبوط داخل الدعوى وملابستها - علم الطاعن بكنهه الجوهر المخدر الذى دخل الأتابيب وردت فى الوقت ذاته على دفاعه فى الخصوص رداً سائفاً فى العقل والمنطق ، يتحقق به توافر العلم فى حقه - توافر العقل والمنطق - يتحقق به توافر ذلك العلم فى حقه - توافر فعلياً - فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض.

(طعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ ص ٣٨ ص ٥٥٦)

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعنين من أنهما كانا ضحية جريمة نصب قام بها بعض تجار المخدرات تحت ستار الإرشاد وأنهما كانا يجهلان حقيقة المادة التى تسلمها من أحدهم ورد عليه فى قوله " فإن هذا القول مردود القول أيضاً بما ثبت فى الأوراق من أن المتهمين (الطاعنين) كانا يخفيان المخدرات وقت ضبطهما فى جيوب الصديرى الذى كان يرتديه كل منهما ومن غير المستماع أو القبول أن يودع كل منهما فى جيب صديرى أى يرتديه طرب الحشيش المضبوطة التى بين من حالتها الظاهرة إنها مخدرات دون أن يعرف كل منهما كنهه وحقيقه ما تحويه خاصة وأن النقيب ... قرر فى تحقيقات النيابة أن المتهمين وشقيق المتهم الثانى ... نزلوا من سيارة نصر ١١٠٠ حمولتها ثلاثة راكب لم يكن بها خلاف السائق والمتهمين

وشقيق المتهم الثانى (الطاعن الثانى) مما يكذب زعم المتهمين ان المدعو ... سلمها المخدرات المضبوطة معها قبل نزولها من السيارة بلحظات كأمانة لتسليمها له فيما بعد دون أن يعرف كونها فضلاً عن أن هذه الرواية من جانب المتهمين غير مستساغة عقلاً كما سلف فإن المدعوا ... وفقاً لما جاء فى تحقيقات اللجنة رقم ٤٢٩٣ سنة ١٩٧٠. الزيتون قرر بأنه سلم المتهمين المخدرات المضبوطة معها كهدية لهما ولم يصادق المتهمين فيما زعماء من أنهما تسلمتا المخدرات كأمانة دون أن يعرفا حقيقتها. وكان هو الذى أورد الحكم كافياً فى الدلالة على علم الطاعنين أن ما كانا يحملانه فى جيب صديهما يحوى مخدراً ولا يخرج ما إستخلصه الحكم منهما عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى ويتضمن الرد على دفاعهما بتلقيق التهمة ، فإن مايشير الطاعنان فى هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٣ من ٢٨ ص ٤٢٦)

مناطق المسئولية فى حالتى إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصلاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطاته عليه بأية صورة من علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية.

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ - من ٢٩ ص ٢٤٩)

القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة - لما كان ذلك وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن كان ماأوردته فى حكمها كافياً للدلالة على علم التهم بأن مايحزره مخدر ، وإذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافياً فى الدلالة على إحراز الطاعن - المخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى هذا الصدد غير سديد

(الطعن رقم ٥٧٧٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٥)

القصد الجنائي في جريمة إحراز مخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجنائي بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانوناً وكان الفصل في ثبوته أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معيب عادم يقيم قضائه بذلك مايسوغه.

(الطعن رقم ٥٩٣٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٦)

إن نقص العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع وإذا كان هذا الذي ساقته المحكمة عن ظروف الدعوى وملابستها وبروت به إقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المخدر المضبوط كافياً للرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائفاً في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام النقض.

(الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ س ٣٠ ص ٢٥٨)

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجنائي بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ، وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالثلاجة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه يجهلها فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أنه يورد ما يبرر إقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة أما إستناده إلى مجرد ضبط الثلاجة معه وبها لفاقة المخدر مخبأة فيها وردة على دفاعه في هذا الشأن يقول مرسل بأنه علمه ما يحزره مخدر ثابت في أن حقه من ظروف الدعوى وملابستها وإن طريقة إخفاء المخدر بالثلاجة المضبوطة فإن فيه إنشاءً لقرينة قانونية مبناه إفتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً مادام أن القصد الجنائي من أركان جريمة يجب أن يكون ثبوته فعلياً لا إفتراضياً لما كان ذلك فإن معنى الطاعن يكون في محله .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٢١ - س ٣٠ ص

٧٧٠)

الفصل العاشر

تسبب في الاحكام جرائم المخدرات

يجب أن يبين القاضى الجنائى الأدلة التى أعتمد عليها ، وكانت مصدراً لإقتناعه ، ويقصد بالتسبب ما يستند إليه الحكم فى التدليل على النتائج التى وصل إليها فى منظوقه.

وقد إستقر قضاء النقض على ضرورة مراعاة الضوابط التالية:

- ١- أن يبين الحكم مؤدى الأدلة عما ثبت من وقائع الدعوى وظروفها.
- ٢- أن يكون البيان ومناقشة أوجه الثبوت والنفى والدفاع والدفع بأدلة لها مأخذ صحيح من الأوراق.
- ٣- أن تكون الأدلة وليدة إجراءات صحيحة.
- ٤- ألا يقع فى حثيات الحكم غموض ولا إبهام.
- ٥- ألا يقع فيها تضارب وتناقض.
- ٦- أن تصلح لأن تكون للوقائع المختلفة كما وأنها تأ أو نفى سائفة.
- وأوجبت المادة ٣١٠ إجراءات على إستكمال الحكم على الأمور الآتية :
- ١- بيان المراجعة المستوجبة للعقوبة.
- ٢- رإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه.
- ٣- الأسباب التى بنى عليها.

ومحكمة الموضوع لها ان تقدر التحقيقات وشهادة الشهود وان تستخلص منها الوقائع التي تعتقد بشيوتها وتبنى عليها حكمها بالإدانة أو بالبراءة ، ويشترط أن تكون هذه الوقائع متمشية مع تلك التحقيقات وشهادة الشهود كلها أو بعضها ويجب أن تفضل المحكمة في قرار مسبب من الوجهة القانونية في كل تهمة وكل طلبات التحقيق أو الدفوع المقدمة من الخصوم ولا يلزم أن تكون الأسباب صريحة ، بل يجوز أن تكون ضمنية فالفصل في تهمة ما يبرر ضمناً الفصل في طرق الدافع المقدمة من المتهم كطلب إحياطي ، كتعيين خبير في الدعوى.

ويبطل الحكم إذا كانت أسبابه غامضة أو غير كافية بحيث لا تظهر منها فكرة القاضى.

وكذلك إذا كانت الأسباب متناقضة بحيث يلغى بعضها بعضاً وفيما يتعلق بالعقوبة فلا يتم سوى ذكر المادة التي قضى بها ، ولا يلزم ذكر الأسباب المتعلقة بتجديد مقدارها مادامت لم تخرج عن الحدود المبنية في المادة المنطقية .

وإذا أستعملت المحكمة الأمانة على المتهم وجب أن تذكر في الحكم التبرير تخفيض العقوبة بالإشارة إلى المادة ١٧ عقوبات .

مواد مخدرة - ما هي التناقض الذي يعيب الحكم - مثال لتسبيب غير معيب

من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه وهو معرض سرد أدلة الثبوت أورده في مدوناته أن أقوال الشرطى السرى تنفق في المضمون مع أقوال الضابط ، وغاية هذا المضمون في الوايتين إنما هو العثور على المواد المخدرة نسباً إلى المطعون ضده القاضى .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة وهى بصدد وزن أدلة الثبوت في الدعوى يمالها سلطة تقديرية قد إستشعرت خلافاً في بعض تفصيلات تلك الأقوال كانت أحد مداخل الشك الذي ساورها فإن ذلك ليس من شأنه أن يعيب أسباب الحكم بالتناقض بحيث

ينفى بعضها ما اثبتته الاخر . لما كان ذلك فإن ماثيره الطاعنة فى دعوى التناقض فى التسبيب يكون فى غير محله .

(نقض ٢٢/٣/١٩٨١ - الطعن ٢٣٩٢ لسنة ٥٠ ق)

لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو إلى عدم كفاية أدلة الثبوت - شرط ذلك

وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضدها أقرت فى التحقيقات بملكيته للكبس المضبوط الذى أثبت تقرير المعامل الكيماوية تلوثه بآثار الحشيش فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت وبدلى برأيه فيه يكون معيباً بالقصور .

(نقض ١١/١١/١٩٨١ - الطعن ٥٧٩ لسنة ٥١ ق)

القضاء على خلاف الثابت فى التحقيقات - بطلانية

حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حاصله أن تحريات النقيب ... الضابط بقسم مكافحة المخدرات بالجيزة دلت على أن الطاعن يحزر مواد مخدرة يخفيها بمسكنه وأنه بعد إستئذان النيابة العامة فى ضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه تمكن الضابط المذكور من القبض عليه وضبط ماكان يحزره من مخدر ، وسأل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على الصورة سألقة البيان أدلة إستمدتها من أقوال كل من النقيب ... والمقدم ... والعريف السرى .. ومن تقرير المعمل الكيماوى وحصل أقوال شهود الإثبات الثلاثة بما يطابق ما أورده فى بيانه للواقعة . لماكان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن إنه لم يرد ذكر للطاعن سواء فى محضر التحريات المحرر بمعرفة الشاهد الأول أو فى أذن التفتيش الصادر من النيابة

العامه بناء عليه، وإن اى من شهود الاثبات الثلاثة لم يذكر ان ثمة محريات قد أجريت بشأن الطاعن أو أن أذنا قد صدر من النيابة العامة بالقبض عليه وتفتيشه وتفتيش سكنه ، وكان الأصل إنه يجب على المحكمة حكمها على أساس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأى يكون ، ألا تبنى دليلها فيما إنتهت إبه قاسما فى تلك الأوراق فلإن الحكم المطعون فيه إذا قام قضاءه على مالا أصل له فى التحقيقات يكون باطلا لا بئثاته على أساس فاسد مما يعيبه ويوجب نقضه

(نقض ١٩٨٢/٢/٩ - الطعن ٤٤٨٥ لسنة ٥١ ق)

الإدانة فى جريمة إحرار مخدرات - حكم - تسبيب

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورده على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال ضابط قسم مكافحة المخدرات الذى باشر الضبط والتفتيش ، ومن تقرير المعامل الكيماوية ، وهى أدلة سائغة تؤدى إلى مآرتبه الحكم عليها ولها معينتها الصحيح من أوراق . لما كان وكان ذلك من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردأ خاصاً إكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن إليها بما يفيد طرحها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما ثبت لديه من أنبساط سلطانه على المخدر المضبوط ، بما تأسيساً على أدلة سائغة لها أصلها فى الأوراق وتتفق والإقتضاء العقلى والمنطقى ، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة الحكم من أقوال شاهد الإثبات ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، وهى متى أخذت بشهاداتهم فلإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى صورة الواقعة التى إعتنقتها المحكمة وإقتنعت بها ، ولا فى تعويله فى قضائه بالإدانة على أقوال شاهد الأثبات.

(نقض ١٠/٢/١٩٨٢ - الطعن ٤٥١٧ لسنة ٥١ ق)

مصادرة وسائل نقل المخدرات - المالك حسن النية - مايجب إتباعه:

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد بين أن واقعة الدعوى أورده الأدلة على ثبوت التهمة قبل كل من المطعون ضدهم كما دلى على ثبوت إستخدام السيارة المضبوطة فى إرتكاب الجريمة وذلك من واقع محضر التحريات وأذن تفتيش النيابة وضبط السيارة وبها المخدرات ثم إنتهى إلى معاقبة المطعون ضدهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة مع تفرغه ١٠٠٠٠ جنيه وكل من الثانى والثالث بالحبس لمدة ٦ شهور مع تفرغه ٥٠٠ جنيه كما قضى بمصادرة المواد المخدرة - لما كان ذلك وكان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ -الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدرات المضبوطة فى جميع الأحوال - إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للملكة فمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذى يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة مايلكه وإذا كان ما تقدم وكانت السيارات غير محرم إحرارها وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أقتصرت على بيان ضبط المخدرات بالسيارة التى أستخدمت فى إرتكاب الجريمة دون إستظهار ملكية السيارة وبيان مالكيها وما إذا كانت ملوكة للمطعون ضده الأول الذى أسند إليه وحده قصد الإتهام - أم لقائدها - المطعون ضده الثالث والذى أسند إليه مطلق الأحرار المجرد عن أى قصد - أم لأحد غيرهما وكان تصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الإحالة.

(نقض ١٤/٢/١٩٨٢ - الطعن ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق)

مناط الحكم بالمصادرة عملاً بحكم المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة

١٩٦٠

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد أستخدمت فى إرتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده إلى جانب الجوهر المخدر مبلغ من النقود ومطواه ثبت خلو نصلها من أثر المادة المخدرة . وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفه الذكر مما مفاده إنصراف المصادرة إلى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه - أعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من عقوبات المصادرة بتصرها على الجوهر المخدر المضبوط.

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٠ - الطعن ١٠٦٣ لسنة ٥٢ ق)

عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة فى إحدى الجنح المنصوص عليها فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ عند ثبوت سبق الحكم على الجانى بعقوبة بمقتضى أحكام ذات القانون»

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإجار فيها قد نصت على أنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليها فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه حضورياً بالحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة قدرها خمسمائة جنيه لإحراز مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر فإن المحكمة إذ إنتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة إلى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً التى دانت به وفقاً لأحكام ذلك القانون وماكان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة طالما إنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التى كانت مطروحة أمامها إنه سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم التى نص عليها فى القانون

ذاته. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة فإنه يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٥ - الطعن ١٠٩٠ لسنة ٥٢ ق) إطمئنان المحكمة إلى العينة المضبوطة ونتيجة تحليلها أثر ذلك:

أستقر قضاء محكمة النقض على أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التى إنتهى إليها التحليل فلا تثريب عليها أن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٠ - الطعن ١٨٥٢ لسنة ٥٢ ق)

الدفع بأن المادة المضبوطة ليست من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً فى الجدول الملحق بالقانون - دفاع جوهري - مؤدى ذلك

لما كان الطاعن قد دفع بأن المادة المضبوطة لا تندرج تحت البند رقم ٩٤ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، وكان يشترط لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة فى الجدول الملحق بالقانون الذى إنطوى على نصوص التحريم والعقاب ، وإن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، وكانت المادة المجرم حيازتها تحت بند ٩٤ من ذلك القانون والمضافة بالقرار الوزارى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ هى مادة " الميتاكوالون" وليست مادة الموتولون الواردة بتقرير معاميل التحليل الكيماوية ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تتقصى عن طريق الخبير الفنى - ما إذا كانت المادة المضبوطة هى لعقار الميتاكوالون أم أنها لغيره ولا يغنى عن ذلك إشارتها إلى تقارير أخرى غير مطروحة عليها ومودوعة فى قضايا أخرى للتدليل على ما أنتهت إليه من أمر تجريم هذه المادة - إذ أنه من المقرر ألا تبني المحكمة إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن إعتمدت على أدلة و حكمها ووقائع إشتقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضبوطة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلاً . لما كان ما تقدم

فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٥ - الطعن ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق)

متى لا تلتزم المحكمة بتبنيه الدفاع إلى ما أسبغته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المخروجة عنها - مثال من واقعة إحراز مخدر:

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تجميعها إلى الوصف القانوني السليم وإذ كانت الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة إحراز الجواهر المخدرة هي بذاتها الواقعة التي أتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دأب الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإتهار لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين أعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجرداً عن أي من قصدى الإجبار أو التعاطى ، إنما هو تطبيق سليم بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتهار فيها يستلزم أعمال المادة ٣٨ منه إذا ثبت لمحكمة الموضوع أن الأحرار مجرد من أي من القصدین اللذين عليها أن تسظهر أيهما وتقيم على توفره الدليل ومن ثم فإن على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسبغته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها ، وإذا كان الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون المذكور أن الأعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ منه وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الأعفاء أ ، إثناء مقوماته إنما يكون بعد أسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره وبذلك لا يكون هناك محل لما يشتره الطاعن في هذا الشأن ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس نتعننا رفضه موضوعاً.

(التفص ١١/٩/١٩٨٢ - الطعن ٢٤٤١ لسنة ٥٢ ق)

مفاد المادة ٤٢ من القانون ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد إستخدمت فى إرتكاب الجريمة. وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده - إلى جانب المواد المخدرة - مطواه ثبت أنها ملوثة بمخدر الحشيش ، وكان الحكم قد قصر قضاءه - فى خصوص المصادرة - على المادة المخدرة دون المطواه سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه - أعمالاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بجعلها شاملة للمطواة والمواد المخدرة المضبوطة .

(تفص ١/٣/١٩٨٣ - الطعن ٥٧٧٤ لسنة ٥٢ ق)

الإعفاء المقرر بنص المادة ٤٨ من قانون المخدرات - ماهيته - شرط الإنتفاع به -

لما كان ذلك وكان من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناح المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالأبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذ كان البلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط باقى الجناة ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه - وهو فى معرض الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن - أن الطاعن لم يدل بأية معلومات صحيحة وجديدة بل حاول إلصاق الإتهام بآخر قضى بهراءته بغية الإفلات من العقاب ، وكان لقاضى الموضوع أن يفصل فى ذلك مادام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفض مطلب الطاعن الإنتفاع بالإعفاء بالأعفاء المقرر فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات

ويكون النعى عليه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣ - الطعن ٤٩٨٨ لسنة ٥٢ ق)

طلب المتهم ضم حرز المواد المخدرة - ما يكفى للرد عليه

لما كان الحكم قد تعرض لما طلبه المدافع عن الطاعن ضم حرز المواد المخدرة وإرسال عينات أخرى إلى معامل التحليل ورد عليه فى قوله : " وحيث أن الدفاع لم يتعرض بالطعن على إجراءات أخذ العينة التى تمت بمعرفة النيابة العامة وأرسلت إلى المعامل الكيميائية وثبت أن المواد هى لبوهر الحشيش ، والمحكمة تطعن إلى سلامة الإجراء ولا ترى ضرورة لإعادة أخذ عينة وإرسالها إلى معامل التحليل وترى فى ذلك مجرد إطالة لأمد الفصل فى الدعوى وليس له مسوغ ومن ثم تلتفت عنه المحكمة ولا تستجيب له " وهو رد سائغ لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من أن جانباً من المواد المضبوطة لم يرسل للتحليل ولم يثبت إنه مادة مخدرة لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية فى كنهه بقية المواد المضبوطة التى لم ترسل للتحليل فضلاً عن أنه لا ينفى عن الطاعن حيازته لكمية الحشيش التى أرسلت للتحليل فمستولته الجنائية قائمة على حيازته هذه المواد قل ما ضبط منها أو كثر هذا فضلاً عن أن الطلب الخاص بضم الحرز لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل لإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى أطمأنت إليها المحكمة فلا عليها إن هى أعرضت وإلتفتت عن إجابته ومن ثم فإن هذا النعى يكون فى غير محله

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ٤٩٨٩ لسنة ٥٢ ق)

لا يتال من سلامة الحكم عدم إirاده نص الخير بكامل اجزائه - مخدراته

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير المعمل الكيميائى وأبرز ما جاء به من أن السائل الموجود بالزجاجات المضبوطة لعقار الديكسامامين المدرج بجدول المواد المخدرة رقم ١ بند ٥٨ فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم إirاده مضمون تقرير المعمل الكيميائى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا يتال من سلامة الحكم

عدم إيراد نص تقرير الحبير يكامل اجزائه.

(نقض ١٤/٦/١٩٨٣ - الطعن ١١٠٩ لسنة ٥٣ ق)

إحراز مخدر - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصلياً وإحتياطياً سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين - طلب جازم لتلزم بإجابه المحكمة إذا لم تنته إلى البراءة - ليس للمحكمة أن تبدى رأياً في دليل لم يعرض عليها - مثال معيب

لما كان طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصلياً وإحتياطياً سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلباً جازماً لتلزم المحكمة بإجابه متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة وإذا كان ذلك وكان من المقرر أيضاً في قضاء هذه المحكمة انه يتعين إجابة طلب الدفاع إلى طلب سماع شهود الواقعة ولم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يتم التهم بإعلاناتهم وأنه ليس للمحكمة أن تبدى رأياً في دليل لم يعرض عليها لإحتمال أن يفسر هذا الدليل بعد إطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها إقتناعها ووجه الرأي في الدعوى وإذا كان الحكم - في تحصيله لواقعة الدعوى قد أثبت أن الطاعن الذي كان جالساً أمام سكنه - ألقى بالمخدر أثر مشاهدته للضابط وأفراد القوة المرافقة له وأسرع بالهرب وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الضابط كلف أحد رجال القوة المرافقة له بمساعدته في القبض على الطاعن ، فإن طلب الدفاع مناقشة أفراد القوة في تلك الأمور المتعلقة برواقعة الدعوى والظاهر المتعلق بها يعد طلب جوهرياً كان يتعين على المحكمة إجابته لإظهار وجه الحق في الدعوى ولا يقبل منها ماساقته من تبرير رفضها ذلك الطلب لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح وهو مالا يصح في أصول الإستدلال . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه.

(نقض ٢٩/١١/١٩٨٢ - الطعن ٢٢٤٥ لسنة ٥٣ ق)

إحراز محذر بقصد الإيجار - وأفعه مادية يستغل فالصى الموضوع بالفصل فيها - مثال سائخ :

من المقرر إن إحراز المخدر بقصد الإيجار هو واقعة مادية يشتغل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الإيجار فى قوله : " وكانت ما أنطوت عليه تحقيقات الجناية رقم ٣٧ سنة ١٩٧٦ المطرية المنظورة بتلك الجلسة من قرار المتهم بسبق الحكم عليه لجريمة مخدرات من شواهد الماضى على سلوكه فى الحياة كما بدأ ما أستظهرته عمليات البحث والتحرى وتعدد لفافات المخدر المضبوطه من شواهد الحاضر المستفيضة على إحترافه بيعها ومع ذلك فليست شواهد الماضى وشواهد الحاضر بالرؤية الواقعية التى يستمد منها الحجة البالغة فحسب بل لقد أقر هو نفسه بإغماسه فى النشاط فى المواد المخدرة من قبل فى تحقيقات الجناية المشار إليها مما يدل دلالة إلزامه على ثبوت قصد الإيجار لديه - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد إقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى - والتى لا تخرج عن الإقتضاء العلى والمنطقى إن إحراز الطاعن كان بقصد الإيجار فإن قضاء الحكم المطعون فيه يكون سائغاً فى أستخلاص هذا القصد لدى الطاعن ويكون النعى عليه بالفساد فى الإستدلال غير سليده .

(نقض ٢٩/١١/٢٢٤٤ - ١٩٨٣ الطعن لسنة ٥٣ق)

تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم . شرط ذلك

لما كان من المقرر أن تناقض أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه - كما هى الحال فى الدعوى - وكان الحكم المطعون فيه أستخلص للأسباب السائفة التى أوردتها أن الضابط عثر على المخدر المضبوط بجيب جلياب الطاعن - وكانت هذه الواقعة هى قوام شهادة كل من الضابط والشرطى السرى بغير خلاف بينهما . وكان ما وقع بينهما من تباين فى خصوص لفافات المخدر وعددها ومقدار النقود المضبوطة ومكان وقوف السيارة وما قرره الطاعن للضابط - بفرض قيامه - لا يتصل

بجهر الادلة التي قام عليها الحكم ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يعدوا ان يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٩ - الطعن ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ ق)

تقدير الدليل المستمد من أقوال شاهد الواقعة . سلطة محكمة الموضوع . مثال .
إختلاف وزن المخدر:

جدل الطاعن والتشكيك في إنقطاع الصلة بين المادة المخدرة المضبوطة للنيابة والى أجرى عليها التحليل بدعوى إختلاف ما رصدته النيابة من وزن لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من وزن أن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شاهد الواقعة وفي عملية التحليل التي أطمأنت إليها حكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من إطلاقاتها .

نقض ١٩٨٤/٢/١٢ - الطعن ٥٧٧١ لسنة ٥٣ ق)

**وجوب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على
هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات - هادي**

المراد

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها انتهى إلى عقاب المظنون ضده بالمواد ١/٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وأوقع عليه عقوبة السجن مدة ثلاث سنين وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدر المضبوط . لما كان ذلك وكانت السيارات غير محرم إحرارها وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم

وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان السيارة مملوكة لزوجـة المطعون فإنها لم تكن فاعلة أو شريكة فى الجريمة وإذا إنتهى الحكم إلى عدم مصادرة السيارة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ٥٧٩٧ لسنة ٥٣ ق)

القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يسوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها - مثال:

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن تحريات المقدم حمدى لطفى الجزار وكيل قسم مكافحة المخدرات دلت على أن المتهم حميد سلامة محمد سالم يقوم بالإتجار فى المواد المخدرة وحيازتها فى مسكنه كما أنه يقوم بنقلها بالسيارة رقم ٢٢٨٣٢٧ ملاكى القاهرة فأستصدر أذنًا من النيابة لضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وكذا السيارة ، ونفذ لهذا الأذن توجه بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣ حوالى الساعة ٨ و ١٥ دقيقة صباحاً لمسكن المتهم حيث فتح له الباب فقم بضبطه وتفتيشه عشر معه بتجريف بالحاتم الذى كان بأصبع اليد اليمنى للمتهم على لفافة صغيرة بها قطعة من مادة الأفيون دون الوزن واجهه بها فأعترف بإحرازها بقصد التعاطى وتفتيش مسكنه عشر على السرير بحجرة النوم على كيس من القماش الدمور بداخله سبع طرب من مادة الحشيش ، كما عشر أسفل المخدة على مبلغ ١٦٠٠ جنيه ، ثم أطحب المتهم وقام بتفتيش السيارة رقم ٢٢٨٣٢٧ ملاكى القاهرة فعثر فى دواستها فى مخزن سرى " أسفل الدواسة" على طرية من مادة الحشيش ، وبواجهة المتهم بما ضبط من مادة الحشيش إـعترف بإحرازها بقصد الإـتجار ، وثبت من تقرير العامل الكيماوية أن المواد المضبوطة حشيش وبلغ جملة وزنها ٤,٢٣٠ كيلوجرام ، وأفيون يزن ١٥ جرام . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المقدم حمدى لطفى الجزار وما ثبت من تقرير العامل الكيماوية ، وهى أدلة سائفة من شأنها تؤدى إلى ما رتبـه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافياً لتفهم الواقعة بـاركانها وظروفها حسبما إستخلصتها

المحكمة ، وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي التي دان الطاعن بها ، كان ذلك محققاً لحكم القانون ، ويكون ما يتعاه الطاعن على الحكم من القصور في غير محله ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن من حق المحكمة التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إليها أو الرد عليها صريحاً . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه - قد ورد أقوال شاهدي النفي وأطرحها لعدم إطمئنان المحكمة إليها ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ - الطعن ٦٨٥٢ لسنة ٥٣ ق)

الدليل في المواد الجنائية - يكفي إستخلاصه عن طريق الإستنتاج حدود ذلك - مثال :

المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً دالاً مباشراً على الواقعة المراد إثباتها ، بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما يكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان ما أوردته المحكمة - على السياق المتقدم - يؤدي في العقل والمنطق إلى ما رتبته المحكمة عليه من قيام الطاعنين بزراعة نيات الشخصا محل الإتهام ، فإن النفي عليه في هذا الشأن يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٤/١٠/١٧ - الطعن لسنة ٥٤ ق)

مواد مسخرة - جريمة - دفاع - ماهية الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه - ما ليس كذلك :

لما كان ما يتعاه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع لعدم تحقيق المحكمة ما أثاره بشأن مدى إتساع جيب صديقية للمخدر المضبوط مردوداً بأن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ، ولما كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن كل ما قاله الدفاع عن الطاعن

فى هذا الخصوص :..... ومن ناحية صدى المتهم فإنه لا يستطيع الإحتفاظ بهذه الكمية حتى تصدق رواية رجال الضبط فى التحقيق . فإن هذا الذى ذكره الدفاع لا يعدو طلباً بالمعنى السالف ذكره إذ هو ان يكون لا يعدو دفاعاً موضوعياً يتطرى على دفع بتلفيق الإتهام من جانب الضابطين وهو مالا يستأهل من المحكمة - بحسب الأصل - رداً خاصاً ، إذ فى قضائها بإدانة الطاعن إستناد إلى أدلة الثبوت التى أوردتها فى حكمها ما يفيد إطراحها له ، ولا ينال عن سلامة الحكم ما أستطرد إليه تزيد رداً على هذا الدفاع من وجود آثار للمخدر عالقة بجهوب الصدى .

(نقض ٣٠/١٠/١٩٨٤ - الطعن ٢٧٨ لسنة ٥٤ ق)

إعتراف المتهم بإحرازه للمخدر - تعويل المحكمة عليه . نعى المتهم على المحكمة أن إعتزاله كان مقروناً بإلتقاء علمه بأن ما يحزره مخدر - لا ينقص من قيمة الإعترا - مبرر لذلك

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى إعترا الطاعن فى تحقیقات النيابة بقوله : " وقد إعترف المتهم بتحقیقات النيابة بإحرازه للمادة المخدرة المضبوطة مقدراً أن مجهولاً سلمها أباه وكلفه بنقلها له على أن يتسلمها منه فى مكان حدده له وذلك فى مقابل عشر جنيهات . وكان لا ينقص من قيمة الإعترا الذى تسانده إليه الحكم فى قضائه ما يذهب إليه الطاعن من أن أقواله سالفه الذكر وردت مقرونة بإنتفاء علمه بأن ما يحزره مخدر . ذلك بأن محكمة الموضوع ليست مقيدة فى أخذها بإعترا المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقية التى تصل إليها بطريق الإستنتاج والإستقراء ، وكافة المكنات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق.

(نقض ٢٥/١٢/١٩٨٤ - الطعن ١٨٤٢ لسنة ٥٤ ق)

الأدلة فى المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى . سلوطة أحدها أو إستبعادها . أثره

لما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة ألا تبنى حكمها إلا على الوقائع الثابتة

فى الدعوى وليس لها ان تقيم قضاها على امور لا سند لها من التحقيقات ، وكان الحكم لم يكشف عن وجه ما أستدل به على أن الضغائن والمحسومات متأصلة فى نفوس أهل البلاد التى حصل فيها الضبط ، تسابقاً لمذهبة فى ترجيح تلفيق الإتهام للمطعون ضده ، يدس بذور النبات المخدر فى أرضه إنتقاماً منه وهو مالم يقل به المطعون ضده نفسه الذى نفى فى التحقيقات وجود خلاقات بينه وبين أحد ، وكان ما أورده الحكم مما سلف لا أصل له فى الأوراق ولا يعتبر من العلم العام لأنه ليس من قبيل الحقائق التى تحتاج إلى إثبات ، فإن الحكم يكون قد أستند على دعامة فاسدة مما يبطله ، ولا يؤثر فى ذلك ما أورده من أسانيد أخرى لقضائه لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة تكون المحكمة عقيدتها منها مجتمة بحيث إذا سقط أحدها أو أستبعد تعلل الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون معيباً بما يوجب نقضه وإعادة .

(نقض ١٩٨٥/٥/٢٢ - الطعن ٧٧٣ لسنة ٥٤ ق) .

جداول المخدرات

الجدول رقم (١)

المواد المعتبرة مخدرة (١)

[مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩]

القسم الأول:

Cocaine

١- كوكايين

Methyle ester of benzoylecgenine

أستر مثيلي لنترويل الكيجنين .

كافة مستحضرات الكوكايين المدرجة أو غير مدرجة في داستير الأدوية والتي تحتوي على أكثر من ١٠٪ من الكوكايين سواء صنعت من أوراق الكوكا (خلاصتها السائلة أو صيغتها أو من الكوكايين مخففات الكوكايين في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها.

٢- هيروين

Herion- Diacetylmorphine-(Acetomorphine- Diamorphine)

ثنائي ستيل مورفين بناته أو مخلوطاً أو مخففاً في أي مادة كانت درجة تركيزه وبأي نسبة .

القسم الثاني

١- أتورفين Atorphine

٨,٧ - ثنائي ابيو - ٧ ألفا - (١-آر) - أيدروكسي - ١ - ميثيل بيوتيل -
 ميثيل - ١٤,٦ اندوايثانومورفين.

7,8 dihydro Tetrahydro-7 alpha(1-hydroxy-1-methbut
 _6.14-Endoethenoripavine.

أو

أو رباعي ايلندرو - ٧ ألفا - (١-أيدروكسي - ١ - ميثيل بيوتيل - ١٤,٦ -
 اندوايثانون مورفين

Tetra -7 Alpha (1-hydroxy-1-methybut) -6.14 Endoe-
 thenoripavine

١٢,٣,٣,٨,٩ - سداسي أيدرو - ٥ - أيدروكسي - ٢ - ألفا
 (١-آر) - أيدروكسي - ١ - ميثيل - بيوتيل (٣-مئوكسي - ١٢ - ميثيل - ٩,٣ - أثيرو - ٩,
 ٩ - أميتوفينانثرو (٥,٤ - ج د) فيوران

(1(R) - *1.23.3a,8.9 -Hexahydro -5hydroxy-2Alpha
 hydroxy-1methylbutyl) 3-methoxyl-12-methyl-3.9
 a-ethino-ethino-phenanthro (4.5-bed) Furan.

(١) مواد بالمجدول الأول مستهدلة بقرار من وزير الصحة رقم
 ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الوقائع المصرية العدد ٢٠٦ في ٥ سبتمبر
 ١٩٧٦ م.

٢ - Immobilon -M 99

مثل

أثيل مثيل التيامبيوتين Ethiomethylthiamentene: ٣-أثيل
مثيل أمينو-١,١ ثنائى (٢-ثيينيل) -١ بيوتين

3- Methylamino-1-1-di(2thienyl)- 1butene

Emethibutin-Ethylmethimbutene مثل

٢- أستيل ميثادول

Acetylmethadol

٣-أستيوكسى ٦-ثنائى أمينو-٤,٤ ثنائى
فنيل هيبيتان

*3-aceto-6- methylamino-4-4-diphenylheptane.

Amidon acetate-Methadylacetate مثل

Acetorphine 4 - أستيورفين:

أرثو ٣-أستيل ٧,٨ ثنائى أيدرو - ٧-ألفا
١- (١ آر) -إيدروكسى -١

مثل نيوتيل (أرثو ٦-مثيل-١٤,٦ أنداينو
مورفين

O6-acetyl-7.8 dihydro -1- methyl butyl,O6-methyl
6.14-endorphanomorphine .

أو

٣-أرثو -أستيل رباعى أيدرو-٧ألفا

Oxycondone

٦-أكسيكودون

١٤-أيدروكسي ثنائي أيدرو الكوديتون

14-hydroxydihydrocodienone

أو ثنائي أيدروكسي كوديتون .

Dihydrohydroxycodine.

مثل

Codeinon-Dihydrone-Eucodal

Oxymorphine

٧-أكسيمورفين

١٤- أيدروكسي ثنائي أيرومورفينون

14-hydroxydihydromorphine.

أو:

ثنائي أيروروكسي ومورفينون

Dihydro hydroxy morphinone .

مثل

Numorphane-5501

Morphine -N-Oxide

أكسيد -ن- المورفين :

وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأوزنات الخماسي التكافؤ

مثل : Genomorphine

وكذلك المشتقات الأخرى ذات ازوت الحامسى التكافؤ

مثل Codeine N-Oxide Genocodeine

٩- الأفيون : Opium

ويشمل الأفيون الخام والأفيون الطبي والأفيون المحضر بجميع مسمياتهم ، وكافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الأدوية والتي تحتوى على أكثر من ٢. من الأفيون

ومخلفات الأفيون فى مادة غير فعالة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها :

١٠- ألفا برودين : Alphaprodine

ألفا -١، ٢ ثنائى مثيل -٤- فنيل -٤- بريونوكسي بيريدين

Alpha -1,3 -dimethyl-4-phenyl-4-propionox

ypiperidine.

مثل

GF 21 - Nisentil-prisilidene.

١١- ألفا ستيل ميثادول Alphacetylmethadol

ألفا -٣- أسيتوكسي ٦ مثيل أمينو -٤.٤- ثنائى فنيل هيببىتا

Alpha -3 - acetoxy - dimethylamine -4,4 diphenylhep-
tane

N.J.H. 2953

مثل

١٢- ألفا -٣- مئيل-١- مئيل-٤- فنيل- بروپيونوكسي پيپيردين

Alpha-3-ethyl-1-methyl -4- phenyl -4- 4- propionoxypiperidine

NU 2 -1932

مثل

Alphamethadol

١٣- ألفا ميثادول

ألفا -٦- ثنائي مئيل أمينو -٤,٤- ثنائي فنيل -٣- هيبتانول

Alpha -6- dimethylamino -4.4 -diphenyl -3-

heptanol

Allylprodine

١٤- الليل برودين

٣-الليل -١- مئيل -٤- فنيل -٤- بروپيونوكسي پيپيردين

3-allyl-methyl-4-phenyl-4 propionoxypiperi

dine

Alperidine -+N.L>H. - 7440

مثل

Amphetamin

١٥- أمفيتامين

- (±) -٢- أمينو -١ فنيل بروبان

(±) -2- Amino-1-phenylpropane .

بذاته وزملاؤه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة^(١)

مثل Anorexine-Acetdron-Benzedrin-ronAkted

مع ملاحظة أن ليفوامفيتامين لا يعتبر مادة مخدرة.

١٦- أموباربيتال : Amobarabital

٥- إيثيل -٥- (٣-مثيل بيوتيل) حمض باريتيوريك

5-ethyl -5- (3-methylbutyl) Barbuturic acid

مثل Amytal

١٧- إنيلايريدين Anileridine

١- بارا - أمينو إيثيل -٤- فنيل بييريدين -٤- حمض كاروكسيليك استرأثيلي

peridine - 1(2-(para-aminophenyl)- ethyl-4-phenylpi-
4- carboxylic acid ethyl ester.

مثل Leritine-MK-89 WIN 13707

١٨- إيتوكسيريدين Etoxerdine

١- (٢١- إيدروكسي أتوكسي إيثيل) -٤- فنيل بييريدين -٤- حمض كاروكيليك
استرأثيلي

eridine -4- -1-(2-hydroxyethoxy) ethyl) -4-phenylpip
carboxylic acid ethyl ester

مثل

Atenotax - ateno2 -Carbetidine . U.C. 2072

Etonitazene **١٩- إيتونيتازين:**

۱- ثنائی آمینو ائیل بنزیل -0- تیٹرونیتریل -0- تیٹرونیتریمیدازول.

1-diethylaminoethyl-2-para-ethoxybenzyl-5-nitrobenzimidazole

N.L.H. -7607 مثل

۲۰- ایدروکودون Hydrocodone

ثنائی ایڈروکودیتون

Dihydrocodeinone

مثل

Ambenyl - Calmodid - Eicodide Diconone - Biocodone

۲۶- ایلروکسی پیئیدین

Hydroxypethidine

٤- مینا- ایدروکسی فنیل -١- مثیل بیبزیلین -٤- حمض کاربوکسیلیک اسرائیلی.

4-meta-hydroxyphenyl -1- methylpiperidine -4- carboxylic acid ethyl ester

آؤ:

۱-مئیل -۴- (۰.۳) یدروکسی فنیل) -بیپیریدین -۴- حمض کاربوکسیلیک
ایستیراییلی

1- methyl -4(3hydroxyphenyl) piperidine -4- carbox-
ylic acid ethyl ester

مثل =

Bemidone- Hydropethidine - oxy dolantin

۲۲-آیدروکسی -۲- ائوکسی -۲- ائیل -۱- فنیل -۴- پروپونیل -۴-
بیپیریدین.

Hydroxy -2-ethoxy-2-ethyl-4-propionyl-4-piperidin

Hydromorphine : ایرومورفون

ثنائی ایرومورفینون:

dihydromorphinone

مثل :

dihydromorphinone

Laudadin -Dilaudide - Dimorphone.

۲۴-ایرومورفینول

Hydromorphinol

۱۴-ایروکسی ثنائی ایرومورفین

14-Hydroxydihydromorphine.

مثل

N.L.H.- 7472

٢٥- إيزوميثادون

Isomethadone6-

٦- ثنائي أمينو -٥- ميثيل -٤,٤- ثنائي فنييل -٣- هيكسانون .

6- dimethylamino -5- methyl -4,4 -diphenyl -3- hex-
anone

مثل

Isodanon- Isoamidone -N.I.H. 2880

٢٦- بئيدين

Pethidine

١- ميثيل -٤- فنييل بيپيريدين -٤- كاربوكسيليك إسترأثيريلي

1-methyl -4- phenylpiperidine -4- carboxylic acid
ethyl ester

مثل

Dolantin -Demerol -Dolosit

٢٧- بئيدين وسيط أ-

Pethidine IntomEDIATE A

٤- سيانو -١-مثيل -٤- فنييل بييريدين

4-cyano -1-methyl -4-phenylpiperidine.

أو

١-مثيل -٤-فنييل -٤-سيانو بييريدين .

1-methyl -4-phenyl -4- cyanopiperidine

pre-pothidine

٢- بشيدين وسيط ب :

٤- فينييل بييريدين -٤- حمض كاربوكسليك إستر ايثيلي

4-phenylpiperidine-4- carboxylic acid ethyl ester.

أو

أثيل -فنييل -٤- بييريدين كاربوكسيلات

Ethyl 4- phenyl -4- piperidinecarboxylate

مثل :

Norsethidine

٢٩- بشيدين وسيط ج :

Pethidine - Intermediate -C

۱-مethyl -۴- فنیل پیریدین -۴- حمض کاربوکسیلیک

1-methyl -4- phenylpiperidine -4- Carboxylic acid

مثل

Meperidinic acid

۳۰- پسیلوسیبین

Psilocybine

۳- (۲- ثنائی آمینو ائیل) اندول -۴- یل ثنائی ایدروجن فوسفات:

3-(2-d-methylaminoethyl) indol -4-yl dihydrogen phosphate.

۳۱- پروپیریدین

Properidine

۱-مethyl -۴- فنیل پیریدین -۴- حمض کاربوکسیلیک استرین پروپیل.

1-methyl -4-Phenolpiperidine-4-carboxylic acid ester.

مثل

Gevolina - lpropethidine - Isoperidine

۳۲- بروهبتازین:

Propehtazine

۳۱ ثنائي ميثيل - ٤ - فنييل - ٤ - بروبيونوكسي آزوسيكلون هيپيتان.

1.3 dimethyl -4- phynyl -4- propionoxyazoc
ychoptane.

أو

۱، ۳ ثنائي ميثيل - ٤ - فنييل - ٤ - بروبيونوكسي سلاسي ميثيل أيتيمين

1.3 dimethyl-4-phenyl -4- propiopoxyhexa mrthyle-
noimine

مثل

Dimephoprimine -WY-757

۳۳ - برتراميد

Piritramide

۱- (۳- سيانو- ۳، ۳- ثنائي فنييل برويل) - ٤ - (۱- پيريدينو) پيريدين - ٤ -
حمض كاربوكسليك اميد.

1-(3-Cyano-3.3-diphenylpropyl)-4-(1pip- eridino) -
piperidine -4- Carboxylic acid amide.

أو:

۲، ۲ - ثنائي فنييل - ٤ - (۱) - ٤ - كاريامويل - ٤ - پيريدينو) - پيكتيرينيتيل.

Dipidolor -R.3365 -Pipridolan

۳۴- بزیترامید

Bezitramide

۱-(۳- سیانو فنیل برومیل) -۴- (۲-اُکسو -۳- برومیونیل -۱- بتزییدانیل -
بیبریدین.

1-(3- cyano -3.3 -diphenylpropyl)-4-(2-oxo-
3propisnyl-1-benzomidazoliny)-piperidene.

مثل

R.4845

۳۵- بنتزیثیدین

Benzethidine

۱-(۲- بنتزیل اُکسی ائیل (-۴- فنیل بیبریدین -۴- جمنی کاربوکسیلیک
ایسترایلی:

1-(2-benzyloxyethyl)-4-phenylpiperidine 4-
carboxylic acid ethyl ester.

۳۶- بنتزیل مورفین :

Benzolymorphine

۳۷- بنتزیل مورفین

Benzylmorphine

۳- ننتزیل مورفین

3-Benmzyl morphine

مثل:

Peronine

۳۸- بیتا استیل میثادول:

Brtaacetyl methadol

بیتا ۳- استیروکسی -۱- ثنائی آمینو -۴, ۴- ثنائی فنیل هیپتات.

Beta -3- acetoxy-6-dimethylamino-4,4 diphenylhep-
tane Betazemethadone.

۳۹- بیتا پرودین

Betaprodine

بیتا ۳, ۱- ثنائی -۴- ۴- پروپیونوکسی پیرییدین .

píperidine Beta -1,3 dimethyl -4-phenyl -4-propionox

مثل

NU-1779

۴۰- بیتا میرودین

Betameprodine

بیتا ۳- ائیل -۱- متیل -۴- فنیل -۴- پیروپیونوکسی - پیرییدین :

oxypi- Beta -3-ethyl-1-methyl-4-phenyl-4-propion
peridine

٤١- بيتا ميثادول :

.Betamethadol

بيتا-٦-ثنائي أمينو-٤,٤-ثنائي فنيـل -٣- هيبثانول

Beta-6-dimethylamino-4,4 -dipheynyl-3 heptanol

٤٢- بيمينودين :

Piminodine

٤- فنيـل -١- (٣-أمينو بروبيل) بيبريدن -٤- حمض كاربوكسيليك إستراثيلي:

4- (phenyl -1-(3-Phenylaminoprepyl) Piperidine -4
Carboxylic Acid Ethyl ester.

مثل

Alvodine -anopridine-Cimadon

٤٣- بيوتالبيتال:

Butalbital

٥-الليل -٥-إيزوبيوتيل حمض باريتيوريك

5- Ally -5-Isobutyl barbituric acid

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة

مثل

Allybarbital -Sandoptal-tetrallobarbital

٤٤- ثلاثی میپریدین :

Trimeperidine

٥،٢،١ ثلاثی متیل-٤- فنیل -٤- بریونوگسی بیپریدین:

iperidine 1,2,3-trimethyl-4-phynyl-4-propionoxyp

مثل

Isopromedol- promedol

٤٥- ثنائی ائیل التیامیوتین

Diethylthiambutene

٣-ثنائی ائیل آمینو -١.١ ثنائی-(٢-ئینیل) -١- بیوتین

3-dimethylamino -1,1 -di(2-ethienyl) -1-Butene.

مثل

Diethibutin -N.I.H. 4185- Themalon

٤٦- ثنائی اوکسافیتیل بیوتیرات

Dioxaphetyl butyrate

ائیل -٤- مورفویو-٢و٢- ثنائی بیوتیرات

Ethyl 4-morpholine 2,2 -diphenylbutyrate.

مثل

Amidalgon -Spasmoxale

٤٧- ثنائي بيپانول

Dipipanone

٤. ٤- ثنائي فئيل -٦- بيپريدن -٣- هيپتانول

4,4 -diphenyl-6 piprtidine -3 heptanone

مثل

Fenpidon-Pamedone-Diconal

٤٨- ثنائي آندرو مورفين :

Dihydromorphine

٤٩- ثنائي فينوگسيلات

Diphenoxylate

١- (٣-سيانو-٣,٣-فئيل پروپيل) -٤- فئيل بيپريدن -٤- حمض كاربوگسليك
إيتراثيل

iperidine 1-(3-cyano-3,3-diphenylpropyl)-4-Phenylp
-4- carboxylic acid ethyl ester.

أو

٢.٢ -ثنائى فنيل -٤(٤-كاربوتوكسى-٤-فنييل (بيبيريدينول) بيوتيرنيتريل

2,2 diphenyl -4(4-carbethoxy -4 phenyl) pipido-
nol)buyronitрил

مثل

Diphenoxyle R.1132-1592

وكذلك مستحضراته التى تزيد المادة فى الجرعة الواحدة فيها عن ٢,٥ ملليجرام محسوبة كقاعدة وتحتوى على كمية سلفات الأتروپين تعادل على الأقل ١٪ من جرعة ثنائى الفينوكسيلات.

٥٠ - ثنائى فينوكسين

Diphenoxin

٣-١ سيانو -٣,٣ ثنائى فنيل برويل)-٤ فنيل حمض أيزوتيسكونيك

1-(3-cyano-3,3 diphenylpropyl -4-phenyl isonipecotic
acid

وكذلك مستحضراته التى تحتوى الجرعة الواحدة منها على أكثر من ٥ . ملليجرام من المادة ومخلوطة مع سلفات الأتروپين بكمية تعادل ٥٪ على الأقل من كمية المادة ثنائى الفينوكسين.

٥١ - ثنائى مثيل التيامبيوتين:

Dimethylthiambutene

۳- ثنائی مثیل آمنو-۱.۱ - ثنائی -(۲ر ثیینیل) ۱- بیوتین

3-dimethylamino -1,1 di-(2-thienyl)-1- butene.

مثل

Atninobutene -Dimethibutin

۵۲- ثنائی مثیل آمینو -

Dimepheptanol

۶- ثنائی مثیل آمینو ۴.۴ - ثنائی فنیل -۳- هیتاتول

6-dimethylamino -4,4 diphenyl -3- heptanol

مثل

Amidol -Methadol -N.I.H.2933

۵۳- ثنائی مینوکسادول:

Dimenoxadol

ثنائی مثیل آمینو ائیل-۱- ائوکسی-۱.۱ ثنائی فنیل امینات

2-dimethylamino ethyl 1-ethoxyl-1,1 diphenylacetate.

أو

ثنائی مثیل آمینو ائیل-۱- ائوکسی-۱، ثنائی فنیل امینات

Dimethylaminoethyl -1 ethox-1,1 diphenylacetate.

أو

ثنائي أمينو أثيل ثنائي فنيـل -ألفا -أثوكسي أسيتات.

Dimethyl ethyl diphenyl alpha ethoxyazetate

مثل

Lokarin

٥٤- ثيباكو:

Thebacon

أستيل أيدروكسوديتون

Acetylhydrocodeinone

أو

أستيل ديمثيلو ثنائي أيدروثيباين:

Acetomethylo dihydrocodeinone.

مثل :

Acedicon Novocodon

٥٥- ثيابايي

Thebaine

مثل ٥٦

Pararnophin -1686

- جاوتثيميد

Glutethimid

٢-أنيل -٢-فينيل جولتاريميد

2-ethyl -2- phenylglutarimide

مثل

- Diriden - Alfimid Dormine

٥٧- حشيش بجميع أنواعه ومسمياته مشا الكمنجة أو البالحجو أو الماجواتا أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من أزهار أو أوراق أو سيقان أو جذور أو باتلنج نبات القنب الهندى كتهيبس (ساتيفا) ذكراً كان أو أنثى المستحضرات الجالينوسية للقنب الهندى (الخلاصة والصبغة)... المستحضرات التى قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب الهندى

مستحضرات وابتج القنب الهندى (أى كافة المستحضرات المحتوية على عنصر القنب الهندى الفعال أى الراءبج بأى نسبة كانت)

خلاصة النبات أو أى جزء منه مثل زيت الحشيش .

ابودرة المكونة من كل أو بعض أجزاء نبات الحشيش مثل بودرة الحشيش أو أى خليط آخر.

الراتنجات الناتجة من النبات سواء كانت في صورة نقية أو على شكل خليط أي كان نوعه :

٥٨-ديكسامفيتامين:

Dexamphetamine

(+) ١- ٢ سامينو -١-فنييل بروبان)

(+) -2-Amino -1-phenylpropane

مثل

Maxiton -Dexedrine

٥٩-ديكسورامبيد

Dextromoramide

(+) -٤- (٢-أوكسو-٣: ٣-ثنائي فنييل -٤- (١-بيروليدينول) مورفولين.

(+) -4- (2-methyl-4-oxo 3,3 dipgenyl -4- (1 pyrrolidinyl butyl) morpholin)

أو (+) -٣- مثيل -٢.٢-ثنائي فنييل -٤- مورفولينو - بيوتيريل - بيرولدين

(-) 3-methyl -2,2 diphenyl-4-morpholine butyryl, pyrrolidine

مثل

Pyrrolamidol N.I.H.-7422 SKFD 5137

۶۰- دروتیباتول

۴۳- ثنائی میثوکسی-۷۱-مethyl مورفینان-۶-۱۰-دیول

3,4 Dimethoxymorphinan -6B, 14 diol .

۶۱- دیامبرمید :

Diampromide

ن-(۲-مethyl فین ائیل آمینو (پروپیل) پروپیونائیلید

N-(2-methylphenethylamine) propyl propionilide .

۶۲-دیپرومورفین

Desomorphine

ثنائی ایدرودی اوکسی مورفین

Dihydrodeoxymorphine

او۴و۵ ابرکسی -۳-ایدروکسی -ن-مethyl مورفینان

4,5 epoxy-3-hydroxy -N-methylmorphinan

مثل

Diphydrodesoxymorphine - Permorid.

۶۳- راسیمورامید

(±) -۴- (۲-مethyl -۴- oxy-3,3diphenyl-4-(1-
pyrrolidinyl) Butyl) morphine.
مورفین:

(-) -4-(2-methyl -4- oxy-3,3diphenyl-4-(1-
pyrrolidinyl) Butyl) morphine.

أو

(±) -۳- methyl -۳.۲ ثنائي فنيل -۴- مورفولينوبوتيريل -بيروليدين

(±) -3- methyl -2,2 diphenyl -4- morphinolino -
butyryl - pyrrolidine

مثل

N.I.H. 7421-SKF 5137

۶۴- راسيمورفانان Racemorphan

(±) -۳- ايدروكسي -ن- مثيل ورفنيان

(±) -3- hydroxy -N- Mthylmorphinan

مثل 5431 -1 Citarin - Metherphinane

(۶۵) راسيمورفان

Recemethorphan

(±) -٣- ميثوكسي ن - ميثيل مورفينان

(±) -3- methoxy -N- Mthylmorphinan

مثل

Metharphan -RO-1- 5470

ويلاحظ : ميكستر وميثرفان لا يعتبر مادة مخدرة

(٦٦) سيكوپاريتال

Secorbarbital

٥ - الليل -٥- (١ ميثيل بورتين) حمض باربيثوريك

5-allyl -5- (1-methylbutl) barbiruric acid

مثل

Seconal - Quinalbarbital

بناته وأملأه بناته الصيدلية المختلفة

مثل

(٦٧) فينودوكسين

Phenadexone

٦-مورفولينو -٤.٤ ثنائي فثيل -٣-هيپاتونو

6- morpholino -4,4 diphenyl -3- heptanone

مثل .

C.B. Hepalgin

(۶۸) فینازوسین

Phenazocine

۲-و-ایدروکسی -۵-۹ ثنائی متیل -فین ائیل -۶و۷ بنزومورفان :

2-hydroxy 5,9 -dimethyl -2- phenethyl -6,7 benzomorphan.

۱، ۲، ۳، -هیکسا ایدو -۸- ایدروکسی -۶، ۱۱ ثنائی متیل -۳-فنیل ائیلی -
میشانو -۳- بنزواسین مثل

1,2,3,4,5,6, -hexahydro -6,11 dimethyl -3- phenethyl -2-6
methano -3- benzazocine .

مثل

Narcidinic - Primadol -N.I.H.7519

(۶۹) فینامبرومید

Phenampromide

ن-(۱-متیل -۲-پپیریپیتوئیل) پروپیونانیلید

N-(1-methyl -2- piperidinoethyl) Propionanilide.

أو ن-(۲-مethylpiperid - 2' yl) ethyl) propionanilide .

N-(2- (1-methylpiperid -2' yl) ethyl) propionanilide.

(۷۰) فنتانیل

Fentanyl

۱-فنیل ائیل -۴-ن- بروپیلانیلینوپیریدین

1-Phenothyl -4- N- Propiolyanilinoperidine

مثل

R-4263 -Thealamonial

phenopropidine -R- 1406

Phenomorphane 30hydroxy -n- phenethylmorphinan

(۷۱) فینوپیریدین

Phenoperidine

۱- (۳- ایدروکسی -۳- فنیل برویل)-۴- فنیل -پیریدین -۴- حمض
کاربوکسیلیک استرانیلی

1-(3-hydroxy -3- phenylpropyl -4- phenyl piperidine -4-
carboxylic acid ethyl ester .

أو

۱- فنیل -۳- (۴- کاربوکسوکسی -۴- فنیل پیریدین) پروپانول :

1-phenyl -3- (4-carboethoxy -4- phenyl-piperidine) propa-
nol.

مثل

(۷۲) فینومورفان

۳- هیدروکسی -ن- فین ائیل مورفینان

(۷۳) فمورثدین

Furethidine

۱- (۲- نتراتیدوفیوروفیورال اوكسى ائیل) -۴- فنیل پیریدین -۴- حمض
کاربوکسیلیک استر ائیلی

(1-(2- tetrahydro furyloxyethyl) -4- pheneyl- piperidide -
4-carboxylic acid ethyl ester.

مثل

TA 48

(۷۴) کلونیتازین

۲- بارا- کلونیتزیل -۱- ثنائی آمینو ائیل -۵- تیروتریپتازول

(۷۵) کودوکسیم

ثنائی ایدینوکسی مئیل لوكسیم

(۷۶) کیترویمیدین :

۴- میتا - ایدروکسی فنیل - ۱- مئیل - ۴- پروپیونیل پیریدین

أو

۴- (۳- ایدروکسی فنیل) ۱- مئیل - ۴- پیرید ائیل کیتون أو ۱- مئیل - ۴- میتا ایدروکسی فنیل - ۴- پروپیونیل پیریدین.

مئیل

(۷۷) لیساجید

(+) - ن و ن - ثنائی ائیل لیساجامید

أو

د- حمض لیسوجیک ثنائی امید

مئیل

(۷۸) لیغورفاتول

(-) - ۳- ایدروکسی - ن- مئیل مورفینان

مثل

ويلاحظ أن :

ديكتروفان لا تعتبر مادة مخدرة

(٧٩) ليفوفيناسيل مورفان :

٤-(-)-٣-أيدروكسي-ن-فيناسيل مورفان:

مثل

(٨٠) ليفومواأريد

(-)-٤-(٢-مثيل-٤-أوكسو-٣,٣ ثنائي فنييل-٤-) ١-بيروليدينيل
مورفولين:

أو

(-)-٣-مثيل-٢,٢ ثنائي فنييل-٤-مورفوليتو-بيوتيريل-بيروليدين

(٨١) ليفوميثورفان

(-)-٣-ميثوكسي-ن-مثيل مورفينان

مثل

ويلاحظ أن :

ديكستروميثورفان لا يعتبر مادة مخدرة. (٨٢) مثيل ثنائي إيدرومورفين

٦-مثيل ثنائي إيدرومورفين

مثل

(٨٣) مثيل ديزورفين

٦-مثيل -دلتا -٦- دي أوكسي مورفين

مثل

(٨٤) مستخلصات قش الخشخاش

المادة الناتجة من عملية تركيز قلوبات قش الخشخاش

(٨٥) موراميدوسط

٢-مثيل-٣-مورفولينو ١.١ -ثنائي فنييل بروبان حمض كاربوكسليك (٠)

أو ١- ثنائي فنييل -٢- مثيل -٣- مورفولينوبروبان حمض كاربوكسليك

مثل (٨٦) مورفيردين

١-(٢مورفولينوأيثيل بيبريدين -٤- حمض كاربوكسليك

مثل

(٨٧) كافة مستحضرات المورفين المدرجة في دساتير الأدوية والتي تحتوي على أكثر

من ٢, من المورفين

مخلفات في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيبها .

(٨٨) ميتازوسين :

٢-رايدروكسي -٢-٥-ثلاثي -٦.٧- بنزومورفان

أم ٥.٤.٣.٢.١ -هيكسا أيدرو -٨- أيدروكسي -٣.٦.١١- ثلاثي مثيل
-٢,٦- ميثانو -٣- بنزازوسين

مثل

(٨٩) ميتوبون :

٥- مثيل ثنائي أيدرو مورفينون

مثل

(٩٠) ميثادون

٦-ثنائي أمينو -٤,٤- ثنائي فنييل -٣- هيشانون

مثل (٩١) ميثادون وسيط

٤-سيانو- وثنائي ميثيل أمينو -٤,٤- ثنائي فنييل بيوتان.

أو

٢- ثنائي أمينو -٤- ثنائي فنييل -٤- سيانوبيتان

مثل

(٩٢) ميثامفيتامين

(٠) -٢ مثيل -١- فنييل بريان

=مثل

(٩٣) ميثاكوالون

۲-مئیل -۳- آ- تولیل -۴(۳)۴- کونازرولینون

مثل

(۹۴) مئیل فینیدات

۲- فنیل -۲- (۲-بیریدیل) أستیرمئیلی حمض الخلیك

مثل

(۹۵) میرفین

میریستیل بتزیل مورفین

مثل

(۹۶) نورا سیمشادول

(±) ألفا -۳- أستوکسی -۶- مئیل أمینو -۴, ۴- ثنائی هیبیتان

مثل

(۹۷) نوریبیانون

۴, ۴- ثنائی فنیل -۶- بیریدینو -۳- هیکسانون

مثل (-) -۳- آیدروکسی مورفینان

مثل

(۹۹) نورمورفین

دى مشيل مورفين

أون-دى مشيل مورفين

(۱۰۰) نور مشادون

۶- ثنائى أمينو - ۴.۴ - ثنائى فنييل - ۳- هكسانون

أو:

۱.۱ - ثنائى مشيل أمينو أنيل - بيوتانون - ۲

أو

۱- ثنائى مشيل أمينو - ۳.۳ - ثنائى فنييل - هكسانو - (۴)

مثل

(۱۰۱) نيكومورفين

۳.۶ - ثنائى نيكوتنيل مورفين

أو

ثنائى حمض نيكوتينيك أستر المورفين

مثل

(۱۰۲) ۱- إيدروكسى - ۳- بنتيل - ۶، ۷، ۱۰، ۱۰، ۱۰ - ريعى أيدرو - ۶.۶.۹

- ثلاثى مشيل - ۶- ه- ه- ثنائى بنزو (ب، د) بيران .

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج

(١٠٣) ٢- أمسنو -١- (٢,٥) - ثنائي ميثوكسي -٤- مثيل (فثيل برويان

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج

(١٠٤) ٣- (١,٢) ثلاثي مثيل هيببيل -١- إبروكسي - ٧,٨,٩,١٠ - رباعي
أيدرو - ٦,٦,٩ ثلاثي مثيل -٦- ه- ثنائي بنزو ب و د) بيران

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج :

(١٠٥) ٢- (٣- ثنائي أمينو مثيل أثيل (٤- أيدروكسي أندول

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج

(١٠٦) ٣,٤,٥ ثنائي ميثوكسي فين أثيل أمين

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج

(١٠٧) ٣- هيكسيل -١- أيدروكسي ٧,٨,٩,١٠ - رباعي أيدرو -
٦,٦,٩ - ثلاثي مثيل -٦- ه- ثنائي بنزو (ب,د) بيران.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج

(١٠٨) ن و ن - ثنائي أثيل تريبتامين

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج

(١٠٩) ن و ن - ثنائي مثيل تريبتامين ة

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج

(١١٠) (بنتاوسين (١)

وتركيبه الكيماوى ١,٢,٣,٤,٥,٦ - سداسى أيدرو ١١,٦ - ثنائى مثيل
٣- (٣-مثيل - ٢ بيوتنيل) : ٦,٢ - ميثانو - ٣- بنزازوسين ٨- أول -

والمعروف بالأسم التجارى أو الأسم الداى

المركبات من ١٠٤ إلى ١١١ لم يصدر لها أسم دولى معترف به لأن

وكذلك أملاح ونظائر وإستيرات وأثيراد وأملاح نظائر وإستيرات وأثيرات تلك المواد
لم ينص على غير ذلك.

وكذلك أى مستحضر أو مخلوط أو أى مركب آخر يحتوى على إحدى المواد المدرجة
فى هذا الجدول أو على أحد أملاحها أو نظائرها وريتراتها أو أثيراتها أو أملاح
النظائر والأستيرات والأثيرات لهذه المواد وبأى نسبة كانت ما لم ينص على نسبة
محددة.

(١١١) (١)

والمعروفة بالأسم الدولى غير التجارى

(١١٢) (٢)

والمعروف بالأسم التجارى أو الأسم الداى

(١١٣) (١)

والمعروفة بالأسم التجارى أى الداى

(١١٤) (٢)

والمعروف بالأسم التجارى أو الأسم الداى

(١١٥) (٢)

والمعروف بالاسم الدولي غير التجارى

بناتها وأملأها بناتها فى جميع أشكالها الصيدلية المختلفة

(١١٦) (٤)

مثل

(١١٧) (٥)

داى ميثوكسى أمفيتامين

والمعروف بالاسم غير التجارى

(١١٨) (٦)

ميثيلين دى أوكسى أمفيتامين

والمعروف بالاسم غير التجارى

Clonitazene

2- para-chlorbenzyl -1- diethylaminoethyl -5- nitrobrnzimidazole.

Codoxime

Dihydrocodexinone -6- carboxymethyloxime.

Ketobenidone

4- meta - hydroxyphenyl -1- methyl -4- propionylpiperidine

4-(3-hydroxyphenyl -1- methyl -4- piperidyl ethyl ketone

1-methyl -4- metahydrophenyl -4- propionylpiperidine

Ciradone - Ketogan -K 4710

)-(- Lysergid

(-) -N-N -diethyllysergramide

d-lysergic and diethylamide

LSD -LSD-25-Delysid

Leverphanol

(-)-3- hydroxy - N - methylmorphinan

Armeter - I everphan - Dremeran - N.L.H. 4190

Levophenenacylmorphinan'

(-)3 -hydroxy -N- Phennacylmorphinan .

RO -4- 0288 ON.L.H. 7525

Levomoramide

)-(-- (methyl -4- Oxy -4- 3,3 -diphenyl -4- (1Pyrolidinyl
) Butyl) morphine.

(-) -3- methyl -2,2- diphenyl -4- morpholine - Butyryl py-
rooolidine

Levomethorphan

(-) -3- methoxy -N- methylmorphinan

RO 1- 54706

Methyl dihydromorphine

2178

Methyldesorphine -MK 57

Concentrate of Poppy straw

The material arising when poppy straw has entered into a
process for concentration when such material is made avai-
lavle in trade.

Moramide -Intermediate

2-methyl -3- morpholino -1, diphyenylpropane carboxylic
acid .

1-diphenyl -2- methyl -3- morpholinopro pane carboxylic

acid .

Pre-modramide

Morpheridine

1(2- Morpholincethyl -4- Phenylpiperidine -4- carboxylic acid ethyl ester

Morpholinoethylnorpethidine TAI.

Morphine

Metazocine

23-hydroxy 2,5,9 -trimethyl -6,7 benzomorphan

1,2,3,4,5,6,- Hexahydro-8 3,6,11- trimethyl -2-6-methano 3-benzazocine.

Metaobenzorphan -N.I.H.-7410

Mrtopon

5- methyldihydromorphinone

Methyldihydromorphinone -1586

Methadone

6- dimethylamino -4,4 -diphenyl -3- heptanone

Amidone - Heptanon -Polamidon - Dolophin - Phseptone

Metadone - Intermediate

4-cyano -2- dimethyl -4- diphenyl butane

2- dimethylamino -4- diphenyl -4- cyanobutane

Pre-metadone

Methamphetamine

(±) 2- methylamino -1- phenylpropane

Methedrine

Methaqualone

2-methyl -3- a-tolyl -4- (3H) quinazolinone

الجدول رقم (٢)

المستحضرات المستتناة من النظام المطبق على المواد
المخدرة

(أ) مستحضرات المورفين :

(١) لبوس يودفورم والمورفين :

جرام	لللبوس الواحد
٢٣٠	يودفورم
١١٦	كلوريدات الموفيني
زبدة الكاكاو - كمية كافية لغاية جرام واحد	

(٢) لصقة الأفيون

٢٠	راتنج لامى
٣٠	ترينتين
١٥	جمع أصفر
١٨	مسحوق لبان ذكر
١٠	مسحوق الجاوى
٥	مسحوق الأفيون
٢	بلسم البيرو

(٣) لصقة الأفيون

٢٥	خلاصة الأفيون
٢٥	راتنج لامى منقى
٥٠	لصقة الرصاص الصمغية

(٤) لصقة الأفيون

٨ جرام	راتنج لامي
١٥	ترينتينغا عادة
٥	جمع أصفر
٥	لبان دكر مسحوق
٤	جاوى مسحوق
٢	مسحوق الأفيون
٩٠	بلسم اليورو

(٥) لصقة الأفيون

٩٠	لصقة راتنجية
١٠	مسحوق الأفيون الناعم

(٦) لصقة الأفيون (أنظر التركيب تحت رقم ٥)

مخلوطة بغيرها من اللصقات الواردة بالفارماكوبيا

البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانية .

(٧) مروج الأفيون ٥٠ مليلتر

مروج صابوني ٥٠٠ مليلتر

(٨) مروج أفيون (أنظر التركيب الواردة تحت رقم ١٧) :

مخلوط بأحد المروجات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو

بكودكس الصيدلة البريطانية.

(٩) مروج الأفيون التوشادوى :

مروج الكافور التوشادوى ٣٠ جرام

صبغة الأفيون ٣٠

مروخ البلادنا	٥ جرام
محلول النوشادر المركز	٥
مروخ صابونى كمية كافية	١٠٠

(١٠) مروخ الأفيون النوشادى

نفس التركيب الوارد تحت رقم ٩ مخلوطاً بأحد المروفات الواردة بالفارماكوپيا البريطانية أو بكوندكس الصيدلة البريطانية. (١١) عجائن كاوية للأعصاب ومستحضرات تحتوى - عدا أملاح المورفين أو أملاح المورفين والكركابين - على مالا يقل عن ٢٥٪ من الأحماض المرتبطة ويدخل فى صنعها كبريتات أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متعاسكة على شكل عجينة. (١٢) حبوب مضادة للأسهال :

كالور	٠.٦٤٨ جرام
خلات الرصاص	٠.١٣
تحت نترات البزموت	٠.١٦٢
حمض التتريك	٠.٦٨٤
مسحوق الأفيون	٠.٢٠

(١٣) حبوب الديجيتا والأفيون المركبة:

مسحوق أوراق الديجيتالا	٠.٣١
مسحوق الأفيون	٠.١٩
مسحوق عرق الذهب	٠.١٣

كهرمات الكينين ٧٨-ر.

شراب الجليكوز كمية كافية لعمل ١٢ حبة

١٤- حبوب الزئبق مع الأفيون

٣٨٩ر

حبوب الزئبق

١٩-ر.

مسحوق الأفيون

لعمل ١٢ حبة.

(١٥) حبوب الزئبق مع الطباشير والأفيون

٧٨-ر.

مسحوق عرق الذهب مع الأفيون

تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم (٢١)

٧٨-ر.

مسحوق الزئبق بالطباشير

سكر لبن كمية كافية

شراب الجلوكون كمية كافية لعمل ١٢ حبة.

(١٦) حبوب عرق الذهب مع بصل المنصل :

٣٠

مسحوق عرق الذهب بالأفيون

تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم (٢١)

١٠

مسحوق بصل المنصل

١٠

راتنج نوشادري مسحوق

(١٧) حبوب كلورو الزئبقك بالأفيون :

١٠

كلورو الزئبقك المسحوق

٢٠

مسحوق الأفيون

٢٠

خلاصة عرق النخيل

	مسحوق عرقسوس كمية كافية لعمل ١٠ حبات
	(١٨) حبوب يودور الزئبقوز بالأفيون :
٥٠ر .	يودور الزئبقوز الحديث التحضير
٤٠ر .	مسحوق الأفيون
٣٠ر	مسحوق عرقسوس
	عمل أبيض كمية كافية لعمل ١٠ حبات
	(١٩) حبوب الرصاص مع الأفيون:
٨٠	خلات الرصاص المسحوق
١٢	مسحوق الأفيون
٨	شراب الجلكوز أو كمية كافية
	(٢٠) حبوب الترينتينا المركبة :
٥ر .	أفيون
٢٥ر	كبريتات الكينين
٢٥ر	مبعدة سائلة
٨٠ر	ترينتينا
	كبريتات المغنسيوم كمية كافية لعمل مائة حبة
	(٢١) مسحوق عرق الذهب المركب (مسحوق دوفور) :
١٠	مسحوق عرق الذهب
١٠	مسحوق الأفيون
٨٠	مسحوق كبريتات البوتاسيوم

(٢٢) مخاليط مسحوق دوفر (أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٢١)

مع الزئبق الطباشيري أو الأسبرين أو الفيناسيتين
أو الكينين وأملاحه أو بيكربونات الصودا.

(٢٣) مسحوق الكينو المركب

مسحوق الكينو ٧٥

مسحوق الأفيون ٥

مسحوق القرفة ٢٠

(٢٤) أقماغ الرصاص المركبة:

خلات الرصاص المسحوق ٢ر٤

مسحوق الأفيون ٠ر٨

زبدة كاكاو أو كمية لعمل ١٢ قمعاً زنة كل منها حوالى جرام واحد
جرام واحد

(٢٥) أقراص مضادة للزكام رقم ٢

مسحوق الأفيون ٠٠٤٣ر

كبريتات الكينين ٠٠٢٢ر

كلوريدات النوشادر ٠٠٢٢ر

كافور ٠٠٢٢ر

خلاصة أوراق البلادنا ٠٠٤٣ر

خلاصة جلور خانق الذهب ٠٠٤٣ر

(٢٦) أقراص مضادة للأسهال رقم ٢:

مسحوق الأفيون ٠٠١٦ر

كافور ٠٠١٦ر

ر-٠٠٨	مسحوق عرق الذهب
ر-١١	خلات رصاص
	(٢٧) أقراص مضادة للدوسنتاريا :
ر-١٣	مسحوق الأفيون
ر-٦٤٨	مسحوق عرق الذهب
ر-٣٢٤	مسحوق الزئبق الخلو
ر-٣٢٤	خلات الرصاص
ر-١٩٤٤	بزموت بنتانافول
	(٢٨) أقراص الزئبق مع الأفيون :
ر-٦٥	كلورو الزئبق المسحوق
ر-٦٥	أكسيد الأنتيمون المسحوق
ر-٦٥	مسحوق جذور عرق الذهب
ر-٥٦	مسحوق الأفيون
ر-٦٥	سكرلين
	محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد
	(٢٩) أقراص الرصاص مع الأفيون:
ر-١٩٤٤	مسحوق خلالات الرصاص الناعم
ر-٣٢٤	مسحوق الأفيون
ر-٦٤٨	سكر مكرر مسحوق
ر-٦٠	محلول الثيورامين الأثيري
ر-٩٠	كحول

(٣٠) أقراص الرصاص مع الأفيون

١٩٥ ر.

سكر الرصاص

٦٥ ر.

مسحوق الأفيون

محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد

(٣١) مرهم العنق مع المركب:

٢٠

مسحوق العنق الناعم

٤

خلاصة الأفيون

١٦

ماء مقطر

١٠

لاثولين

٥٠

برافين أصفر زهر

(٣٢) مرهم العنق مع المركب :

(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣١ المخلوط بغيره من

المراهم واللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكوندكس الصيدلة
البريطانية)

(٣٣) مرهم العنق مع الأفيون :

٢٥ ر

مرهم العنق

٧٥ ر

مسحوق الأفيون

(٣٤) مرهم العنق مع الأفيون

(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣٣ المخلوط

بغيره من المراهم واللصقات الواردة بالفارماكوبيا
البريطانية أو بكوندكس الصيدلة البريطانية.

(٣٥) ياترين - ١٠٥

(حامض يودو أو كسيكينولابين سلفونيك) مضافاً

إليه ٥٪ أفيون

(ب) مستحضرات الديكوديد:

محاليل الكارديازول ديكوديد

محلول يحتوى على ما لا يقل عن ١٠٪ من الكارديازول

وما لا يزيد على ٥٠٪ من أحد أملاح الديكوديد

(ج) مستحضرات الأيكودال:

(١) أقراص مضادة للأفيون

أيكودال

١ جرام

مسحوق جنطيانا

٣٥

مسحوق عرق الذهب

٢٠

كبريتات الكينين

٢٠

كافاين

٥

سكرلين

٢٥

تخلط ويصنع منها أقراص زنة ٥ قمحة

ملاحظة : يحظر عرض هذا المستحضر على الجمهور بأسم مستحضر مضاد

للأفيون

(٢) أقراص ب.ب. المركبة :

مسحوق بارباريس عادى

٠.٣٢٤

جوز مقى

٠.٠١٣

أيكودال

٠.٠٣٢

عرق الذهب

٠.٦٤٨

...١٣	راوند
...٣٢٤	مسحوق القرفة المركب
...٣٢	طباشير عطري

(د) مستحضرات الكوكايين:

(١) حقن برناتريك:

...٣	(أ) بي سياتور الزئبق
...٢	كوكايين
...٣	(ب) سكسيناميد الزئبق
...١	كوكايين

(٢) حقن ستيل:

...٣	(أ) سكسيناميد الزئبق
...١	كلوريدات الكوكايين
...٥	(ب) سكسيناميد الزئبق
...٣	كلوريدات الكوكايين

(٣) بي هوررات الصودا المركب مع الكوكايين:

على شكل أقراص صلبة تحتوى على الأكثر على ٢٠٪ من أحد أملاح الكوكايين مع ما لا يقل عن ٢٠٪ من الأنتيبيرين أو من المواد المحسنة للطعم ولا يزيد وزن القرص عن جرام واحد.

(٤) عجائن كاوية للأعصاب :

مستحضرات تحتوى - على أملاح الكوكايين أو أملاح الكوكايين والمورفين - ما لا يقل عن

عن ٢٥٪ من الأحماض الزرنيخية ويدخل

فى صنعها أوفينول بالمقدار اللازم

لتكون متماسكة على شكل عجينة

(٥) أقراص كوكايين وأترويين محتوى كل منها

على ٣...٠. جرام من أحد أملاح الكوكايين على الأكثر

زملاح الأترويين على الأقل.

٣...٠. كيريتات الأترويين

٣...٠. كلوريدات الكوكايين

٣...٠. سكر المن

٣٦...٠. زنة القرص الواحد

ونسبة الكوكايين فيه ٣.٨ ٪

(٦) أقراص للموت:

كلوريدات البوتاس

يوق

٢٥...٠. كوكايين

٣٣٥...٠. زنة القرص الواحد

(هـ) مستحضرات قاعدتها خلاصة أو صيغة القنب الهندى

المستحضرات التى قاعدتها خلاصة أو صيغة

القنب الهندى التى لا تستعمل إلا من الظاهر.

الجدول رقم (٣)

في المواد التي تخضع لبعض قيود الجوارم المخدرة

(١) المواد الأتية وكذلك مستحضراتها التي لا تزيد مقدارها عن مليجرام في

الجرعة الواحدة ويتجاوز تركيزها في المستحضر الواحد عن ٢.٥ ٪

مالم ينص على غير ذلك:

أ- إيثيل مورفين ethyl morphine

٣- إيثيل مورفين 3- ethyl morphine

مثل Dionine

٢- أستيل تنأى أيدروكوداين Acetyl dihydrocodeine.

٦- أستيوتركسي -٣- ميتوكسي -ن- مثيل -٤هـ - أبوكسي - مورفينان

6- acetyl-3-methoxy-N-methyl 4,5 -depoxy
morphinan Acetyl codone

مثل Dihydrocodein:

٦- إيدروكسي -٣- ميتوكسي -ن- مثيل -٤.٥ - أبوكسي

مورفينان

6-hydroxy -3- methoxy -N- methyl -4,5- epoxy -
moephrinan

مثل Dihydrin - Paracdin

٤- فولكودين Pholcodine:

مورفولنييل أثيل مورفين

Morpholiethylmorphine.

بيتا - ٤ - مورفولينيل مورفين

Beta 4-morpholinylethyl morphine

٥ - كوداين

٣ - ميثيل مورفين 3-methylmorphine

مثل Morcodeine:

٦ - نوركوداين

ن - ديميثيل كوداين N-dimethyl codeine

N-dimethyl codeine

٧ - نيكوتيل ثنائي أيدرو كوداين

6-nicthodihydrocodeine

أو

أستر حمض النيكوتيلك لثنائي أيدرو كوداين

Nictinic acid ester of dihydrocodeine

مثل

N.I.H. 8238-RC 174

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التي تحتوى على أكثر من ١٠٠ ملليجرام

بالجرعة الواحدة مع ما يساويها على الأقل من مادة الميثيل سليولوز عالم ينص

على غير ذلك

-بروبيرام:

- ن - (١ - ميثيل - ٢ - بيبيريدنواثيل) - ن - بيبيريديل بروبيوناميد

N-(1- methyl -2- piperidinoethyl -n-2

-pyridylpionamide.

٨ - سيكلوباربيتال

Cyclobarbitol

٥ هـ (١ - سيكلوهيكسامين - ١ - يل) - ٥ - أثيل حمض باريتوريك

5-5(1-Cyclohexane-1- yl)-5-ethylbarbituric

acid

8- سيكلوباربيتال cyclobarabital

2- (-) ثنائي ميثيل أمينو- ٢١ ثنائي فنييل ميثانول

5-5(1(10cyclo -1-yl) -5-ethylbarbituric acid

2- Dimethyl amino 2,1 diphenyl methanol

9- فينايكلدين

Phenylclidine

1- (١- فنييل سيكلوهيكسيل) بيپريدن

1-(1-phenylcyclo hexyl) piperidine'

10- فينمترازين :

Phenmetrazine

3- ميثيل - ٢- فنييل مورفيلين

3-methyl-2- phenylmorpholine

11- فينوباربيتال

Pnenobarbital

5- أثيل - 5- فنييل حمض باربيتوريك

5-ethyl -5- phenyl barbituric acid

12- ميروبامات

mer0bamate

2- ميثيل بروپيل - ٣١ ٣١ ٣١- برونيپول ثنائي كاربامات

2- methyl - propyl - 3n1 propanidiol

dixarbamate

13- ميثيل فينوباربيتال

Methyl Phenobarbital :

مثل

Alperti

(جـ) كذلك المواد الاتية : ١-١ أثيل -٢- كلوروفنيل أثيل - كاربينول

Ethyl -2- chlorovinylethynyl Carbonat

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الخارج

Ethochlorovynol

٢- أنامات

Ethinamate

١- أثيل سيكلوهيكسانول كارامات

Ethyl cycle hexanol carbamate

٣- أمفبرامين

Amphepamine

٢- (ثنائى أثيل أمينو) بروبيروفينون

2-(diethylamino) propikophenone

٤- باربيتال:

Barbital

٥- بنتوباربيتال :

Pentobarbital

٥- أثيل -٥- (١- مثيل بيوتيل) حمض باربيتوريك

5-ethyl-5-(1-methylbutyl) barbituric acid

٦- بيبيرادول

Ppipradol

1-1 - ekhCD tkgd - 1-)2-fdfndvdg(ldehkmg

٧- ١-١ - ثنائى فنيل - ١-٢١- بيبيريديل (ميتانول

1,1 -diphenyl -1- 1(2- piperacyl) methanol

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الخارج ب

١٤- مشيبريلون:

Methypylon

٢,٣-ثنائي أثيل -٤,٥ سبيريدين - ديون

3,3 diethyl -5- methyl - 2,4 piperidine -dion

١٥- نيكوكودين

Nicocodine

٦- نيكومتيل كوداين

6- nicomethyl codein

أو

٦- (سبيريدين -٣- حمض كاربوكسيليك) كوداين أستر

وكذلك أملاح ونظائر وأسترات وأثيرات وأملاح نظائر واسيرات جميع المواد المذكورة في هذا الجدول ما لم ينص على غير ذلك.

الجدول رقم (4)

الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة التي لا يجوز - للأطباء البشريين
وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس تجاوزه في وصفة طبية
واحدة

جرام	
٠.٦٠	(١) الأفيون
٠.٠٦	(٢) المورفين وكافة أملاحه
	(٣) داي أستيل المورفين (أسيتومورفين ، ديامورفين)
٠.٢	ديافورم هيرون) وأملاحه
	(٤) بنزويل المورفين (أسيتومورفين ، ديامورفين ديافورم
٠.٠٦	هيرون) وأملاحه
	(٥) بنزويل للمورفين (بيبيرونين) وأملاحه وكافة
	أوكسيدات الأثير المورفينية الأخرى وأملاحها فيما عدا
٠.١٠	أثيل المورفين (ديونين) ومثيل المورفين (كوداينين)
٠.٦	(٦) داي هيدروديزوكسي مورفين (ميزومورفين)
٠.١٥	(٧) التباين وأملاحه
	(٨) ز-أو كسي مورفين (جينومورفين) ومركباته وكلها
	المركبات المورفينية الأخرى ذات الأوزن الحساس
٠.٢٠	للتكافؤ
	(٩) داي هيدروكسي كودينون وأملاحه - كالايكودال
٠.٠٦	واستيراته وأملاحه هذه الإستيوات

- دای هیدرومورفینون وأملاحه (كالدلوديد)ة
- وأستراتة وأملاح هذه أستيرات
- أستيلودای هیدروكوه پینون أو أستیلودای
- هیدروتیابین وأملاحه كالاسیديكون واستيرات وأملاح
- هذه الأسترات
- دای هیدرومورفین وأملاحه (كالپالارامورفان) واستراته
- وأملاح هذه الأسرات
- ٠٠٦
- (١٠) الكركابين وكافة أملاحه :
- للأستعمال الباطنی
- للأستعمال الظاهري
- بشروط أن بوصف فی مركب لا تزيد نسبته فيه عن أربعة ٪
- (١١) الاكجورين وكافة أملاحه وأستيرات وأملاح هذه الأستيرات
- (١٢) أستراثيلی لحمض مثیل -١- فيفیل -٤- بييريدین كاربوکسيلك -٤-
- "بيشدين" وجميع أملاحه وهو كذلك
- (ديميريل ودولا نتين)
- (١٣) القنب الهندي
- راتنج القنب الهندي
- خلاصة القنب الهندي
- خلاصة القنب الهندي السائلة
- صبغة القنب الهندي
- (١٤) مثیل داز هیدرومورفون وأملاحه المعروفة
- بأسم كوليوريدات الميتيون أو بأسماء أخرى

(١٥) دای فنیل - ٤.٤.٤ مثیل آمینو - ٦ هیتانول -

٣- ومعروف أيضاً تحت أسم مثیل آمینو - ٦

دای فنیل - ٤.٤.٤ هیتانول ر- ٣- "میتادون" وجميع

أملاحه فيزيتون ويولاميدون ١٢٥ ر.

(١٦) دای فنیل - ٤.٤.٤ مورفولينو - ٦- هیتانول - ٣

ومعروف أيضاً تحت أسم مورفولينو - ٦ دای فنیل ٤.٤ هیتانول

- ٣- "فيناكسون" وجميع أملاحه وهو أيضاً هيتالين ٢٥٠ ر

(١٧) أمبول ماكسيتون عدد ٦ أمبول (Maxiton Amp.)

(١٨) أقراص ماكسيتون عدد ٣٠ قرص (١)

(١٩) أقراص أكتندرون عدد ٣٠ قرص (١) (Maxition Tab.)

(٢٠) أقراص درويدين عدد ٣٠ قرص (Doriden Tab)

(٢١) أمبول أمبوليتال صوديوم مثل عدد ٦ أمبول (Amtylal Amp.)

(٢٢) أقراص أوكسول أمبوليتال مثل ٣٠ قرص (Amytal Cap-

Tab.)

(٢٣) أمبول مثيل فنيدات مثل ٣٠ قرص (٢) (Ritalin

Tab)

(٢٤) أقراص مثيل فنيدات مثل ٥ أمبول (Ritalin Tab.)

(٢٥) أقراص سيوريتال مثل ٣٠ قرص (seconal Cap.)

(٢٦) أمبول ميثامفيتامين مثل ٥ أمبول (Methedrin amp.)

(٢٧) أقراص ميثامفيتامين مثل ٢٥ قرص (Mrthedrin tab)

(٢٨) البتازوسين (٥١ - ملليجرام) (٣)

وتصرف في عبواتها الأصلية

(١) البنود ١٧-١٨-١٩ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣.

(٢) البنود من ٢١-٢٧ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٦.

(٣) مادة البتازوسين مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧

الجدول رقم (٥)
النباتات الممنوع زراعتها

- ١- القنب الهندي (كانابيس ساتيفا) ذكرًا كان أم أنثى، بجميع مسميته مثل الحشيش أو الكمنجة أو الباجور أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه.
- ٢- الخشخاش (بابافيرسومنتيرم) بجميع أصنافه ومسمياته مثل الأفيون وأبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطبق عليه.
- ٣- جميع أنواع جنس الباقير.
- ٤- الوكا (أيروثيروكسيلوم كوكا) بجميع أصنافه ومسمياته.
- ٥- القات بجميع أصنافه ومسمياته.

الجدول رقم (٦)
أجزاء النبات المستتاه من أحكام هذا القانون

- ١- الياف سيقان نبات القنب الهندي
- ٢- بذور القنب الهندي المحموسة حمساً يكفل عدم إنباتها.
- ٣- بذور الخشخاش المحموسة حمساً يكفل عدم إنباتها.
- ٤- رؤوس الخشخاش المجروحة الحالية من البذور.

المذكورة الإيضاحية

للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

شغلت أفة الإدمان على المخدرات والإتجار فيها بال ولا الأمور أمداً طويلاً ، لما تجره من تدهور فى الصحة العامة والأخلاق ، وتعطيل القوى البشرية فى الوطن ، فأصبح تعريبها داخل البلاد سلاحاً يلجأ إليه العدو لتحطيم القوى العامة فيها .

ونظراً لقيام الوحدة بين مصر وسوريا ، ومتاخمة الأقليم السورى لإسرائيل وإشتراكه فى الحدود مع بعض الدول المصدرة للمخدرات ، فقد رضى أنه من الضرورى وضع قانون موحد فى الإقليمين المصرى والسورى يهدق إلى مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإجار فيها ، بما يكفل زجر الجناة وردع كل من يسير فى طريقهم وإاحة الفرصة للمدمن للشفاء من مرضه ، وحماية رجال السلطة المكلفين بتطبيق هذا القانون وتوفير الضمانات الكافية لهم ، لأداء مهمتهم على خير وجه وتسهيل القبض على عصابات مهوى المخدرات وتجارها .

وقد أتيت بذلك الفرصة لتعديل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعمول به فى الإقليم المصرى بما يتفق والأهداف التى رضى إليها فى الوقت نفسه معالجة ما كشف عنه التطبيق العلمى له من قصور . وقد ابقى المشروع على كثير من أحكام هذا المرسوم بقانون ، وتناول التعديل بعض مواده على النحو التالى :

١- عدلت المادة ٧ إذ أضيفت إليها بعض الجرائم التى تدل على ان مرتكبها لا يؤمن على الإتجار فى الجواهر المخدرة ، وروعى فى ذلك الجرائم التى نص عليها قانون العقوبات السورى - والتى تقابل الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة .

٢- كما عدلت المادة ٨ بحيث يكون تطبيقها على الإقليم السورى بالجهات المائلة

للتقسيم الإدارى فى الإقليم المصرى .

٣- رضى على سبيل التيسير على الصيادلة فى أداء مهمتهم الإكتفاء منهم بتقديم كشف تفصيلى عن الوارد والمصرف والباقى من الجواهر المخدرة مرتبقت كل عام شهرى يناير (كانون الثانى) ويوليو (تموز) بدلاً من أربع مرات مع افساح النهلة خمسة عشر يوماً الأولى من الشهر الواجب إرسال الكشف خلاله بدلاً من الأسبوع الأول . كما كان مقرراً فى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

٤- وإختلط المشروع عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها تبعاً لخطورة ودرجة اثمه ومدى ترديه فى هوة الإجرام ، فنصت المادة ٣٣ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لمن صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ ، وكلما لمن انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً ، وكان ذلك بقصد الإحتجار .

ونصت المادة ٣٤ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لفئة أقل خطورة من الفئة المشار إليها فى المادة السابقة ، وهى فئة المتجرين فى المواد المخدرة وزارعى النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) والمتجرين فيها ، وكلما من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لإستعمالها فى أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت فى غير تلك الأغراض ومن أداروا أو أعدوا أو هبأوا مكاناً لتعاطى المخدرات . وأخيراً تعرضت المادة ٣٥ الى حالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطى بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها ، وقررت لها عقوبة أخف نوعاً ، وهى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة.

هذا وقد نص فى الفقرة الأخيرة لكل من هذه المواد الثلاث على تشديد العقوبة وفى حالة العود أو إذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين وهو ما قد يحدث بسبب محاولته تمكين الجناة من الفرار وكلما إذا كان الجانى يحمل سلاحاً .

١٠- وأضاف المشروع فى المادة ٤٥ تعديلاً يقضى بأن يرد الإعلان فى جميع المحال غير المسكونة أو المعدة للسكنى بدلاً من قصره على المحال التى يدخلها الجمهور ، كما كان الحال فى المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ حته تشمل جميع المحال الخاصة كالمخازن التى لا يرتادها الجمهور ولا تعد للسكنى.

١١- واستحدثت المادة ٤٨ حكماً جديداً بقصد تسهيل القبض على مهربي المخدرات ورغبة فى الكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى هذا القانون فنص على أنه يعفى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٥، ٣٤، ٣٣ كل من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل عملها بها ، فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلاً الى ضبط باقى الجناة.

١٢ - نصت المادة ٤٦ على عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ لمن سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ذلك أن مثل هذا الشخص الذى يعود الى مخالفة هذا القانون بأية صورة كانت لا يستأهل أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر بالعقوبة عليه.

١٣- وأخيراً جمع المشروع فى الجداول المرافقة أنواع الجواهر المخدرة المحظورة جهازتها أو إحرازها على أى وجه كان الا فى الاحوال والشروط التى نص عليها .
وخول فى المادة ٣٢ - للوزير المختص أن يعدل فيها بالحذف أو بالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

وتشرف وزير الداخلية ، بعرض مشروع هذا القانون على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة .

رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره ..

وزير الداخلية (المركزى)

المذكرة الإيضاحية

مشروع القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦

تقوم مشكلة المخدرات أساساً على جلبها من الخارج ويتركز نشاط المهربين في المناطق الساحلية الصحراوية مثل المناطق الواقعة في محافظة سبها والبحر الأحمر والسويس ودرسين والإسماعيلية ومياط والدقهلية والأسكندرية ومطروح وكفر الشيخ . وقرب هذه المحافظات من الدول المنتجة للمواد المخدرة يساعد المهربين على الإتصال بشبكات التهريب المنتشرة بتلك الدول . كما أن درايتهم بدروب المناطق الصحراوية ومسالكها تسهل لهم الهرب من القوات المكافحة واختيار الأماكن المحصنة طبيعياً للإعتلاء منها على أفراد القوة أثناء عمليات المطاردة ومن هذه المحافظات تتسرب المخدرات داخل البلاد .

وقد نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإجار فيها على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة لجرائم الجلب والتصدير والاتجار على النحو الوارد بها . كما حددت المادتين ٤٠ ، ٤١ العقوبات الخاصة بالجرائم التي تقع على الموظفين المتورطين بهم تنفيذ أحكامه أثناء أو بسبب تأدية وظيفتهم.

وقد ظهر من التطبيق العملي لهذا القانون أن العقوبات المنصوص عليها في المواد ٤٠، ٣٨، ٣٥، ٣٤، ٣٣ منه لم تردع مهربى المواد المخدرة - فمكاسبهم الباهظة التي يحققونها من تهريب المخدرات والإجار فيها تجعلهم يستهينون بمصلحة الوطن وأرواح جنوده المتورطين بهم حماية أمنه في الخارج والداخل وهم في سبيل تحقيق هذه المكاسب يستخفون بالعقوبات المقيدة للحرية التي نصت عليها هذه المواد .

لذلك رأت وزارة الداخلية تعديل القانون المذكور بإضافة مادة جديدة برقم

٣٨ مكرر تقضى بعقوبة الإعدام لكل من ارتكب احدى تقضى بعقوبة بالإعدام لكل من ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٨، ٣٥، ٣٤، ٣٣ سالفة الذكر إذا وقعت الجريمة فى احدى المناطق التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الداخلية بالإتفاق مع وزير الحربية وهى المناطق الساحلية والصحراوية وغير الأهلة بالسكان التى سيهل منها تهريب المخدرات على أن ينشر هذا القرار بصفته مكملاً للقانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ النشر ، كما رضى تعديل المادة ٤٠ بتشديد العقوبات الواردة بها وهى الخاصة بجرائم الاعتداء على افراد القوة المتوط بهم تنفيذ أحكام القانون والتى ستصل الى عقوبة الاعدام إذا أفضى الضرب أو الجرح المشار اليه فى هذه المادة الى الموت ، وذلك بما يتناسب مع جسامة هذه الجرائم وبما يكفل فى ذات الوقت حماية هؤلاء الافراد من اعتداء المهربين : حتى يمكن تطهير الوطن من أخطر ما يهدد كيانه ويعرق تقدمه .
وتتشرف وزارة الداخلية بعرض القانون المرافق مرفغاً فى الصيغة القانونية التى وافق عليها مجلس الدولة بكتابه رقم ---- المزرج فى ... / ... /
١٩٦٦ على مجلس الوزراء

رجاء استصدار القرار الجمهورى بإحالته الى مجلس الأمة : : :

رئيس الوزراء ووزير الداخلية

ملذكرة ايمضاحية

لمشروع القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧

نظراً لأن أمكانات الادارة العامة لمكافحة المخدرات حالياً من وسائل الإنتقال لا يمكنها من مواجهة زيادة مهري وجمار المخدرات ومطاردتهم حيث أنهم يستخدمون سيارات حديثة قوية تمكثهم من الاقلاط بما يحملون من مخدرات . ولما كانت التعليمات تقضى حالياً بعدم شراء أو استتجار سيارات جديدة ، وترتب على ذلك ان اجهزة مكافحة أصبحت تفتقر الى وسائل الانتقال المناسبة التي تمكثها من مزاولة عملها بالكفاءة المطلوبة ولا تستطيع القيام بواجباتها . ونظراً لأن الادارة العامة لمكافحة المخدرات تقوم بضبط بعض السيارات التي يستخدمها المهريون وجمار المخدرات في نقل المواد المخدرة وترويجها ، كما وأن قوات حرس الحدود تقوم ايضاً بأعمال المكافحة في حدود اختصاصها ، وبالتالي ضبط الأموات ووسائل النقل المستخدمة ، وحيث أن وضع هذه السيارات بعد مصادرتها تحت تصرف الجهات التي تقوم ببطها يبرره حاجتها اليها في عمليات تعقب هؤلاء المهريين ، ويوفر على الخزانة العامة كثيراً من المبالغ التي تلزم لمكافحة المخدرات ، وقد تمثل اجهزة متطورة جذيرة بدراستها ، فضلاً عن ان هذا الإجراء لن يخرجه من ملكية الدولة.

ولذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق .

وتتشرف وزارة الداخلية برفع هذا المشروع مفرغاً في الصيغة التي اقراها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة في ٢٦ / ١ - ١٩٧٦ .
برجاء التفضل لدى الموافقة بإتخاذ اجراءات استصداره.

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

ممدوح سالم

قرار رئيس الجمهورية
مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار العام بقانون رقم
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها.

رئيس الجمهورية:
بعد الإطلاع على الدستور ؛
وعلى قانون العقوبات ؛
وعلى قانون الاجراءات الجنائية ؛
وعلى القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ؛
وعلى القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء المجلس القومي
لمكافحة وعلاج الإدمان ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

مشروع القانون الآتي يقدم الى مكجلس الشعب

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢ بقرة
أولى و ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها بتعديل فيها بالنصوص الآتية :
مادة ٣٣- يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز
خمسائة ألف جنيه.

(أ) كل من صدر أو جلب جوهراً مخدراً قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣).

(١) كل من أنتج أو أستخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد الإجمار .

(جأ) كل من زرع نباتاً من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو صدره أو جلبه أو حازه أو أحرزه أو اشتراه أو باعه أو سلمه أو نقله إما كان طور نموه وكذلك بدوره ، وكان ذلك بقصد الإجمار أو أنجر فيه بأية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

(د) كل من قام في الخارج بتأليف عصابة ، أو إدارتها أو التداخل في إدارتها أو في تنظيمها أو الإلتصاف إليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الإجمار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطى أو إرتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة داخل البلاد .

وتقتضى المحكمة فضلاً عن العقوبتين المقررتين للجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بالتعويض الجمركى المقرر قانوناً .

مادة ٣٤- يعاقب بالأعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :-

(أ) كل من حاز أو أحرز أو أشتري أو باع أو سلم أو نقل أو أنجر فيه بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

(ب) كل من رخص له في حيازة مخدر لإستعماله في غرض معين وتصرف فيه بأية صورة في غير هذا الغرض .

(جأ) كل من ادار او هباً مكاناً لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل . وتكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة الاعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة

ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه فى الأحوال الآتية :

١- إذا استخدم الجانى فى إرتكابها من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو استخدم أحداً من قروعه أو ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو ممن له سلطة فعلية عليه فى رقبته أو توجيهه .

٢- إذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ احكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو ممن كان لهم اتصال بها بأى وجه .

٣- إذا استغل الجانى فى ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له بمقتضى وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقاً للدستور أو القانون .

٤- إذا وقعت الجريمة فى احدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية أو التردى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو للمؤسسات الاجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو الجوار المباشر لهذه الاماكن .

٥- إذا قدم الجانى الجوهر المخدر أو سلمه أو باعه الى من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعه الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو القس أو الترغيب أو الاغراء أو التسهيل .

٦- إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الهيرويين أو الكوكايين أو أى من المواد الواردة فى القسم الاول من الجدوال رقم (١) .

(٧) إذا كان الجانى قد سبق الحكم عليه لإرتكاب جريمة من الجنايات المنصوص عليها فى هذه المادة السابقة .

مادة ٣٥ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه .

(أ) كل من أدار أو هيا مكاناً لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل .

(ب) كل من سهل أو قدم للتعاطى ، بغير مقابل ، جوهراً مخدراً فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

مادة ٣٦- استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

فإذا كانت العقوبة التالية هى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

مادة ٣٧- يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو انتج أو استخرج أو فصل جوهراً مخدراً أو زرع نباتاً من النباتات الواردة فى المجدول رقم (٥) أو حازه أو اشتراه وكان ذلك بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

وجوز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أن تحكم بالإيداع من ثبتت ادمانه التعاطى احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير الصحة ليعالج بالمصحة الإقراج عنه .

ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع على سنة الا يحكم من المحكمة يصدر باستمرار ايداعه لمدة أخرى لا تجاوز فى مجموعها ثلاث سنوات .

كما يجوز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة أن تقضى بالزام من ثبتت تعاطيه المواد المخدرة التردد على إحدى دور العلاج المتخصصة الى ان تامر اللجنة المختصة بوقف الزامه بهذا التردد . وتخصص الدور المشار اليها لتقديم العلاج الطبى والنفسى والإجتماعى بقرار من وزير الشئون الإجتماعية بالإتفاق مع وزير الصحة دور العلاج الا بموافقة

اللجنة المختصة ، فإن خالف ذلك رقت النيابة العامة الأمر الى المحكمة لتتخذ عليه بالعقوبة المقررة فى الفقرة الأولى من هذه المادة او بإتخاذ ما تراه من إجراءات مناسبة بما فى ذلك ابداعه او إعادة ابداعه بالمصلحة وذلك كله الى ان تقرر اللجنة المختصة الاقتراح عنه .

ولا يجوز الحكم بأحد التدبيرين المنصوص عليهما فى هذه المادة اذا ارتكب الجانى جريمة من الجنايات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى ، بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة أو بأحد التدبيرين المشار اليهما ، وفى هذه الحالة تسرى الأحكام المقررة فى المادة السابقة اذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

مادة ٣٩- يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن الفجنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من ضبط فى أى مكان أعد أو هوى لتعاطى الجواهر المخدرة وكان يجرى فيه تعاطيها مع علمه بذلك.

وتضاعف العقوبة الى مثلها اذا كان الجواهر المخدر الذى قدم هو الهيروين او الكوكايين او اى من المواد الواردة بالقسم الاول من الجدول رقم (١) ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع من أعد أو هوى المكان المذكور أو على من يقيم فيه.

مادة ٤٠- يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه كل من تعدى على احد الموظفين ام المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون او قاومه بالقوة او العنف اثناء تأدية وظيفتها وبسببها .

وتكون العقوبة الأشغال المؤبدة والغرامة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه إذا تشأت عن التعدى أو المقاومة عاهة مستديمة

بستحيل برؤها ، أو كان الجاني يحمل سلاحاً أو يخطف أو احتجاز أى من العاملين على تنفيذ هذا القانون سواء زوجه أو أحد أصوله أو فروعه .

وتكون العقوبة الاعدام والغرامة التى لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائة الف جنيه إذا افضى التعدى أو المقاومة الى الموت .

مادة ٤١- يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائتى الف جنيه كل من قتل عمداً أحد الموظفين أو أحد المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ٤٢- فقرة أولى : يحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول ٥ ويؤورها وكذلك النقود المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت فى ارتكابها ، كما يحكم بمصادرة الأرض التى زرعت بالنباتات المشار اليها اذا كانت هذه الأرض مملوكة للجائى ، أو كانت له بسند غير مسجل ، فإن كان مجرد حائز لها حكم بإنهاء سند حيازته وذلك كله دون اخلال بحقوق الغير الحسن النية.

مادة ٤٣- مع عدم الاخلال بأحكام المواد السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن الف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من رخص له فى الإتجار فى الجواهر المخدرة أو بحيازتها ولم يملك الدفاتر المنصوص عليها فى المواد ١٢، ٢٤، ٢٦ أو لم يتم بالقيد فيها.

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه كل من يتولى ادارة صيدلية أو محل مرخص له فى الإتجار فى الجواهر المخدرة ولم يتم بارسال الكشف المنصوص عليها فى المادتين ١٢، ٢٣ الى الجهة الإدارية المختصة فى المواعيد المقررة .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن الفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من

حاز أو أحرز من الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين السابقتين جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن بشرط ألا تزيد الفروق على ما يأتي:

(أ) ١٠٪ في الكميات التي تزيد على جرام واحد .

(ب) ٥٪ في الكميات التي تزيد على جرام حتى ٢٥ جرام بشرط ألا تزيد مقدار التسامح على ٥٠ سنتجرام .

(ج) ٢٪ في الكميات التي تزيد على ٢٥ جرام .

(د) ٥٪ في الجواهر المخدرة السائلة إما كان مقدارها .

وفي حالة العود الى ارتكاب احدى الجرائم المبينة في هذه المادة تكون العقوبة بالحبس ومثلى الغرامة المقررة او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه بقصد الاتجار اية مادة من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانوناً ، وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة.

مادة ٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وغرامة لا تتجاوز ألفي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب اية مخالفة اخرى لأحكام هذا القانون او القرارات المنفلة له.

ويحكم بالاغلاق عند حكم المادة (٨).

مادة ٥٠ - مفتشى الصيدلة دخول المخازن ومستودعات الاتجار في الجواهر المخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقرباذنية ومعامل التحاليل الكيماوية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها ، وذلك للتحقيق من تنفيذ احكام هذا القانون ، ولهم الاطلاع على الدفاتر والاوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة ، ويكون لهم صفة رجال الضبط

القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بهذا الحال .
ولهم ايضاً مراقبة تنفيذ احكام هذا القانون في المصالح الحكومية
والهيئات الاقليمية والمحلية .
لا يجوز لرجال الضبط القضائي تفتيش الحال الواردة في الفقرة السابقة الا
بمحضر أحد مفتشي الصيدلة.

المادة الثانية

يضاف الى القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه
مراد جديدة بأرقام ٣٤ مكرر (أ) ، ٣٧ مكرر (ب) ، ٣٧ مكرر (ج) و ٣٧
مكرر(د) و ٤٦ مكرر (أ) ، ٤٨ مكرر (أ) ، ٥٢ مكرراً نصوصها كالآتي :
مادة ٣٤ مكرراً : يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا
تجاوز خمسمائة جنيه كل من دفع غيره بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الفس إلى
تعاطي جوه مخدّر من الكوكايين أو الهرويين أو أى من المواد الواردة في القسم
الاول من الجدول رقم (١).

مادة ٣٧ مكرراً : تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة في كل
محافظة برئاسة مستشار محكمة الاستئناف على الأقل ويمثل للنياحة العامة بدرجة
رئيس نياحة على القل ويمثلين لوزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون
الاجتماعية ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها ونظام العمل بها
قرار من وزير العدل ، وللجنة ان تستعين في أداء مهمتها بمن ترى الاستعانة به
كما يجوز ان يضم الى عضويتها آخرون وذلك بقرار من وزير العدل .

مادة ٣٧ مكرراً (أ) : لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من تلقاء

نفسه من متعاطي المواد المخدرة للعلاج ويبقى في هذه الحالة تحت العلاج في المصحات ودور العلاج المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون حتى تقرر اللجنة المشار اليها في المادة السابقة غير ذلك.

فإذا غادر المريض المصحة أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار اليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم برفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الإداري ولا ينطبق في شأنه المادة ٤٥ من هذا القانون .

ولا تسرى احكام هذه المادة على كل من كان محرراً لمادة مخدرة ولم يقدمها الى الجهة المختصة عند دخوله المصحة او عند ترده على دور العلاج.

مادة ٣٧ مكرراً (ب) : يجوز لأحد الزوجين أو الأصول أو الفروع أن يطلب الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكرراً من هذا القانون علاج زوجه أو فزروعه أو أصله الذي يثبت أدمانه أو تعاطيه المواد المخدرة في إحدى المصحات أو دور العلاج.

وتفصل اللجنة في الطلب بعد فحصه وسماع اقوال ذوى الشأن ولها ان تطلب الى النيابة العامة تحقيق هذا الطلب وموافاتها بمذكرة برأيها .

ويكون ابداع المطلوب علاجه في إحدى المصحات أو الزامه بالتردد على دور العلاج بقرار من اللجنة في حالة موافقته ، فإذا رفض ذلك رفعت اللجنة الأمر عن طريق النيابة العامة الى محكمة الجنايات التي يقع في دائرتها محل اقامته منعقدة في غرفة المشورة ، لتأمر بإبداعه أو بإلزامه بالتردد على دور العلاج.

ويجوز للجنة في حالة الضرورة ، وقبل الفصل في الطلب ، أن تودع المطلوب علاجه تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على اسبوعين لمراقبته طبياً وله ان يتظلم من ابداعه بطلب يقدم الى النيابة العامة او مدير المكان المودع به ، وعلى النيابة

العامة خلال ثلاثة ايام من وصول الطلب اليها ان ترفعه الى المحكمة المشار اليها
في هذه المادة لتأمر بما تراه .

وفي جميع الاحوال تطبق بشأن العلاج والإقطاع عنه الأحكام المنصوص
عليها في المادة السابقة .

مادة ٣٧ مكرراً (ج) - تعد جميع البيانات التي تصل الى علم القائمين
بالعمل في شئون علاج المدمنين او المتعاطين من الأسرار التي يعاقب على إفشائها
بالعقوبة المقررة في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٣٧ مكرراً (د) - ينشأ صندوق خاص لمكافحة وعلاج الإدمان
والتعاطي تكون له الشخصية الاعتبارية تصدر بتنظيمه وتحديد تبعيته وتمويله
وتحديد اختصاصه انشاء مصحات ودور علاج للمتعاطين للمواد المخدرة
واقامة سجون للمحكوم عليهم في جرائم المخدرات ، كما تكون من بين موارده
الغرامات المتقاضى بها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والنقود التي
يحكم بمصادرتها على أن تجنب من هذه الغرامات قبل توريدها للصندوق نسبة لا
تزيد على ٢٪ تخصص للذين أسهروا في تحصيلها ويجرى توزيعها وصرفها لهم
وفقاً للقواعد والضوابط والإجراءات التي يصدر بتحديد قرار من وزير العدل .

مادة ٤٦ مكرراً - كل من توسط في ارتكاب احدى الجنايات المبينة في
هذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة لها .

مادة ٤٦ مكرراً (أ) - لا تنقضى الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص
عليها في هذا القانون بمضى المدة كما لا يسرى على المحكوم عليه في أى من
الجنايات المنصوص عليها فيه احكام المادة ١٧١ تحت شرط البينة في التراب بمقتضى
رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم المدون .

مادة ٤٨ مكرراً (أ) - تسرى احكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) و (ب) و

(ج) من قانون الاجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

مادة ٥٢ مكرراً - استثناء من حكم المادة السابقة ، يكون للنائب العام أو من يفوضه ان يطلب الى المحكمة المختصة اذا ما دعت الضرورة الى ذلك اصدار الأمر بإعدام الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة في اية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها ويجب ان يشتمل الطلب على بيان دواعيه والاجراءات التي اتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصافها هي واحرازها وكمياتها وأماكن حفظها ونتائج التحليل الخاصة بها وتفصل المحكمة في هذا الطلب متعقدة في غرفة المشورة بعد اعلان ذوى الشأن وسماع اقوالهم .

المادة الثالثة

يستبدل بالجدول رقم (١) " المواد المعتبرة مخدرة" الملحق بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للشارع بالجدول رقم ١٠ المرفق .

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في (١ شوال سنة ١٤٠٩ هجرية) الموافق (١٥ مايو سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك.

مذكرة إيضاحية

للقانون ١٧٢ لسنة ١٩٨٩

بتعديل أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإجار فيها

تفاقت مشكلة المخدرات في السنوات الأخيرة ، على المستويين الدولي والمحلي ، تفاقماً خطيراً ، حيث أقتحمت ميادينها ترويجاً وإتجاراً وتهريباً قواعد عديدة كان من أبرزها المصالحات الدولية القائمة على شبكات محكمة التنظيم ، مزودة بامكانيات مادية هائلة ، مكنتها من اغراق البلاد بأنواع من هذه المخدرات ، باشر انتشارها آثاره المدمرة على المستويات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية لقطاعات هامة من افراد الشعب ، بحيث أصبحت مجابهة هذه الموجة التخريبية ضرورة يملئها واجب المحافظة على قيم وطاقات شعب يتطلع الى البناء والتطور وواجب حفظ قدرات وحيوية شبابه ، وهم دعامة هذا البناء ، من أخطر أشكال الدمار الإنساني . وإذا كانت هذه المجابهة تتسع لتشمل جهوداً في ميادين شتى منها الثقافي والديني والتعليمي والإقتصادي والصحي والأمني ، فإنه يبقى التشريع ميداناً من أهم ميادين هذه المجابهة ، حيث يقوم تأنيث الأفعال المتصلة بهذا النشاط والعقاب عليها ، بدوره كقوة الردع الأساسية في درء هذا الخطر .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق ، ليرد كتعديل على أحكام القانون القائم رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها وكانت المحاور التي قادت عملية التعديل هي :

أولاً: تأنيث أفعال لم يكن يتناولها القانون القائم بالتأنيث ، واستحداث بعض الظروف المشددة لتقرير العقوبة الاغلظ .

ثانياً : تشديد العقوبات فى مختلف الجرائم المعاقب عليها فى القانون ، سواء ، بتقرير عقوبة الإعدام لأفعال لم يكن معاقباً عليها بالاعدام ، أو تشديد العقوبات المقيدة للحرية ، أو زيلدة العقوبات المالية أو امتداد المصادرة لتشمل الأرض التى زرعّت بالنباتات المخدرة .

ثالثاً : وضع تنظيم متكامل لعلاج المدمنين وتهيئة المناخ للمتعاطين للجواهر المخدرة للإقلاع عن التعاطى ، وذلك فى نظرة علمية تقوم على مجابهة الظاهر طبياً ثم التعمق فى اسبابها نفسياً ، وتبنيها اجتماعياً حتى يتحقق الشفاء الذى يعيد للمجتمع من يتعرض لهذا الداء اللعين انسانا سليماً صالحاً .

ومن جهة أخرى تشديد العقوبة على من يعود بعد سبق الحكم عليه بوجوب توقيع العقوبة المقيدة للحرية مع رفع حدها الأدنى - ليتحقق التوازن المطلوب بين فلسفة معالجة المدمن كمرضى عند الحكم عليه للمرة الاولى ومقتضيات الردع بشقيه الخاص والعام لمن سبق الحكم عليه .

١- فى مجال تأميم أفعال لم يكن معاقباً عليها من قبل ، أثم مشروع القانون الأفعال المتعلقة بتأليف عصابة ولو فى الخارج. أو إدارتها أو التدخل فى إدارتها أو فى تنظيمها أو الإضمام اليها أو الإشتراك فيها ، وكان من اغراض هذا التشكيل المصائب ان يقوم داخل البلاد بالاتجار فى الجواهر بالمخدرة أو تقديمها للتعاطى أو إرتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون وهى جرائم جلب وتصدير وإنتاج واستخراج وفصل وصنع الجواهر المخدرة وزراعة النباتات التى تستخرج منها هذه الجواهر وتصدير وجلب وحيازة وإحراز وشراء وبيع وتسليم ونقل أى من هذه النباتات أو بلوغها .

وقد راعى المشروع فى ذلك انتقال الثقل فى هذا المجال من دائرة النشاط الفردى الى دائرة المنظمات الاجرامية التى تمتد شبكاتها فى معظم الاحوال الى

عديد من الدول ، فجعل تاليها والإتضام اليها بأية صورة من الصور التي عدها النص ولو في خارج البلاد ، هو محل التأنيب طالما كان من أغراضها ممارسة أى من الأنشطة الإجرامية التي أوردها المشرع داخل البلاد .

٢- وفي تقدير المشروع لخطورة بروز ظاهرة زراعة النباتات المخدرة ، فقد جعل موضع التأنيب على صورها المتعددة ، ضمن الجرائم التي أوردها حكم المادة ٣٣ من القانون وهي الجرائم المعاقب على مقارقتها بالاعدام والقرامة - فضلاً عن استحداث عقوبة مصادرة الأرض التي زرعت بالنباتات المخدرة .

٣- وفي مجال استحداث ظروف مشددة

، يترتب على توافر احداها تقرير العقوبة الاغلظ ، أوردت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ بياناً بهذه الظروف التي استهدفت في مجموعها حماية الشباب ومختلف التجمعات من هذا الخطر والضرب على أيدي من تتوافر لهم سلطات ام تقوم في شأنهم أوضاع يسبب صفاتهم ، فيستغلون هذه الصفات في سبيل ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، ومواجهة جسامته خطر بعض الجواهر المخدرة كالهيريون أو الكوكايين وهو ما اقتضى تقسيم الجدول رقم (١) الملحق الى قسمين أفراد أو لهما لهذه الجواهر :

٤- اما في مجال تشديد العقوبات فقد صارت عقوبة الاعدام هي العقوبة المقررة للجرائم المتعلقة بزراعة النباتات ، وللجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ إذا توافر في شأن مرتكبها ظرف من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة ، وكذلك شددت العقوبات المقيدة للخبرة في مواضع عدة من هذه الجرائم ، تحقيقه من ربح حرام .

واستهدف تدعيم اختصاصات لجان بحث حالة المودعين بالصحة وتمدها وجعل العلاج شاملاً الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية واحاط المعلومات

الخاصة بالمودعين فى المصحات والمترودين على دور العلاج بالسرية الكاملة ،
وشمل هذه السرية بالحماية الجنائية واتشأ صندوقاً يتمتع بالشخصية الاعتبارية
لمكافحة وعلاج الإدمان كفل له الموارد المالية التى تمكنه من اداء انهام المنوطة به

وعلى قاعدة من هذه الفلسفة تام اجراء التعديل الذى أحتوته ثلاث مواد :
أولاً: استبدلت المادة الاولى بتصوص المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ و ٣٧ ،
٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ فقرة أولى و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ فى شأ مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والايجار فيها نصوص جديدة
وذلك على النحو التالى :

المادة ٣٣- وقد استبدلت الاعدام عقوبة لمن يقارف الاعمال المبهنة فيها ،
ولكنها عدلت عقوبة الغرامة بزيادة حديها الأدنى والأقصى الى مائة ألف جنيه
وخمسمائة ألف جنيه ، يعلم أن كانتا ثلاثة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه ، وذلك
فى تقدير المشروع لضخامة الكسب الحرام الذى يجنيه مقارفوا الأفعال المعاقب
عليها فى النص ، وإن ردع العقوبة المالية فى شأنهم لا يتحقق الا اذا اخذ فى
الاعتبار حجم ذلك الكسب يدفعهم الى ارتكاب هذه الجرائم .

وقد اضيف الى نص المادة ٣٣ بيتان جديدان هما ، البند (ج) وكان من
قبل البند (ب) فى المادة ٣٤ ، لتتدرج أفعال زراعة النباتات الواردة فى الجدول
رقم (٥) أو تصديرها أو جلبها أو حيازتها أو أحرارها أو شرائها أو بيعها أو
تسليمها أو نفاها ايا كان طور نموها ، وكذلك بنورها ، ضمن الأفعال المعاقب
عليها بعقوبة المادة ٣٤ مادام قد انجر فى هذه النباتات او بنورها بالفعل او كان
القصد من ارتكاب هذه الاعمال هو التجار . وقد راعى المشروع فى ذلك ضرورة

الخاصة بالمودعين في المصحات والمتردين على دور العلاج بالسرية الكاملة ،
وشمل هذه السرية بالحماية الجنائية وانشأ صندوقاً يتمتع بالشخصية الاعتبارية
لمكافحة وعلاج الإدمان كفل له الموارد المالية التي تمكنه من اداء التهام المنوطة به
وعلى قاعدة من هذه الفلسفة تام اجراء التعديل الذي أحوته ثلاث مواد :
أولاً: استبدلت المادة الاولى بنصوص المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ و ٣٧ ،
٤٠ ، ٤١ و ٤٢ فقرة أولى و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها نصوص جديدة
وذلك على النحو التالي :

المادة ٣٣- وقد استبقت الاعدام عقوبة لمن يقارف الأفعال المبيته فيها ،
ولكنها عدلت عقوبة الغرامة بزيادة حديها الأدنى والأقصى الى مائة ألف جنيه
وخمسمائة ألف جنيه ، يعلم أن كانتا ثلاثة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه ، وذلك
في تقدير المشروع لضخامة الكسب الحرام الذي يجنيه مقارفوا الأفعال المعاقب
عليها في النص ، وإن ردع العقوبة المالية في شأنهم لا يتحقق الا اذا اخذ في
الإعتبار حجم ذلك الكسب يدفعهم الى ارتكاب هذه الجرائم .

وقد اضيف الى نص المادة ٣٣ بتدان جديتان هما ، البند (ج) وكان من
قبل البند (ب) في المادة ٣٤ ، لتتدرج أفعال زراعة النباتات الواردة في الجدول
رقم (٥) أو تصديرها أو جلبها أو حيازتها أو أحرارها أو شرائها أو بيعها أو
تسليمها أو نفاها ايا كان طور نموها ، وكذلك بلورها ، ضمن الأفعال المعاقب
عليها بعقوبة المادة ٣٤ مادام قد اتجر في هذه النباتات او بلورها بالفعل او كان
القصد من ارتكاب هذه الأفعال هو التجار . وقد راعى المشروع في ذلك ضرورة

مواجهة ظاهرة انتشار زراعة النباتات المخدرة داخل البلاد والمتعاملين فيها وفى بلدورها وإن هذه الظاهرة أصبحت من الخطورة التى تستوجب تقرير اشد العقوبات لمقاتلتها .

اما البند الثانى الذى تضمنته المادة ٣٣ وهو البند (د) فيتضمن حكماً مستحدثاً ، يضيف صورة جديدة للنشاط الاجرامى وهو تاليف عصابة او ادارتها او التدخل فى إدارتها او فى تنظيمها او الاتضمام اليها او الاشتراك فيها ، ولو كان ذلك قد وقع خارج البلاد ، متى كان من أغراض هذا التشكيل العصابى الاتجار فى الجواهر المخدرة او تقديمها للتعاطى أو ارتكاب أى من الأفعال الاخرى المنصوص عليها فى المادة (٣٣) داخل البلاد .

ويدهى ان الفعل المؤثم فى هذه الجريمة هو مجرد تكوين التشكيل العصابى ذاته او إدارته أو التدخل فى إدارته أو فى تنظيمه والاتضمام العصابى ذاته او إدارته او التدخل فى إدارته او فى تنظيمه والاتضمام اليه باستهداف ارتكاب الأفعال المشار اليها فى النص سواء تم ارتكاب هذه الأفعال أو لم يتم .

كذلك اضيفت الى هذه المادة فقرة اخيرة مستحدثة نصت على ان تقضى المحكمة فضلاً عن العقوبتين المقرتين للجرائم المنصوص عليها فى المادة المذكورة بالتعويض الجبرمكى المقرر قانوناً ، كى لا يكون اعمال حكم الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات سبباً فى عدم الحكم على مرتكبى هذه الجرائم بالتعويض الجبرمكى المقرر كمعقوبة تكميلية لجريمة التهريب الجبرمكى وفق ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

المادة ٣٤ - وقد تناول التعديل فى فقرتها الاولى عقوبة الغرامة فزيدت بمثل ما زيدت به هذه العقوبة فى المادة ٣٣ واصبحت بنود هذه الفقرة ثلاثة بعد ان تقلل البند (ب) منها والخاص بجريمة زراعة النباتات المخدرة الى المادة ٣٣ ، وعدلت

الفقرة (ج) ليصبح المناط في خضوع من أدار أو هيا مكاناً لتعاطي المخدرات لحماها هو ان يكون ذلك بمقابل ، تقنياً لما استقر عليه قضاء النقض واستهدافاً من المشروع للفرقة بين ارتكاب الاعمال المذكورة وبين مقارنتها بغير مقابل .

وقد اضيفت الى هذه المادة فقرة ثانية مستحدثة ، جعلت عقوبة الجرائم التي تضمنتها الفقرة الأولى هي الاعدام وغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسمائة الف جنيه اذا اقترن ارتكاب اى منها بظرف من الظروف الالكية :

١- إذا استخدم الجاني في ارتكابها من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو أحد من قروعه أو من يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو له السلطة فعلية في رعايته أو توجيهه وقد راعى المشروع في ذلك ان الجاني يعمد الى استخدام اشخاص لا تتوافر لهم ارادة حرة في مواجهته اما بسبب صغر السن أو صلة القرابة ، او بمقتضى سلطة ولاية التربية أو الملاحظة أو الرقابة أو التوجيه ، وأنه في جميع الأحوال يدفع من أؤتمن عليه بموجب قداسة هذه الصلات الى طريق الجريمة ليستفيد هو منها ، بذل ان يراعى مسئوليته عنهم بابعادهم عن هذا الطريق.

٢- إذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ احكام هذا القانون او المنط بهم مكافحة المخدرات او الرقابة على تداولها او حيازتها او كان ممن لهم اتصال بها بأى وجه من الوجوه والعلقة في إعتبار هذا الطرف من الظروف المشددة أن هذه الفئات هي التي حصلت أمانة عهدت بها اليها القوانين ، تقوم في جوهرها على مكافحة المخدرات والهيولولة دون تداولها أو استخدامها في غير الاغراض المصرح بها قانوناً ، فإذا عمد البعض من هذه الفئات الى ارتكاب اى من الجرائم المشار اليها ، فلان تشديد العقوبة على من أؤتمن فحان الأمانة يكون واجبا ، فضلاً عن أن هذه الأمانة التي عهد بها اليه تجعل له صلة بهذه المواد فيسهل عليه ارتكاب هذه الجرائم .

٣- إذا استغل الجانى فى إرتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له بقتضى وظيفته أو علمه أو الحصانة المقررة له طبقاً للدستور أو القانون ، وقد قصد المشروع من هذا النص أن يشمل من يعملون لدى افراد أو اشخاص اعتبارية خاصة أو يعملون لحساب انفسهم وتمتعهم مقتضيات عملهم سلطات معينة تمكن من حاد منهم عن حادة الصواب من استغلالها فى إرتكاب أى من الجرائم المشار اليها

٤- إذا وقعت الجريمة فى إحدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية (كالمدن الجامعية) ، أو النوادى أو الحدائق العامة أو اماكن العلاج أو المؤسسات الإجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو الجوار المباشر لهذه الاماكن ، ويقوم هذا الطرف المشدد على ان الجانى يستغل طبيعة هذه الاماكن التى يتردد عليها الافراد ، أو يتواجدون فيها لفترات طويلة أو ثابتة ، فيعمد الى إرتكاب جريمته مستغلاً هذا التردد أو التواجد ، وهو ما يمكنه فضلاً عن ترويع بضاعته ، مستغلاً هذا التردد أو التواجد ، وهو ما يمكنه فضلاً عن ترويع بضاعته من خلق عادة الإدمان لديهم ، وقد اعتبر النص الجوار المباشر لهذه الأماكن كشأن هذه الاماكن لتحقيق الخطورة ذاتها حتى لو لم يلجأ الجانى الى تلك الاماكن لإرتكاب جرمه، وقارنه فى جوارها المباشر كمن يقع مجاور مدرسة أو معسكر أو ناد مستهدفاً تقديم الجواهر المخدرة لطلبة هذه المدرسة أو لافراد المعسكر أو اعضاء النادي .

وجدير بالذكر ان المشروع لا يقصد بالمعسكرات ، فى هذا الشأن تجمعات الافراد العسكريين فقط ، وإنما يهدف الى بسط الحماية على أى تجمع منظم ، دائم أو مؤقت ، سواء لعسكريين ، أم لشباب أم الطلاب ام العمال او غيرهم .

٥- إذا قدم المخدر أو سلم أو بيع الى من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين

سنة ميلادية أو دفعه الجانى الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو القس أو الترغيب أو الاغراء أو التسهيل وذلك استهدافاً لحماية الشباب الذين يشغل الجناة عدم اكمال رشدهم وقلة خبرتهم لعدم انتهائهم بعد من مرحلة الدراسة الجامعية ، فيزينون لهم التعاطى ويدفعون بهم الى الإدمان الذى يؤدى بشبابهم وطاقاتهم .

٦- إذا كان محل الجريمة من الهيروين أو الكوكايين أو من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١١) - وقد راعى المشروع خطورة هذه المواد ، وأثارها المدمرة على متعاطيها وسرعة ادمانها .

٧- إذا كان الجانى قد سبق عليه الحكم بإرتكاب جناية من الجنايات المنصوص عليها فى هذه المادة أو المادة السابقة وقد قصد ان يكون العودة الى هذه الجرائم ظرفاً مشدداً مقتضياً أقصى العقوبة.

المادة ٣٥- تم تعديل هذه المادة بزيادة عقوبة الغرامة المالية ، برفع حديها الأدنى والأقصى الى خمسين ألف جنيه ومائتى ألف جنيه بعد أن كانا فى القانون القائم ثلاثة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه كما اضيفت اليه صورة جديدة من صور النشاط الاجرامى هى الخاصة "بكل من ادار او هيا مكاناً لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل "

المادة ٣٦ .- أضيف حكم جديد لها هو عدم جواز النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن ست سنوات إذ رأت المحكمة استعمال المادة ١٧ عقوبات فى شأن الجرائم المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة . وهى تعادل ضعف الحد الأدنى للعقوبة المذكورة التى يجوز النزول اليها ، كما امتد نطاق سريان هذه المادة لتشمل الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٢٨ من القانون والتى تعاقب كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الإيجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى .

المادة ٣٧ - وقد تناول المشروع هذه المادة بتعديل شامل فى فقرتها الأولى شددت العقوبة المقيدة للحرية بجعلها الأشغال الشاقة المؤقتة بدلاً من السجن وزيدت الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى بجعلها عشرة آلاف جنيه وخمسين ألفاً بدلاً من خمسمائة وثلاثة آلاف جنيه .

أما الفقرة الثانية فقد أجازت للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى ، ام تقضى بإيداع من يثبت ادمانه التعاطى احدى المصحات الى تنشأ لهذا الغرض .

وتضمن تعديل الفقرة الثالثة وضع حد أقصى لمدة إيداع المدمن بإحدى المصحات دون تقييد الإيداع بحد أدنى ، فإذا استدعى الأمر استمرار إيداعه مدة

تزيد على سنة كان ذلك بحكم من المحكمة ، بشرط ألا تتجاوز مدة الإبداع في مجموعها ثلاث سنوات .

وقد استحدثت المشروع في الفقرة الرابعة حكماً بجواز أن تقضى المحكمة بالإلزام من يثبت تعاطيه للمواد المخدرة ، بأن يتردد على إحدى دور العلاج المختصة إلى أن تأمر اللجنة المختصة بوقف إلزامه بهذا التردد وجعل العلاج في هذه الدور شاملاً للعلاج الطبي والنفسى والإجتماعى حتى يتحقق اندماجه الصحيح في المجتمع ، وتحقيقاً لهذا الغرض نص عجز الفقرة على أن يكون إنشاء هذه الدور بقرار من وزير الصحة بالتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

واستحدثت المشروع حكماً في الفقرة الخامسة قرر بقتضاه جزاء على مغادرة المحكوم عليه المصحة أو إنقطاعه عن التردد على دور العلاج بغير موافقة اللجنة المختصة حيث أناط بالنيابة العامة أن ترفع الأمر في هذه الحالة إلى المحكمة التي تستعيد سلطتها في توقيع العقوبة عليه وفقاً لحكم الفقرة الأولى أو إتخاذ ما تراه من اجراءات مناسبة بما في ذلك ايداعه أو إعادة ايداعه بالمصحة .

وقد رثى إنه مادام قد ايتحت للمعلمن او المتعاطى فرصة الاستفادة من المحاربات المتاحة للقاضى على النحو الوارد بهذه المادة ثم عاد بعد ذلك الى ارتكاب جنابة من الجنابات المنصوص عليها فيها ، فإنه يكون قد اضاع على نفسه مبرر معاملته بأى من التدبيرين المنصوص عليهما ، وغدا توقيع العقوبة المقيدة للحرية هو الواجب الوحيد المتضمن الرد على إهداره الفرصة التي اتيحت له ، ومن ثم فانه اذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فانها في هذه الحالة تتقيد بالحدود الواردة بالمادة ٣٦ ، ومقتضاها الا تنزل عن عقوبة السجن ولدة ست سنوات .

ونجدد الإشارة الى أن الاحكام الاخرى التي كان يتضمنها نص المادة ٣٧

من القانون الحالي قد تمت معالجتها في النصوص المستحدثة في المادة الثالثة من المشروع الا ما قصد الى عدم الأخذ منها .

المادة ٣٩ - وقد تم تشديد عقوبة الحبس بجعل حده الأدنى سنة بعد ان كان ذلك هو حده الأقصى وزيدت الغرامة في حدها الأدنى والأقصى بجعلها ألفاً وثلاثة آلاف جنيه ، بدلاً من مائة وخمسمائة جنيه . واستحدثت التعديل حكماً بضاعفة العقوبة، اذا كان الجوهر المخدر من الهيروين أو الكوكايين أو من المواد الواردة بالقسم الأول من الجدول رقم (١) كما اضيف في حالات الاعفاء من تطبيق هذه المادة من يقيم في المكان الذي اعد أو هين لتعاطي الجواهر المخدرة تقديراً من المشروع الى ان ازمة الاسكان قد تلجئ البعض الى الإقامة في أماكن لا يتوافقون مع شركاء لهم فيها اخلاقياً أو إجتماعياً.

المادة ٤٠- شمل التعديل في هذه المادة العقوبة المالية ، بزيادة حدها الأدنى في الفئتين الأولى والثانية بجعله عشرة آلاف وعشرين ألفاً على الترتيب بدلاً من ثلاثة آلاف وزيادة الحد الأقصى للغرامة فيهما الى عشرين ألف جنيه وخمسين ألف جنيه على الترتيب بدلاً من عشرة آلاف جنيه ، كما اضاف عقوبة الغرامة الى عقوبة الاعدام في حالة مقارفة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة وجعل الحدين الأدنى والأقصى لهذه الغرامة خمسين ومائة ألف جنيه ، كما اضيفت للفقرة الثانية صورتان من صور الافعال التي تخضع مرتكبها لحكم التشديد الوارد فيها ، وهما خطف أو إحتجاز أي من القائمين على تنفيذ هذا القانون ، هو أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه .

وغنى عن البيان ان التعدي أو المقاومة المشار اليها في المادة يتسع مدلولها ليشمل كافة صور الإيذاء من ضرب أو جرح أو غيرها .

المادة ٤١- وقد انصب التعديل فيها على اضافة عقوبة الغرامة التي لا

تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه ، الى عقوبة الاعدام المقررة لمقاومة الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة .

الفقرة الاولى من المادة ٤٢ - وقد اضافت الفقرة النقود المتحصلة من الجريمة والبلدور المضبوطة الى الجواهر المخدرة والنباتات والأدوات ووسائل النقل التى يتعين الحكم بمصادرتها ، ولخطورة المجرم المتعلقة بزراعة النباتات المخدرة رضى ان تشمل المصادرة الارض التى زرع بتلك النباتات اذا كان الجانى هو مالكها ، أو كانت له ولو بسند غير مسجل كالشترى بعقد ابتدائى والوارث الذى لم يشهر حتى الورثة - سواء ذلك الذى زرع الارض بنفسه أو بالواسطة أو كان شريكاً فى هذه الزراعة بأية صورة من صور الاشتراك - اما اذا كان الجانى مجرد حائز للارض بسند كمقد الإيجار أو عقد مزارعة فإن المحكمة تقضى بانها سند حيازته لها - ايها كان هذا السند - وذلك كله دون ما اخلال بحقوق الغير الحسن النية.

المادة ٤٣ - ادمجت الفقرتان الاولى والثانية من هذه المادة فى فقرة واحدة أصبحت تعالج جريمتى عدم امساك الدفاتر المنصوص عليها فى المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ وعدم القيد فيها ، وتقررت لهما عقوبة مالية واحدة هى الغرامة التى لا تقل عن الف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، بدلا من عقوبة الغرامة فى القانون الحالى والتى كان حداها الاقصى للجريمة الاولى مائتى جنيه ، وللجريمة الثانية مائة جنيه.

ثم اضافت الفقرة الثانية من المادة فعلاً جديداً للاتعمال المؤتمه هو عدم قيام من يتولى ادارة صيدلية أو محل مرخص له فى الإيجار فى الجواهر المخدرة ، بإرسال الكشوف المنصوص عليها فى المادتين ١٣ ، ٢٣ الى الجهة الإدارية المختصة فى المواعيد المقررة ، وجعلت العقوبة المقررة لهذه الجريمة وهى الغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز الفى جنيه .

اما جريمة حيازة الاشخاص المشار اليهم فى القرتين السابقتين او إحرازهم كميات تزيد أو تقل عن الكميات الناجمة عن عمليات الوزن ، فى حدود النسب الواردة فى النص فقد زيدت الغرامة المعاقب بها من مائتى جنيه كحد اقصى فى القانون الحالى الى الغرامة التى لا تقل عن الفى جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه وجعلت الفقرة الاخيرة عقوبة الجرائم المشار اليها فى هذه المادة فى حالة العود الحبس و ضعف الغرامة المقررة او احدهما .

المادة ٤٤ - شددت عقوبة الحبس فى هذه المادة حدها الأدنى سنة وحدها الاقصى خمس سنوات ، بعد ان كانت ستة شهور وزيدت عقوبة الغرامة بجعل حدها الأدنى الفى جنيه ورفع الحد الاقصى الى خمسة آلاف جنيه ، بعد ان كانت خمسمائة جنيه .

المادة ٤٥ - جعلت تعديلا للعقوبة المقررة لارتكاب اية مخالفة اخرى لأحكام القانون هى عقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن ثلاثة اشهر بعد ان كانت الحبس الذى لا تزيد مدته على سبعة ايام ، ورفع عقوبة الغرامة بجعل حدها الاقصى الفى جنيه بدلاً من مائة قرش فى القانون القائم .

المادة ٥٠ - اقتصر التعديل على استبدال عبارة مفتشى الصيدلية بعبارة مفتشى الادارة العامة للصيدليات بوزارة الصحة اينما وردت فى هذه المادة وذلك تجنباً لأى لبس قد يثور بشأن اختصاص مفتشى الصيدلية الذين يتبعون وحدات الادارة المحلية .

ثانياً : اشتملت المادة الثانية من المشروع على المواد المستحدثة الآتية :
المادة ٣٤ مكرراً - وتهدف الى مواجهة استعمال وسائل الاكراه او الفس فى دفع الغير - ايما كان سنه - الى تعاطى الاتواع الخطرة من الجواهر المخدرة كالهريون او الكوكايين لحماية المجتمع مما قد يتعرض له من محاولات تدمير قيم

وطاقت مواظبيه بدفعهم - ولو بغير قصد الانحياز - الى تعاطي تلك الانواع التي يتحقق ادمانها بصورة اسرع كثيراً من غيرها .

المادة ٣٧ مكرراً - وكانت هذه المادة هي احدى فقرات المادة ٣٧ من القانون الحالي وقد افرد لها المشروع نصاً مستقلاً بعد ان عدل حكمها بان جعل الاختصاص ببحث حالة المودعين بالمصحات للجان تشكل في كل محافظة واحدة منها ، بدلاً من لجنة واحدة للجمهورية كلها ، وجعل المشروع رئاسة اللجنة لمستشار بمحاكم الاستئناف على الاقل وأمر بأن تمثل فيها النيابة العامة ببعضو بدرجة رئيس نيابة على الاقل ، وذلك ليحقق لها طبيعتها القضائية ، بالاضافة الى مثلى الوزارات المعنية وهي وزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون الاجتماعية ، وقد أجاز النص للجنة ان تستعين بمن ترى الاستعانة به ، فحكمت لها من خبرات قد تتوافر في جهات اخرى غير تلك المثلة فيها ، كما اجاز لوزير العدل ان يضم الى عضويتها آخرين وأتات به اصدار قرارات تشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصها ونظام العمل بها .

المادة ٣٧ مكرراً (أ) - وكانت تعاج حكمها الفقرة السادسة من المادة ٣٧ من القانون الحالي ، وأفرد لها المشروع نصاً مستقلاً جعل بقاء من يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج في المصحات او استمراره في التردد على دور العلاج مرهوناً بقرار اللجنة المشار اليها في المادة السابقة حتى يجابه بدقة حالة المتقدم من تلقاء نفسه للعلاج ، وتخلق حافزاً لتشجيعه على ذلك .

كذلك اضاف النص الجديد "دور العلاج" الى المصحات ليتسق مع حكم المادة ٣٧ فيما اتات به هذه الدور من مهام .

المادة ٣٧ مكرراً - (ب) - وهو حكم مستحدث ، قصد به التشجيع على

العلاج من الادمان والتعاطي وذلك بأن أجاز لأى من الزوجين أو الاصول أو الفروع أن يطلب الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكرراً علاج زوجه أو فروعها أو أصله الذى ثبت ادمانه أو تعاطيه المواد المخدرة .

وقد ألزم النص اللجنة بأن تفصل فى هذا الطلب بعد سماع أقوال ذوى الشأن ، فإذا رأت أن الأمر يحتاج الى تحقيق ولم تر من الملائمة أن تتولا بنفسها ، أو بواسطة أحد أعضائها ، كان لها ام تطلب الى النيابة العامة أن تقوم به ، ثم توافيها بأوراقه مشفوعة بمذكرة برأيها فى الطلب .

فإذا رأت اللجنة بعد ذلك الإيداع أو الإلزام بالتردد ، ووافق المطلوب علاجه على ذلك ، أمرت بما رآته ، فإن لم يوافق ، تعين عليها ان ترفع الأمر - عن طريق النيابة العامة - الى محكمة الجنايات التى يقع فى دائرتها محل اقامة المطلوب علاجه ، لتأمر بالإيداع أو الإلزام بالتردد ان رأت محلاً لذلك .

وتقديراً لحالة الضرورة التى قد تستشعرها اللجنة ، وترى بسببها ملاءمة وضع المطلوب علاجه تحت الملاحظة الطبية توصلنا الى القرار الصحيح بشأنه . فإن المشروع أجاز لها ذلك لمدة محدودة لا تتجاوز اسبوعين وأجاز ، فى نفس الوقت ، للمطلوب علاجه أن يتظلم من ابداعه ، بطلب يقدمه للنياية العامة ، أو يقدمه لمدير المكان المودع به إذا تعلل عليه الوصول الى النيابة العامة بنفسه أو بوكيل عنه، وقد أوجب المشروع على النيابة أن ترفع الطلب الى المحكمة ، خلال ثلاثة ايام من وصوله اليها ، وذلك حتى لا يتراخى الفصل فيه من المحكمة إذ لم يكن الإيداع مقبولاً من المطلوب علاجه .

وقد رأى المشروع أن يطبق على الحالة المعروضة فى هذه المادة الأحكام الواردة فى المادة السابقة بشأن العلاج والإقطاع عنه ، حتى يلتزم المطلوب علاجه بقرارات اللجنة ، فإذا ما غادر المصححة أو توقف عن التردد ، ألزم بأداء نفقات

العلاج - دون أن يطبق فى شأنه حكم المادة ٤٥ من القانون .

المادة ٢٧ مكرراً (ج) - وهو نص مستحدث استهدف بث الطمأنينة فى نفوس المدمنين والمتعاطين تشجيعاً على تقدمهم للعلاج والاستمرار فيه ، بأن جعل جميع البيانات التى تصل الى علم القائمين بالعمل فى شئون علاجهم من الاسرار التى يعاقب على افشائها بالعقوبة المقررة فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وقد حرص النص على جعل الإلتزام بالسرية واقعاً على القائمين بالعمل فى شئون العلاج ليشمل ذلك جميع الأعمال ايا كانت طبيعتها .

المادة ٢٧ مكرراً (د) - وحكمها مستحدث بإنشاء صندوق خاص تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة يستهدف مكافحة وعلاج الادمان ، ويصدر بتنظيمه وتسييره وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون من اختصاصه انشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة واقامة سجون للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات .

وتجدر الاشارة الى ان المادة ١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون حددت انواع السجون وأوردت فى البند (د) ان من بينها سجوناً خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية تعين فيه فئات المسجونين الذين يودعون بها وكيفية معاملتهم وشروط الافراج عنهم .

كما نصت الفقرة الاخيرة من المادة ١ على انه " ويصدر وزير الداخلية قرار بتعيين الجهات التى تنشأ فيها السجون من كل نوع ودائرة كل منها " .

وقد قصد بالحكم توفير الموارد المالية التى تكفل الاستمرار والتوسع فى مجالات العلاج والمكافحة وفى اطار هذا الهدف نصت هذه المادة على ان يكون من بين موارد الصندوق الغرامات المقفوض بها فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون والنقود التى يحكم بمصادرتها ، وهو اتجاه تنهأ التشريع المصرى .

بتخصيص الغرامات التي توقع على مخالفى قانون معين ، لتمويل عمليات اصلاح وعلاج المشكلات التي تولدت عن مخالفة أحكامه .

وحفزاً للقائمين على تحصيل الغرامات على بذل مزيد من الجهد فى هذا المجال فقد خصص المشروع نسبة من الغرامات لا تزيد على ٢٪ تخصص لمن اسهم فى تحصيلها ، وتجنب هذه النسبة قبل توريد الغرامات الى الصندوق ، ويكون توزيعها وصرفها وفقاً للقواعد والضوابط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل .

المادة ٤٦ مكرراً- إذا حظرت المادة الثانية من القانون الحالى المتوسط فى ارتكاب أى افعال التي عدتها ، والتي تشكل جرائم هذا القانون فإن فعل المتوسط لم تقرر عقوبة خاصة فيما أعقب ذلك من مواد ، ولذا رأى المشروع معالجة ذلك ، ونص على معاقبة كل من توسط فى إرتكاب إحدى جرائم هذا القانون بالعقوبة المقررة لها ، وهو تقنين لما استقر عليه قضاء محكمة النقض.

المادة ٤٦ مكرراً (أ) - رأى المشروع فى نطاق فلسفته التي قامت على أن تشكل شدة العقوبة قوة ردع فى الحيلولة دون وقوع الجريمة ذاتها ، النص على انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فيه ، حتى لا يفلت الجانى من العقاب وإن يخرج كذلك المحكوم عليهم فى الجنائيات المنصوص عليها فى هذا القانون من سريان أحكام الاقتراح تحت شرط المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ، حتى يكون فى العلم العام بأن المحكوم عليه فى إحدى هذه الجرائم سيقضى كامل مدة العقوبة المقررة عليها ضده ما يجسد هول العقوبة ذاتها .

المادة ٤٨ مكرراً (أ) - استحدث المشروع حكماً بسريان أحكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) (ب) و (ج) من قانون الاجراءات الجنائية على الجرائم

المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من القانون ، وقد استهدف المشروع من ذلك التمكين من التحفظ على أموال المتهمين هم وأزواجهم وأولادهم القصر في هذه الجنايات منذ بدء إجراءات التحقيق وذلك حفاظاً على هذه الأموال وحتى يقضى منها ما عسى أن يحكم به على المتهمين من غرامات وتعويضات .

وبياشر هذا الحكم ، مع رفع الحد الأقصى للفرامة الى نصف مليون جنيه ، أثراً رادعاً يفوت على مرتكبي هذه الجرائم قصدهم في تحقيق الكسب الحرام من ممارسة تلك التجارة غير المشروعة .

المادة ٥٢ مكرراً - وقد أوردت استثناء على حكم المادة ٥٢ من القانون استهدف به المشروع مجابهة مشكلة تكديس الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة ، حيث يتعين الاحتفاظ بها حتى تنقضى الدعوى الجنائية وذلك بحسبانها جسم الجريمة ودليها ، وهو ما يخلق مشكلات عملية عديدة ، وخاصة في القضايا التي تصدر فيها أحكام غيابية مما ألجأ الى تنظيم يحقق التوازن بين الضرورات العملية ، وبين الإعتبارات القانونية ، تضمنه نص هذه المادة ، جعل بمقتضاء سلطة طلب اعدام هذه المواد للنائب العام أو من يفوضه ، وأن يكون الطلب للمحكمة المختصة ، وهي المحكمة التي تنظر الدعوى العمومية اذا كانت احيلت اليها ، أو المحكمة التي اصدرت الحكم ، اذا كان قد صدر في الدعوى حكم ، أو المحكمة التي كانت تختص بنظر الدعوى لو احيلت وذلك اذا كان قد صدر أمر بالأوجه لإقامتها .

وقد تضمنت الفقرة الثانية بياناً بالضمانات التي تكفل المحافظة على قوة الدليل المستمد من هذه المواد ، وأناطت بالمحكمة الفصل في الطلب منعقدة في غرفة مشورة بعد اعلان ذوى الشأن وسماع اقوالهم.

ثالثاً : المادة الثالثة :

أوردت حكماً خاصاً باستبدال جدول آخر بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون

وهو ما اقتضاه تشديد العقوبة اذا ما كان محل الجريمة من جواهر مخدرة معينة
خطورة رثى جميعها فى القسم الأول من الجدول المستبدل واشتمل القسم الثانى على
باقى الجواهر الواردة بالجدول القائم.

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس
الجمهورية بعد مراجعته فى قسم التشريع بمجلس الدولة ، رجاء التفضل فى حالة
الموافقة بإحالة الى مجلس الشعب .

تحريراً فى ١٩٨٩

المستشار/وزير العدل

(فاروق سيف النصر)

تقرير اللجنة المشتركة

من : لجنة الشئون الدستورية والتشريعية

ومكاتب لجان : الشئون الدينية والإجتماعية والأوقاف

والدفاع القومى والتعبئة القومية

والشئون الصحية والبيئية والشباب

عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإحجار فيها

أحال المجلس بجلسته المتعقدة فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٩ ، الى لجنة

مشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ، ومكاتب لجان : الشئون الدينية

والإجتماعية والأوقاف ، والدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية ، والشئون

الصحية والبيئية ، والشباب مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإيجار فيها .
فقدت اللجنة اجتماعاً لنظرة فى ذات التاريخ ، حضره السيد المستشار وزير العدل

وبعد أن تدارست اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية ، واستعادت
نظر قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الإجراءات
الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وقرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون . وقرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإيجار فيها
، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء المجلس القومى لمكافحة
وعلاج إدمان المخدرات ، كما استعادت اللجنة محاضر اجتماعات اللجنة الخاصة
التي سبق أن كلفها المجلس ببحث ودراسة هذه الظاهرة ، استمعت الى الإيضاحات
التي أبدتها الحكومة ، تبين لها : أن قضية تعاطى وإدمان المخدرات والإيجار فيها
أصبحت حديث الرأى العام فى المجتمع المصرى ومن ثم فهى مشكلة قومية يتعين
لمواجهتها تضافر جميع الأجهزة السياسية والتنفيذية لإيجاد الحلول التي من شأنها
القضاء على هذه الظاهرة ، ولذا فقد رأت اللجنة قبل أن تعرض مشروع القانون أن
تلقى الضوء على أبعادها المختلفة بفرض الوصول الى الحلول التي من شأنها
محاصرة هذه الظاهرة والقضاء عليها .

لقد واجهت مصر فى السنوات الأخيرة ظاهرة انتشار تعاطى وإدمان
المخدرات وخاصة الكوكايين والهيروين والإقراص والحقن المخدرة ولقد استهدف
هذه المرحلة الدخيلة على مجتمعنا النفاذ الى قطاع الشباب والأحداث أغلى ثروات
مصر ومستقبلها فى المدارس والجامعات والنادية الرياضية وذلك بعد أن كانت
هذه الظاهرة فى وقت ما على بعض الحرفيين وفئة محدودة من الشعب .

وفى الوقت الذى تكثف فيه الدولة جهودها عجلة الانتاج لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية والتغلب على المصاعب التى تواجه الاقتصاد المصرى بات محتماً محاصرة هذه الظاهرة من جميع جوانبها والضرب بيد من حديد على تسول له نفسه الترويج لتجارة الموت بتشديد العقوبة على المتعاطين والتاجرين وإن كان ذلك على أهميته ليس سوى وسطى تسبقها مرحلة الوقاية من خطر المخدرات ثم تتبعها مراحل علاج المدمنين ثم إعادة تأهيلهم .

ان عمليات التهريب وتضخم أحكامها كان وراءها عصابات دولية قائمة على شبكات محكمة التنظيم استطاعت اختراق إجراءات الأمن المعمول بها وأصبحت تهدد قدرة فئات مهمة من القوى العاملة عن الإسهام فى عمليات البناء والتنمية وهناك العديد من الأسباب التى جعلتها اسهمت فى إنتشار هذه الظاهرة من أهمها استغلال سياسة الإنفتاح الاقتصادى فى ظهور طبقات جديدة حقق بعضها دخولاً طفيلية جعلتها المستهلك الرئيسى للمسوم بأنواعها المختلفة ،باسعارها الباهظة.

وتود اللجنة التأكيد على ان ظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات ليست قاصرة على مجتمعتنا فقط ، ولكن تعاني منها المجتمعات قاطبة . ومن هنا فأنتنا يجب ان نضع هذه الظاهرة فى مكانها الصحيح بعيداً عن التهويل أو التهويل . فهناك حالات شاذة قائمة فى مجتمعتنا كما هى فى مجتمعات أخرى ، ولكننا بعيدون عن هذا الخطأ بحكم تاريخنا وتقاليدنا التى تعد الدرع الواقى ضد أية انحرافات دخيلة على مجتمعتنا ، ومع ذلك فانتنا نفزع عما يفزع منه الآخرون ، ومن ثم يجب الا نخلط بين الواقع وبين الخطر الذى نريد ان نتحسب له ، وعلينا ان ندق ناقوس الخطر لنتنبه الى خطر بدأ ولا نريد له ان يستفحل .

والذى لا شك فيه ان هذه الظاهرة قد بثت الذعر والقلق فى كل أسرة وفى

كل بيت بعد ان استطاع تجار المخدرات اغراق البلاد بأنواع مختلفة من هذه السموم هادفين الى تهديد امن وسلامة المجتمع واحداث التمزق والتخلف ويريدون أن يبنو عروشهم على رماد الاجيال ، غافلين على ان القيم الدينية وتقاليده وتراث شعب مصر تقف لهم بالمرصاد وتتصدى لحملاتهم بالارادة والتصميم الذى يمتزج بالإيجابية فى العقول والمشاعر التى لا تقبل موقف المتفرج.

وإدراكا من اللجنة ان ظاهرة تهريب وتوزيع وإدمان المخدرات قد القت بظلال كثيفة على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة فقد رأت عرض الجوانب المختلفة لهذه القضية وذلك على النحو الآتي :

الجانب الصحى والوقائى :

لقد ثبت بما لا يدعى مجالا للشك ان تعاطى المخدرات وإدمانها يؤدى الى تدمير الفرد صحيا ونفسيا واجتماعيا ، ويورث الى تخطيم الثروة البشرية واستنزاف وتمزيق أواصر التآلف والرابطة الإجتماعى ونشأ عن ذلك فئة \مختلة العقل والإرادة ، ولقد تبين للجنة ان تعاطى الهيروين ولو مرة واحدة يؤدى الى امراض خطيرة ومستعصية منها تدمير الجهاز العصبى والإصابة بجلطة فى المخ والشلل النصفى الأمر الذى يحتم ان تتضافر الجهود على مستوى الدولة والافراد لتنتشل هؤلاء المرضى الذين وقعوا فريسة الإدمان وتشجيعهم على التخلص من الإدمان والتقدم للوحدات العلاجية وغيرها للعلاج والعمل على تأهيلهم وفتح مجال للإسهام فى انشاء مستشفيات خاصة تسهم فيها الدولة لعلاج هؤلاء المرضى .

الجانب الدينى :

أقامت الشريعة الإسلامية أساس تحريم المخدرات على كل ما يؤدى لفساد جسم وعقل الإنسان وسلبهم ما كرمهم الله به من عقل وفسد ما بينه وبين الناس من صلوات وذلك إنطلاقاً من قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد ، ومن ثم فإنها

محرم كل مادة من شأنها أن تحدث هذه الاضرار سواء كانت سائلا أو جامدا أو مسحوقا أو مشروبا ، ولقد ثبت أن المخدرات كالحشيش والاقويون والكوكايين والهيريون ومشتقاتها تحدث تأثيرا مدمرا في الجسم والعقل ومن ثم فهي محرمة ، وعلى هذا الهدي أيضا نصت آيات الكتاب المقدس في الديانة المسيحية علي محرم المخدرات بأنواعها حيث تحدث جميعها تأثيرا قاتلا في الجسم والعقل .

الجانب الاعلامي والثقافي :

تؤكد اللجنة علي أن لدور أجهزة الاعلام والثقافة تأثيرا مهما في محاصرة ومحاربة انتشار المخدرات بأنواعها المختلفة باعتبار أن هذه الاجهزة هي المرأة الصادقة التي تعكس قيم وعادات المجتمع فالصحافة والتلفزيون والسينما والمسرح والكتاب والثقافة الجماهيرية لها رسالة في تأكيد قيم الحق والواجب وحماية الشباب من الانحراف وبعث الأمل في مستقبل مشرق يتحقق به ومع كل أسباب الانطلاق الي آفاق رحة تتسع لطموحات الشباب وتؤكد دوره في صنع المستقبل ، ولا شك أن للاعلام دورا مهما في التنسيق بين مراكزه في المحافظات وبين أجهزة الثقافة الاخرى والعمل على توضيح الأضرار الصحية والنفسية والاقتصادية للمخدرات .

الجانب الشبابي والاجتماعي :

لقد تبين للجنة أن ظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات بأنواعها المختلفة وتسربها الي داخل بنيان الشعب المصري تهدف في المقام الاول الي تدمير عصب الثروة البشرية وقواها المنتجة بفرض اجهاض آمال الجماهير في التنمية والرخاء وأن من بين أسباب هذه الظاهرة غياب المتابعة والرقابة اللازمة على الأبناء في المدرسة والجامعات واقتقاد الوازع الديني والتوعية الدينية الصحيحة ، خاصة أن كثيرا من ظواهر السلوك العدواني والأجرامى التي انتشرت بين فئات الشباب

يرجمه الأطباء النفسيون الى الفراغ وادمان المخدرات ، ويجب لمواجهة هذه السلبية
تقوية الحوافز الايجابية لانها بقدر ما تضعف من العوامل السلبية في المدرسة
والجامعات تنقل شبانها من صفوف المتفرجين الى مواقع المشاركين في صنع القرار .

الجانب الأمنى :

لقد تأكد للجنة أنه على الرغم من الجهود المخلصة التي تبذلها أجهزة
المكافحة في مواجهة تلك الموجات التي تهدف الي ترويج المخدرات والسموم
البیضاء بغية تدمير قومي المواطن المصري الا أنه ما زالت هناك كميات كبيرة تفلت
وتتسرب رغم الحصار الأمنی ، بالتحاليل والتلون في أشكال مختلفة تكفل لها
الاستمرار والبقاء تارة عن طريق تنوع أشكال التهريب وتارة أخرى عن طريق
العقاقير الطبية والمواد الكيماوية المخلقة والمنشطات والمهبطات وأغلبها في شكل
أقراص عرفت بالأقراص المخدرة والحقن بالماكستون فورت والهيريون وغيرها من
الأنان وأشكال المخدرات الأخرى ولذلك فانه أصبح محتما ضرورة دعم قوات حرس
السواحل بالانشات السريعة وزيادة الأجهزة الرдарية وعرض بروتوكولات للعاملون
في مجال مكافحة المخدرات مع مختلف الدول ، وإفاد الضباط المتخصصين للدول
التي تعتبر مصدراً لإنتاج المخدرات لجمع المعلومات عن الشحنات التي ستصدر
الى مصر والمنطقة المحيطة كإجراء وقائي دفاعي لمواجهةاها ، قبل وصولها الى
المنافذ المصرية والعمل على توافر الإحصاءات الدقيقة التي تساعد اجهزة الامن
في الرقوف على حجم هذه الظاهرة .

الجانب التشريعي

بدأت مكافحة المخدرات في مصر منذ أكثر من مائة عام بصدر امر عال
١٨٧٩ بتحريم استيراد وزراعة الحشيش وفرض على المخالف عقوبة الغرامة التي
لا تزيد علا مائتي قرش ، ثم عدل هذا الامر العالی عام ١٨٩١ ، فأصبحت

العقوبة الغرامة ٥٠ جنيهها لكل فدان او جزء من الفدان يزرع حشيشاً . كما جعلها فى حالة استيراد الحشيش او الشروع فيه ١٠ جنيهات للكيلو ، على الا تقل عن جنيهين مهما قل المقدار المضبوط ووقع الغرامة فى حالة العود الى ثلاثين جنيهاً للكيلو على الا تقل عن ستة جنيهات ، وفى عام ١٩١٨ صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٨ بحظر زراعة الخشخاش (مادة يستخرج منها الافيون) مقدراً عقوبة الجنحة لمرتكب هذه الجريمة ، وفى ٨ من مايو ١٩٢٢ صدر مرسوم بوضع نظام للاهجار بالجواهر المخدرة ، ثم صدر مرسوم فى سنة ١٩٢٥ ، اعتبر لأول مرة اهراز الافيون جنحة ، وظل الامر كذلك الا ان صدر المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦ ، بمنع زراعة الخشخاش وكانت العقوبة الحبس والغرامة او احدى هاتين العقوبتين مع اعدام المضبوطات ، وفى ١٤ من ابريل ١٩٢٨ صدر القانون رقم ٢١ بوضع نظام للاهجار بالمخدرات واستعمالها ونص المشرع فى هذا القانون على عقوبة الجنحة فى حالتى الاهجار والتعاطى وإرسال المدين الى مصحة للعلاج كتهدير لهم فضلاً عن تقرير العقوبات التبعية كالصادرة والاغلاق ، كما تقرر لأول مرة فى هذا القانون عدم جواز وقف هذه العقوبة المحكوم بها فى جرائم المخدرات ، الا انه كان يقصر هذا الوقف على العقوبات السالبة للحرية دون العقوبات الأخرى ثم صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بمنع زراعة الحشيش فى مصر ، واثناء مناقشة هذا القانون امام مجلس النواب طالبت لجنة الحاقية رفع الجريمة الى مرتبة الجنابة ثم عدلت عن هذا رأى بعد ذلك بدعوى ان فى ذلك طرفة تشريعية فضلاً عن ان اعتبار الجريمة جناية سصادقها عقبات كثيرة عند تطبيقها على الاجانب ، لذلك اكتفت اللجنة ببقاء الجريمة جنحة مع تشديد العقوبة وعدم جواز وقف تنفيذها وفى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مشدداً العقوبات المقررة فى هذا القانون لتصل الى الاشغال الشاقة المؤبدة .

ونص على عدم جواز تطبيق المادة ١٧ عقوبات الخاصة بالظروف التضائية المخففة حال الحكم على الجناة أخذاً بالشدة مع رفع مقدار عقوبة الغرامة ، كما قرر عقوبة الجناية على زراعة المخدرات وساوى بينهما وبين الإتهار فى المواد المخدرة ، وقرر عقوبة المنحة لتعاطى المواد المخدرة ، بيد أنه وضع حداً أدنى للحبس والذي لا يقل عن ستة أشهر كما استحدث عدة تدابير عقابية كرقف المحكوم عليه من مزاولة المهنة مدة مساوية للعقوبة السالبة للحرية ، مع مضاعفتها فى حالة العود ونشر الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية ، وأبقى على العقوبات التبعية كالصادرة وإغلاق المحال ، ثم صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعماله والإتهار فيها ، وهو المعمول به حتى الآن ، ويلاحظ على القانون سالف الذكر أن الشارع قد نص على عقوبة الإعدام فى مجال المخدرات لأول مرة وشدد العقوبة فى حالة العود وجعل حالة الأمان حالة مرضية أكثر منها إجرامية ، إلا أن هذا التشريع لم يحقق كل الغاية المرجوة منه فالإحصاءات تشير إلى زيادة قضايا المخدرات على وجه مطرد عاماً بعد عام ، فضلاً عن زيادة الكميات التى تضبط منها سنوياً ، كما عادت ظاهرة تفشى السموم البيضاء وغيرها من المواد المخدرة إلى الظهور إلى أن وصلت لأعلى معدلاتها فى السموات الأخيرة ، وذلك بسبب ما تضمنته من ثغرات تساعد المجرم على الإفلات من طائلة العقاب فضلاً عن أن الغرامات المقررة أصبحت ضئيلة لا تتناسب البتة مع الثروات التى يحققها تهجار المخدرات ، لذا فقد أخذ الشارع بالاتجاه الداعى إلى ضرورة تعديل القانون القائم مسابقة لهذا رأى فتقدمت الحكومة بمشروع القانون الذى تضمن تعديل بعض أحكام القانون القائم وذلك على النحو التالى :

المبادئ التى سار عليها المشروع :

- تأثيم أفعال لم يتناولها القانون القائم واستحداث بعض الظروف المشددة لتقرير العقوبة الأشد حيث جرم المشروع تشكيل عصابة فى الخارج أو الداخل فى إدارتها أو تنظيمها أو الإشتراك فيها إذا كان من بين اغراضها تقديم الجواهر المخدرة داخل البلاد أو جلب أو تصدير أو إنتاج أو أستخراج أو تصنيع هذه الجواهر ، كما تضمن مشروع القانون توقيع عقوبة الإعدام على مقرر فى أى من هذه الجرائم ردعاً لهم وحماية للمواطنين .

- شدد المشرع العقوبات على جميع الجرائم المعاقب عليها بهذه العقوبة أو تشديد العقوبات المفيدة للحرية أو زيادة الغرامات المالية المحكوم بها وكذلك اتساع المصادرة لتشمل الأراضى التى زرعت بالنباتات المخدرة - وفى هذا المجال يهدف المشرع الى حماية مختلف التجمعات والفئات والطوائف من هذا الخطر وتغليظ العقوبة على من تتوافر لهم سلطات أو تقوم فى شأنهم أوضاع بسبب صفاتهم فوستغلونها فى إرتكاب أى من الجرائم النصص عليها فى القانون القائم ، وكذلك مواجهة الخطر المحدق الذى يمتثل فى انتشار الجواهر المخدرة كالكوكاين والهيريون ولعل مما يميز هذا المشروع عدم إنتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة للجرائم التى تناولها ، وذلك امعاناً فى ملاحقة الجناة مهما مضى عليهم الزمن .

- وضع المشروع فى إعتباره جانباً إنسانياً حيث ضمن المشروع تنظيماً متكاملاً لعلاج المدمنين وتهئية المناخ للمتاعين لمواد مخدرة بغية هشهم على الإقلاع عن التعاطى من خلال نظرة علمية طبية تعالج المدمنين وتتمتع فى أسباب المشكلة من الناحية النفسية والإجتماعية أملاً فى أن يتحقق الشفاء ويعود من سلك هذا السبيل الى المجتمع سليماً صالحاً ، وتحقيقاً لذلك فقد كفل المشروع عناية خاصة لعلاج المدمنين وتشجيعهم على التقدم للعلاج ومكن للوبهم طلب

علجهم وقضى بإنشاء دور للعلاج بالإضافة الى المصحات العامة وجعل العلاج بها شاملاً الجوانب الصحية والنفسية والإجتماعية ومن جهة أخرى شدد العقوبة على من يعود للتعاطى بعد سبق الحكم عليه بوجوب توقيع العقوبة على من يعود للتعاطى بعد سبق الحكم عليه بوجوب توقيع العقوبة على من يعود للتعاطى بعد سبق الحكم عليه بوجوب توقيع العقوبة المقيدة للحرية مع رفع حدها الأخرى ليتحقق التوازن المطلوب بين فلسفة معالجة المدمن كمريض عند الحكم للمرة الأولى ومقتضيات الردع لمن سبق الحكم عليه . وأعتبر المعلومات الخاصة بالمدمنين فى هذه المصحات ودور العلاج من الأسرار التى يعاقب على إفشائها كما أنشأ صندوقاً يتمتع بالشخصية الاعتبارية يختص بمكافحة وعلاج الإدمان كفل له الموارد المالية التى تمكنه من تحقيق هذا الغرض . وتحقيقاً للجدية فى تنفيذ هذه الفلسفة ألزم المشرع من طلب العلاج من الإدمان أو طلب ذويه ذلك . أن تلتزم أسلوب العلاج الذى تقرره الجهات المختصة وشدد العقوبة على من يستغل هؤلاء المرضى فى ترويج المخدرات .

وتحقيقاً لهذه الفلسفة فقد أعد المشرع الذى يتضمن أربع مواد الأولى خاصة باستبدال المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١ و ٤٢ فقرة أولى ٤٣، ٤٤، ٤٥ و ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ولقد تضمن تعديل هذه المواد تشديد العقوبة لتصل الى الإعدام على كل من زرع أو صدر النباتات المخدرة إما كان طور نموها وغيرها من الأفعال المبينة فى المادة ٣٣ زيادة حد الغرامة المالية وذلك لمواجهة الكسب الحرام الذى يجنيه مرتكبو هذه الأفعال كما استحدث المشرع حكماً جديداً فى المادة ٣٦ يقضى بعدم جواز التزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن ست سنوات إذا رأت المحكمة استعمال المادة ١٧ عقوبات بشأن

الجرائم المعاقب عليها بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وهى مدة تعادل مثلى الحد الأدنى للعقوبة المذكورة التى يجوز النزول اليها ، كما امتد نطاق سريان هذه المادة ليشمل الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من هذا القانون .

وتناول التعديل اضافة فقرة مستحدثة جعلت عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٤ هى الاعدام وغرامة لا تقل عن خمسون ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه إذا اقترن ارتكاب أى منها بظرف من الظروف الآتية :

* إذا استخدم الجانى فى إرتكابها من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو أحد فروعها أو من يتولى ملاحظاتهم وقد راعى المشرع ان الجانى يعمد الى استخدام أشخاص لا تتوافر لهم ارادة حرة فى مواجهته .

* إذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تناولها أو حيازتها أو كما كان ممن لهم اتصال بأى وجه من الوجوه بإعتبار ان تشديد العقوبة واجب على من أؤتمن فخان الامانة .

* إذا استغل الجانى فى ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له

* إذا وقعت الجريمة فى إحدى دور العبادة أو التعليم أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسة الاجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو الجوار المباشر لهذه الأماكن .

* إذا قدم المخدر أو سلم أو بيع من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعه الجانى الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو القس أو الترغيب .

* إذا كان محل الجريمة من الهيرويين أو الكوكايين.

كما تضمنت المادة ٣٩ من هذه المادة تشديد عقوبة الحبس بجعل حدا الأدنى سنة بعد أن كان هو حدا الأقصى وزيدت الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى وقد أصبحت العقوبة المقررة لإرتكاب أية مخالفة أخرى لأحكام القانون هى عقوبة الحبس ، بعد أن كانت الحبس الذى لا تزيد مدته على سبعة أيام مع رفع عقوبة الغرامة بجعل حدا الأقصى خمسمائة جنيه بدلاً من مائة قرش فى القانون القائم المادة ٤٥ .

وتضمنت المادة الثانية من المشروع اضافة أحكام جديدة أهمها وضع تنظيم يكفل علاج المدمنين ومن وقعوا ضحايا للإدمان بإنشاء دور العلاج بالاضافة الى المصحات العامة وقد أجاز المشروع التقدم للعلاج بها مجاناً عن طريق المدمن ذاته أو أحد أقاربه (المادة ٣٧ مكرراً (أ)) .

- ألزم المشروع المحكوم عليهم فى قضايا المخدرات بقضاء العقوبة المقررة للحرية كاملة وحركاتهم من الإستفادة من ميزة الإفراج الشرطى المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون (المادة ٤٦ مكرراً (أ)) .

- التحفظ على أموال المتهمين فى الجنايات المنصوص عليها فى هذا القانون هم وأزواجهم القصر منذ بدء التحقيق حفاظاً على هذه الأموال واقتضاء لما عسى ان يحكم به على المتهمين من غرامات التعويضات (المادة ٤٨ مكرراً (أ)) .

- أجاز للنائب العام أو من يفوضه طلب اعدام المواد المخدرة والإحتفاظ بجزء منها حتى تنقضى الدعوى الجنائية لمواجهة مشكلة تكس المواد المخدرة والمشكلات الناتجة عنها (المادة ٥٧ مكرراً) .

هذا وقد استبدل المشروع فى مادته الثالثة بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون

جدولاً آخر اشتمل فى القسم الأول منه على المواد المخدرة ذات الخطورة الأشد وتضمن فى القسم الثانى باقى المواد الواردة فى الجدول المستبدل به .

هذا وقد رأت اللجنة تعديلاً على البند (٦) من المادة المشار اليها وذلك بتقديم كلمة " الكوكايين " قبل كلمة " الهيرويين " حيث جاء ترتيبها كذلك بالقسم الاول من الجدول رقم (١١) المرفق بهذا المشروع .

- أجرت اللجنة تصحيحاً لغوياً على الفقرة الثانية من المادة (٣٩) حيث استبدلت بمباراة " وتضاعف العقوبة الى مثلها " عبارة وتزاد العقوبة بمقدار مثلها كما قدمت كلمة " الكوكايين " قبل كلمة الهيرويين لذات العلة السابق الإشارة اليها . - أجرت اللجنة تعديلاً لنظماً على المادة ٣٧ مكرراً (١) وذلك احكاماً للصياغة على النحو الوارد بالجدول .

واللجنة توافق على مشروع القانون ، وترجو المجلس الموقر الموافقة عليه معدلاً بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة المشتركة

حلمى عهد الآخر

القرارات التنفيذية

لقانون المخدرات رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بتنظيم صندوق مكافحة وعلاج الإدمان
والتعاطي

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور.

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى

وعلى القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات
وتتظيم إستعمالها والإبحار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٨٩.

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٢

وعلى القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة .

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقرار بقانون رقم
١٨٦ لسنة ١٩٨٦.

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦
بتشكيل المجلس القومى لمكافحة الإدمان .

وبناء على إقتراح المجلس القومى لمكافحة الإدمان.

وموافقة مجلس الوزراء .

وبناء على ما أرتأه منجلس الدولة .

قرو

* مادة ١- : يكون لصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى الشخصية الإعتبارية ويتمع رئيس مجلس الوزراء ومقره مدينة القاهرة

* مادة ٢- يقوم الصندوق - فى الحدود التى يقرها المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان - على تحقيق الأغراض التالية :

(١) إنشاء وإعداد وتأثيث وتجهيز وصيانة مصحات ودور علاج المدمنين والمتعاطين والأماكن المعدة فى المؤسسات العقابية للمحكوم عليهم فى جرائم تعاطى المخدرات وكذلك بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات عموما .

(٢) تمويل نفقات وعلاج المدمنين والمتعاطين .

(٣) تمويل البرامج والنظم فى مجال مكافحة المخدرات وعلاج الإدمان وتزويدها بالمعدات والأجهزة والآلات وغيرها مما يلزم لتحقيق أهدافها .

(٤) تميل البحوث والدراسات وبرامج التدريب والبرامج الثقافية والإعلامية فى مجال أنشطة مكافحة والعلاج .

(٥) تمويل برامج وأنشطة الرعاية اللاحقة بعد الإقراج أو الشفاء .

(٦) إعانة الجمعيات والهيئات الخاصة العاملة في مجال مكافحة
والعلاج والرعاية اللاحقة .

* مادة ٣- يختص الصندوق بكافة ما يعينه على تحقيق أغراضه وله
على وجه الخصوص ما يلي

(١) تنفيذ الخطة لإنشاء المصحات ودور العلاج والأماكن والسجون
المشار إليها في المادة الثانية سواء عن طريق التعاقد بنفسه أو بواسطة الغير
الذين يعهد إليهم بذلك وطبقا للقواعد المقررة في قانون المخدرات والتنسيق
مع وزارة العدل والصحة والشئون الإجتماعية والداخلية كل فيما يخصها وعلى
أن يصدر بإعتماد الخطة العامة في هذا الشأن قرار من المجلس القومي
لمكافحة وعلاج الإدمان .

(٢) إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بشئونه المالية والإدارية والفنية
دون التقيد بالقواعد الحكومية . وإصدار اللوائح المتعلقة بشئون العاملين فيه
بعد أخذ الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

(٣) تنسيق العمل مع الجهات المختصة في وزارتي العدل والداخلية
وغيرهما في شأن تحصيل الغرامات المحكوم بها في جرائم المخدرات واقتضاء
حسيلة إستغلال وبيع الأموال والأرضى التي يحكم بمصادرتها في تلك الجرائم
، والتصرف بالإجراء الملائم وفي الوقت المناسب بالنسبة إليها .

(٤) القيام بما يطلبه المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان مما يتصل
بنشاطه .

مادة ٤- تتكون موارد الصندوق مما يلي:

(١) الإعتمادات التى تخصص للصندوق فى الموازنة العامة .

(٢) حصيلة الغرامات المقضى بها فى جرائم المخدرات .

(٣) الأموال التى يحكم بمصادرتها فى الجرائم المذكورة .

(٤) حصيلة إستغلال الأموال والأراضي المصادرة .

(٥) حصيلة إستغلال الأموال والأراضي التى يصدر بشأنها قرار المنع من التصرف أو الإدارة ويحكم بمصادرتها ، وذلك من تاريخ إتخاذ هذا الإجراء وحتى صدور الحكم.

(٦) المنح والمعونات والهبات والوصايا والتبرعات التى يقبلها مجلس إدارة الصندوق .

(٧) القروض التى يمكن الحصول عليها لتمويل مشروعات الصندوق .

(٨) المساعدات والمعونات المقدمة لمصر من الهيئات الأجنبية فى مجال نشاط الصندوق مالم تكن مخصصة لجهة معينة .

(٩) عائد الأعمال ومقابل الخدمات المتصلة بالعلاج والرعاية وسائر أوجه النشاط فى الأماكن المنصوص عليها فى البند (١) من المادة الثانية من هذا القرار .

(١١) ما ينتج عن أنشطة الصندوق أو يقرر له من موارد أخرى .

*** مادة ٥ -** يجوز للوزارات المعنية أن تمهد الى الصندوق بتنفيذ مشروع أو مشروعات معينة مما يتصل بنشاطه ويتبع عند ذلك الإجراءات المقررة لإضافة الإعتماد المخصص فى موازنة الوزارة لحساب هذا المشروع أو تلك المشروعات إلى موارد الصندوق .

*** مادة ٦ -** يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يشكل من :

- رئيس مجلس الإدارة رئيساً .

- مدير الصندوق .

- مقرر المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

- رئيس اللجنة العليا للإشراف على المضحات ودرء العلاج أو من يقوم مقامه .

- المستشار القانونى لصندوق .

- ممثل لكل من وزارتى المالية والداخلية والدفاع والصحة والشئون الإجتماعية والتعمير بدرجة رئيس قطاع يختاره الوزير المختص .

- ثلاثة أعضاء من ذوى الكفاية والخبرة فى المجالات المتصلة بنشاط الصندوق يصدر بإختيارهم قرار من رئيس المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ويصدر مجلس الإدارة ومدير الصندوق ومستشاره القانونى وتحديد

مراتبهم قرار من رئيس الوزراء بناء على إقتراح المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

وجوز لرئيس مجلس الإدارة دعوة من يرى الإستعانة بهم من الخبراء لحضور إجتماعات مجلس الإدارة للإشتراك فى المناقشات فى الموضوعات الداخلة فى اختصاص كل منهم ولا يكون لهم صوت محدود عند التصويت .

* مادة ٧- مجلس الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئون وتصريف أموره وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق أغراضه وعلى الأخص :

(١) إقتراح السياسة العامة والمخطط التى تكفل تحقيق أغراض الصندوق

(٢) إعداد خطط تنفيذ المشروعات المتعلقة بأغراض الصندوق ومتابعة تنفيذها .

(٣) الموافقة على مشروع موازنة الصندوق وحسابه الختامى .

(٤) قبول المنح والمعونات والهبات والوصايا والتبرعات وعقد القروض مع الجهات المحلية والأجنبية ، على أنه لا يجوز قبول التبرعات والهبات التى تقدمها هيئات أو شخصيات أجنبية ، إلا بموافقة رئيس الجمهورية .

(٥) إصدار اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للصندوق والعاملين به دون التقيد بالقواعد المعمول بها فى الحكومة .

(٦) تقرير نظام المكافآت والحوافز للعاملين والمنتدبين فى أماكن إبداع وعلاج ورعاية المدمنين والمتعاطين والمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات . وسائر الأعمال المتصلة بنشاط الصندوق ، وكذلك للعاملين بهوالمندبن له .

(٧) وضع نظام والقواعد الكفيلة بإحكام الرقابة والإشراف على محصيل موارد الصندوق ومتابعة تنفيذها لدى الوحدات الحسابية المختصة أو غيرها ، وتقرير نظام للحوافز بهدف الحث على محصيل الغرامات وسائر الأموال المستحقة للصندوق .

(٨) وضع قواعد إستخدام الإستشاريين المصريين أو الإجانب .

(٩) النظر فى كل التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالصندوق ومركزه المالى.

(١٠) النظر فى كل ما يرى رئيس المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان أو رئيس مجلس إدارة الصندوق عرضه من مسائل تدخل فى إختصاص الصندوق.

وللمجلس أن يعهد إلى لجنة من إعضائه أو إلى رئيس المجلس أو مدير الصندوق ببعض إختصاصاته ، وله أن يفوض واحدا أو أكثر من أعضائه فى القيام بمهمة محددة .

* مادة ٨- - ينعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر ، وكلما رأى رئيس المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ضرورة لذلك فإذا حضر تولى رئاسة الجلسة ، وتكون إجتماعات مجلس إدارة

الصندوق صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وعند غياب الرئيس يتولى الرئاسة مدير الصندوق وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه رئيس الجلسة .

مادة ٩- القرارات الصادرة من مجلس الإدارة تبلغ خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها الى المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان لإعتقادها من رئيسه وتعتبر القرارات نافذة بمضى ثلاثين يوما من تاريخ ورودها دون أن يعترض عليها .

مادة ١٠- يمثل رئيس الإدارة الصندوق فى صلته بالغير وأمام القضاء ويكون له أن يفوض مدير الصندوق فى بعض اختصاصاته وفى التوقيع نيابة عن الصندوق .

مادة ١١- مدير الصندوق هو المنوط به - تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة - تصريف شئونه وتنفيذ السياسة الموضوعة له ، وهو المسئول عن إبلاغ قرارات مجلس إدارته للمجلس القومى للمخدرات وعلاج الإدمان ولسائر الجهات المعنية ، وعن إعداد مشروع موازنته والحساب الختامى له .

مادة ١٢- تكون للصندوق موازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية له ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ، وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهى بنهاية السنة المالية ذاتها.

مادة ١٣- ينشأ حساب لحصيلة موارد الصندوق فى أحد بنوك القطاع العام التجارية ويراعى ترحيل فائض هذا الحساب فى نهاية كل سنة

مالية إلى موازنة السنة التالية .

مادة ١٤ - تعتبر أموال الصندوق من جميع الوجوه أموالاً عامة كما تعتبر جميع أوراقه ومستنداته محروقات رسمية . ويجوز تحصيل مستحقاته لدى الغير عن طريق المجرز الإداري .

مادة ١٥ - يكون لمجلس إدارة الصندوق السلطات المخولة للوزير بالنسبة للتصرف في النقد الأجنبي المخصص للصندوق أو الذي يشكل جزءاً من موارده .

مادة ١٦ - يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الصندوق وذلك وفقاً للإختصاصات المخولة له ، ويجوز لمجلس إدارة الصندوق أن يعهد لواحد أو أكثر من المحاسبين أو المراجعين القانونيين بأداء ما يراه لزومه من أعمال المحاسبة والنقص ووضع الأنظمة الحسابية ونظام المراقبة الداخلية للصندوق.

مادة ١٧ - يجوز للصندوق بقرار من مجلس إدارته وفي حدود المبالغ الموجودة فيه بالنقد الأجنبي أن يستورد الآلات والأدوات والأجهزة والمعدات اللازمة لتحقيق أغراضه ، وتعفي هذه الآلات والأدوات والأجهزة من الضرائب الجمركية .

مادة ١٨ - ينقل إلى حسابات الصندوق ما يجري تحصيله إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٨ من القرامات المقضى بها في جرائم المخدرات وكذلك الأموال المصادرة وحصيله إستغلال وبيع الأراضي التي

يحكم بمصادرتها في الجرائم المذكورة .

مادة ١٩- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية

رئيس الجمهورية

محمد حسني مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بإنشاء وتنظيم
السجون الخاصة بتنفيذ الأحكام الصادرة في جرائم
المخدرات .

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٧ بإصدار قانون العقوبات .

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية

وعلى القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن السجون .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإبحار فيها ، والمعدل بالقانون ١٢٢
لسنة ١٩٨٩ ، وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦
بتشكيل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة.

مادة ٤١: تنشأ سجون خاصة للمحكوم عليهم فى الجرائم المنصوص
عليها فى القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم إستعمالها والإبحار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٨ وذلك
فيما عدا الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من لامادة ٣٧ من هذا القانون

مادة ٤٢- يعين وزير الداخلية بقرار منه الجهات التى تنشأ فيها
السجون الخاصة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار .

مادة ٤٣- يقسم الموعين بهذه السجون - من غير المحكوم عليهم
بعقوبة الحبس - من حيث معاملتهم الى أربع درجات هى الرابعة والثالثة
والثانية والأولى ويكون هذه تنفيذ العقوبة بالدرجة الرابعة ثم ينقل بعدها الى
الدرجات الأعلى .

ومحدد مدة البقاء فى كل درجة على النحو التالى :

أولاً : بالنسبة للمقضى عليهم بالأشغال الشاقة بنوعيتها - تكون مدة بقائهم فى كل درجة ربع مدة العقوبة المقضى بها أو ثلاث سنوات أيهما أقل.

ثانياً : بالنسبة للمقضى عليهم بالسجن تكون مدة بقائهم بكل درجة ربع مدة العقوبة المقضى بها أو ستين أيهما أقل .

مادة ٤- يتم بصفة دورية - وكلما دعت الحاجة - توقيع الكشف الطبى وإجراء التحاليل اللازمة للتحقيق من عدم تناول أى من المودعين لأية مادة مخدرة . وعلى مدير السجن رفع الأمر الى النهاية العامة فور تعاطى المسجون لأية مادة مخدرة .

مادة ٥- لا يجوز السماح بزيارة المودعين بهذه السجن قبل مضى ستة أشهر من بدء التنفيذ عليهم فيها أو مضى نصف المدة المحكوم بها أيهما أقل.

مادة ٦- تشكل لجنة لأدارة كل سجن من هذه السجن برئاسة مديرة أو من يقوم مقامه وعضوية طبيب السجن والإخصائى الإجتماعى وتختص بما يلى:

١) التصريح بالزيارة أو المراسلة للمودعين خلال الفترة المشار إليها فى المادة الخامسة من هذا القرار.

٢) نقل المحكوم عليه من درجته الى درجة أعلى بعد فوات نصف المدة

المقررة له فيها إذا كان المحكوم عليه حسن السير والسلوك - ويجوز في هذه الحالة - إعادة المحكوم عليه لدرجته التي كان عليها لإستكمال مدته فيها إذا خالف التعليمات أو اللوائح . ذلك حق مراجعة أعمال هذه اللجنة وإلغاء أو تعديل قراراتها .

مادة ٧- يصدر قرار من وزير الداخلية بعد موافقة النائب العام والإتفاق مع وزير العدل لهذه السجون متضمنا القواعد المعيشية والإمتيازات المقررة لكل درجة من درجات المعاملة المنصوص عليها بهذا القرار والأعمال التي تفرض على المودعين في هذه السجون .

مادة ٨- يودع المحكوم عليهم في الجنازة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه الذين تأمر المحكمة بتنفيذ العقوبة عليهم في سجون خاصة ، في سجون مستقلة أو في أماكن تخصص لهم في السجون المنشأة بهذا القرار ، على أن تتوافر هذه الأماكن وفي معاملة المودعين بها ما يلي :

١) أن تكون هذه الأماكن معزولة عن غيرها في مبناها وإدارتها .

٢) أن تطبق في شأن المودعين أحكام المادتين الرابعة والخامسة من هذا القرار .

٣) أن يصدر قرار من وزير الداخلية بموافقة النائب العام والإتفاق مع وزراء العدل والصحة والشئون الإجتماعية بالنظام الداخلى لهذه الأماكن متضمنا القواعد المعيشية والرعاية الصحية والشئون الإجتماعية والأعمال التي

يكلفون بها .

مادة ٩- تطبق على المدعين بهذه السجون فيما لم يرد به نص في هذا القرار أحكام القرار بقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم السجون والقرارات المنفذة له .

مادة ١٠- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية

رئيس الجمهورية

محمد حسني مبارك

قرار وزير العدل بشأن الإشراف على المصححات

ودور العلاج من الإدمان والتعاطي

وزير العدل

بعد الإطلاع على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإبحار فيها المعدل بقانون رقم ١٢٢
لسنة ١٩٨٩.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس
القومى لمكافحة وعلاج الإدمان. وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم لسنة ١٩٨٩
بتنظيم صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .

قرو

مادة ١- تشكل فى كل محافظة لجنة أو أكثر تتبع وزير العدل
وتسمى لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج من الإدمان وتعاطى
المخدرات وتكون مهمتها الإشراف على المصحات ودور العلاج التى تنشأ
تنفيذا للقرار بقانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم إستعمالها والإبحار فيها ولضمان تحقيق أغراضها فى علاج المدمنين
والمتعاطين ورعايتهم صحيا و نفسيا واجتماعيا لشفائهم من الإدمان ومن عادة
التعاطى .

ويكون مقر هذه اللجنة مبنى محكمة الإستئناف أو مبنى المحكمة
الإبتدائية على حسب الأحوال ويجوز أن تتخذ اللجنة مقراً آخر بقرار من وزير
العدل بناء على إقتراح رئيس محكمة الإستئناف أو رئيس اللجنة .

مادة ٢- يتولى رئاسة اللجنة مستشار من إحدى محاكم الإبتئناف
يرشحه وزير العدل ، كما يرشح آخر ليتولى الرئاسة عند غياب الأول أو وجود

علا لده ، وتصدر الجمعية العامة التى يتبعها كل مستشار منها فى أول كل سنة قضائية قرارا بتعيينه .

وتكون عضوية هذه اللجنة لكل من :

١- أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل يعينه النائب العام .

٢- طبيب من مديرية الصحة بدرجة مدير إدارة على الأقل يعينه وزير الصحة .

٣- ضابط يرطة برتبة عقيد على الأقل يعينه وزير الداخلية .

٤- أحد أعضاء النيابة العسكرية بدرجة رئيس نيابة على الأقل يعينه وزير الدفاع .

أخصائى إجتماعى بدرجة مدير إدارة أو رئيس قسم دفاع إجتماعى يعينه وزير الشئون الإجتماعية .

ويضم لعضوية اللجنة مدير المصحة أو مدير المصحة أو مدير الدار أم من يقوم مقام إيهما فيما يختص بما يعرض على اللجنة من شئون المصحة أو الدار التى يتولى إدارتها .

وعلى كل جهة عند إختيار ممثلها أن تعين عضوين أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة إحتياطية ، وأن تخطر رئيس محكمة الإستئناف التى تقع بدائرتها المصحة أو الدار متابة بهذا التعيين فى ميعاد لا يتجاوز شهر أكتوبر

من كل عام .

ويصدر رئيس محكمة الإستئناف فى النصف الأول من كل سنة قرارا بتسمية رئيس وأعضاء اللجنة . وتستمر اللجنة المشكلة فى العام السابق فى أداء عملها حتى يصدر التشكيل الجديد .

مادة ٣- للجنة أن تستعين فى أداء مهمتها بمن ترى الإستعانة بهم من الخبراء والفنيين . ولها أن تدعوا أيا من هؤلاء للإشتراك فى المناقشة . ولسماع ما ترى سماعه من الإيضاحات ، على ألا يكون له صوت معدود فيما تتخذه من قرارات .

ولها على الأخص أن تكلف من الفنيين بوزارة الصحة أو الشؤون الإجتماعية أو رجال الشرطة مكاتب المخدرات أو غيرهم بما تراه من مهام تتصل بعملها على أن يكون تكليف هؤلاء أو إستعنادهم عن طريق رؤسائهم داخل المحافظة .

فإذا تم التكليف على النحو المشار إليه ، وامتنع المكلف عن إداء المهمة المنوطة به دون مبرر ، أو تراخى فى القيام بها ، حق لرئيس اللجنة طلب النظر فى مسألمته تأديبيا بالطرق المقررة قانونا .

مادة ٤- على اللجنة أن تستعين فى أداء أعمالها بأمانة فنية مزودة بعدد من الإداريين والفنيين يختارهم رئيسها من بين الموظفين العاملين بدائرة المحافظة ، ويكون ذلك بطريق التندب طبقا للإجراءات المقررة قانونا .

وتتولى هذه الأمانة تلقى المكاتبات والأوراق المرسلة الى اللجنة

وعرضها على رئيسها وإبلاغ قراراتها للجهات المعنية ، ومتابعة تنفيذها ، والقيام بمسائر الأعمال الإدارية والفنية التي يكلفها بها رئيس اللجنة وفقا للقواعد التي تقرها اللجنة .

مادة ٥ - يتولى رئيس اللجنة تحديد الأتعاب ، ومصاريف الإقتال ، وما قد يستحق من تعويض أو حوافز لأى من الخبراء والفنيين وغيرهم ممن تستدعى اللجنة أو تكلفهم بأعمال لا تدخل فى نطاق أعمالهم الرسمية . وذلك كله طبقا للقواعد والإجراءات التي تعتمد اللجنة العليا .

ولرئيس اللجنة أن يأذن بصرف بعض تلك الأتعاب أو المصاريف قبل القيام بالأمورية للأستمانة بها فى أدائها .

مادة ٦ - تختص بتنظيم الإيداع بالمصحات والتردد على دور العلاج ، وتقدير أنها علاج المدمن أو المتعاطى لشفائه أو لعدم جدوى العلاج أو لغير ذلك . والأذن بنقل الملف الخاص به الى الجهة التي يناط بها علاجه ، ومراقبة حسن سير العمل بالمصحات ودور العلاج وتوجيه القلائمين عليها ، وإقتراح الإجراءات والنظم التي تكفل تحقيق الغايات المستهدفة .

مادة ٧ - تعرض على اللجنة فى أول إجتماع بعد إيداع المحكوم عليه فى المصحة ، ملف فحص شخصيه ، المتضمن البيانات الخاصة به ، وظروف الواقعة التي إدين فيها ، وملخص الحكم الصادر فى الدعوى ومايكون قد توافر من معلومات عن ماضيه الجنائى والطبى والنفسى والإجتماعى والتقارير الخاصة بما إجرى له من فحوص طبية ومعملية فى كافة مراحل الدعوى - عند دخوله المصحة وللجنة أن تأمر بإستيفاء هذا الملف بما

تراه لازما من بيانات ، وأن تطلب من أية جهة داخل المحافظة ، تتبع وزارة الشئون الإجتماعية أن تقوم بأية فحوص أخرى .

ويجوز للجنة عند عرض الملف عليها أو فى أى وقت آخر ، أن تأمر بنقل المحكوم بإبداعه من مصحة الى أخرى على ألا ينفذ النقل لمصحة خارج المحافظة الا بعد موافقة اللجنة التى تتبعها المصحة المنقول اليها فإذا اختلفت اللجان فى هذا الشأن وجب الإحتكام الى اللجنة العليا للإسراف و لتأمر بما تراه

مادة ٨- يكون إخلاء سبيل المودع بحكم قضائى لشفاته بقرار من اللجنة ويصدر هذا القرار بعد التحقيق من أن المدة التى قضاها بالمصحة لا تقل عن ستة أشهر وأنه شفى صحيا ونفسيا وأصبح صالحا إجتماعيا للعودة الى المجتمع .

فإذا كانت المدة المحكوم بها على المودع أقل من ثلاث سنوات قبل شفاته وجب على اللجنة أن تأمر بإخلاء سبيله من المصحة الا إذا رغب البقاء فيها لإستكمال علاجه ويخضع فى هذه الحالة للقواعد الخاصة بمن يعالجون بالمصححات دون صدور أحكام قضائية ضدهم .

أما إذا كانت المدة المحكوم بها تزيد عن ثلاث سنوات وترجع لدى اللجنة عدم شائه قبل هذه المدة الأخيرة وجب عليها قبل إنتقضائه بثلاث أشهر على الأقل أن تطلب النيابة العامة رفع الأمر الى المحكمة لتأمر بإستيفاء باقى العقوبة المحكوم بها خارج المصحة .

وتخطر اللجنة النيابة العامة بقرار إخلاء السبيل الصادر عنها لإتقضاء مدة العقوبة لإتخاذ الإجراءات لتنفيذه.

ويكون الإخطار بكتاب مهصوم بخاتم اللجنة موقع عليه من رئيسها أو من يقوم مقامه وتثبت بيانات هذا الكتاب وتاريخ تسليمه فى سجلات كل من اللجنة والنيابة العامة المختصة .

مادة ٩- تختص اللجنة بتقرير عدم إستمرار بقاء المحكوم بإيداعه فى المصحة لأسباب طبية أو نفسية .

ويجب أن يستند القرار الصادر عن اللجنة فى هذا الشأن الى تقرير فنى عن حالة المحكوم عليه بإيداعه يرفعه اليها مدير المصحة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب منها فإذا لم تر اللجنة على ما إنتهى اليه هذا التقرير جاز لها أن تشكل لجنة من غير العاملين بالمصحة لإسجلاء مدى جدوى بقاءه فيها فإذا إنتهت اللجنة الى جدوى بقاءه فيها فإذا إنتهت اللجنة الى جدوى الإيداع قررت إستمراره فى مصحة أخرى المدة التى تحددها ويجوز لها أن تطلب فى هذه الحالة تنفيذ ما أرتأته اللجنة التى شكلتها من تعديل فى مسار العلاج .

مادة ١٠- تختص اللجنة بإقتراح إنتهاء الإيداع فى الحالتين الآتيتين أ- إذا خالف المودع الواجبات المفروضة عليه ورأت اللجنة - من تلقاء نفسها له بناء على عرض مدير المصحة ما يكشف عن عدم جدوى إستمراره بالمصحة .

ب- إذا نسب الى المودع - أثناء إيداعه - إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون المخدرات . ورأت اللجنة أن الظروف المحيطة

بالإتهام تدل على عدم ملاحمة إستمرار الإبداع .

مادة ٩١- لا تنقيد اللجنة فى إصدار قرارها بعدم جدوى الإبداع أو بإقتراح إنتهائه فى الحالات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين بمضى ستة أشهر على بدء الإبداع . وعليها عند إصدار قرارها فى أى من الحالات المذكورة أن تطلب فوراً الى النيابة العامة رفع الأمر الى المحكمة التى أصدرت الحكم للنظر فى إلغاء وقف التنفيذ لإستيفاء الغرامة وباقى العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بهما بعد إستتزال المدة التى قضاها المحكوم عيه بالمصحة ، على أن ترقق بهذا الطلب مستند عليها الطلب والتقارير أو المحاصر المتصلة به أو صورياً معتمدة منها ويجب الإبقاء على المحكوم عليه مودعا فى المصحة حتى تصدر المحكمة قضاها .

فإن لم نر المحكمة الإجابة الى الطلب إستمر بقاء المحكوم عليه مودعا طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى المادة السابقة من هذا القرار ، وذلك كله ما لم ينعقد موجب جديد يقتضى العودة الى المحكمة لإلغاء وقف التنفيذ .

مادة ٩٢-يجوز للجنة أن تصدر لمن يقيم فى دائرة إختصاصها من لم يصدر حكم بإبداعه قرار بعلاجه فى إحدى المصحات أو دور العلاج ، وذلك إذا ما تقدم بنفسه طالبا العلاج من الإيدمان أو التماطى ، أو من تقدم بهذا الطلب زوجته أو أحد أصوله أو فروعه وقبل هو ذلك ويقدم طلب العلاج فى مقر اللجنة أو لرئيسها أو لمدير إحدى المصحات التابعة لها . ويجب عرضه لثمان وأربعين ساعة على اللجنة أو من تفوضه فى ذلك .

وللجنة أن تعتمد فى قرارها بالعلاج على التقارير الفنية المقدمة إليها

أو أن تأمر ، قبل إصدار قرارها بفحص المطلوب في إحدى المصحات أو دور العلاج أو إبداعه تحت الملاحظة في إحدى المصحات لمدة لا تزيد على أسبوعين

وتفصل اللجنة في الطلب بعد سماع أقوال المطلوب علاجه وطلب العلاج أو غيره من الأقارب والجيران ، ولها أن تطلب الى النيابة العامة تحقيق هذا الطلب وموافقتها بذكره برأيها .

ولا يجوز أن يتراخى البت في الطلب عن شهر من تاريخ تقديمه الى اللجنة

مادة ١٣- يجب أن يحدد في قرار العلاج المصحة أو الدار الذي يعالج فيه المدمن أو المتعاطي ويجوز للجنة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب جهة العلاج أو الشخص الذي يعالج أو ذويه أن تستبدل جهة العلاج بأخرى ، وفق ما تكشف عنه الظروف الصحية أو النفسية أو الإجتماعية للمريض أو الظروف الإدارية لجهة العلاج ، فإذا رأت استبدال العلاج في المصحة بالإلزام بالتردد على دور العلاج وجب الحصول على موافقة المعالج . ويعتبر التقدم بطلب العلاج من المدمن أو موافقته عليه قبولا لا رجعة فيه للعلاج بالمصحة ويدور العلاج واستبدال أى منهما بالآخر في أى وقت تراه اللجنة الا إذا نص الطلب أو الموافقة صراحة على غير ذلك .

مادة ١٤- إذا تقدم بطلب العلاج زوج المدمن أو المتعاطي أو أحد من أصوله أو فروعه ورفض هو العلاج ، ورأت اللجنة علاجه ، رفعت الأمر الى النيابة الكلية لتقدمه الى محكمة الجنايات التي يقع في دائرتها حل

إقامة المطلوب علاجه لتأثر بإبداعه إحدى المصحات أو بإلزامه بالتردد على دور العلاج حتى تقرر اللجنة إنهااء علاجه لشفائه أو لعدم جدواه .

وعلى اللجنة أن ترفق بالطلب ما يكون قد أجرى من فحوص أو تحقيقات أو تحريات وأن تشفع ذلك كله بتقرير يتضمن سند ما إنتهت إليه واقتراحها بشأن جهة العلاج والمدة التى تقدرها له .

ويجوز للجنة عند توافر الإستعجال الذى تكشف عنه الحالة الظاهرة أو تتبعته التقارير الفنية التى تقدم أو الفحوص الطبية أو النفسية أو الإجتماعية التى تجرى . أن تودع من يرفض العلاج تحت الملاحظة فى إحدى المصحات لمدة لا تزيد عن أسبو عين ، فمراقبته طبيا ، مع تفهمه أن له الحق فى أن يتنظم الى محكمة الجنايات المشار إليها بطلب يتقدم به للنجاة العامة أو الى مدير المكان المودع به .

مادة ١٥- يجب على اللجنة أن تقرر إنهااء علاج من قبلت علاجه فور شفائه أو إذا ظهر لها عدم جدوى الإستمرار فى العلاج لأى سبب من الحالات المنصوص عليها فى المادتين ١٠-٥٩ من هذا القرار .

ويصدر القرار بإنهاء العلاج مستندا الى الأسباب الفنية أو التحقيقات أو المعلومات التى صدر إستجابة لها .

ولا يجوز لمن يخضع للعلاج ، أن يغادر المصحة أو ينتطع عن التردد على دار العلاج قبل موافقة اللجنة كتابة وإلا إستحقت عليه نفقات العلاج التى تقدرها اللجنة وفق القواعد والإجراءات الموضوعة ، وجار تحصيلها منه

بالطريق الإدارى .

مادة ١٦ - تتولى اللجنة - فضلا عن المهام المشار إليها فيما سبق - الاختصاصات التالية :

أولا : دراسة التقارير الدورية التى تقدم عن نزلاء المصحات أو دور العلاج لإستجلاء مدى تقدمهم والإقتراحات التى من شأنها التثفل على هذه المقبات ، ولجنة أ تطلب من أى مصحة أو دار العلاج أى تقارير إضافية فى ميعاد محدد ، ولها أن تستدعى المختصين بالمصحة أو الدار ، وأن تناقشهم فيما ترى إستيضاحه ، وأن تأمر بإتخاذ ما تراه من إجراءات تدخل فى اختصاصها.

ثانيا : فحص الشكاوى والتظلمات والإقتراحات التى تقدم من العاملين بالمصحات ودور العلاج من يعالجون بها أو ذويهم أو غير هؤلاء ، وأن تطلب المعلومات والإيضاحات فى هذا الشأن من المصحات ودور العلاج ، وأن تتخذ ما تراه من إجراءات تكفل حسن سير العمل بلوغا الى الغايات المستهدفة .

ثالثا : المرور على المصحات ودور العلاج ، والإستماع الى آراء العاملين بها والمستفيدين منها والمترددین عليها . وإصدار القرارات بما يدخل فى إختصاصها أو أقترح ما يقتضى صدوره من غيرها

ولرئيس اللجنة أو من ينتدبه من إعضائها بناء على الشكاوى التى تقدم إليه أو من تلقاها نفسه ، أن يقوم بالتفتيش المفاجئ على المصحة أو الدار

للتحقيق من عدم وجود أى نزىل أو متردد لم يسبق موافقة اللجنة على علاجه فى الحالات التى تطلب ذلك ، والتأكد من تنفيذ قرارات اللجنة فى مواعييدها المناسبة أو غير ذلك من الأمور التى تتصل بأداء المصلحة أو الدار للرسالة المنوطة بها ، وحسن سير العمل بها .

وعلى الرئيس أن يعرض على اللجنة فى أول إجتماع لها تقريراً بما كشف عنه التفتيش ، وبما أمر بإتخاذه من إجراءات عاجلة ، وبما يقترحه من إجراءات أخرى تكفل النظام فى العمل.

مادة ١٧- يجوز للجنة أم تطلب الى النيابة العامة أو النيابة الإدارية أو الرقابة الإدارية وغيرها من الجهات الرقابية ، فحص أو تحقيق أى أمر يتصل بسير العمل فى المصلحة أو دار العلاج وتقديم تقرير بالنتيجة وبالإقتراحات التى تكفل الوصول الى الغايات المرجوة .

مادة ١٨- لا يجوز زيارة المحكوم عليهم بالإبداغ إلا بناء على إذن من النيابة العامة .

وينشأ فى مقر اللجنة سجل تثبت فيه الزيارة وما تم فى شأنها وسائر البيانات المتصلة بذلك .

مادة ١٩- تجتمع اللجنة مرة كل شهر على الأقل ، ويكون إجتماعها صحيحاً بحضور الرئيس وأغلب الأعضاء وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات للحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويكون إجتماع اللجنة بناء على طلب رئيسها من تلقاء نفسه أو بناء

على طلب مدير إحدى المصحات للأسباب التى يوضحها فى طلبه .

ويحدد الرئيس فى دعوته للجنة ساعة الاجتماع ومكانها ، ويجوز أن يكون فى إحدى المصحات أو فى دار العلاج ، كما يجوز فى حالة الاستعمال أن يدعى للإجتماع فى ذات اليوم ، وفى هذه الحالة يتم الاستدعاء تلفونيا أو بأية وسيلة .

ويتولى موظف من الأمانة العامة يختاره الرئيس أمانة سر اللجنة ويحضر إجتماعاتها لتلوين محضره وإثبات ما يدور فيه من مناقشات وما ينتهى إليه من قرارات ويوقع مع رئيس اللجنة على المحضر.

مادة ٢٠- يجوز للجنة - فى غير الإختصاصات المنصوص عليها فى قانون المخدرات بالنسبة للمحكوم عليهم بالإبلاغ - أن تفوض رئيسها أو أى عضو منها أو لجنة من أعضائها فى بعض إختصاصاتها .

وعلى المفوض أن يرفع الى اللجنة فى أول إجتماع لها تقريراً بما باشره من أعمال نتيجة لهذا التفويض ، وذلك ما لم تر اللجنة أن الأعمال التى تفوض فيها لا تستأهل ذلك.

مادة ٢١- تبلغ قرارات اللجان الى اللجنة العليا للإشراف فى المسائل التى تحددها هذه اللجنة ، ولها حق الاعتراض عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه . فإذا لم تعترض عليها خلال هذه المدة إعتبرت نافذة أما إذا إعتضت فى الميعاد المتقدم فعلى لجنة الإشراف إعادة دراستها من جديد ثم ردها الى اللجنة العليا مشفوعة بمذكرة برأيها لتقرها أو تعدلها أو تلغىها .

وذلك كله ما لم يكن الأمر المعروض من الحالات التي منح القانون الحق في إصدار القرار فيها إلى لجنة الإشراف بالمحافظة.

مادة ٢٢- تنشأ لجنة عليا للإشراف على المصحات ودور العلاج في جميع أنحاء الجمهورية تتبع وزير العدل وتكون مهمتها الإشراف ومتابعة أعمال لجان الإشراف والمصحات والدور التابعة لها وتنسيق العمل بينها ، وتشكل من

- مستشار بدرجة رئيس محكمة إستئناف أو ما يعادله من أعضاء النيابة العامة يعينه وزير العدل - رئيسا .

- أحد النواب العاملين المساعدين أو المحامين العاملين الأول ، يعينه النائب العام - عضوا .

- أحد رؤساء الإدارة المركزية بوزارة الصحة ، يعينه وزير الصحة عضوا

- أحد مساعدي وزير الداخلية - أو مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ويعينه وزير الداخلية .

- أحد ضباط القضاء العسكري برتبة لواء ، يعينه وزير الدفاع .

-أحد رؤساء الإدارة المركزية بوزارة الشؤون الإجتماعية ، يعينه وزير التأمينات والشؤون الرجتماعية - عضوا .

- ممثل للمجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ، يعينه رئيس المجلس

- عضوا .

- يمثل المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنتائية بدرجة مستشار
يعينه رئيس مجلس إدارة المركز - عضوا.

- ثلاثة من أساتذة الأمراض النفسية والعصبية ، يعينهم وزير التعليم
العالي - أعضاء.

- ويجوز أن ينضم الى عضوية اللجنة بقرار من وزير العدل إثنان من
المهراء المتخصصين .

ويصدر وزير العدل القرار بتعيين رئيس وأعضاء اللجنة العليا لمدة سنتين
قابلة للتجديد ، وبالنسبة لأول تشكيل يعين لمدة سنة واحدة كل من يمثل النهاية
العامة والشئون الإجتماعية والمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنتائية وأحد
أساتذة الأمراض النفسية والعصبية .

مادة ٢٣- يجوز للجنة العليا أن تشكل لجانا فرعية من أعضائها
أو من غيرهم لمعاونتها فى تحقيق أغراضها أو دراسة موضوع من الموضوعات
التي تعرض عليها ، ولها أن تستعين فى أداء مهمتها بمن ترى الإستعانة بمن
ترى الإستعانة بهم من المهراء والفنيين . ويكون لرئيسها فى هذه الحالة
السلطة المخولة لرئيس لجنة الإشراف المتصوص عليها فى المادة الخامسة من هذا
القرار.

مادة ٢٤- تختص اللجنة العليا برسم السياسة العامة التى تسير
عليها لجان الإشراف بالمحافظات والتنسيق بينها والفصل فيما قد يقع بينها من

تنازع ومتابعة أعمالها والمساهمة في إزالة ما قد يعترضها من عقبات والإفادة بما قد تستحدثه أي منها من تجارب رائدة . ودراسة ما يعن لأى منها من إقتراحات تتطلب صدور قرارات من الوزراء المختصين أم من صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى . أو من المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وذلك لإتخاذ ما يلزم نحوه رفعها مشفوعة بالرأى .

مادة ٢٥ - للجنة العليا إصدار القرارات واللوائح الداخلية التى تسير عليها لجان الإشراف بالمحافظات ، فى شئونها المالية والإدارية والتقنية ، ولها أن تصدر تعليمات عامة أو توجيهات الى لجنة بعينها لتنفيذها أو الإشراف على تنفيذها فى المصحات ودور العلاج التابعة لها .

مادة ٢٦ - للجنة العليا أن تقوم بنفسها أو بواسطة من تقدمه من أعضائها أو غيرهم بزيارة ميدانية للجان أو المصحات ولدور العلاج ، ولها أن تبحث فى أى موضوع يتصل بعملها ، سواء زكان ذلك بناء على شكوى وردت إليها أم من تلقاء نفسها .

مادة ٢٧ - على لجان الإشراف رفع تقرير الى اللجنة العليا فى الإيسوع الأول من الشهور يناير وأبريل ، ويوليو ، وأكتوبر من كل سنة يتضمن بياناً بما باشروته ، وملخصاً للقرارات التى أصدرتها ، وإحصاء بالحالات التى تم إيداعها أو قبول علاجها بالمصحات ودور علاجها ، والعقبات التى إعتضت طريقها والإقتراحات التى تراها كفيلة بتحقيق الغايات التى إعتضت طريقها ، والإقتراحات التى تراها كفيلة بتحقيق الغايات المنشودة ، وبما تراه اللجنة من بيانات أخرى .

مادة ٢٨- يكون للجنة العليا أمانة يرأسها أمين عام يعينه وزير العدل من بين أعضائها أو من غيرهم ، ويكون له الحق في الحضور جلساتها دون أن يكون له صوت معدود في قراراتها إن لم يكن من أعضائها .

وتتولى هذه الأمانة إعداد جداول ومحاضر الجلسات وجمع البيانات التي تطلبها اللجنة العليا ، وإبلاغ قراراتها الى الجهات المعنية ، ومتابعة تنفيذها وتلقى التقارير والمكاتبات المرسلة الى اللجنة العليا وعرضها على رئيسها والقيام بالأعمال المالية والإدارية التي يتطلبها نشاط اللجنة العليا أو يكلفها بها رئيسها .

مادة ٢٩- تتعقد اللجنة العليا للإشراف بمقر وزارة العدل في الأسبوع الأول من الشهور فبراير ومايو وأغسطس ونوفمبر من كل سنة ، بناء على طلب رئيسها ، ويجوز أن تجتمع في أى وقت آخر بناء على طلب الرئيس أو وزير العدل .

ويكون إجتماعها صحيحا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ، وتصدر قراراتها بأغلبية أعضاء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ولوزير العدل أن يدرج في جدول أعمال اللجنة العليا أية مسألة تدخل في اختصاصها ، كما أن له أن يحضر أى إجتماع من إجتماعاتها ، وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة ويكون له صوت معدود في قراراتها .

مادة ٣٠- على اللجنة العليا أن تقدم لوزير العدل ، والمركز

القومى لمكافحة وعلاج الإدمان فى أول شهرى يونيو ويناير من كل عام ،
تقريراً نصف سنوى بنشاطها ونشاط لجان الإشراف بالمحافظات والإقتراحات
التي تراها كفيلة بتحقيق ما هدف إليه التشريع فى شأن المدمنين والمتعاطين .

مادة ٣٩- ينشر هذا القرار فى جريدة الرقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ صدوره لسنة ١٩٨٩ .

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل بإنشاء وتنظيم محطات علاج الإدمان والتعاطي

وزير العدل

بعد الإطلاع على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإبحار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢
لسنة ١٩٨٩ .

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل
المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان .

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٨٩ بتنظيم الإشراف
على المصحات ودور علاج الإدمان والتعاطي

وعلى قرار وزير العدل لسنة ١٩٨٩ بتنظيم الإشراف على المصحات
ودور علاج الإدمان والتعاطي .

وبعد موافقة وزارات الصحة والشئون الإجتماعية والداخلية

قرر

مادة ١- تنشأ المصحات المبينة بالجدول الملحق بهذا القرار في
الجهات المذكورة وتتيح وزارة الصحة وتخصص للمدمنين والمتعاطين الذين يتقرر
إيداعهم للعلاج تطبيقاً لأحكام قانون مكافحة المخدرات والقرارات المنفذة له .

ويجوز تعديل الجدول المشار إليه ، بالأضافة أو الحذف ، بقرار من وزير العدل بالإتفاق مع وزراء الصحة والشئون الإجتماعية ، على أن يكون لكل مصحة تضاف مقر مستقل ، أو عند الضرورة قسم فى منشأة تابعة لوزارة الصحة منعزل عن أى نشاط آخر طبيا كان أو غيره .

مادة ٢- يجب أن تتوافر لكل مصلحة الحراسة الكافية لعزل نزلاتها عن المجتمع الخارجى ، وتتولى وزارة الداخلية مهمة هذه الحراسة فى نطاق القواعد التى تقرها لجنة الإشراف بالمحافظة.

مادة ٣- تقوم المصحات على توفير العلاج الطب والنفسى والإجتماعى للمدمنين والمتعاطين الذين يودعون بها لتنفيذ الحكم القضائى ، أو لقرار لجنة الإشراف أو الأمر من المحكمة المختصة .

ويجب أن يخصص مكان منعزل فى المصلحة للمدمنين والمتعاطين المودعين تطبيقا لحكم المادة ٣٧ من قانون مكافحة المخدرات .

مادة ٤- توفر وزارة الصحة لكل مصحة ما تحتاجه من العاملين الإداريين والفنيين وغيرهم كما توفر لها الخبرات والتخصصات فى المجالات الطبية والنفسية والإجتماعية ، وتزودها بالمعامل الطبية والكيميائية لتحليل إفرازات المدمنين والمتعاطين وكافة المعدات والآلات وغيرها مما يلزم لتحقيق أغراضها ، ويكون تمويل ذلك ، بالإتفاق عليه ، وعلى علاج المدمنين والمتعاطين ، من صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، طبقا للقواعد الواردة فى قرارا تنظمه أو من الإعتمادات التى تخصصها الدولة لهذا الغرض.

مادة ٥- تتولى المصحة تنفيذ السياسة العامة التى يقرها المجلس
القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وما يصدر عنه من توجيهات فى نطاق المهمة
المنوطة بها .

مادة ٧- تتولى إدارة المصحة لجنة تشكل بقرار من مدير الشئون
الصحية بالمحافظة من :

- مدير الصحة رئيسا

ويختار من الأطباء الإخصائيين فى الأمراض النفسية والعصبية ذوى
الخبرة فى علاج الإدمان.

أعضاء :

-أخصائى أمراض باطنية أو علاج السموم .

- أخصائى حاديل طبية .

- أخصائى إجتماعى

- رئيس هيئة التمريض بالمصحة .

ويضم الى اللجنة ممثل لإدارة الدفاع الإجتماعى بمديرية الشئون
الإجتماعية بالمحافظة يختاره مديرها أو أحد وكلاء النيابة العامة يختاره
المحامى العام للنيابة الكلية التى تقع المصحة فى دائرتها .

يتولى أعمال مدير المصحة عند غيابه أو عدم وجوده أقدم الأطباء.

والأخصائيين من الأعضاء .

واللجنة أن تستعين في أدا - مهمتها بمن ترى الإستعانة بهم من الخبراء والفنيين ولها أن تدعو أيا من هؤلاء إلى إجتماعاتها للإشتراك في المناقشة .
ولسماع ما ترى سماعه من إيضاحات على أن الا يكون له صوت معدود فيما يتخذ من قرارات .

مادة ٨- تتعقد لجنة إدارة المصحة بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل أسبوعين وكلما رأى رئيس لجنة الإشراف المختصة ذلك ، وتكون إجتماعاتها صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء . وتصدر قراراتها بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي به رئيس الجلسة.

وتدون اللجنة محاضر إجتماعاتها في سجل خاص يعد لهذا الغرض وتعتمد هذه المحاضر من رئيس الجلسة.

مادة ٩- لجنة إدارة المصحة هي السلطة المهيمنة على شئونها ولها أن تتخذ من القرارات ما تراه لازما لتحقيق أغراضها وعلى الأخص :

أ- متابعة تنفيذ برامج علاج المدمنين والمتعاطين وحسن سير العمل بالمصحة

ب- متابعة كفاية وكفاءة الإمكانات الطبية والفنية والإدارية بالمصحة

ج- اعتماد التقارير الدورية التي ترفع إليها من مدير المصحة عن

سير علاج المودعين والمعدات التي تعترض الشفاء ، والإقتراحات الكثيلة بإزالتها ، وكذلك التقارير الخاصة بإنهاء الإبعاد للشفاء أو لعدم جدوى العلاج ، والتقارير التي تطلبها لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج التي يتعين عرضها عليها طبقاً للقواعد الواجبة الإتباع .

د- دراسة تقارير التفتيش الدوري والمفاجئ الذي تقوم به أى من الجهات الإشرافية ، وإنفاذ القرارات اللازمة فى شأن ما يسفر عنه هذا التفتيش .

هـ - إعتناء الإحتياجات المالية للمصلحة ، وإعتناء مصاريفها السنوية

و- إصدار القرارات التنظيمية الخاصة بسير العمل .

ز- فحص الشكاوي والتظلمات التي تقدم من المودعين أو ذويهم أو غيرهم وإنفاذ ما يلزم فى شأنها .

وللجنة أن تعهد الى مدير المصلحة ببعض إختصاصاتها وأن تفوض واحداً أو أكثر من أعضائها فى القيام بمهمة محدودة .

مادة ٩٠- مدير المصلحة هو المنوط به - تحت إشراف لجنة الإدارة ، تصريف شئونها وتنفيذ السياسة الموضوعة وله الرئاسة المباشرة على العاملين بالمصلحة والمتنبيين لها ، وله على الأخص ما يأتى :

(١) كفالة حسن سير العمل بالمصلحة وتطبيق نظام المكافآت والمخافز

الذى يقرره مجلس إدارة صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى على
العاملين بالمصحة والمتنشين لها .

(٢) الإشراف على إنشاء ملف لكل مودع تسجيل فيه بياناته الشخصية
وماضيه الجنائى والإجتماعى وتطورات علاجه . وتودع بهذا الملف جميع
الأوراق والتقارير الخاصة بالمودع.

(٣) تحديد إحتياجات المصحة للتهوض بمهامها واعتماد بيان سنوى بما
أنفقه من مصاريف .

(٤) تنفيذ ما يصدر عن جهات الإشراف من توجيهات ، وما تطلبه من
مهام أو إيضاحات أو تقارير أو غير ذلك وكذلك ما يصدر عن لجنة إدارة
المصحة من قرارات .

(٥) الإذن بزيارة المودعين بالمصحة من غير المحكوم عليهم . مع
الإشراف على إثبات زيارات المودعين جميعهم فى سجل خاص بعد ذلك.

(٦) طلب إجتماع لجنة الإشراف إذا قامت لديه أسباب تستدعى ذلك

مادة ١١- يكون الإبتلاع بالمصحة - أو إستبدال المصحة بمصحة
أخرى أو بذار علاج أو إستكمال العلاج فى المصحة بالإلزام بالتردد على دار
العلاج ، بأمر من لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج أو من محكمة
الجنابات ، على النماذج التى تقرها وزارة العدل وتجرحها اللجنة المذكورة أو
النهاية العامة حسب الأحوال .

مادة ١٢- تتولى المصلحة فحص المودع طبيًا ونفسيًا بمجرد إبداعه ، كما تقوم فور دخوله المصلحة بأخذ العينات اللازمة للفحص المعلى ، وتقدير المدة الآتمة لعزله عزلا عاما أثناء فترة الإحتساب للمخدر من الجسمك وتصلر لجنة إدارة المصلحة القواعد الخاصة بهذا العزل .

مادة ١٣- تتولى المصلحة من ترى لجنة الإشراف فحصه قبل إصدار قرارها فى شأن علاجه ، ولا يجوز إبداعه فى مدة الفحص الا إذا تضمن القرار ذلك.

وعلى مدير المصلحة أن يرفع الى لجنة الإشراف فى خلال المدة التى تمدها تقرير بنتيجة الفحص الذى يجريه ثلاثة من الإخصائين الإجتماعيين على الأقل مشفوعا برأيه إن لم يكن من بين من قاموا بالفحص.

مادة ١٤- يكون إقتراح إنتهاء الإبداع للشفاء أو لعدم جدوى العلاج فى الحالات المنصوص عليها فى قرار وزير العدل الصادر بشأن الإشراف على المصحات ودور العلاج بتقرير سيصدر عن ثلاثة من الإخصائين أحدهم متخصص فى الأمراض النفسية والعصبية والآخر متخصص فى الأمراض الباطنية أو علاج السموم والثالث أخصائى أجماعى .

وعلى مدير المصلحة تقديم هذا التقرير مع ملف المودع الى لجنة الإدارة لإعتماده والأمر برفعه الى لجنة الإشراف لإتخاذ شئونها فيه .

مادة ١٥- تتولى لجنة إدارة المصلحة تحديد نفقات علاج من يجب مطالبتة بها طبقا لقرار وزير العدل بشأن لجان الإشراف .

وتشمل هذه النفقات ، على الأخص مقابل الفحوص والإقامة والدواء .
ويجرى تقديرها وفقا للقواعد التي يصدرها وزير الصحة ، وعلى لجنة الإدارة
أخطار لجنة الإشراف بهذه النفقات لتتولى إتخاذ إجراءات المطالبة بها في
الحالات والإجراءات المشار إليها في قانون مكافحة المخدرات .

مادة ١٦- يتولى مدير الصحة أخطار لجنة الإشراف بإحتياج من
ينتهي إيلاعهم بالمصحة الى الرعاية اللاحقة لتحدد هذه اللجنة دار العلاج التي
تتكفل بهذه الرعاية ويقوم المدير عندئذ بإحالة المودع إليها مع ملف كامل
بحالته .

وعلى المصحة في هذه الحالة وفي غيرها من الحالات التي تطلب فيها
دور العلاج إجراء تحاليل طبية أو معملية أو غيرها أن تقوم بذلك في إطار
التعاون الواجب بينهما .

مادة ١٧- جميع البيانات التي تتضمنها ملفات المودعين والسجلات
الخاصة بهم والمعلومات التي تصل الى علم القائمين بالعمل في المصحات عن
المودعين بها تعهد من الأسرار التي لا يجوز الإطلاع عليها أو إفشائها الا
بأذن من لجنة الإشراف أو بأمر من النيابة العامة أو المحكمة المختصة .

ولا يجوز نقل سجلات المصحة خارج مقرها إلا بإذن خاص من الجهات
المشار إليها وفي نطاق الضرورات التي تقتضى ذلك.

مادة ١٨- ينشر هذا القرار بالوقائع ويعمل به من تاريخ صدوره

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير التأمينات والشئون الإجتماعية بإنشاء وتنظيم دور علاج الإدمان والتعاطي

وزير التأمينات والشئون الإجتماعية

بعد الإطلاع على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة وتنظيم إستعمالها والإبحار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٨٩.

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦
بتشكيل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان .

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم . . لسنة ١٩٨٩ بتنظيم

صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .

وعلى قرار وزير العدل رقم . . . لسنة ١٩٨٩ بشأن لجان الإشراف على
المصحات ودور علاج الإدمان والتعاطى .

وعلى قرار وزير العدل رقم . . . لسنة ١٩٨٩ بإنشاء وتنظيم مصحات
علاج الإدمان والتعاطى وبناء على الاتفاق مع وزير الصحة .

قرار

مادة ١- تنشأ لعلاج الإدمان والتعاطى الدور المبينة فى الجدول
الملحق بهذا القرار فى الجهات المذكورة فيه ، ويجوز تعديل هذا الجدول
بالحذف أو بالإضافة بقرار من وزير الشؤون الإجتماعية بالاتفاق مع وزير
الصحة .

مادة ٢- تتبع دور العلاج المشار إليها فى المادة الأولى وزارة الشؤون
الإجتماعية وتقوم على توفير العلاج الطبى والنفسى والإجتماعى للمدمنين
والمتعاطين وتقوم على توفير العلاج الطبى والنفسى والإجتماعى للمدمنين
والمتعاطين تنفيذا لقرارات لجان الإشراف على المصحات ودور العلاج الواردة
فى قرار وزير العدل رقم . . . لسنة ١٩٨٩ وطبقا لأحكام قانون مكافحة
المخدرات وفى نطاق السياسة العامة التى يقرها المجلس القومى لمكافحة
وعلاج الإدمان .

مادة ٣- يكون لكل دار علاج مقر مستقل ، ويجوز عند الضرورة ،

أن تكون تسماً قائماً بذاته فى منشأة تخضع لإشراف وزارة الشؤون الإجتماعية

مادة ٤- توفر وزارة الشؤون الرجتماعية لدور العلاج العاملين والخبرات والتخصصات الحكومية فى المجالات الطبي والنفسية والإجتماعية ، كافة المعدات والأجهزة والآلات وغيرها مما يلزم لتحقيق أغراضها ، ويكون تحويل ذلك والإتفاق عليه وعلى علاج الدمنين والمتعاطين من صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى طبقاً للقواعد الواردة فى قرار تنظيمه أو من الإعتمادات التى تخصص لهذا الغرض فى موازنة وزارة الشؤون الإجتماعية.

مادة ٥- تخضع دور العلاج والإشراف وتوجيه مديريات الشؤون الإجتماعية بالوزارة ، وكذلك لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج واللجنة العليا لإشراف طبقاً للأحكام والقواعد النصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات وقرار وزير العدل رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٨٩ .

مادة ٦- تتولى إدارة العلاج لجنة تشكل من :

مدير النار ويندب من موظفى الدفاع الإجتماعى (رئيساً) بمديرية الشؤون الإجتماعية بقرار من مديرها طبيب نفسى من وزارة الصحة يتنبه مدير الشؤون الصحية بالمحافظة .

أخصائى إجتماعى يتنبه مدير الشؤون الإجتماعية بالمحافظة .

أحد الدعاة من العلماء يتنبه مدير الأوقاف بالمحافظة .

وللجنة أن تستعين فى أداء مهمتها بمن ترى الإستعانة بهم من الخبراء

والفنيين ، ولها أن تدعوا أيا من هؤلاء الى إجتماعاتها للإشتراك فى المناقشة .
ولساع ماترى من إيضاحات ، على أن لا يكون له صوت معدود فيما يتخذ من قرارات .

مادة ٧- لجنة الدار هى السلطة المهيمنة على شئونها ، ولها أن تتخذ من القرارات ما تراه لازما لتحقيق أغراضها وعلى الأخص :

(١) تنفيذ برامج العلاج الطبى والنفسى والإجتماعى وبرامج الرعاية الإجتماعية الاحقة التى تضعها الإدارة العامة للدفاع الإجتماعى بوزارة الشئون الإجتماعية ، فى نطاق القرارات التى تصدر من لجان الإشراف على المصحات ودور العلاج ، والتعليمات العامة التى تصدر من اللجنة العليا للإشراف .

(٢) إعتناء التقارير الدورية عن سير علاج المترددين على الدار والعقبات التى تعترض الشفاء والإقتراحات الكفيلة بإزالتها ، والتى ترسل الى لجنة الإشراف المختصة وكذلك التقارير الإضافية التى تطلبها اللجنة المذكورة .

(٤) إعتناء الإحتياجات المالية للدار ومصاريفها السنوية .

(٥) إصدار اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية الخاصة بسير العمل فى الدار فى حدود القواعد المنصوص عليها فى هذا القرار .

(٦) تطبيق نظام المكافآت والمحرافز الذى يقرره مجلس إدارة صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى على العاملين والمتدربين بالدار .

(٧) فحص الشكاوى والتظلمات التى تقدم من المعالجين أو ذويهم أو غيرهم أكثر من أعضائها فى القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ - تتمتع لجنة الدار بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل أسبوعين وكلما رأى رئيس لجنة الإشراف المختصة ذلك ، وتكون إجتماعات اللجنة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء . وعند غياب الرئيس يتولى الرئاسة الطبيب النفسى وتصدر القرارات الحاضرين وعند التساوى يرجع رأى الجانب الذى منه رئيس الجلسة .

مادة ٩ - مدير الدار هو المنوط به - تحت إشراف لجنة الدار - تصريف شئوننا وتنفيذ السياسة الموضوعة لها ، وهو المسئول عن تحديد إحتياجات الدار للتهوض بمهامها وإعداد بيان مصادفها السنوية ، وإعداد التقارير الدورية والإضافية عن سير العمل فيها ، وكافة ما يلزم عرضه على لجننتها . وعن تنفيذ ما يصدر من هذه اللجنة من قرارات ، وما تعهده به إليه اللجنة من مهام أخرى ، وله الرئاسة المباشرة على العاملين بالدار والمتدربين لها

ويعد مسئولاً عن كفالة سرية كافة البيانات المتعلقة بالمرتدين على الدار للعلاج .

مادة ١٠ - يكون القبول للعلاج بالتردد على الدار يقتضى أمر يصدر من لجنة الإشراف على المصحات ودور الإدمان والتعاطى ، أو من محكمة الجنايات المختصة ، على النماذج التى يقرها وزير العدل ، وتجرد بمعرفة لجنة الإشراف والنيابة العامة على حسب الأحوال ويكون إستبدال دار

العلاج بأخرى أو إستبدال العلاج فى المصلحة بالإلزام بالتردد على دار العلاج ،
أو إستكمال العلاج ، بقرار من اللجنة المذكورة على النماذج الخاصة . طبقا
لأحكام قرار وزير العدل رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٨٩ .

مادة ١١- تهمث لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج الى النار
مع الأمر الصادر بالعلاج ، صورة رسمية معتمدة للفق شخصية المعالج متضمنا
مايتوافر من البيانات الخاصة بماضيه وحاضره الجنائى والطبى والنفسى
والاجتماعى والتقارير الخاصة بما أجرى من فحوص طبية ومعملية وللدار أن
تجرى للمعالج أية بحوث وفحوص أخرى بنفسها أو بواسطته معامل وزارة
الصحة أو المصحات أو أية جهة فنية أخرى تعهد إليها بذلك ويودع كل ذلك
فى سجل خاص بالمعالج ، يتضمن التقارير الدورية عن سير علاجه والقراءات
التي تصدر فى شأنه .

مادة ١٢- تتوالى دار العلاج فحوص المطلوب علاجه ، الذى ترى
لجنة الإشراف فحوص قبل إصدار قرارها فى شأنه ، ويكون الفحص بناء على
قرار اللجنة المذكورة ، ويحرر بنتيجته تقرير فنى يرفعه مدير الدار الى اللجنة
بعد إعتماده .

مادة ١٣- يكون إقتراح إنهاء الإلزام بالتردد على النار عند الشفاء
أو لعدم الإستمرار فى العلاج فى الحالات المنصوص عليها فى قرار وزير
العدل رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٨٩ ، بناء على تقرير من الإخصائين بالنار الذى
يرفعه مديرها الى لجنته لإعتماده وإرساله الى لجنة الإشراف المختصة لإتخاذ
شئونها فيه .

مادة ١٤- تتولى لجنة النار في حدود القواعد التي تضعها لجنة الإشراف تحديد نفقات علاج من ينقطع عن التردد على الدار قبل شفائه وصدور قرار لجنة الإشراف بإنهاء الزامه بالتردد وكذلك من يخالف الواجبات المفروضة عليه خلال مرحلة الرعاية اللاحقة التي تعتبر إحدى مراحل العلاج ويدخل في النفقات في الحالة الأخيرة كافة نفقات العلاج منذ بدء التردد على الدار .

وعلى لجنة النار أخطار لجنة الإشراف بهذه النفقات لتتولى إتخاذ إجراءات المطالبة بها في الحالات والإجراءات المشار إليها في قانون مكافحة المخدرات .

وفي قرار وزير المالية بشأن لجان الإشراف على المصحات ودور العلاج

مادة ١٥- تمهد لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج الى مؤسسة تخضع لإشراف وزارة الشؤون الإجتماعية بالرعاية اللاحقة للمسلمن أو المتعاطى الذي تقرر إنتهاء الإلزام بترده على دار العلاج للشفاء وتمعد المؤسسة تقارير دورية عن حالة المخاضع للرعاية مرة كل ثلاثة شهور على الأقل ترفع الى لجنة الإشراف المختصة ، وذلك حتى تقرر اللجنة صلاحيته وإعادة تكيفه مع مجتمعه.

مادة ١٦- تعد جميع البيانات التي تتضمنه السجلات الخاصة بالمتوردين وعلى دور العلاج أو التي تصل الى علم القائمين بالعمل في هذه الدور عن المعالجين فيها من الأسرار التي يعاقب علي إفشائها بالعقوبة المقررة في المادة ٣١ من قانون العقوبات . وذلك بغير إخلال بمسئوليته التأديبية .

مادة ١٧- لا يجوز لغير القائمين بالعمل فى شئون العلاج ،
والجهات المشرفة على الدار على سجلات المدمنين و المتعاطين ، ويكون إطلاع
سواهم على هذه السجلات لأغراض التحقيق أو البحث العلمى بأمر من المحامى
العام للنهاية الكلية المختصة ، ولا يجوز نقل هذه السجلات خارج مقر الدار
وإنما يتم الإطلاع عليها ، عند التصريح به فيها .

مادة ١٨- على مدير الدار والقائمين بالعمل فيها أن يقدموا كل
المساعدة الممكنة لندوبى لجنة الإشراف على الدار واللجنة العليا للإشراف ،
وأن يكتونهم من إجراء التفتيش الدورى والمفاجئ والإطلاع على سائر الأوراق
والدفاتر والسجلات وأخذ صور منها ، وأن ييسروا لهم الحصول على
المعلومات التى يطلبونها .

مادة ١٩- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل بها من تاريخ
صدوره .

وزير التأمينات والشئون الإجتماعية

القسم الثالث

"المسائل الإجرائية وضمانات التحقيق والمحاكمة"

فى جرائم المخدرات

الفصل الأول : الاستدلالات والتحريرات.

الفصل الثانى : التليس بالجريمة.

الفصل الثالث : القبض على المتهم.

الفصل الرابع : التفتيش.

الفصل الخامس : إستجواب المتهم.

الفصل السادس : إعتراف المتهم.

الفصل الأول

الإستدلالات والتحريات

الإستدلال : هو المرحلة السابقة على نشوء الخصومة الجنائية بتحريك الدعوى الجنائية ، وهى تمهدا لهذه الدعوى وذلك بتجميع العناصر والأدلة المادية التى تثبت وقوع الفعل الإجرامى وعمل التحريات اللازمة عن مرتكبه كى تستطيع النيابة العامة توجيه تحقيقها بالشكل الذى يصل إلى الحقيقة.

فقد نصت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية على هذه المرحلة بقولها:

" يقوم مأمور الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الإستدلالات التى تلزم للتحقيق فى الدعوى "

ونصت المادة ٢٤/٢ أ. مع على :

" يجب أن تثبت جميع الإجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط القضائى فى محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت إتخاذ الإجراءات ومكان حصوله ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا ، وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة "

والإستدلال ضرورى فى جميع الدعاوى إذا أستثنينا تلك التى يتم تحريكها من قبل المدعى بالحق المدنى ويقوم بمهمة الإستدلال فى التشريع المصرى مأمورو الضبط القضائى وهذه هى وظيفتهم الأصلية وأن كان القانون قد خولهم إلى جانبها سلطة إجراء التحقيق فى أحوال إستثنائية .

وتستهدف مرحلة جمع الإستدلالات تحقيق عدة أهداف :

الأول: إعطاء مهمة التحرى عن الجريمة والبحث عن مرتكبها إلى مجموعة من

العناصر القادرة اما يحكم تخصصها المهني او بموقعها الوظيفي ، على اداء المهمة ، وصولاً إلى أداء أفضل.

الثاني : هو الأعداد للدعوى الجنائية ، عن طريق جمع كافة العناصر التي قد تفيد النيابة في التحقيق ، حتى تنهياً الفرصة للنيابة العامة في تقدير مدى ملائمة السير في الدعوى الجنائية من عدمه.

الثالث : أن مرحلة الاستدلالات فرصة حقيقية لحماية الحرية الفردية من تأثير الكيدية والشكاوى الكاذبة إذ هي قادرة على إكتشاف زيفها فوراً وقبل إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق .

١- إجراءات الاستدلالات :

تحدثت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية عن الاستدلالات بقولها :

" يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات التي تلازم التحقيق في الدعوى".

ومهمة مأموري الضبط القضائي في جمع الاستدلالات لا تتعدى إتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن الجريمة ومركبيها بالثبوت من وقوعها والبحث عن مركبيها وجمع العناصر التي تصلح لأن تكون أساساً لبدء النيابة العامة نظرها في أمر الدعوى الجنائية التي تملك وحدها الاختصاص بشأنها . ومن هنا أوجب القانون تحرير محضر جمع الاستدلالات ورفعها إلى النيابة العامة للتصرفه

وإجراءات الاستدلالات ليست من إجراءات التحقيق ، بل هي مجرد إجراءات تحفظية تمهيدية لضبط الجريمة والتحضير للتحقيق وإفتتاح الدعوى الجنائية ، ومن ثم فهي لا تنطوي على أى مساس بالحرية الشخصية لأنها أى حجز أو قيد على حرية المتهم.

الإجراءات الجنائية ، للأستاذ محمد زكى أبو عامر . ط ١٩٨٤ ص ١٠٧

ومن مهام مأمور الضبط القضائي معاينة موضوع الجريمة ومكانها ، وإن تتخذ جميع الوسائل اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة كأقامة حراسة على جثة أو حفظ سلاح عثر عليه فى مكان الحادث أو آثار أقدام أو بصمات أصابع . وله أن يسمع أقوال الشهود ، أى كل من يكون لديه معلومات عن الواقعة ومرتكبها . وله أن يسأل المتهم عن الفعل المسند إليه - بغير إستجواب - ويجوز له أن يستعين بأهل الخبرة كأطباء وغيرهم لأبداء رأيهم فيما يرى الإستعانة بهم فيه . ولا يجوز له تحليف الشهود والخبراء اليمين ، ولكن يستثنى من ذلك حالة الخوف من عدم إستطاعة تحليفه كما إذا كان المجنى عليه مشرقاً على الموت ، ويجوز له أن يستعان بكلاب الشرطة فى مرحلة الإستدلال

٢- التحريات (٢)

لم يطلق المشرع يد النيابة العامة صاحبة الدعوى العمومية الأمنية عليها ، لتفتيش الأشخاص أو مساكنهم أو إنتداب من يلزم لإجراء هذا التفتيش نظراً لمساس ذلك بالحرية الأساسية للأشخاص.

فيجب أن تكون التحريات دقيقة مبنية على مسوغ قانونى فيشترط:

١- أن تكون هناك جريمة معينة.

٢- أن تكون هناك أمارات قوية لإتهام شخص معين بإرتكاب هذه الجريمة أو بإشتراكه فى إرتكابها.

٣- أن تدل الظواهر عل أن الإجراء سوف يكشف هذه الجريمة .

(١) أصول الإجراءات الجنائية . إستاذنا الدكتور حسن المرصاوى . ط ١٩٦١ ، ص ٣٢٤

(٢) قواعد الضبط والتفتيش والتحقيق . للأستاذ سيد حسن البقال . ط ١٩٦٦ ، ص ١٥

مصدر التحريات والمراقبة:

مصدر التحريات يكون عادة من أى مرشد سرى لأحد الضباط أو أحد رجال الشرطة السريين وأما بلاغ يتقدم به شخص مجهول أو معلوم فى صورة شكوى يتهم فيها شخصاً معيناً بإحرازه مما يمنع القانون حيازته أو إحرازه أو يتهمه بإرتكاب ما يخالف القانون.

● فإذا كان مصدر التحريات مرشد سرى يقوم الضابط بالبحث والتنقيب والتحري عن حقيقة ما نمى إلى علمه بواسطة هذا المرشد السرى ، ويكون ذلك عن طريق المراقبة أما بنفسه شخصياً أو بواسطة أحد أعوانه.

● وإذا كان مصدر مأمور الضبطية القضائية تأتى عن طريق بلاغ من معلوم فإنه يستدعيه ليناقشه فى موضوع بلاغه وليتأكد فيه عن حقيقة ماورد به ويتعرف على الدوافع التى دعتة إلى تقديم هذا البلاغ.

وإذا أجيئ لمأمور الضبطية القضائية أن ينبى عنه أحد أعوانه للقيام بالمراقبة كوسيلة للتأكد من صحة ما نمى إلى علمه إلا أنه من المستحسن دائماً أن يقوم بها بنفسه لما فى ذلك من بحث الثقة والطمأنينة لما يتوصل إليه من نتائج.

غير أنه قد يحدث الا يقوم مأمور الضبطية القضائية بالمراقبة بنفسه أما خشية كشف أمره إذا كان معروفاً من المراقب أو فى مكان إجرائها . فيجب عليه فى هذه الحالة أن يذكر ذلك عند إجراء التحقيق لما فى ذلك من أهمية بالغة عند تقدير مدى جدية التحريات ، وهو أمر موكل إلى إلى النيابة العامة وللنقض من بعدها .

وقضت محكمة النقض بأن لمأمورى الضبط القضائى أن يتمتعوا وقت الشهادة عن أن يعرفوا عن المصدر الذى علموا منه توضيحات عن جريمة من الجرائم. فإذا امتنع ضابط الشرطة عن الإقتضاء بأسم المرشد الذى كلفه بشراء المخدر من المتهم تمهيداً لتفتيش محله فلا جناح على المحكمة إذ هى صدقت الضابط وعولت على شهادته بما

١٠٠ م به الترسد في إكتشاف الجريمة.

وإن تقدير جدية التحريات التي يخدم عليها إذن التفتيش هي مسألة موضوعية ستروك تقديرها لمن يصدر الإذن تحت إشرافه محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد أقرت النيابة على ما رآته من أن بلاغ الضابط كاف لإتصال المتهم بالجريمة وأعتمدت في الإدانة مع ذلك كان إعتمادها صحيحاً.

محضر التحريات

بعد أن يقيم مأمور الضبطية القضائية بجمع الأبحاث والتحريات عما وصل إلى علمه وبعد أن يتأكد من صحة هذا الذي تمى إلى علمه عن طريق المراقبة التي يقوم بها بنفسه أو بواسطة أحد أعوانه يتقدم إلى النيابة العامة في سبيل الحصول على إذن بالتفتيش بحضور يشهد فيه هذه الإجراءات حتى يكون تحت نظر سلطة التحقيق ما يثير السبيل أمامها لكشف هذا الذي قام به من مأمور الضبطية القضائية من إجراءات لتتبين مدى كفاية الدلائل على أتهام المطلوب تفتيشه.

ويجب أن يشتمل محضر التحريات على ساعة ورقم وتاريخ تحريره وأسم من قام بذلك ووظيفته ثم أثبات علمه من التحريات أي ومن أي طريق آخر ، ثم بيان ما إذا كان هو نفسه الذي قام بالمراقبة أو كلف بها شخصاً آخر يسميه أم لا يسميه مع ذكر أسم من تمت التحريات بشأنه وذكر أوصافه وبيان المكان الذي يزاول نشاطه فيه وإذا كان المطلوب هو تفتيش مسكن المتهم فيجب أن يذكر مكان هذا المسكن ورقمه والشوارع الذي يوجد فيه ، وإذا كان المسكن بين مساكن متفرقة ولا يوجد لها أرقام أو أسماء شوارع فيجب أن يذكر أسم المالك لهذا المنزل وأن تعذر ذلك فيجب أن يصف المسكن بالنسبة للمنزل الذي يوجد فيه ثم يجب أن يشتمل المحضر على توقيع محره في نهايته . فيجب أن يكون الأسم والمكان محدداً تحديداً ثابتاً نافياً للجهالة.

• وإذا كانت التحريات التي قام بها مأمور الضبطية القضائية بناءً على شكوى أو بلاغ فله أن يرنقها بمحضر تحرياته أو لا يفعل ذلك فيما لو كان البلاغ أو الشكوى تتضمن أشخاصاً آخرين أو وقائع أخرى يرفض الصالح العام عدم إذاعتها أو عرضها إلا أنه يجب عليه أن يشهد في محضر تحرياته.

وقاية النيابة والقضاء على مدى جدية التحريات

النيابة العامة هي السلطة الموكول إليها إصدار الإذن بالتفتيش لها أن تصدره ولها أن ترفض ذلك ومعيار قبولها لإصدار الإذن أو رفضها إصداره أساسه مدى إقتناعها ام عدم إقتناعها بجدية التحريات التى يتقدم بها إليها مأمورى الضبط القضائى أو عدم إقتناعها بذلك ويتأتى إقتناعها بجدية التحريات بحسب الظاهر لها من اطلاعها على محضر التحريات ورد به وما إشتمل عليه وللقضاء بعد النيابة العامة سلطة تقدير مدى جدية التحريات التى تمت وصدر الإذن بناء عليها بل أن القضاء يشرف على تقدير النيابة لدى كفاية الوقائع والدلائل المبررة للتفتيش ، وهو ينظر كذلك بنفس المنظار الذى تنتظر به النيابة العامة إلى هذا الأمر ، أى أن معيار التقدير واحد فى الحالتين.

• وعلى ذلك فإن القضاء لا يعتبر ما أسفر عنه التفتيش ومن واقعة العثور على المخدرات دليلاً على جدية التحريات ، لذا يجب أن تقدر مدى سلامة التحريات بنظرة مجردة عما أسفر عنه التفتيش . وتقدير مدى جدية التحريات من الأمور الموضوعية التى يجب إثارتها أمام محكمة الموضوع - فيما لو تمسك به المتهم ومن ثم فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

وتقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى أقرتها عليه فإنه لا يجدى المتهم نعيمه أن أمر التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية.

٣- الدلائل الكافية

الدلائل الكافية ، شرط ضرورى لإلتخاذ أى إجراء يتضمن مساساً بحرفة الشخص أو المسكن ، وهى الضمان الوحيد فى التشريع المصرى الذى يقى الأفراد من الوقوع ضحايا إجراء قد يكون تعسفياً .

(١) النظرية العامة للتفتيش ، الأستاذ سامى الحسينى ، ط ١٩٧٢

كما وقد تطلب المشرع الدلائل الكافية عند القبض على المتهم (م ٣٤ أ.ج) ، تطلبها عند تفتيش المنازل في حالة التلبس (المادة ٤٧ أ.ج) وعند تفتيش الأشخاص الذين يوجدون في منزل المتهم أثناء تفتيشه (المادة ٤٩ أ.ج) .

والدلائل تعنى علامات تستند إلى العقل ، وتبدأ من ظروف أو وقائع يستنتج منها الفعل ، توحى للوهلة الأولى بأن جريمة ما قد وقعت ، وأن شخصاً معيناً هو مرتكبها ، ومن ثم هي مجرد قرائن قد لا تصلح وحدها سبباً للإدانة ، أو هي ذلك القدر الضئيل المبني على احتمال معقول تؤيده الظروف التي تكفي للإعتقاد بإرتكاب الجريمة ، ولكنها تبرر إتخاذ بعض الإجراءات الماسة بالحرية الفردية ، ضماناً لحسن سير العدالة.

غير أن تلك القرائن لا يكفي في تقديرها مجرد المنطق ، بل لابد في شأنها من الحذر أو التعقل . فلا يكفي مجرد الظن والإشتباه بل ينبغي توفر بعض الأدلة المعقولة التي تحمل على الإعتقاد بوقوع جريمة ونسبتها إلى المتهم.

والدلائل الكافية مطلوبة سواء كانت الجريمة متلبساً بها أم لا . كل ما هنالك أنه في حالة التلبس ، تكون الدلائل الموجهة إلى المتهم فحسب ، بمعنى كفايتها لنسبة الجريمة إليه. أما غير التلبس ، فيجب أن تشير الدلائل على وقوع الجريمة ، ثم إلى نسبتها إلى المتهم.

وتقدير الدلائل ومبلغ كفايتها يكون براءة لمأمور الضبط القضائي ، على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع (١) .

٤- تحرير المحاضر :

يجب على مأمور الضبط إثبات جميع ما يقوم به من إجراءات الإستدلال في محاضر موقع عليه منه ، يبين منها وقت إتخاذ الإجراءات ومكان حصولها ، ويجب

(١) الأستاذ سيد حسن البقال ، المرجع السابق ، ص ٢٢

أن تستعمل تلك الحقائق لتوتيع اليهود واشتراء الذين سعدوا ، ورسول
المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة.

ولا يترتب البطلان على عدم تحرير المحضر ، ويحدث عملاً في بعض القضايا
أن تخطر النيابة وتتقل فوراً عضو النيابة ، ولا يكون مأمور الضبط القضائي قد
أخذ أى إجراء ليثبت في محضره حتى لا يترك سبيلاً للطعن على إجراءاته فيما بعد.

الرقابة القضائية على الإستدلال

لحكمة الموضوع أن تكون إقتناعها من أى دليل في الدعوى مهما كان مصدره
في الأوراق ، ولحكمة الموضوع أن تأخذ بما جاء في محضر الإستدلال وأن تستمد منه
إقتناعها ولو خالف ما ورد في التحقيق والأمر متروك لإقتناعها بشرط أن تدلل
على ذلك بمنطق سليم.

والحكمة تراقبه من زاويتين:

١- **المشروعية** : فإذا خالفت إجراءات الإستدلال الضمانات التي حددها
القانون لحماية الحرية الشخصية أصبحت معيبة
بالبطلان.

٢- **الموضوعية** : من خلال حرية الإقتناع ، فالحكمة أن تطرح ما ورد في
محضر الإستدلالات من معلومات إذا لم تظمن إلى
دقتها أو إلى مطابقتها للحقيقة.

(١) الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ص ٢٨٨

الفصل الثاني

التلبس بالجريمة

التلبس : يفيد أن الجريمة واقعة وأدلتها ظاهرة بادية . إحتمال الخطأ فيها طفيفة والتأخير فى مباشرة الإجراءات الجزائية قد يعرقل سبيل الوصول إلى الحقيقة (١)

فضبط الجريمة فى حالة تلبس يبرر الخروج على القواعد العامة فى الإجراءات الجنائية ، فالأمر فى إتخاذ الإجراءات خشية ضياع الأدلة ، حين تكون فطنة الخطأ فى التقرير أو الكيد للمتهم أو ضعيفة الإحتمال (٢).

وقد حدد المشرع صور التلبس الحصر جاعلاً نصب عينيه خطورة ما يترتب عليها من آثار تمس غالبها الحريات. وقد خول مأمور الضبط القضائي سلطة التحقيق فى حدوده. **المطلب الأول**

أحوال التلبس

وردت هذه الأحوال فى المادة ٣٠ أ.ج ونصها كالأتى:

"تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرة يسيره ، وتعتبر الجريمة كتلبساً بها إذا أتبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصباح أثر وقوعها . أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به فى هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك"

(١) أستاذنا الدكتور حسن الرصافى ، المرجع السابق ص ٣٢٨.

(٢) الأستاذ الدكتور محمد مصطفى ، المرجع السابق ص ١٥٩.

الحالة الأولى : مشاهدة الجريمة حال ارتكابها :

كمشاهدة السارق أثناء السرقة أو القاتل أثناء القتل ، ولابد من المشاهدة بالفعل ، وهى أغلب ماتكون عن طريق الرؤية . ولكن يجوز إمراك وقوعها بأية حاسة سواء كان ذلك عن طريق البصر أو السمع أو الشم ، على أنه ينبغي أن تتحرز المحاكم فلا تقر القبض أو التفتيش الذى يحصل على إعتبار المتهم فى حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذى أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتمل الشك .

القانون صريح فى أن المقصود مشاهدة الجريمة لا الجانى فحالة التلبس تلازم الجريمة نفسها لا شخص مرتكبها ، فقد تشاهد الجريمة دون أن يشاهد فاعلها كمشاهدة حريق يشتعل .

الحالة الثانية : مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها بفترة يسيرة :

كمشاهدة السارق خارجاً بالمسروقات أو القاتل وهو يفادر محل الحادثة وييده آلة القتل ، ولم يحدد القانون الزمن الفاصل بين ارتكاب الجريمة ومشاهدتها ، ولكن هذا الزمن هو التالى لوقوع الجريمة مباشرة . ويترك لقاضى الموضوع فيستخلص ما يراه من وقائع الدعوى .

الحالة الثالثة : تتبع الجانى اثر وقوع الجريمة :

تعتبر الجريمة متلبساً بها إذا أتبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصباح أثر وقوعها .

ويفترض القانون فى هذه الحالة تتبع المتهم أثر وقوع الجريمة قرينة على قيام حالة التلبس ، وتقدير الزمن الذى عبر عنه بكلمة أثر " متروك للمأمور الضبط القضائى تحت رقابة محكمة الموضوع ، وإذا مضى حيز من الزمن ذى شأن فالجريمة لا تكون فى حالة تلبس " .

الحالة الرابعة: مشاهدته أدلة الجريمة:

تعتبر الجريمة متلبساً بها إذا وجد مرتكبها وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى تستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به فى هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك ، كأن توجد به خدوش حديثة أو آثار مقذوف نارى حديث أو دماء ظاهرة بملابسه ، فوجود هذه الآثار يدل على ارتكاب الجريمة.

ولم يحدد القانون نهاية هذا الزمن القريب ، ولكن المفهوم أن المتهم يجب مشاهدته فى هذه الظروف فى وقت قريب من وقوع الجريمة لا لتحتمل معه أن تكون هذه الأشياء قد أتت له من مصدر آخر ويحيث يمكن القول بأن هناك صلة بين وجود هذه الأشياء وبين وقوع الجريمة (١)

حصر صورة التلبس

نظراً لخطورة الآثار التى تترتب على إعتبار الجريمة متلبساً بها من منح مأمورى الضبط القضائى بعض السلطات بصورها فقد حصر المشرع صور التلبس ، بمعنى إنه مالم تتوافر بإحداها فإن الجريمة لا تكون فى حالة التلبس ، ولذلك فقد قضى بأنه لا يجوز لرجال الضبطية القضائية إجراء التفتيش مادام المتهم لم يكن فى إحدى حالات التلبس المذكور إستناداً إلى أن حالته أقرب ما تكون إلى حالة التلبس الإعتبارى ، ولا يملك القاضى خلق حالات تلبس جديدة ، من طريق القياس أو التقريب.

ويكفى فى التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة بصرف النظر عما إنتهى إليه التحقيق بعد ذلك ، وهو أمر يدخل فى سلطاته محكمة الموضوع . مادامت الإعتبارات التى بنيت عليها تقديرها صالحة لأن تؤدى النتيجة التى إنتهت إليها (٢).

(١) الأستاذ الدكتور محمود مصطفى - المرجع السابق - ص ١٥٩ وما بعدها.

(٢) الأستاذ الدكتور حسن المرصاوى - المرجع السابق - ص ٣٣٧.

المطلب الثاني

إثبات التلبس

١- مشاهدة التلبس بمعرفة مأمور الضبط القضائي:

إذا كان المشرع قد خول مأمور الضبط القضائي بعض سلطات التحقيق في حالة التلبس فمفاد ذلك هو أن يكون مأمور الضبط ذاته هو الذي ضبط الجريمة متلبساً بها فإذا كانت المشاهدة قد تمت بمعرفة آخرين من رجال السلطة العامة فلا يمكن أن يحدث التلبس آثاره القانونية.

فإذا تلقى نبأ جريمة التلبس بها عن طريق الرواية لا يكفي لكي يحدث التلبس آثاره بل يلزم أن يشاهده مأمور الضبط القضائي بشخصه.

ومع ذلك فإن الإخطار الذي تتلقاه مأمور الضبط عن وقوع الجريمة يمكن أن يؤدي إلى توافر حالة التلبس وذلك إذا ما انتقل إلى مكان الحادث وشاهد الجريمة متلبساً بها أما بوجود آثار تدل على إرتكابها منذ برهة يسيره أو لضبط الجناة يحملون أسلحة أو أشياء تفيد مساهمتهم في إرتكابها أو لوجود آثار تدل على ذلك (١)

٢- التلبس يجب أن يكون سابقاً على إجراء التحقيق (٢):

فيجب أن يثبت التلبس أولاً ثم يكون لمأمور الضبط القضائي نتيجة لذلك أن يقبض على المتهم أو تفتيشه أو يفتش منزله ويضبط الأشياء . أما إذا حصل العكس ، بأن أتخذ مأمور الضبط إجراء من هذه الإجراءات التي لا

(١) أستاذنا الدكتور مأمون سلامة ، المرجع السابق ص ٢٧٢.

(٢) الأستاذ الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ص ٢٥٠.

يلملكها أصلاً بغير إذن من سلطة التحقيق وفي غير الأحوال الجائزة قانوناً ،

وأدى ذلك إلى ظهور التلبس فيكون الإجراء باطلا وكذلك التلبس المترتب عليه.

ولكن ينبغي أن يلاحظ أنه إذا وضع مأمور الضبط القضائي يده في ملابس مصاب في حادث طريق مثلاً بحثاً عما يكشف عن شخصيته فوجد معه مخدراً ، فالتلبس يعد صحيحاً.

٣- مجئ التلبس عن سبيل قانوني مشروع :

التلبس الذي ينتج أثره القانوني يجب أن يجرى إكتشافه عن سبيل قانوني مشروع لأنه لا يجوز للدولة أن تسعى إلى إقتضاء حقها في العقاب بطريقة شائنة . فلا يجوز أن يتخذ عن طريق مخالفة الأخلاق والآداب العامة ، كالنظر من ثقب مفتاح الباب ، أو إقتحام المنزل دون إذن.

ويلاحظ أن النظر من ثقب الباب يكون منافياً للآداب إذا كان سبباً لكشف ستر مسكن لما فيه معنى اللصوية . فإذا إنتفى عنه هذا المعنى فلا يكون غير مشروع.

والتسمع ضرب من ضروب التجسس واللصوية ، ولا يجوز إثبات حالة التلبس عن طريقه ، إلا إذا كان التسمع في خصوص الدعوى لا يتناقى والأخلاق.

ومن جهة أخرى فإن كل إجراء يقوم به مأموري الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم يعتبر صحيحاً لآثره مالم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة . فإذا تظاهر الضبط بموافقة المتهمين ومرافقتهم إلى الأماكن التي أتو بالسرقة منها ، ذلك ليس فيه ما يفيد أنه خلق الجريمة أو حرض عليها.

كما لا يجوز أن يتخذ من طريق مخالفة القانون دليلاً على قيام حالة التلبس كما لو تحصل عن طريقة قبض أو تفتيش أو دخول منزل بغير إذن وفي غير الأحوال المقررة قانوناً.

ويلاحظ أن الإجراءات التي خولها القانون لمأموري الضبط تتوقف صحتها على

ثبوت حالة التلبس بالجريمة أولا ، وقبل إتخاذ أى إجراء .

أما حالة التلبس التى تنكشف بناء على إستخدام لإجراء من تلك الإجراءات فى غير مناسبتها ، فإنها تكون حالة معدومة الأثر لأنها تولدت عن إجراء باطل(١)

ومن الإجراءات غير المشروعة أن يكون المتهم موضوع إجراء غير قانونى يضطره إلى الكشف عن جريمة فى حالة التلبس ، وصورتها الظاهرة هى القبض على المتهم فى غير الأحوال الجائزة القبض فيها قانوناً فيتخلّى من جسم الجريمة أو يكون تخليه هذا ناشئاً من خوف أو تهديد .

فإذا كان تخلى المتهم عما بهيأته قد تم طواعية ، إختياراً وكشف هذه عن جريمة فإنها حينئذ تعتبر متلبساً بها تجب مباشرة السلطات التى خولها القانون . وتقدير ما إذا كان تخلى المتهم عن ما بهيأته قد تم طواعية وإختياراً أم لا يختص به قاضى الموضوع ويبنى حكمه على ما يستخلصه من الوقائع المطروحة عليه . وقد أستقر قضاء النقض على هذه القاعدة من ذلك أنه ما دامت الواقعة هى أن الطاعن عندما وقع بصره على رجال البوليس ألقى طواعية وإختياراً المخدر الذى يحمله قبل القبض عليه وتفتيشه وأن تفتيشه إنما حمل أثر ظهور المخدر الذى كان معه وألقاه ، فإن ظهور المخدر على النحر المتقدم بعد تلبساً بإحراز المخدر يبرر ما أجرى بعد ذلك من قبض وتفتيش .

غير أنه مجرد تخويف المتهم وخشية من رجال البوليس وتوهمه أن أحدهم قد يقدم على القبض عليه أوأ لتعرض لطريقه لا يصح أنفاذه ذريعة لأزالة الأثر القانونى المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر .

فمتابعة رجال البوليس لشخص أثناء سيره فى الطريق العام دون التعرض له من تصرفاته لا يعدد إكراها لهذا الشخص ، ولا التخلّى عم ما بيده نتيجة لإجراء غير مشروع

وقد يحدث أن يصاب شخص فى حادث وينقل إلى المستشفى وفى سبيل

تعرف شخصيته تفتش ملابسه ، فإذا عثر على مادة مخدرة او جسم مجرّمته نتيجة التفتيش ، تكون الجريمة فى حالة تلبس ، مادام أن إجراء التفتيش قد تم بوجه قانونى.

وهذا ما نصت عليه المادة ٢/٥٠ أ.ج على أنه " ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة عن جريمة أخرى جاز للمأمور الضبط القضائى أن يضبطها (١)

المطلب الثالث

آثار التلبس

منحت المواد ٣١-٥٩ مأمورى الضبط القضائى فى أحوال التلبس قسطاً كبيراً من إجراءات التحقيق استثناء . وهذه السلطات الإستثنائية يختلف مداها من إجراء إلى آخر.

١- الإنتقال إلى مكان الواقعة والتحفظ عليه

أوصى المشرع على مأمورى الضبط القضائى فى حالة التلبس بجناية أن ينتقل فوراً إلى محل الواقعة ويحاین الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات فى شأن الواقعة ومرتكبها ، ويجب عليه أن يخطر النية العامة فوراً بإنتقاله . ويجب على النيابة العامة بمجرد إخطارها بجناية متلبس بها الإنتقال فوراً إلى محل الحادث.

وهذا الواجب قاصر على التلبس بجناية أو جنحة ، أما التلبس بالمخالفات فلا يلزم الإنتقال.

٢- التحفظ على الحاضرين والشهود بكان الحادث

خول المشرع مأمور الضبط فى حالة التلبس بجناية أو الجنحة سلطة منع

(١) أستاذنا الدكتور محمد زكى أبو عامر ، المرجع السابق ص ٢٠٨

الحاضرين يمكن الحادث من مباحته أو الإبتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، كما
خوله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة (م
٣٢ أ ج)

وهذه السلطة مقصورة فقط على الفترة اللازمة لتحرير المحضر، فإذا تم تحرير
المحضر لا يجوز لمأمور الضبط إحتجاز الحاضرين.

وإذا خالف أحد من الحاضرين أم مأمور الضبط القضائي أو امتنع أحد من
دعاهم عن الحضور فعليه أن يثبت ذلك في المحضر. ويحكم على المخالف بالحبس مدة
لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين. (م ٢٣)

٣- القبض على المتهم:

يجوز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر في أحوال التلبس
بالجريمة إذا كان القانون يعاقب على الجريمة بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر (م ٢٤)

فلا يجوز القبض على المتهم بجريمة هي جنحة يعاقب عليها بالغرامة فقط أو
بالحبس مدة ثلاثة أشهر فأقل.

والتلبس في جنابة يبيع القبض دائماً : ويشترط حتى يصح القبض أن توجد
دلائل كافية على إتهام الشخص بوصفه فاعلاً أو شريكاً في الجريمة ، وتقدير هذه
الدلائل من سلطة مأمور الضبط تحت إشراف السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع.

والآثار المترتبة على التلبس تقوم متى كانت الجريمة قد ضبطت متلبساً بها
بغض النظر عن ضبط مرتكبها ، فالتلبس حالة عينية تتعلق بالجريمة ولا يتعلق
بمرتكبها. مما يتيح لرجل الضبط الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل

(١) أستاذنا الدكتور محمد سلامة ، المرجع السابق ص. ٢٨.

(٢) الأستاذ الدكتور محمد مصطفى ، المرجع السابق ص ١٥٣.

على مساهمته فيها وإن جرى تفتيشه وسكنه بغير إذن من النيابة العامة.

وهناك قيد على جواز القبض في حالة التلبس بالجريمة متعلق بالحالة التي تكون فيها الجريمة مما يتوقف رفع الدعوى فيها على شكوى من المجنى عليه فهنا لا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ، وفي هذه الحالة يجوز أن تقدم الشكوى لمن يكون حاضراً من رجال السلطة العامة.

وهذا القيد يتعلق فقط بجرائم الشكوى والطلب ، أما جرائم الإذن فيجوز القبض فيها واتخاذ إجراءات التحقيق أيأ كانت قبل الحصول على إذن (١)

٣- تفتيش شخص المتهم:

في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه (المادة : ٤٩)

ويعلل هذا بأنه مادام يجوز التعرض لحرية الشخص بالقبض عليه فإنه يجوز تفتيش الشخص على كل حال أقل خطورة من القبض عليه ، وقد يكون فيه مصلحة للتحقيق لمنع المقبوض عليه من أعدام جسم الجريمة أو إخفائه ، وفيه مصلحة للمتهمين في بعض الأحيان لمنعهم من التفكير في إيقاع الأذى بأنفسهم عند القبض عليهم (٢)

٤- تفتيش منزل المتهم:

إذا كان التلبس بجريمة لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم فهو يجوز له تفتيش منزل المتهم ، فقد نصت المادة ٤٧ أ.ج والتي تنص على أن " لمأمور الضبط في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا إتضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه " .

فيستسرطه

أ- أن تكون الجريمة التلبس بها جناية أو جنحة ، فلا يجوز التفتيش في

المخالفات ، وبالنسبة للجنح لم يشترط المشرع حداً خاصاً ، فيجوز تفتيش مسكن المتهم فى جنحة متلبس بها حتى ولو كان يعاقب عليها بالقرامة فقط.

ب- أن توجد أمارات قوية لدى مأمور الضبط تفيد بوجود أشياء أو أوراق بمنزل المتهم تصلح لكشف الحقيقة ، وتقدير تلك الدلائل أو الأمارات القوية هو من إختصاص مأمور الضبط الذى يخضع فيه لرقابة محكمة الموضوع.

قأذا لم يكن هناك ما يبرر هذا التفتيش وقع باطلاً وترتب عليه بطلان كا ينتج عنه من آثار بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك إلا وجب أن يكون بحضور شاهدين يكونان بقدر الإمكان من أقارب المتهم البالغين أو القانونيين معه بالمنزل أو من الجيران. ويثبت ذلك فى المحضر ، وفقاً للمادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية. وقد رأى القانون فى ذلك ضماناً للمتهم الذى يدفع بأن الأشياء المضبوطة قد دست عليه من القائم بالتفتيش ، مع أنها قد تكون من أقوى الأدلة قبله أو موضوع الجريمة نفسها.

وقد قضت محكمة النقض بأن هذا الإجراء جوهري يترتب على مخالفته بطلان التفتيش بطلائاً من النظام العام فيجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى، غير أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت حكماً فى ٢ يونيو ١٩٨٤ بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية لمخالفتها نص المادة ٤٤ من الدستور فلا يجوز تفتيش مسكن إلا بعد صدور أمر قضائى مسبب فى جميع الأحوال حتى فى حالة التلبس.

٥- تفتيش من يتواجد بمنزل المتهم:

نصت المادة ٤٩ إجراءات على أنه إذا قامت إثناء التفتيش لمنزل المتهم قرائن قوية ضد التهم أو شخص موجود فيه على أنه يخفى معه أشياء يفيد فى كشف الحقيقة جاز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه.

وهذا الحق استثنائي فلا يجب التوسع فى تفسيره. فقد قضت محكمة النقض أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات وجدوا الطاعن مع المتهم أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر النيابة العامة وهى تناوله قطعة من المواد المخدرة فقبضوا عليه وقتشوه فعثروا معه على كمية من المواد المخدرة ، ثم قاموا بتفتيش منزله ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه وتفتيش مسكنه يكون صحيحاً.

ينبغى أن يجرى مأمور الضبط القضائي بالتفتيش بنفسه سواء عند توافر التليس أم فى غيره ، فليس له أن يعهد به إلى أحد أعوانه من رجال البوليس أو المخبرين إلا إذا جرى فى حضوره وتحت إشرافه فإنه يكون صحيحاً ، ويعد كما لو كان قد جرى بمعرفة وتحت مسئوليته.

٦- ضبط الأشياء :

الغاية الوحيدة التى تبرر تفتيش شخص المتهم أو منزله هى محاولة ضبط الأوراق أو الأسلحة أو الآلات ، وكل ما يحتمل أن يكون قد أستعمل فى ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة (١/٥٥٠).

ويتقيد تنفيذ ضبط الأشياء نتيجة تفتيش الأشخاص أو المنازل بقواعد معينة وصفتها المواد ٥٧، ٥٥، ٥٢، ٥٠ .

أ-الأصل ألا يتعدى التفتيش الغرض الذى شرع له وهو البحث عن الأشياء المتعلقة بالجريمة الجارى التحقيق بشأنها ، ولكن إذا رأى القائم به أشياء تعد حيازتها جريمة ، أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى ، جاز له ضبطها ، ويشترط عندئذ أن يكون الشيء دلالة على أنه جريمة وعلى إتصاله بجريمة.

فلا يجوز لمأمور الضبط أن يتعمد البحث عن جريمة أخرى أو مجرى تفتيشاً بشأنها ، بل ينبغى أن يكون إكتشافها قد جاء عرضاً وبغير تجاوز الغاية

التي ابيح له التفتيش لاجلها (م ٢/٥٠)

ب - أوجب القانون أن تعرض الأشياء المضبوطة على المتهم ويطلب إبداء ملاحظاته عليها، ويعمل بذلك محضر ويوقع عليه من المتهم أو يذكر إمتناعه عن التوقيع (م ٢/٥٥)

ج- يجب وضع الأشياء والأوراق المضبوطة في حوز مغلق وترتبط كلما أمكن ويختتم عليها ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ تحرير المحضر المحرر لضبط تلك الأشياء . وذلك لمنع العبث بالأحراز المضبوطة أو الخطأ فيها (م ٥٦)

د- لا يجوز فض الأختام الموضوعة على الأحراز المغلقة طبقاً للمادة ٥٦ ، أو الموضوعة على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الجريمة طبقاً للمادة ٥٣ إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبقت هذه الأشياء عنده أو بعد عودتهم كذلك، وذلك لدرء التلاعب في الأشياء.

وإذا كان المتهم مجهولاً أو هارباً ، فلا محل للتقيد بالمادة ٥٧.

هـ- إذا وجد مأمور الضبط في منزل المتهم أوراقاً مختومة أو مغلقة بأية طريقة أخرى ، فلا يجوز له فضها لأنها تحوى أسراراً خاصة، فتعرض للإطلاع عليها على التباينة العامة ، ولا محل لدعوة أحد لحضور فض الأختام الموضوعة عليها ، لأن حكم المادة ٥٧ قاصر على الأختام.

وفض الأختام لا يكون إلا بعرفة سلطات التحقيق .

ما يترتب على مخالفة قواعد ضبط الأشياء :

القواعد التي تتبع فيما يتعلق بضبط الأشياء نوعان:

موضوعية، وهي تلك التي تحدد الأحوال التي يجوز فيها ضبط الشئ .

على المتهم أو في منزله.

شكلية: هي التي تنظم ما يتبع نحو الشيء المضبوط من إجراءات

فيما يتعلق بالقواعد الموضوعية : فإنه يترتب على مخالفتها البطلان ، وفيما يتعلق بالقواعد الشكلية : كذلك التي توجب عرض الأشياء المضبوطة على المتهم مع طلب ملاحظاته عليها ، أو التي توجب وضعها في أحرار مغلقة ، أو التي تمنع فض الأختام إلا بحضور المتهم.

فقضت محكمة النقض بأن " القانون لم يربط البطلان على عدم مراعاة ما قضت إليه المادة ٥٥ وما بعدها . مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي إتخذها مأمور الضبطية القضائية ، فمادامت قد أطمأنت إلى سلامة هذه الإجراءات فلا يجوز التعقيب عليها (١).

الفصل الثالث

القبض على المتهم

التعريف بالقبض :

القبض على المتهم هو تقييد حريته وحركته بحجزه وحرمانه من حرية التجول فترة من الزمن لمنعه من الهرب وتمهيداً لإرساله إلى النيابة العامة للتصرف في شأته.

ومن أجل ذلك كان القبض إجراءً خطيراً لما يتضمنه من إعتداء على الحرية الشخصية ، ومن ثم لا يمكن إعتباره من إجراءات الاستدلال إنما هو من إجراءات التحقيق.

وقد حدد المشرع صراحة الأحوال التي يجوز فيها القبض وقصره على سلطة

(١) أستاذنا الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٢٧٠.

التحقيق ومنحه إستثناء . للمأمور الضبط القضائي فقط في احوالالتبس فقد نصت المادة ٤٠ أ.ج على أنه " لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك قانوناً ، كما جعل المشرع من القبض غير القانوني جريمة معاقباً عليها بمقتضى قانون العقوبات " .

وقد إستحدث المشرع بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ حكماً خاصاً بالقبض في غير أحوال التلبس عدل به حكم المادة ٣٥ أ.ج. وأصبح نصها :

"في غير الأحوال المبينة بالمادة ٣٤ إذا وجدت دلائل كافية على إتهام شخص بإرتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة أو العنف ، جاز للمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه" .

شروط صدور الأمر بالقبض :

١- أن يكون الأمر قد صدر من النيابة المختصة قانونياً (المادة ٣٥ أ.ج) .

٢- أن تكون الجريمة المسندة إلى المتهم مما يجيز القانون فيها القبض وهي جرائم :

أ- الجنايات عموماً

ب- جنح السرقات والنصب والتعدى الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف.

ج- أن توجد دلائل كافية على الإتهام.

ويستوى في الجريمة التي تبرر القبض أن تكون تامة أو مجرد شروع متى كان هذا الشروع معاقباً عليه . إنما يلزم دائماً أن توجد دلائل كافية على إتهام الشخص بالجريمة أى على إرتكابه لها أو مشاركته فيها.

والمقصود بالدلائل الكافية ان تقوم شبهات مستمدة من الواقع والظروف المحيطة بالواقعة على الإتهام .وتقدير تلك الدلائل كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائي

على أن يكن تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. (١)

وعلى النيابة العامة متى أرسل إليها المتهم مقبوضاً عليه أن تراجع تقدير مأمور الضبط القضائي للدلائل التي أستند إليها في القبض مثل أن تستعمل سلطتها في الحبس الإحتياطي ، وذلك لأنه إذا كانت الدلائل التي بنى عليها متفتية أو غير كافية كان القبض باطلاً وكان الحبس الإحتياطي الذي تبنى عليه باطلاً بدوره . ولمحكمة الموضوع أن تعتبر الدلائل التي بنى عليها القبض على المتهم غير كافية وأن يقضى بالتالي ببطالان القبض وإستبعاد الدليل المستمد منه.

وقد قضى بأن البلاغ عن جريمة ما لا يكفي وحده للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب على البوليس أن يقوم بعمل تحريات عما إشتعل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت تلك التحريات عن توفر الدلائل الكافية على صحة ما ورد في البلاغ فعندئذ يسوغ له في الحالات المبينة في القانون القبض على المتهم وتفتيشه (٢)

ولا يشترط لصحة القبض أن يسفر التحقيق بعد ذلك عند ثبوت صدق إعتقاد مأمور الضبط القضائي أو سلطة التحقيق ، فالقبض يظل صحيحاً حتى ولو تبين من التحقيق أن المتهم الذي قبض عليه لا علاقة له بالجريمة . ومكع ذلك يقع القبض باطلاً إذا كانت الجريمة المنسوبة للمقبوض عليه قد وقعت في ظروف تنبئ عن وجود سبب من أسباب الإباحة يستطيع مأمور الضبط القضائي تبيته بسهولة (٣).

(١)نقض جنائي ٣٠ مارس ١٩٥٣ . مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ٢٤٣ ص ٦٧٢ .
٤ أبريل ١٩٥٥ مجموعة النقض س ٦ رقم ٢٢٩ ص ٧٣٥ و ١٩ يونيو ١٩٦١ مجموعة أحكام
النقض س ١٢ رقم ١٢٥ ص ١٠٤ .نقض. ١٩٦٨/٢/٤ س ١٩ رقم ١٨

(٢)نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ .- مجموعة القواعد ج ٤ ص ١١٩

(٣) نقض ٢٩ يناير ١٩٥٧ ، مجموعة الأحكام س ٨ رقم ٢٨ .يقضه ،

ولو تطلب الامر إستعمال القوة عند اللزوم .

المنطقة بين القبض والإستيلاء

القبض هو الحد من الحرية الشخصية بحيث لا يترك للشخص فيما .

أما إستياف الشخص فهو لا يبيع فى ذاته إستعمال القوة معه وإنما ينحصر فى مجرد إيقافه فى الطريق لسؤاله عن أسمه وصنعتة وعنوانه ووجهته بسبب مشاهدة هذا الشخص فى وضع محوطه الريب والشبهات وينبئ عن ضرورة تدخل رجال السلطة العامة للكشف عن حقيقته.

والإستياف جائز دائماً لرجال السلطة العامة ولو لم يكونوا من مأمورى الضبط القضائى ، وذلك بخلاف القبض الذى لا يجوز إلا من رجال الضبط القضائى وفى الحالات التى وردت بالقانون على سبيل الحصر.

وإذا كان القبض على المتهم - متى كان جائزاً يجرى تفتيشه فإن إستياف الشخص لا يسمح فى ذاته بتفتيشه . على أنه إذا أسفر الإستياف عن تلبس بجرمة لمأمور الضبط القضائى حنث القبض على المتهم وتفتيشه إستناد إلى حالة التلبس وتطبيقاً لذلك جرى قضاء النقض على أنه إذا أستوقف مأمور الضبط القضائى شخصاً رابه أمره فتخلى عن هذا الشخص أثر الإيقاف عن شئى ، كان فى حيازته ثم أتضح لمأمور القبض القضائى أنه جسم المجرمة أعتبرت هذه المجرمة فى حالة تلبس فتجيز القبض على المتهم وتفتيشه. (١) ويلاحظ أن الإستئناف قد يتطلب التحرى عن الشخص أكثر تفصيلاً ولذلك فإن إقتياده إلى مركز الشرطة للتحرى عن شخصيته لا يعتبر قبضاً وإنما من مستلزمات الإيقاف . فالإستئناف يتحقق إذن بوضع الشخص نفسه طواعية واختياراً فى موضع أو ربة ظاهرة بما يستلزم تدخل رجل السلطة للكشف عن حقيقة أمره (٢)

(١) نقض ٢٥ مارس ١٩٦٣ - مجموعة أحكام ص ١٤ ، ص ٢١٠

(٢) نقض ٢٥ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام ص ١٩ رقم ٧١.

التمييز بين القبض القانوني والتعرض المادي :

يتفق القبض القانوني مع التعرض المادي في أن كلا منهما يعتبر تقييداً لحرية الشخص ولكتهما يختلفان من حيث أن القبض القانوني يعتبر إجراء من إجراءات التحقيق يملكه مأمور الضبط القضائي في حالتي التلبس والتدب . أما التعرض المادي فلا يعدو أن يكون وسيلة ترمى إلى الحيلولة دون فرار شخص متلبس بجريته لتسليمه إلى السلطة المختصة بالتحقيق معه ، وهو إجراء تستلزمه ضرورة عدم وجود من لهم سلطة القبض في مكان الجريمة، وقد وضع المشرع هذه الوسيلة في يد الأفراد ورجال السلطة العامة.

فقد نصت المادة ٣٧ أ.ج. على أن :

" لكل من شاهد الجاني متلبساً بالجريمة (جنابة أو جنحة) يجوز فيها قانوناً الحبس الإحتياطي أن يسلمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة دون إحتياج إلى أمر بضبطه".

ونصت المادة ٣٨ على أنه :

: لرجال السلطة العامة في المئج المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس ، أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأموري الضبط القضائي ولهم ذلك أيضاً في المجرأتم الأخرى التلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم.

وكل ما يملكه الأفراد ورجال السلطة العامة هو التفتيش الوقائي للمتهم بقصد تجريد ه مما قد يكون معه من أسلحة أو آلات يحتمل أن يستعملها في الإعتداء على من ضبطه ، ولما كان هذا التفتيش عملاً كإه يعتبر مشروعاً فإنه إذا عثر عرضاً أثناء أجراءئه على مادة تعتبر حيازتها جريمة ، توافرت حالة التلبس بالجريمة.

أما التنقيش التحقيقي الدقيق للبحث مع المتهم عن أدلة الجريمة فهو غير جائز إلا لمأمور الضبط القضائي في الحالات التي يجوز فيها القبض (١)

الامر بضبط المتهم وإحضاره:

إن القبض لا يكون بالنسبة للمتهم الحاضر ، فإذا لم يكن حاضراً وتوافرت شروط القبض المتعلقة بالجريمة والدلائل الكافية على الإتهام جاز لمأمور الضبط القضائي أن يستصدر أمراً بضبط المتهم وإحضاره ويثبت الأمر بالحضر.

وتنفيذ أمر الضبط والإحضار بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة ، ولا يلزم أن يكون تكليف مأمور الضبط القضائي أحد رجال السلطة لضبط المتهم وإحضاره مكتوباً بل يكفي التكليف الشفهي طالما قد أثبت الأمر بالحضر . ولم يحدد المشرع المدة اللازمة لكي ينفذ الأمر خلالها ، ولذلك تطبق هنا القواعد الخاصة بالأمر بالضبط والإحضار الصادر من النيابة العامة ، وهي أنه لا يجوز تنفيذه بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدوره دون تنفيذ ، إذ هنا يسقط بمضي تلك المدة ويتمين إصدار أمر جديد (٢) .

سماع أقوال المتهم المقبوض عليه:

ثم متى تم القبض على المتهم بناء على الأمر الصادر من مأمور الضبط القضائي وجب عليه أن يسمع فوراً أقوال المتهم ، وإذا لم يأت بما يبرئه سلمه في مدى أربع وعشرون ساعة إلى النيابة العامة المختصة (م ٣٦ / ١ ج)

والمقصود بسماع أقوال المتهم بمعرفة مأمور الضبط القضائي هو سؤاله عن التهمة المستدة إليه وإثبات إجابته في المحضر . فليس لمأمور الضبط القضائي استجواب المتهم مناقشته في أدلة الإتهام مناقشة تفصيلية توصلاً للحصول على إقراره ، لأن

(١) نقض ١٦ مايو ١٩٦٦ - مجموعة أحكام س ١٧ ، ص ٦١٣ .

(٢) الإجراءات الجنائية للأستاذ الدكتور مأمون سلامة ط. دار الفكر العربي ، ص ٤٢٥ .

هذا الإستجواب لا تملكه سوى النيابة وإذا ابقى مأمور الضبط القضائي المتهم مقبوضاً عليه لأكثر من أربع وعشرون ساعة دو إرساله إلى النيابة كان هذا قبضاً بغير وجه حق يستوجب مسئولية.

وإذا أرسل المتهم إلى النيابة مقبوضاً عليه وجب عليها أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرون ساعة ثم تأمر بحبسه احتياطياً أو بإطلاق سراحه (م ٢/٣٦) فإن هي احتجزته إلى ما بعد إنتقضاء هذه المدة دون إستجواب كان احتجازها له بمثابة قبض باطل لعدم إستناده إلى أساس من القانون (١)

ضمانات عدم التعسف في توقيع القبض (٢)

حرص المشرع على وضع عدد من النصوص التي تحول دون التعسف في توقيع القبض ، فتنص المادة ٤٠ أ.ج على أن :

" لا يجوز القبض " على إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً . كما يجب معاملته ما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيدأه بدنياً أو معنوياً.

نصت المادة ٤١ على أن

" لا يجوز حبس أى إنسان إلا في السجون المتخصصة لذلك ، ولا يجوز لمأمور أى سجن قبول أى إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة ، ولا يبقيه بعد المدة المحددة لهذا الأمر.

" ولكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والإستئناف زيارة السجون العامة المركزية الموجودة في دوائر إختصاصهم

(١) تنض ١٦ مايو ١٩٦٦ - مجموعة أحكام س ١٧ ، ص ٦١٣.

(٢) الإجراءات الجنائية للأستاذ الدكتور مأمون سلامة ط. دار الفكر العربي ، ص ٤٢٥.

والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ، ولهم ان يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يبديها لهم ، وعلى مدير وموظفى السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التى يطلبونها " (م ٤٢)

" ولكل مسجون الحق فى أن يقدم فى أى وقت لمأمور السجن شكوى كتابية أو شفوية منه ، ويطلب تبليغها للنيابة العامة ، وعلى المأمور قبولها وتبليغها فى الحال بعد إثباتها فى سجل يعد لذلك فى السجن".

: ولكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية ، أو فى محل غير مخصص للحبس أن يخطر أعضاء النيابة العامة ، وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فوراً إلى المحل الموجود به المحبوس وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يأمر بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية وعليه أن يحضر محضراً بكل ذلك " . (م ٤٢).

بطلان القبض على المتهم فى غير الأحوال المبينة فى القانون وما يترتب عليه:

متى قام مأمور الضبط القضائى بالقبض على المتهم فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بالرغم من عدم وجود دلائل كافية على إتهامه وقع القبض باطلاً وترتب على بطلانه كل إجراء . بنى عليه ، وكل دليل مستمد منه كتفتيش المتهم وضبط الأشياء التى توجد معه وإعترافه تحت تأثير القبض عليه ، كما تبطل كذلك حالة التلبس التى قد يسفر القبض عن ظهورها. (٢)

على أنه يتعين لكى تحكم المحكمة ببطلانه أن يدفع به المتهم أمام محكمة الموضع ، فهو بطلان متعلق بالمحسوم وليس بالنظام العام ، فإذا كان المتهم لم يتمسك

(١) الأستاذ الدكتور عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ٢٤٣.

(٢) نقض ١٠/١٠٤/١٩٥٤ - مجموعة الأحكام ، ص ٦ رقم ٩.

به أمام محكمة النقض ويترتب على ذلك أنه لا يستفيد من بطلان القبض على المتهم الذى وقع عليه القبض الباطل (١) .

الفصل الرابع

التفتيش

التفتيش ، هو ذلك الإجراء الذى رخص الشارع فيه بالتعرض لحرفة ما ، بسبب جريمة وقعت أو ترجع وقوعها ، وذلك تغليبا للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة ، وإحتمال الوصول إلى دليل ماضى يفيد فى كشف الحقيقة (٢)

أولاً: خصائص التفتيش :

ويتضمن خصائص ثلاثة (٣) :

١- الجبر والإكراه

فهو يتعرض قانونى لحرية المتهم الشخصية أو لحرية مسكنه بغير إرادته ورغماً عنه ، فالقانون يوازن بين حق المجتمع فى العقاب دفاعاً عن مصالحه التى تنتهك بإرتكاب الجرائم وبين مدى تمتع الفرد بحريته أمام هذا الحق ، فبيح إجراء التفتيش جبراً عن صاحب الشأن ورغم إرادته ، متى توافرت وروعت ضمانات معينة ، ولذلك فإن التفتيش يتخذ دون إعتداء بإذعان من يقع عليه ودون أهمية لرضائه . يستوى فى ذلك أن يتعلق الإجراء بشخصه أو مسكنه أو وسائله.

والقضاء المصرى مستقر على أن للقائم بالتفتيش إتخاذ كافة الإجراءات

(١) نقض ١٤ فبراير ١٩٦٧ ص ١٨ - راجع الأستاذ الدكتور مأمون سلامة ، المرجع السابق . ص ٤٢٤ .

(٢) نقض ٥٩/١١/١٧ أحكام النقض ص ١٠ ص ٨٨٨ .

(٣) راجع : النظرية العامة للتفتيش . رسالة دكتوراه للأستاذ الدكتور سامى حسنى ؛ ط ١٩٧٢ .

الضرورة لتحقيق غايته ، إذ أنه متى كان التفتيش مأذوناً به قانوناً ، فإتخاذ ما يلزم من طرق لإجرائه متروك لرأى القائم به . فله أن يدخل المنزل المراد تفتيشه من سطح منزل مجاور ولو كان بإستطاعته دخوله من بابيه ، متى قدر أن ذلك تمكته من ضبط عناصر الدليل ، وصدور الإذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذ للحد من حرته بالقدر اللازم لإجراء التفتيش ولو لم يتضمن الإذن أمراً صريحاً بالقبض ، لما بين الإجراءين من تلازم.

٢- المساس بحق السر:

تفتيش الشخص يعد قيداً مع حصانته الذاتية ، وتفتيش المسكن يعد قيداً ، أو إستثناء يرد مع حرمة المسكن .

بمعنى أن التفتيش هو المساس بقاعدة الحرمة للشخص فى ذاته أو فى مسكنه وترتب على كون التفتيش يتضمن مساساً بحق السر أنه يخرج عن نطاق كل إجراء لا يس سرّاً لأحد ، فلا يعد تفتيشاً للإجراء ، الذى يس شيئاً مكشوفاً ظاهر للعيان ، وإذا تغلّى صاحب الشأن عن الحفاظ على سره ، فكشف عن خبيثته ، فإن قواعد التفتيش لا تحميّه.

وإذا كان التفتيش إجراء لا يس بحق السر من أجل مصلحة المجتمع فى الدفاع ضد الجريمة ، فإنه لا يمكن المساس بهذا الحق إلا إذا وجدت المصلحة الإجتماعية التى تحرك وجوب المساس به ، وهى وقوع جريمة ووجود قرائن قوية على أن صاحب حق السر فاعل أو شريك فيها .

٣- البحث عن الإدلة المادية للجريمة:

إن الوصول إلى الإدلة هو الغرض من التفتيش ، وتحقيق هذا الغرض ، أى الوصول إلى الدليل أمر حيوى فى التحقيق الجنائى إى لا يدان الشخص ولا يجازى دون دليل ولذلك يخول القانون إتخاذ الإجراء بما ينطوى عليه من مساس بحرية المتهم ويحقه فى السرية لمصلحة المجتمع ، خاصة بحث الإثبات يقع على عاتق سلطة الإتهام ، إذ أن الأصل فى الإنسان البراءة ، ومن ثم فإن إسناد الجريمة إلى شخص معين

يقتضى الدليل على صلته بها. فالتفتيش وسيلة للبحث عن الإدلة المادية للجريمة وضبطها .

صور التفتيش:

يستهدف تفتيش الأشخاص أحد غرضين فهو قد يتخذ بوصفه إجراء من إجراءآت التحقيق للبحث عن أدلة جريمة معينة ، وقد يكون عملاً تقييماً لضرورة الأمن ، حفاظاً على سلامة الشخص الذي يجري تفتيشه.

والتفتيش الذي يقصد إلى الغرض الأول هو وحده الذي عناء القانون وخصه بالتنظيم عندما تناول أحكام التفتيش ، أما التفتيش بالمعنى الثانى فله نطاق متميز لا يختلط فيه بالتفتيش القانونى ، من حيث أنه ليس من أعمال التحقيق ، بل هو إجراء احتياطى يتخذ للتغلب على مقاومة من يقع عليه ، ولذلك جرى على تسميته بالتفتيش الوقائى ، بالمقابلة للتفتيش القانونى.

ثانياً: تفتيش الأشخاص والأماكن:

١- تفتيش الأشخاص:

قدمنا أنه لا يجوز لمأمور الضبط تفتيش الشخص إلا حيث يكون الضبط جائزاً له فى أن يقبض على الشخص ذاته ، إلا أن تفتيش مسكن المتهم ليس معلقاً على هذا الشرط لأنه جائز فى مطلق الجناية وفى مطلق الجنحة المتلبس بها ولو كانت الجنحة بما يعاقب عليه بالفرامة فقط.

ومدار البحث هنا هو تفتيش الأشخاص والأماكن بواسطة المحقق الحائز لسلطة التحقيق سواء أكان هذا التفتيش يتم بواسطة شخصياً أو بواسطة مأمور ضبط مأذون له بإجرائه.

إجازت المادة ٩٤ للتحقق أن تفتيش المتهم وغير المتهم دون تطلب أى شرط فى الجريمة موضوع الإتهام ، ويستوى فى هذه الجريمة أن تكون جنابة أو جنحة أو حتى مخالفة . وكل ما إشتراطته هذه المادة فى سبيل أن يفتش شخص المتهم أو غير المتهم

أن يتضح من أمارات قوية أنه يخفى أشياء تفيد في كشف الحقيقة.

ومن البديهي أنه إذ كان مخفى الأشياء المفيدة في كشف الحقيقة شخصاً آخر غير المتهم بالجريمة ، يفترض في هذا الشخص عدم علمه بأن الأشياء التي بحيازته تفيد في كشف الحقيقة بشأ جريمة وإلا فإنه حين يكون عالماً بذلك يصبح هو الآخر متهماً بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة أو جنحة (م ٤٤ عقوبات) أو بجريمة إخفاء أدلة جريمة (١٤٥ ع) ويصبح تفتيشه جائزاً لا بصفته غير المتهم وإنما بوصفه متهماً بجريمة خاصة به ويكشف تحقيقها الحقيقة بشأن الجريمة موضوع التحقيق أصلاً.

وبالنسبة لتفتيش شخص غير المتهم يشترط الحصول على إذن من القاضي الجزئى بعد إطلاعه على الأوراق ، إذ يلزم أن يتضح من أمارات قوية أن هذا الشخص حائز لأشياء تتعلق بالجريمة.

ويشترط جواز تفتيش شخص المتهم أن يكون للتفتيش ثابته موجب البحث عن أشياء تفيد في كشف الحقيقة بصدد الجريمة ذاتها.

ويشترط توافر هذا الشرط سواء كانت النيابة العامة هي التي تجري التحقيق ، أو حين تعهد به إلى أحد مأمورى الضبط القضائى بناء على إذن منها له بإجرائه.

تفتيش المنازل

قيد المشروع بأن تكون الجريمة المستوجبة له جنابة أو جنحة ، مع أنه لا يوجد القيد في تفتيش الأشخاص الذى رأينا أنه جائز في مطلق الجريمة ولو كانت مخالفة . وهناك قيد آخر لتفتيش الأماكن ، وهو يجب أن يكون مسبوقاً بأمر مسبب.

وتسبب الأمر بالتفتيش لازم سواء أكانت سلطة التحقيق هي التي تقوم

الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً . لأستاذنا الدكتور رمسيس بهنام ، ط منشئة المعارف ، ج ٢ ، ص ٢١٨ - ٢٢٢.

بتفتيش المكان أم كانت تأمر بإجراء التفتيش مندوباً له من مأمورى الضبط.

غير أن ضرورة التسبب إنما يكون لها محل فى غير حالة التلبس بالجريمة . أما فى حالة التلبس فلا دأى لهذا الإجراء فحالة التلبس لا تحتل هذا القيد ، غير أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية المادة ٤٧ أ.ج . واستلزمت ضرورة الحصول على أمر مسبب حتى فى حالة التلبس.

وثمة قيد آخر هو أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيهه أن يمكن ، فإذا كان التفتيش فى منزل غير منزل المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة كم ينبيه عنه إن أمكن ذلك.

وإذا كان الأمر يقتضى تفتيش مسكن غير مسكن المتهم ، يتعين على النيابة العامة إستصدار أمر مسبب من القاضى الجزئى.

النصوص

نص المادة ١٩١ ج

" تفتيش المنزل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على إتهام موجه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بإرتكاب جريمة أو جنحة أو بإشتراكه فى إرتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ، ولقاضى التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق أو الأسلحة وكل ما يحتمل أنه أستعمل فى إرتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً."

ونص المادة ١٩٢ ج

" يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه أن أمكن ذلك، وإذا حصل التفتيش فى غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينبيه عنه أن أمكن ذلك."

وتنص المادة ٢٠٦.١ ج

" لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا إتضح من أمارات قوية إنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة. ويشترط الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد إطلاعه على الأوراق".

شروط التفتيش:

١- تعيين الشخص أو المكان المراد تفتيشه على نحو غير مجهول، فلا يجوز الأمر بتفتيش جميع الأشخاص المارين في مكان ما أو المقيمين في بلدة بجوار جهة ما أو جميع المنازل الكائنة في جهة ما.

ولا تعتبر جهالة في تعيين الشخص أو المكان المراد تفتيشه ، صدور الأمر بتفتيش شخص معين في أى مكان يتواجد فيه ، أو صدور الأمر بتفتيشه ومن يتواجدون معه بالمكان الذى يعثر عليه فيه عن على صلة به وبالجريمة المرتكبة ، أو وقوع خطأ في أسم المتهم مادامت فرديته معنية وكان هو المقصود.

وكما لا تعتبر جهالة في تحديد المكان المراد تفتيشه الخطأ في أسم الشارع الذى يوجد به هذا المكان أو الخطأ في تحديد الطابق الذى يقيم فيه المتهم من بين طوابق المبنى ، فلا ينال من صحة التفتيش مثل ذلك الخطأ مادام التفتيش قد ورد فعلاً على المكان المراد تفتيشه.

على أن الأمر بتفتيش شخص المتهم يمتد إلى سيارته الخاصة ولم لم يشملها الأمر بذلك صراحة.

٢- أن يكون الهدف من تفتيش الشخص أو المكان كشف الحقيقة عن جريمة وقعت بالفعل. فلا يجوز الإذن بتفتيش شخص معين أو مكان معين تأسيساً على أن جريمة ما لم تقع فعلاً وإنما من المتوقع إرتكابه ، فإذا جرى التفتيش مبنياً على هذه المقدمات لا على أساس أن الجريمة المراد

التفتيش عن دليلها قد وقعت فعلاً وتخص التفتيش عن ظهور جريمة ما وجد دليلها مع الشخص أو في منزله أعتبر الدليل غير قائم على سند من القانون ، ولا يجوز التعويل عليه في الإدانة.

٣- أن تتوافر محرمات جدية يتضح فيها إمارات قوية على أن المتهم أو غير المتهم يخفي معه أى بجسمه وملابسه أشياء تفيد في كشف الحقيقة عن تلك الجريمة التي وقعت بالفعل أو على أن المتهم أو غير المتهم يحوز في منزله أشياء تتعلق بها.

فلا يكفي وقوع جريمة في سبيل التعلل بها لتفتيش شخص ما لم تتوافر جدياً إمارات قوية على أنه يخفي أشياء تتعلق بها ، أو لتفتيش مكان ما لم تتوافر إمارات قوية على أن به أشياء متعلقة بتلك الجريمة.

فإذا فُتِش شخص أو مكان ما يعتبر توافر هذه الإمارات ، أو أسفر تفتيشه عن صبط جريمة ما . كان هذا التفتيش والضبط باطلين ولا ينهضان على الإدانة عن هذه الجريمة.

والإمارات القوية لازمة في كل أحوال التفتيش سواء ، إنصب على شخص أو مكان ، ويترتب على إغفاله بطلان إجراء التفتيش ، وبطلان الضبط الناشئ من هذا الإجراء .

٤- يجب أن يستهدف تفتيش الشخص وتفتيش المكان البحث عن أشياء تتعلق بالجريمة موضوع التحقيق وتكشف عن الحقيقة ذاتها ، دون أى تجاوز لهذا الهدف في أسلوب التفتيش ذاته .

ومقتضى ذلك أن يجرى التفتيش بأسلوب يكون متفقاً مع مقتضيات الغاية المنشودة منه حسب نوعية الجريمة الجارية بشأنها التحقيق.

فصل في المادة ١٥٠ ج على أنه:

" لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع

الإستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها . فإذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها . ويجب التقييد في تفتيش المنزل بمقتضيات البحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة موضوع التفتيش دون تجاوز لحدود هذه المقتضيات " .

ومؤدى هذا أنه إذا كانت الجريمة الجارية بشأنها التفتيش جريمة قتل وكان الهدف من وتفتيش مسكن المتهم هو البحث عن خنجر إستخدم في هذا القتل ، فإنه لا يجوز للقائم بالتفتيش أن يفتش مثلاً علبة أعواد ثقاب ، فإن هو فعل ووجد في العلبة قطعة مخدر فسيضبطها . تعتبر هذا الضبط باطلاً هو والدليل المستقى منه ، أى لا يصلح كأثبات لإرتكاب المتهم صاحب المنزل جريمة إحراز مخدر.

وقد نصت المادة ٢/٥٠ ج .

" ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها " .

ويجب ألا يتحول هذا التفتيش إلى قبض على الشخص نفسه حيث لا يوجد أمر بالقبض عليه . وجزاء الإخلال لقواعد التفتيش سواء أكان وارداً على شخص أم على مكان ، يتوقف على وجود جريمة في هذا الإخلال أو عدم وجودها .

فإذا توافرت فيه جريمة في مكان الإجراء المتمثل في هذه الجريمة منعداً قانوناً ، أما إذا لم تتوافر في الإخلال بالقواعد جريمة فإن جزاء هذا الإخلال هو البطلان النسبي ، فيلزم التمسك به وإلا سقط الحق فيه بناء على الرضا الضمنى بالإجراء (١) .

(١) الإجراءات الجنائية تأسيساً وتحليلاً . أستاذنا الدكتور رمسيس بهنام ، المرجع السابق ص ٢١٨ - ٢٣٢ .

رضاء المتهم بالتفتيش :

يقوم التفتيش على حقيقة هامة هي كشف الحقيقة فى المجال الذى أودع فيه أسرارہ . وإحتراماً لهذه السرية أحاط القانون تفتيش محال حفظ السر بضمانات معينة تكفل إحترام حق الشخص فى حياته الخاصة وقى أسرارها .

على أنه إذا رفع هذه السرية برضائه الحر . فإن التفتيش يفقد حقيقته التى يقوم عليها وهى كشف الحقيقة فى مجال السر . ويصبح فى هذه الحالة مجرد إطلاع عادى لا يخضع للضمانات التى يحميها القانون فى التفتيش .

ويشترط لصحة هذا الرضا :

(١) أن يكون صريحاً وثابتاً على وجه القطع .

٢- أن ينصرف إلى كشف كل ما يحجب السرية بحيث يكون الأمر كله فى متناول المكلفين على التفتيش .

٣- أن يقتصر الرضا على الأشياء التى تفيد فى كشف الحقيقة وإلا كان الرضا فاسداً .

وإذا لم يكن الشخص المراد تفتيش منزله موجوداً ، فلا يعقد إلا برضا حائزه الذى يقوم مقامه كالزوجة والوالدين .

والأصل أن الرضا يجب أن يكون ثابتاً فى محضر التحقيق وإن يوقع على حصوله من يجرى التفتيش لديه . وإذا إدعى المتهم أن رضاءه كان معيباً فيجب أن يدفع به أمام محكمة الموضوع التى لها التقدير النهائى فى ذلك ، ومتى كان إستنتاجها سليماً ، فلا يجوز التمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . (١)

(١) الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٤١٥ .

كما أنه لا يقبل الدفع بعيب الرضا إلا من وقع عليه التفتيش فإذا كان هو لم يتقدم بظن في صحته فلا يقبل أحد غيره ، أن يطلب بطلانه وإستبعاد الدليل المستمد منه .

بطلان التفتيش =

ان القواعد التي وضعها المشرع للتفتيش راعى فيها التوقيع بين الحماية الفردية وحرمة الأشخاص ومساكنهم وبين المصلحة العامة في الكشف عن الحقيقة والوصول بالتحقيق إلى غايته.

ولذا يتعين على سلطة التحقيق أن تراعى القواعد الموضوعية والشكلية لهذا الإجراء . حتى يتحقق التوفيق الذي حرص عليه المشرع.

ويترتب على مخالفة هذه القواعد بطلان التفتيش وما نتج عنه من آثار والبطلان هنا يتعلق بمصلحة جوهرية للخصوم ولا يتعلق بالنظام العام ، وعلى هذا يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ، ولا تقض به المحكمة من تلقاء نفسها ، ولا يجوز الدفع به أمام محكمة النقض لأول مرة . ويجوز التنازل عن التمسك به صراحة أو ضمناً

ويترتب على الدفع ببطلان التفتيش أن تقضى المحكمة ببطلانه إذا ما تحققت من صحة الدفع وترتب على بطلان التفتيش بطلان جميع الإجراءات اللاحقة عليه وكل الأدلة المستفادة منه.

وبطلان التفتيش لا يلحق إلا الأجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون أن يسبقه من إجراءات تمت صحيحه.

ولا يقبل الدفع ببطلان التفتيش إلا من شرعت لمصلحته الإجراءات التي

خولفت ، ولا يقبل الدفع من غيره ولو كان هذا الغير يستفيد منه (١).

ثالثة الإذن بالتفتيش (٢)

الإذن بالتفتيش تفويض يصدر من سلطة التحقيق المختصة إلى أحد مأموري الضبط القضائي ، مخولاً أيّاه إجراء التفتيش الذي تختص به تلك السلطة . وتسرى على الإذن بالتفتيش أحكام النذب للتحقيق طبقاً للمادتين ٢٠٠،٧٠ أ.ج.

والحكمة في النذب أنه أمر تقتضيه مصلحة التحقيق فالمحقق لا يستطيع دائماً القيام بنفسه بمختلف إجراءات التحقيق المستندة إليه سواء أكان عدم قدرته متمثلة في عائق مادي ، بسبب كثرة العمل ، أو قانوني كما لو كان ينبغي القيام بالإجراء خارج نطاق الإختصاص المكاني للمحقق ، في هذه الأحوال يجوز للمحقق تفويض بعض سلطاته عن طريق النذب.

ولا يثير النذب لإجراء التفتيش ، مشكلتقى القانون المصري من حيث جواز تكليف مأموري الضبط القضائي بالقيام بالتفتيش . فالمادتان ٢٧٠، ٢٠٠ أ.ج صريحتان في أنه يجوز تكليف مأموري الضبط القضائي بالقيام بعمل من أعمال التحقيق علماً باستجواب المتهم.

وإذا وجد عضو النيابة القائم بالتحقيق داعياً لمباشرة التفتيش خارج دائرته أختصاصه ، فنذب ذلك أحد أعضاء النيابة بدائرة الإجراء المقصود ، كان لهذا الأخير أن ينذب لإتخاذ التفتيش أحد مأموري الضبط القضائي.

طريقة الإذن بالتفتيش:

يكاد يجمع الفقه القضاء على أن النذب لإجراء التفتيش عملاً من أعمال

(١) الأستاذ الدكتور مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٣٦٦.

(٢) النظرية العامة للتفتيش ، للأستاذ الدكتور سامي حسني الحسيني ، ط ١٩٧٢ ، ص ١٠٠ ومابعدها.

التحقيق ، على إعتبار أن النذب لأى عمل من أعمال التحقيق هو من حيث طبيعته عمل تحقيق.

شروط صحة الإذن بالتفتيش:

أولاً: مصدر الإذن بالتفتيش:

لما كان إصدار الإذن بالتفتيش يعنى تفويض من صدر إليه فى ممارسة إجراء من إجراءات التحقيق ، كان من البديهى أن يشترط فيمن يصدر الإذن أن يكون مختصاً أصلاً بالتحقيق فى الجريمة التى أصدر الأذن من أجل البحث عن أدلتها . ويتحدد الإختصاص بالتحقيق بمكان وقوع الجريمة ، ويمكن ضبط المتهم أو محل إقامته. فإذا صدر الأذن بالتفتيش من محقق فى غير دائرة إختصاصه كان باطلاً

قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت النيابة العامة وحده لا تتجزأ ، وكل عضو من أعضائها يمثل النائب العام ، والعمل الذى يصدر من كل عضو يعتبر صادر منه، فإن ذلك لا يصدق إلا على النيابة العامة بوصفها سلطة الإتهام. أما النيابة بوصفها سلطة تحقيق فلا يصدق عليها ذلك ، ولذلك فإنه يجب أن يعمل كل عضو فى حدود تلك السلطة مستمداً حقه من القانون ذاته لا من النائب العام.

ولما كان القانون قد نص فيه على أن أعضاء النيابة العامة يعين لكل منهم مقر لعمله ، فإنه يجب ألا يعمل العضو خارج الدائرة التى بها مقر عمله ، وإلا عد متجاوزاً إختصاصه .

ومن المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يمارسون أعمال وظائفهم مع رئيس النيابة مختصون بمباشرة إجراءات التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة الكلية فالأمر الصادر من وكيل النيابة الكلية لتنفيذه فى دائرة إختصاص المحكمة الكلية يكون صحيحاً صادراً ممن يملكه ، ودون حاجة إلى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة.

والإختصاص بالتحقيق لا يكفى ، بل لابد من الإختصاص بالإجراء ذاته الذى

يندب المحقق مأمور الضبط القضائي لإجرائه . فلا يجوز للنيابة العامة ندب مأمور الضبط القضائي لتفتيش غير المتهم أو غير منزله ، حيث يخرج هذا الإجراء عن ولايتها ليدخل فى إختصاص القاضى الجزئى.

وقد يشور الأمر أحياناً فى شأن معرفة ما إذا كان إذن التفتيش يتعلق بمنزل المتهم أو بمنزل غيره . فإذا كان المنزل فى حيازة شخص واحد أعتبر منزله هو فحسب ، وإذا كان فى حيازة أكثر من شخص ، فهو يعد لكل منهم ولا يكون أيهم من الغير . غير أنه لا يكفى فى هذا الشأن مجرد الإقامة العارضة . فوجود المتهم فى زيارة حائز المنزل لا يخلو النيابة العامة إصدار أمر بتفتيش هذا المنزل بوصفه منزل المتهم ، حتى ولو أقام فيه عدة أيام.

ويحدث أن تصدر النيابة العامة إذناً بتفتيش شخص معين أو تفتيش مسكنه ، وتفتيش من يتواجد معه عند التفتيش ، ولا يعتبر هذا إذناً بتفتيش غير المتهم باعتبار أن أساسه هو مظنة أن التواجد مع المتهم مساهم معه فى الجريمة.

والأصل فى الإجراءات الصحيحة ، أى أن الأصل هو أن المحقق يباشر أعمال وظيفته فى حدود إختصاصه ، فإذا أراد المتهم أن ينازع فى صحة مصدر الأذن ، وجب أن يدفع بذلك أمام أمام محكمة الموضوع ، أما إذا كان لا ينازع فى تلك الصفة ، بل كان ما أورده من مجادلة فى شأن إختصاص مصدر الأذن بإصدار يقتضى تحقيقاً موضوعياً لم يتمسك به المتهم أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه أثارته لأول مرة أمام محكمة الموضوع.

ثالثاً: المنسوب للتفتيش:

يجب أن يكون المنسوب لإجراء التفتيش من مأمورى الضبط القضائي ، فلا يجوز ندب أعوانهم ندب أعوانهم وإلا كان التدب باطلاً . وينبى أن يوجه إذن التفتيش إلى مأمور مختص نوعياً ومحلياً ، ولا يعنى من ذلك أن يكون من أصدار الإذن مختصاً بإصداره . وقد بينت المادة ٢٣ أ.ج مأمورى الضبط القضائي ، فأوردتهم على سبيل الحصر

ومتى كان مصدر الإذن بالتفتيش مختصاً به وبالتحقيق ، وقد أصدره إلى مأمور ضبط مختص نوعياً ومكانياً ، فإنه لا يشترط بعد ذلك إنزاله بتدب مأمور ضبط معين ، إنما هو يملك كل من يستطيع تنفيذاً فى دائرة اختصاصه ، بل أنه لا يشترط أن يعين فى الإذن شخص من يقوم بإجراء التفتيش من مأمورى الضبط القضائى.

وعدم تعيين المأذون له بإجراء التفتيش لا يعيب الأذن وحينئذ يمكن أن يقوم أى مأمور من مأمورى الضبط بالتفتيش ، ولو كان غير من طلب الأذن به ، وليس للمتهم حقاً فى أن يقوم بتنفيذ الإذن مأمور ضبط معين.

ندب المأذون له غيره :

قد يجيز أمر الندب أن يندب مأمور الضبط ر القضائى غيره للتنفيذ . فإذا صدر الإذن من يملكه إلى أحد مأمورى الضبط ، ومن يندبه من مأمورى الضبط القضائى ، فإن ذلك يعنى أن يتفرد مأمور الضبط المتدب أصلاً بالتفتيش ، أن يشرك غيره معه من يندبه لذلك.

إستعانة المأذون له بغيره :

وإذا تعين تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة المأذون له . لأن الأذن لا يبيع له ندب غيره لتنفيذه ، فإن ذلك لا يحول دون الإستعانة بكل من يستطيع مساعدته تحت إشرافه ورقابته . ولو كان من يستعين بهم من غير مأمورى الضبط القضائى ، غير أن ذلك مشروط بأن يتم الإجراءآت تحت إشرافه ورقابته المباشرة ، وإلا كان العمل باطلاً والقول بأن الإجراء قد تم تحت إشراف مأمور الضبط أم لا مسألة موضوعية ، فإذا إقتنعت المحكمة بأن التفتيش قد تم تحت إشرافه ورقابته ، فلا معقب عليها فيما إرتأته.

ثالثه شكل الإذن وبياناته :

يجب أن يكون الأذن بالتفتيش مكتوباً ومؤرخاً ، وموقعاً عليه من أصدره ، ويجب أن يكون صريحاً فى الدلالة على التفويض فى مباشرة التفتيش وينبغى أن

يتضمن من البيانات ما يحدد نوع الجريمة التي يهدف إلى التوصل إلى دليل بشأنها ، ويجب تحديده محل التفتيش شخصاً كان أم مسكناً ، وأن يبين في الإذن الفترة الزمنية التي يقدر بقاء سارى المفعول خلالها لمباشرة الإجراء.

صدور الإذن كتابة :

يجب أن يكون إذن التفتيش بالكتابة . فلا يجوز على الإطلاق أن يصدر شفاهة ، ولا يفنى عن ذلك إقرار المحقق أمام المحكمة بأنه إذن شفويًا بالتفتيش فهذا الإقرار لا يصحح الإذن ، ومتى كان الإذن مكتوباً ، فإنه يمكن في حالة الإستعجال إبلاغه تلفونياً ، أو برقية بشرط أن يكون الإذن أصل موقع عليه من أصدره . وعدم إرفاق أصل الإذن بملف الدعوى لا يفيد حتماً عدم سبق صدوره . فما دام لم ينازع المتهم في صدور الإذن بالتفتيش أمام محكمة الموضوع فإنه لا يسوغ له من بعد المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة التقض.

ومتى ثبت صدور الإذن بالكتابة فعلاً من المحقق المختص فلا أهمية لإختفائه بعد ذلك من ملف الدعوى لضياعه أو لسبب آخر . إذ أن ما تستظهره المحكمة من سبق صدور الإذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها هو من صميم سلطاتها التقديرية.

ب- التاريخ والتوقيع :

يجب أن يكون الإذن مؤرخاً ، ومذكور فيه أسم من أصدره ووظيفته وموقعاً عليه منه . وتحديد تاريخ الإذن يفيد في التحقيق من وقت صدوره . فالندب يفترض أن هناك جريمة محددة وقعت فعلاً أو في سبيل ارتكابها ، وبالتالي لا يصح إصداره لضبط جريمة يحتمل أن تقع فتاريخ إصدار الإذن يفيد في تحديد مدى صحة إجراء التفتيش.

وتوقيع المحقق جوهرى ، يفيد في التعرف على من أصدر الإذن وشيد بصحة صدوره منه:

ج- صراحة الإذن في الندب للفتيش :

يجب أن يكون متضمناً اسم المأذون له فى التفتيش ووظيفته ، وأن يكون صريحاً فى التعبير عن نية المحقق تفويض المأذون له فى إجراء التفتيش

د- تحديد الإذن :

فيجب أن يبين فيه :

- **نوع الجريمة :** فيجب أن يذكر مصدر الإذن فيه أن التفتيش يتعلق مثلاً بالبحث عن أمتعة مسروقة أو عن أدلة قتل أو مواد مخدرة. وذلك ضامناً لتنفيذ التفتيش بالقدر الذى يقتضيه دون تعسف . فيجب إذن أن لا يكون النذب عاماً . لأن فى مثل هذا الإجراء من شأنه وضع مساكن جميع المواطنين تحت رحمة مأمورى الضبط القضائى.

- **محل التفتيش :** يجب أن يبين فى إذن التفتيش الشخص أو المسكن المراد تفتيشه أو تهديد الشخص ينبى أن يكون واضحاً بشكل ناف للجهالة وقت صدور الإذن ، فإذا جاء الإذن مجهلاً خالياً من أية إشارة تحدد الشخص المراد تفتيشه والجهة التى يقع فيها منزله . فإنه لا يكون إذنًا جدياً ، ويكون التفتيش الذى حصل على مقتضاه باطلاً.

ولا يشترط أن يكون تحديد أسماء الأشخاص المطلوب تفتيشهم مثبتاً بذات الإذن الصادر بالتفتيش ، بل يكفى أن يذكر فيه أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بمحضر التحقيق ، متى كان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة على صورة منتظمة خالية من أى أثر مريب.

ولا يبطل الإذن لمجرد إغفال أسم الشخص المراد تفتيشه إكتفاء بتعيين مسكنه ، حتى ثبت أن الشخص الذى تم تفتيشه ، وتفتيش مسكنه هو بذلته المقصود بأمر التفتيش . وكذلك لا يبطل الإذن لمجرد الخطأ فى أسم المطلوب تفتيشه . مادام الحكم قد إستظهر أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بالأمر.

غير أن الخطأ في أسم المطلوب تفتيشه قد ينبئ عن عدم جدية التحريات التي بنى عليها الأذن ، إذ لو كان مأمور الضبط الذي إستصدره قد جد في تحرياته عن المتهم لعرف حقيقة أسمه . أما وقد جهله فذلك يمكن أن يرجع إلى قصور في التحري مما يبطل الإذن.

ويكفي أن يحدد إذن التفتيش الشخص المقصود بأسم الشهرة ويكون التفتيش صحيحاً متى أستظهر الحكم بأدلة سائفة أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو المعنى في أمر التفتيش.

يجب أن يشمل الإذن على بيان المكان والأماكن التي يجري تفتيشها ، وبيان الأشياء المراد ضبطها .

ووصف المكان لا يلزم أن يكون وصفاً فنياً وأن تتبع في شأنه صنعة شكلية ، فكل ما يتطلبه القانون هو تقييد المسكن على نحو مؤكد يستطيع معه القائم بالتفتيش أن يتعرف على المكان المقصود والأشياء التي ينبغى البحث عنها .

ولا ينال من ذلك الخطأ المادى في عنوان المحل المراد تفتيشه . وإذا نص الأمر على تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه دون أن يحدد مسكناً معيناً فهو يشمل كل مسكن للمتهم مهما تعدد .

٣- مدة سريان الإذن:

يشتمل الإذن عادة على تحديد مدة معينة ينبغي تنفيذ التفتيش خلالها . وعندئذ يجب على مأمور الضبط القضائي - المنتدب لإتخاذ الإجراء - مراعاة تنفيذه أثناء سريان المدة المحددة . وينبغي عند تحديد مدة سريان الإذن ، ألا تطول هذه المدة إلى الحد الذي يجعل المتهم مهدداً بالتفتيش لفترة طويلة .

غير أن إنقضاء الأجل المحدد لإجراء التفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه ، وإنما لا يصح تنفيذه إلا إذا جدد لمدة أخرى كتابة .

وتحسب مدة الإذن وفقاً لقانون المرافعات ، ومن ثم يبدأ حسابها منذ اليوم

التالى لصدور الإذن:

ولم يلزم القانون سلطة التحقيق بضرورة تحديد مدة معينة لسريان إذن التفتيش . إنما ينفذ خلال مدة معقولة ، والأمر كله يخضع لتقدير محكمة الموضوع .

تنفيذ الإذن بالتفتيش :

الأصل أن تنفيذ التفتيش ينهى أن يتم بطريقة معقولة وباللجوء إلى الوسائل التى تتفق مع المرونة الواجبة فى تنفيذ القانون . ولم يعرف القانون ماهية تلك الوسائل ، إنما يبنى مضمونها على المبادئ النابعة من أسس اللياقة المتمدنة و التى تتعارض مع استخدام أساليب الضمير الإنسانى وتورق روح العدالة . فيجب على من يقوم بالتفتيش الترفق بالناس ، فلا يتلف أو يخرّب ولا يلقى أو يبعثر ، ولا يصادر إلا لضرورة ، ولا يحيط إجراء التفتيش بالعنف والضجة ، ولا يباغت امرأة أو طفلاً فى غفلة ، وعليه أن يتحمل كلما وجد نائماً أو مريضاً ، وأن يؤمن أن للمنازل حرمة ، وأن القانون حينما أباح إنتهاك هذه الحرمة لم يبيح إنتهاك حرمة الفضائل ولم يبيح التجرد من عوامل الإنسانية ، وليس التفتيش إضراباً من التحرى ، فهو بقدر ما يكشف عن التهمة قد يشف عن البراءة ، وكم من ضعفاء عصفت بنفوسهم ظروف التفتيش ، فعلى القائم بالتفتيش أن يدرك دقة المواقف وأن يرحم ضعف النفوس عند خلول المخاوف وإن القانون ليس فى الواقع إلا بلورة أو ترسيباً تاريخياً لقواعد الآداب . وعلى هذا الأساس يأبى القانون أن تكون الوسيلة لتنفيذه مخالفة للقيم الخلقية أو الإنسانية فى المجتمع .

وعلى ذلك فإن طريقة تنفيذ إذن التفتيش يخضع لتقدير القائم به ، مادام لا يخرج فى الإجراءات على القانون.

ومن ثم يجوز للجوء إلى القوة لدخول المنزل المراد تفتيشه متى صادقت القائم بالتفتيش عقبة تحول دون الدخول إليه بالطريق العادى . فلا حرج عليه أن اقتحم منزل المتهم من الشرفة إذا تعذر دخول المنزل من بابه ، والقبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش صحيح.

ولأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإذن الصادر إليه بالتفتيش أينما وجد المتهم ، ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان آخر غير المحدد بأمر التفتيش ، بشرط أن يكون هذا المكان في دائرة إختصاص الإذن والمندوب.

رقابة الأمر بالنذوب على تنفيذ:

ليس من شك في أن سلطة التحقيق الأمرة بإجراء التفتيش تملك توجيه المندوب في مباشرته ، والإشراف على تنفيذ الإذن الصادر به ، غير أن هذا التوجيه ، وذلك الإشراف ، إنما هما من الناحية القانونية فحسب . أما الناحية الفنية التي تتعلق بأسلوب إجراء التفتيش وطريقة القيام به فلا تملك السلطة الأمرة إزاحها ترجيحاً ولا وإشفاقاً..... (١)

(١) راجع فيما تقدم بتفصيل أوفى : الرسالة القيمة . للأستاذ الدكتور سامي حنّو الحسيني ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١٤٧.

الفصل الخامس

إستجواب المتهم (١)

يعد الإستجواب من أهم إجراءات الدعوى الجنائية ، فهو الذى يربط بين جميع وقائعها ويبحث فى مدى جديتها لتحقيق هدفها الأول فى الوصول إلى الحقيقة ، وتوقيع العقاب على المذنب.

م ذو طبيعة خاصة تميزه عن سائر إجراءات التحقيق إذ أنه لا يعتبر إجراء بحث عن أدلة وراء الحصول على الإعترافات من المتهم ، بل ينظر إليه أيضاً على أنه وسيلة دفاع حيث يسمح له بأن يعاط علماً بالإهامات المقامة عليه ، ويكل ما يوجد ضده فى ملف الدعوى من قرائن وأدلة ، ويتيح الفرصة أمامه لكى يذلى بالإيضاحات التى تساعد على كشف براءته .

١- خصائص الإستجواب:

أولاً: الإستجواب إجراء تحقيق :

أهتم المشرع بإجراء الإستجواب فأحاطه بعناية خاصة تهدف إلى توفير أقصى حد ممكن من الضمانات له ، نظراً للنتائج الخطيرة المترتبة عليه. وكرد فعل لما كان عالقاً فى الأزمان من أنه يكون وسيلة إكراه تتخذ ضد المتهم بقصد إستخلاص الحقيقة التى يحرص على كتمانها ، أو إستفراجه إلى ذكر أقوال ليست فى صالحه ، إذ تعذر منه الحصول على إعتراف بالجريمة المسندة إليه.

وهذا ما دعا إلى ضرورة قصر الإختصاص به على سلطة التحقيق فهو ما نص

عليه المشرع المصرى فى المادة ٢/٣٦ أ.ج من أنه يجب على التياية العامة أنتستجوب المتهم فى ظرف أربع وعشرون ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه.

وحظرت المادة ١/٧ أ.ج على جواز إنتداب مأمور الضبط القضائى للقيام بهذا الإجراء .

غير أن الضرورات العلمية قد تقضى الخروج على مبدأ وجوب قيام المحقق بإجراء الإستجواب بنفسه ، وذلك فى الحالات التى تستدعى سرعة إتخاذها فى الحال دون إنتظار لحضوه خوفاً من التأخير الذى كثيراً ما ترتب عليه نتائج لا تتفق مع صالح العدالة.

على أنه إذا ما حضر فى الوقت المناسب عادت الأمور إلى نصابها ، ويتولى هو الإستجواب (م ٢/٧١ أ.ج)

وإذا باشر مأمور الضبط القضائى الإستجواب فى الحالات التى يخشى منها فوات الوقت فلا تقيّد الإستجواب بالشكليات والضمانات التى يوجب القانون على المحقق مراعاتها عند قيامه بها .

ثانياً: الإستجواب يجرى على متهم :

تعريف المتهم :

لا يوجد نص فى قانون الإجراءات الجنائية يعرف المتهم ، ولا صعوبة بالنسبة للمتهم فى مرحلة المحاكمة ، فهو الشخص الذى رفعت عليه الدعوى الجنائية. إنما يدق الأمر فى مرحلتى جمع الإستدلالات والتحقيق الإبتدائى . وفى هذه الحالة يتعين التمييز بين المتهم والمشتبه فيه ، والفرق بين الاثنين هو فى قيمة الشبهات أو الأدلة المستندة إليه. فإذا وصلت إلى حد الشك فى إسناد التهمة إليه كان متهماً. أما إذا كانت من الضعف والبساطة بحيث لا يرجع معها الإتهام كان الشخص موضع الإشتباه.

ولذلك فإن المحقق يسأله بوصفه شاهداً حتى تتجلى حقيقة أمره ويصبح محلاً للإتهام . ولما كان القانون قد أوجب فى مرحلة التحقيق الابتدائى تحليف الشاهد اليمين دون المتهم . فإن تحليف اليمين يبدو شكلاً جوهرياً يميز المتهم والشاهد .

فإذا فرض وأعترف المتهم بإرتكاب الجريمة أثناء سماع أقواله كشاهد . فيجب على المحقق أن ينتهى من شهادته فوراً ويستجوبه عن التهمة المستندة إليه .

وقدت محكمة النقض بأن القانون لم يعرف المتهم فى أى نص من نصوصه ، فيعتبر متهماً كل من وجه إليه الإتهام من أية جهة . بإرتكاب جريمة معينة ، فلا مانع قانوناً من أن يعتبر الشخص متهماً أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التى يجرىها طبقاً للمادتين ٢٩ ، ٢١ أ.ج مادامت قد حاقت حوله سببه بأن له ضلعاً فى إرتكاب الجريمة التى يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها .

وعلى هذا فالمتهم هو من توافرت ضده أدلة وقرائن قوية كافية لتوجيه الإتهام إليه ومحريك الدعوى الجنائية قبله (١)

ثالثه مضمون الإستجواب

لم يحدد القانون قواعد معينة للإستجواب وترك ذلك للفقهاء والقضاء ، الذى أجمع على أن أهم ما يتميز به هذا الإجراء ، هو أنه يجب أن يتضمن مناقشة تفصيلية مع المتهم ، ومواجهته بالأدلة القائمة ضده فى الدعوى ، أى موضوعه يتمثل فى أسئلة المحقق وأجوبته من المتهم فى شكل المعادثة بين الطرفين.

فالمنافشة التفصيلية تكون العنصر الجوهري الذى ينفرد به الإستجواب عن باقى إجراءات جمع الأدلة . على إعتبار أنه يقصد بها تحريض المتهم على أن يدلى بإجاباته وتفيد أقواله للبحث فى مدى صحتها .

(١) الأستاذ الدكتور سامى صادق الملا - المرجع السابق ، ص ٢٦ .

ويكون في حكم الإستجواب مواجهة المتهم بغيره من الشركاء أو الشهود إذا ما تضمن هذا الإجراء مناقشة بينهما تتعلق بوقائع الإتهام فتسرى عليها جميع القواعد الخاصة به.

وإعادة تمثيل الجريمة بمعرفة المتهم وإدلاؤه بمعلوماته أثناء ذلك ، وإصطحابه لمكان الحادث لمحضر معاينة وتعليقه عليها ، وعرض الأشياء المضبوطة عليه للتأكد من حقيقتها ، وسماع ملاحظته عليها . وتعرف الشهود عليه ، كل هذه الإجراءات تعتبر من قبيل الإستجواب.

وعلى هذا فالإستجواب يجب أن يتضمن عنصرين جوهرين ، حتى يمكن الإعتراف بوجوده ، وهما المناقشة التفصيلية والمواجهة بالأدلة ، فإذا تخلف أحدهما إنهار ركن هام له ، وأصبح إجراء آخر لا يتمتع بالشكليات أو الضمانات.

غير أنه يلاحظ أن صمت المتهم وعدم الرد على الأسئلة أو الأسئلة التي توجه إليه ، أو يمتنع عن مناقشتها ، لا يؤثر على صحة قيام الإستجواب من الناحية القانونية.

٢- شكل الإستجواب:

لم يحدد القانون شكلاً معيناً للإستجواب ، وترك ذلك لتقدير المحقق والقضاء واجتهاد القضاة.

١- شفوية الإستجواب:

يجرى الإستجواب شفاهة بالنسبة لأسئلة المحقق والإجابات التي يدلي بها المتهم . فلا يجوز للمحقق أن يوجه للمتهم أسئلة مكتوبة أو يعرض عليه شيئاً دون أن يطلب منه التوضيحات شفاهة.

فليس للمتهم الحق في أن يطلع على مذكرات أو مستندات يقرأ منها الأقوال التي يدلي بها . لأن إجابته يجب أن تكون من ذاكرته.

ويجب أن يتم الإستجواب بلغة الدولة الرسمية ، وإذا كان المتهم أجنبياً ويجهل اللغة التى يجرى بها التحقيق لزم أن يعين له مترجماً ، لكى يساعده على فهم الإهامات والأسئلة والملاحظات وينقل عنه إجابته.

ويتعين حلف المترجم اليمين . ويتعين ألا يكون المترجم من شهود الدعوى ، كما أنه لا يجوز للمحقق أن يقوم بهذه المهمة حتى يتفرغ لعمله .

وإدراك المحكمة لمعانى أشارات الأصم والأكم ، أمر موضوعى يرجع لها وحدها فلا تعقيب عليها فى ذلك ، فلا تثريب عليها أن رفضت هى تعيين خبير ينقل إليها معانى الإشارات التى وجهها المتهم ورد على سؤال عن الجريمة التى يحاكم من أجلها . طالما كان بإستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معنى الإشارات . ولم يدع المتهم فى طعنه أن ما أنهمته المحكمة مخالف لما أرادته من إنكار التهمة المسندة إليه.

ب- محضر الإستجواب:

لا يوجد فى القانون نصوص خاصة بالقواعد الواجب مراعاتها فى تدوين محضر الإستجواب ولكن العرف القضائى جرى على الأخذ بما يتبع فى كتابتها.

فيجب ان تدون كل الأقوال التى ترد به على لسان أصحابها بصيغة المتكلم ، كلمة بكلمة ، على أن يكون ذلك بسمع من المتهم الذى له أن يبدي تعليقاته فى الحال.

ولزم أن يقوم المحقق بنفسه بإملاء الكاتب السؤال ثم أجابة المتهم ، دون أن يترك له تدوين ما يسمعه من تلقاء نفسه.

ويجب أن يتجنب كل إيهام يمكن أن يشوب عباراته أو أى غموض يكتنف ألفاظه.

ويدون المحضر باللغة الرسمية للدولة ويجب أن يشمل بعض البيانات منها:

- **التاريخ** : فهو عنصر هام للاستجواب ، فيساعد على إثبات أمر الشكليات الخاصة بالاستجواب قد إتخذت فى الميعاد ، ويجب أن يذكر اليوم والشهر والسنة وأن تحدد الساعة.

- **الديباجة** : فيجب أن يشمل المحضر على أسم وصفة وإختصاص المحقق.

- **مضمون المحضر** : يدون جميع الملاحظات الخاصة بالمتهم ووصفه وملابسه ، والأصابات والأثار التى به ، وأسم المتهم الثلاثى.

- **التوقيعات** : يجب أن يشمل توقيع المحقق والكاتب والمتهم . فإذا رفض الأخير يجب أن تثبت كملاحظة.

فالمحضر يجب أن يكون كافياً بذاته فى تأكيد أن جميع الإجراءات والشكليات الخاصة بالاستجواب قد أستوفت على الوجه القانونى المطلوب ، ومع ذلك يظل خاضعاً لتقدير المحكمة المختصة دون رقابة من محكمة النقض.

جـ- وقت الإستجواب :

يجب أن يجرى الإستجواب عقب معرفة المتهم مباشرة بقدر الإمكان حيث أن ذلك يتفق مع مصلحتى الإتهام والدفاع على السواء .

ولكن هذا لا يؤثر على السلطة التقديرية الممنوحة للمحقق ، فهو قد يؤخر الإستجواب لبعض الوقت إذا ما رأى مصلحة فى ذلك . مثل أن يتمكن من جمع الأدلة ، وكشف مستندات معينة.

غير أن هناك قيدان على سلطة المحقق :

الاول : خاص بالمقبوض عليه ، حيث يجب إستجوابه فوراً ، وإذا تعذر فيلزم أن يتم ذلك خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر . (م ١٣١ إجراءات) .

الثانى : يعتمد حبس المتهم إحتياطياً أو مد حبسه ، فيلزم إستجوابه فوراً . مالم

يكن هارباً (م ١٣٤، ١٤٢ أ.ج)

والمدة التى يستغرقها المحقق فى إجراء الإستجواب تخضع أيضاً لتقديره الخاص ، ولكن بشرط ألا تطول عن الحد المعقول الذى يؤدى إلى إرهاق المتهم .

وإذا لم يتمكن المحقق من إستجواب المتهم على مرحلة واحدة فله أن يؤجله مع مراعاة الضمانات المقررة للمتهم .

٣- ضمانات الإستجواب:

أ حق المتهم فى الصمت :

هناك مبدأ جوهرى يفرض نفسه على جميع إجراءات الدعوى الجنائية ، وهو النظر إلى المتهم على أنه برئ ، حيث يثبت العكس بحكم قضائى . ونتيجة لهذا لا يطلب منه الدليل على نفى التهمة الموجهة إليه ، لأن عبأ الإثبات يقع على الإتهام ، فهو غير ملزم بالدفاع عن نفسه .

وقد أجمع الفقه وأستقر القضاء أن للمتهم الحرية الكاملة فى عدم إبداء أقواله ، وله الإمتناع متى شاء عن الإجابة على الأسئلة التى توجه إليه كما أنه لا يصح فى جميع الأحوال أن يؤول صمته على وجه يضر بمصلحته . أو أن يستغله بأى كيفية ضده فى الأثبات .

ب- دعوى محامى المتهم للحضور :

نصت المادة ١٢٤ إجراءات على أنه ".... فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق فى الجنايات أن يستوجب المتهم أو يوجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور أن وجد ، وعلى المتهم أن يعلن أسم محاميه بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة ، أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا القرار أو الإعلان . فيجب على المحقق قبل أن يشرع فى إستجواب المتهم بجناية أن يسأل عما إذا كان قد وكل محامياً للحضور معه ، وفى حالة رده بالإيجاب فإنه لا يجوز إتخاذ هذا الإجراء معه إلا بعد دعوة

المحامى .

أما إذا لم يكن للمتهم محام ، فإن المحقق لا يكون ملزماً بأن يمين له واحداً أو يهله لكى يختار ويمكنه أن يستجوبه فوراً .

ولكى يتمكن المحامى من القيام بواجبه على الوجه الأكمل ويصبح حضوره الإستجواب مجدداً ومفيداً للدفاع ، يجب أن يكون ملماً بجميع وقائع الدعوى ، ويمكنه إطلاعاً على الملف قبل بدء الإستجواب .

4- مبطلات الإستجواب :

عيوب الإستجواب التى تؤدى إلى بطلانه هى :

أ- الإكراه المادى ب- الإكراه الأدى .

ج- الإغراء . د- حلف اليمين .

هـ- خناع المتهم .

أ- الإكراه المادى :

يتمثل فى العنف ، إطالة مدة الإستجواب ، الحبس الإحتياطى ، القبض والحبس دون وجه حق . الإعتداء على الجسم وغيرها .

وتنص المادة ١٧٦ عقوبات على أن كل موظف أو مستخدم عمومى أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الإعترااف يعاقب".

ب- الإكراه المعنوى :

يتمثل فى تهديد المتهم بضرر يقصد التأثير على الإدارة وهو متنوع وفقاً للظروف مما يوجب ان تأخذ فى الإعتبار جميع الملابسات المحيطة . كذلك الخوف - توجيه التهم إلى أن من مصلحته ذكر الحقيقة أو توبيخه ، الوهم ، أو يلاحظ أن وجود رجال

البوليس فى غرفة المحقق لا يؤثر على سلامة الإجراءات وقبول الأدلة التى تسفر عنها.

ج- الإغراء :

وهو كل وعد من شأته إيجاد الأمل لدى المتهم بتحسين ظروفه إذا أعترف بجريته ، ولكى يؤدى هذا الإغراء إلى بطلان الإستجواب يجب أن يصدر من شخص له نفوذ وسلطة فى الدعوى.

د- حلف اليمين :

على الرغم من أن قانون الإجراءات الجنائية لم يشمل على أى نص يقرر محريم تحليف اليمين للمتهم فإن الفقه أجمع على أن مخالفة القاعدة تعيب الإستجواب إعتبار أنها تؤثر على حرية دفاع المتهم عن نفسه ، وإذا كان المحقق قد سبق أن حلف اليمين بصفته شاهداً فإن أقواله تكون صحيحة ، حيث لا يوجد ما يعيبها .

هـ- خداع المتهم :

ويشمل فى الطرق الاحتيالية ، والإسئلة الخادعة والإيهانية .

ويتنافى ذلك كله مع مبدأ الأمانة فى التحقيق ، فقد أصبح المحقق ملزماً بمراعاة الأمانة التامة بالنسبة لما يقوم به من إجراءات . فهى تنبع من الضمير وتفرضها مبادئ العدالة . وينتج من الخروج عليها البطلان دون الحاجة إلى نص خاص يفرضه ، إستناداً إلى أنها تعتبر مخالفة لقاعدة جوهرية مقررة لمصلحة الدفاع.

و- طريقة الإستجواب :

لكى يثمر الإستجواب عن أثر قانونى ، يجب أن يعمل المحقق من جانبه أن يتعاون مع المتهم وذلك بالطرق الآتية:

١- إزالة الشك وكسب ثقة المتهم بأمانة. فلا يبدأ بتوجيه الاتهامات القاسية ،

ولا يعامل المتهم بجفاء مما يجعله فى موقف المعارض أو المتخدر.

٢- عدم إستعمال الألفاظ العنيفة.

٣- تقدير ظروف المتهم : فيلزم توفير الشعور بالحرية لديه وقت الإستجواب ، فلا يكبل بالحديد . ويعامل على وجه كريم مع الإبتعاد عن كل ما من شأنه تحقيره أو إهأنته.

٤- تجنب تأثير المتهم : يجب على المحقق إلا يخشى المتهم أو أن يتأثر بنظراته مهما كانت ظروفه.

٦- طريقة السؤال :

لم ينص القانون على طريقة معينة لإجراء الإستجواب ، وترك لفظنة المحقق وإستعداده الشخصى ولكى ينجح فى ذلك يجب أن يكون هناك خطة معينة تتبع فى شأنه ، فلا تلقى الأسئلة جزأفاً. ويتعين ترتيب الأسئلة وفقاً للتعاقب التاريخى للوقائع ثم يتدرج بالأسئلة التى تتعلق بموضوع الجريمة بصفة عامة ثم توجيه بعض الأسئلة التى تتعلق برؤوس المسائل الخاصة بالإتهامات القائمة ضده . ثم يعقبها الإستجواب الحقيقى المتضمن المناقشات التفصيلية فى دقائق الموضوع.

ويجب أن تصاغ الأسئلة بعناية فى عبارة قصيرة غير مركبة وبصورة واضحة ، حتى يمكن إدراك المقصود منهما بسهولة.

ويحسن أن توضح الأسئلة فى صيغة من النوع الذى يتطلب طبيعة الإجابات المنفصلة. ولا يشترط أن تكون الأسئلة كلها متصلة رأساً بالإتهام القائم ، لأنه يكون أحياناً من الأصوب جعلها تدور حوله لكى تحقق بعض النتائج المرجوة . مثل تلك الخاصة بالأسباب التى دفعتة إلى إرتكاب الجريمة والظروف المحيطة به. (١)

(١) راجع فى موضوع الإستجواب بتفصيل أولى : رسالة الدكتور محمد سامى النبراوى ، المرجع السابق .

الفصل السادس (١)

إعتراف المتهم

١- تعريف الإقرار

هو إقرار المتهم على نفسه بإرتكاب الوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها .
ويجب التفرقة بين الإقرار وبين أقوال المتهم التي قد يستفاد منها ضمناً إرتكابه
الفعل الإجرامى المنسوب إليه . فهذه الأقوال مهما كانت دلالتها لا ترقى إلى مرتبة
الإقرار الذى لابد وأن يكون صريحاً فى إقرار الجريمة.

فالإقرار هو إقرار بإرتكاب الفعل المسند إلى المتهم ، والإقرار بطبيعته لابد
أن يكون واضحاً وصريحاً فى الوقت ذاته.

ولذلك فإن أقوال المتهم وإقراره ببعض الوقائع التى يتفاد منها بالزوم العقلى
والماتبقى إرتكابه للجريمة لا يعتبر إقراراً وهذه الصفة اللازمة توافرها فى الإقرار
هى التى جعلت منه سيد الأدلة فى الأبحاث.

وغير بالذکر أن الإقرار ببعض الوقائع التى لا تتعلق بالجريمة لا يعتبر إقراراً
بالمعنى المقصود فى قانون الإجراءات الجنائية ولكن هذا لا يحول دون أن تسند إليه
الحكمة لإثبات ظروف الجريمة.

ولا يعتبر إقراراً إقرار المتهم بصحة التهمة المسندة إليه ، مالم يقر صراحة
بإرتكابه الأفعال المكونة لها.

(١) راجع فى هذا الموضوع بتفصيل أوفى : إقرار المتهم قهراً وقضاء للسيد المستشار / عدلى
خليل ، طبعته ١٩٨٥ ، إقرار المتهم للأستاذ الدكتور سامى صادق الملا ، ط ١٩٦٨ ، رسالة
دكتوراه .

وإعتراف المتهم أما أن يكون شفهياً وإما أن يكون مكتوباً وأى منهما كاف لإثبات. والإعتراف الشفوي يمكن أن يثبت بواسطة المحقق ، أما الإعتراف المكتوب فليس له شكل معين . وهو فى الحالتين يخضع لسلطة تقدير المحكمة وإقتناعها به.

خصائص الإعتراف:

- ١- الإعتراف ليس بحجة فى ذاته وإنما هو خاضع لتقدير المحكمة فيحق للمتهم العدول عنه فى أى وقت دون أن يكون ملزماً بأن يثبت عدم صحة الإثراء الذى عدل عنه.
- ٢- لا دخل للنية فى الإعتراف ، لأن القانون هو الذى يرتب الآثار القانونية على هذا الإعتراف ولو لم تتجه نية المعترف إلى حصولها.
- ٣- يشترط فى الإعترافان أن يكون صريحاً ليس فيه لبس ولا غموض .
- ٤- يجوز تجزئة الإثراء وهو أمر متروك لسلطة القاضى وتقديره.
- ٥- لا يتقيد الإعتراف بسن معينة فقد يصدر من الشخص المميز .
- ٦- الإعتراف قد يكون وسيلة للدفاع عن نفسه .
- ٧- الإعتراف أمة متروك لتقدير المتهم ومشيتته ، فإذا رأى أن الصمت أحسن وسيلة للدفاع بها عن نفسه ضد الإتهام الموجه له ، فله الحق المطلق فى عدم الإجابة على الأسئلة التى توجه إليه.
- ٨- لا يجوز تحميل المتهم اليمين القانونية قبل الإدلاء بأقواله وإلا كان الإعتراف باطلاً.
- ٩- إذا تضمن إعتراف المتهم أقوالاً غير صحيحة مثلاً بعد ذلك تزويراً ولا يعاقب عليه.
- ١٠- الإعتراف هو مسألة شخصية تتعلق بشخص المقر نفسه ، فإذا سلم

المحامي بالتهمة المنسوبة إلى موكله ولم يعترض فإن ذلك كله لا يعتبر إقراراً صريحاً أو ضمنياً ، وإذا أنكر المتهم فليس المحامي لا يعتبر حجة عليه. وسكوت المتهم مع تسليم المحامي وعدم إعتراضه لا يعتبر إقراراً من جانبه ومن ثم يصح أن تعتبر المحكمة تسليم المحامي بصحة إسناد التهمة إلى موكله أو بدليل من أدلة الدعوى حجة على المتهم المنكر.

١١- حجة الإقرار قاصرة على المتهم فقط، فالأقوال الصادرة منه على متهم آخر فهي حقيقتها ليست إلا شهادة متهم على متهم آخر ، وهو من قبيل الاستدلالات التي يجوز للمحكمة أن تعزز بها مالدبها من أدلة أخرى.

الإعتراف القضائي وغير القضائي:

الإعتراف القضائي هو الإعتراف الذي يصدر من المتهم أمام إحدى الجهات القضائية ، أى يصدر أمام المحكمة أو قضاء التحقيق.

أما الإعتراف غير القضائي فهو الذى يصدر أمام جهة أخرى غير جهات القضاء ذا صدر أمام النيابة أو أمام مأمور الضبط القضائي ، أو فى تحقيق إدارى أو أمام أحد الأشخاص أو فى محرر صادر منه ، وكذلك التسجيل الصوتى.

ويخضع الإثراء - كقاعدة عامة - لبدأ حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته ، فله كامل الحرية فى تقدير قيمة الإعتراف سواء كان قضائياً أو غير قضائى . فليس هناك ما يمنع من أن يكون الإعتراف غير القضائى سبباً فى الإدانة لأنه لا يخرج من كونه دليلاً فى الدعوى يخضع لتقدير القاضى كنبقى الأدلة ، ولكن قيمته فى الإقناع تتوقف على الثقة فى السلطة التى صدر أمامها الإعتراف أو شهادة من صدر الإعتراف أمامه وفى قيمة المحضر أو الورقة التى دون بها ، وهو أمر يحتاج إلى تدعيم من سائر الأدلة المطروحة فى الدعوى للتأكد من مطابقته للواقع.

الإعتراف الكامل والإعتراف الجزئي:

وقد يكون الإعتراف كاملاً كما قد يكون الإعتراف جزئياً . فالإعتراف الكامل هو الذى يقر فيه بصحة إسناد التهمة إليه كما وصفتها سلطة التحقيق.

وقد يكون الإعتراف كاملاً كما قد يكون جزئياً . فالإعتراف الكامل هو الذى يقر فيه بصحة إسناد التهمة إليه كما وصفتها سلطة التحقيق.

وقد يكون الإعتراف جزئياً إذا اقتصر المتهم على الإقرار بإرتكابه الجريمة فى ركنها المادى نافياً مع ذلك مسئوليته عنها ، أو إعترافه بمساهمته بوصفه شريكاً بالمساعدة ونفى قيامه بإرتكاب السلوك الإجرامى المنسوب إليه ، أو إذا أقر المتهم بإرتكاب الجريمة ولكن فى صورة مخففة تختلف عن التصوير المنسوب إليه.

تجزئة الإعتراف

إذا كان الإعتراف يخضع لتقدير المحكمة بإعتباره دليلاً يمكن الإستناد إليه ، فيكون من سلطة المحكمة أن تطرحه كلية أو تأخذ بجزء منه وتطرح الباقى طالما لم تطمئن إليه.

وهذه القاعدة العامة مستفادة من حرية المحكمة المطلقة فى تكوين إقتناعها . وعلى ذلك فإن إعتراف المتهم يقبل التجزئة.

فيمكن للقاضى تجزئة الدليل المقدم فى الدعوى والذى طرح بالجلسة فياًخذ ما يفيد فى تكوين عقيدته متى أطمأن إليه وطرح مالا يطمئن إليه . والإعتراف فى هذا شأنه شأن الأدلة الأخرى.

والمقصود بتجزئة الإعتراف ، أن تستند المحكمة إلى إعتراف المتهم بوقائع معينة وتطرح إعتراضه بالنسبة لوقائع أخرى وردت لأنها لم تطمئن إلى صدقها .

فإذا كان الإعتراف الجنائى بسيطاً ، بأن أقر المتهم الواقعة بدون قيد ، وفى هذه الحالة لا يكون هناك مجالاً لتحليله أو تجزئته فيتمين الأخذ به كاملاً أو طرحه

برمته.

وقد يكون الإقرار الجنائي موصوفاً ، وذلك إذا قرنه المتهم بطروف أو وقائع إذا صحت فإنها تبين الفعل أو تمنع المسؤولية أو تمنع العقاب أو تخففه.

ففى هذه الحالة ، تكون المحكمة غير ملزمة بأخذ إقرار المتهم بنصه وظاهره بل لها فى سبيل تكوين عقيدتها أن تحججه ، وتأخذ منه ما تراه مطابقاً للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايراً لها.

إلا أن تحججه الإقرار لا تصح قانوناً إلا إذا كان الإقرار قد أنصب على ارتكاب الجريمة ، وإنحصر إنكار الجاني على الوقائع التى تتعلق بطروف الجريمة أو تقدير العقاب.

وفى هذه الحالة يقتصر أثر الإقرار على الجريمة مجردة من ظروفها أما تقدير هذه الظروف يخضع لتقدير ثبوت المحكمة وإطمئنانها من سائر أدلة الإثبات.

وينبغى على المحكمة دائماً إذا طرحت الإقرار الجزئى أن تبين الأسباب التى إستندت إليها فى ذلك ؛ غير أن تسبب طرح الإقرار الكامل أو الجزئى يستلزم أن تكون المحكمة قد قضت بعكس ما يؤدى إليه الإقرار ، وعلى ذلك فإن التسبب بكون واجباً فى الإقرار الكامل إذا قضت المحكمة بإبراءه ، ويكون واجباً فى الإقرار الجزئى إذا هى قضت بالإدانة.

شروط صحة الإقرار

الإقرار دليل من أدلة الإثبات ، ولكل دليل شروط وقواعد تتحقق به صحته ، وبالتالي ثقة المحكمة فيه والإستناد إليه فى حكمها.

وبعض هذه القواعد وارد صراحة فى التشريع والبعض الآخر من إجتهد الفقه والقضاء.

أولاً: الأهلية الإجرائية للمعترف:

الأهلية الإجرائية هي الأهلية لمباشرة نوع الإجراءات على نحو يعتبر معه هذا الإجراء صحيحاً وينتج آثاره القانونية . ويشترط فيها توافر الإدراك أو التمييز وقت الإدلاء بالإعتراف ، بأن يكون للمتهم المعارض القدرة على فهم ماهية الأفعال وطبيعتها وتوقع آثارها .

وعلى ذلك لا يتمتع بتهيؤ الأهلية كل من الصغير والمجنون أو المصاب بعاقة عقلية والسكران.

ثانياً: تمتع المتهم بحرية الاختيار:

يجب أن يكون المتهم قد أدلى بالإعتراف وهو في كامل إرادته بأن تكون إرادته حرة واعية ، بعيدة عن كل ضغط من الضغوط التي تعييبها أو تؤثر عليها ، فأى تأثير على المتهم سواء أكان عنفاً أو تهديداً أو وعداً يعيب إرادته ، وبالتالي يفسد إعترافه.

أما إذا صدر الإعتراف من المتهم بإختياره وهو بكامل إرادته بدون أى ضغط أو تأثير ، فإنه يكون دليلاً صحيحاً مقبول في الأثبات .

والتأثير الذي قد يؤثر في إعتراف المتهم أما أن يكون تأثيراً أدبياً كالوعد والإغراء ، والتهديد وتحليف المتهم اليمين والحيلة والخذاع . وقد يكون التأثير مادياً كالعنف وإرهاق المتهم بالإستجواب المطول أو إستخدام كلاب الشرطة والتنويم المغناطيسى وإستعمال العقاقير المخدرة.

فإذا كان الإعتراف نتيجة أمر غير مشروع على نحو ما سبق ، فإنه يكون باطلاً ، ويؤدي إلى بطلان كل ما توتب عليه من آثار.

ثالثاً: صراحة الإعتراف ومطابقته للحقيقة:

يجب أن ينصب الإعتراف على نفس الواقعة الإجرامية لا ملابساتها المختلفة ،

فلا يعد إقراراً بإقرار التهم الواقعة أو أكثر بها تعلقاً بالدعوى كأقراره بالضغينة بينه وبين المجنى عليه ، أو بوجوده فى مكان الحادث ، أو أنه يحرز سلاحاً من نفس نوع السلاح الذى أرتكب به الحادث ، أو أنه على علاقة غير شرعية بالقتيلة . فكل هذه الأمور لا تعد إقراراً لأنها لا تنصب على الواقعة الإجرامية بذاتها وإنما قد تصلح لأن تكون دلائل موضوعية لا تكفى للإدانة إلا إذا عززتها أدلة أخرى كافية.

ومع ذلك يتعين أن يكون الإقرار واداً على الواقعة الإجرامية المسندة إلى المعترف فى صراحة أو موضوع بحيث لا يحتمل التأويل أو الشك.

ويتعين أن يكون الإقرار مطابقاً للحقيقة ، فقد يعترف الشخص كذباً للتخلص من إكراه مادي أو أدبي يتعرض له ، أو يكون لديه الرغبة فى تخليص المجرم الحقيقي بدافع المحبة أو المصلحة أو الصلة.

وقد يعترف الشخص معتقداً بصحة الإقرار ، وهو ما يسمى بالإقرار الوهمى . وقد يعترف الشخص نتيجة مرض عقلى .

فكل هذه الصور لا تعدوا إقراراً مطابقاً للحقيقة ولا يعتد به.

والرأى مستقر على أن صمت المتهم لا يعتبر إقراراً لأن هذا الصمت لا يعتبر صراحة إقراراً بالواقعة الإجرامية المنسوبة إليه ، وهى فى حقيقته ليس إلا إستعمالاً لحق قرره له القانون (المادة ١/٢٧٤ أ.ج) .

ويترتب على الإعتماد بالإقرار رغم عدم مطابقته للحقيقة بطلانه ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

رابعاً: إستناد الإقرار إلى إجراءات صحيحة:

يجب أن يكون الإقرار الصادر من المتهم نتيجة إجراء صحيح فالإقرار الذى يجرى وليد إجراء باطل يعتبر باطل هو الآخر ولا يجوز الإستناد إليه.

فإعتراف المتهم نتيجة إستجواب المحكمة له دون قبول صريح يعتبر باطلاً ، وإذا كان الإستجواب باطلاً بسبب تخليف المتهم اليمين أو بسبب عدم دعوة محامى المتهم فى جناية للحضور قبل الإستجواب فى غير حالتى التلبس والإستعجال فيكون الإتراف باطلاً.

ويقع باطلاً أيضاً الإعتراف الذى جاء وليد تعرف المجنى عليه على المتهم فى عملية عرض باطله ، أو نتيجة لتعرف الكلب البوليسى فى عرض باطل.

كذلك يقع باطلاً الإعتراف الذى يجرى وليد قبض أو تفتيش باطلين ، ولا يصح للمحكمة الإعتماد على الدليل المستمد منهما. والحكم الذى يستند إلى الإعتراف المستمد من الإجراء الباطل يكون مشوباً بما يعيبه حتى ولو أورد معه أدلة أخرى صحيحة.

غير أن بطلان الإجراء الباطل لا يترتب عليه حتماً بطلان الإعتراف اللاحق عليه ، فيصح أن يكون هذا الإعتراف مستقلاً عن الإجراء الباطل وليس نتيجة له ، وبالتالي يمكن إعتباره دليلاً مستقلاً بذاته وعتبر به فى مجال الإثبات ضد المتهم متى إطمأنت المحكمة إلى صحته وعدم تأثيره بالإجراء الباطل.

ويتحقق - عادة - الإستقلال بين الإجراء الباطل والإعتراف ، متى وجد فاصل زمنى أو مكانى أو إختلف شخص القائم بهما.

ومحكمة الموضوع هى التى تقدر قيمة الإعتراف الصادر من المتهم على أثر الإجراء الباطل من حسيما ينكشف لها ظروف الدعوى وملابساتها ، وهذا التقدير من المسائل الموضوعية التى لا معقب على حكمها فيه إلا فى الحدود العامة التى تراقب فيها محكمة الموضوع هذه المسائل الموضوعية.

حدود سلطة القاضى فى تقدير قيمة الإعتراف

ليس للقاضى سلطة فى تقدير قيمة الإعتراف ، فإذا عدل المتهم عن إعترافه أو أنكره أمام المحكمة وجب عليها أن تبين فى حكمها سبب عدم أخذها بعدول المتهم

أو إنكاره الذى تم أمامها وتعديلها على إقراره السابق أمام الشرطة أو النيابة أو محكمة أول درجة. وإذا عدل المتهم عن إقراره ودفع بوقوعه عن إكراه أو تحت تأثير فعلى المحكمة أن تحقق هذا الدفاع ، وإذا هى أخذت بإقرار المتهم عليها أن تتحقق من أنه لم يكن وليد إجراء باطل، ولها سلطة مطلقة فيجوز لها الاعتماد على الإقرار الصادر من المتهم أمام النيابة أثر تفتيش باطل من مأمورى الضبط القضائى طالما أنها خلصت إلى أن المتهم حين أدلى به لم يكن متأثراً بالإجراء الباطل مهما كانت الفترة الزمنية التى إنتقضت بين الإجراء الباطل والإقرار (١).

أحكام النقص

القبض والتفتيش والتحريز فى جرائم المخدرات:

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - بطلان القبض والتفتيش يبطله ويبطل الدليل المستمد منه:

يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة ، إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه ما دام أن الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاء على أسباب تحمله ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه إنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال شاهد الإثبات وسائر عناصر الدعوى بما يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بطروفيها وبأدلة الإتهام فيها خلص إلى أن أقوال الشاهد محل شك للأسباب التى أوردها فى قوله " وحيث أن المحكمة يساورها الشك فى رواية شاهد الواقعة أنه إشتب رائحة المخدر تنبعث من المكان الذى كان المتهمين يجلسون فيه ... ذلك أن الثابت من الأوراق أن الحجر الذى يحتوى على المادة المخدرة المحترقة به إحتراق جزئى بحيث لا يمكن أن تطنن المحكمة إلى إنبعاث دخان كثيف منه يشتب منه رائحة المخدر خاصة وأن المتهمين كانوا يجلسون فى العراء ولما كان أساس قيام الضابط

(١) راجع فى كل ما تقدم وتفصيل أوفى : إقرار المتهم ، للسيد المستشار عدلى خليل ، المرجع السابق.

بفتيش المتهمين وضبط المخدر هو حالة التلبس بالجريمة التى إستند إليها الضابط وإذا كانت المحكمة قد ساورها الشك فى توافر هذه الحالة ، فمن ثم فإن الدفع المبدى ببطلان القبض والفتيش يكون على سند صحيح من القانون بما يبطله ويبطل الدليل المستمد منه

(نقض ١٩٨٥/٤/١٥ - الطعن ٢٣٨٣ لسنة ٥٠ ق)

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالفتيش مسألة موضوعية:

لما كان المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وإنه متى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها أمر الفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته بالموضوع إلا بالقانون ذلك كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالفتيش وودت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتخبة لها أصلها الثابت من الأوراق ، ومن ثم فإن معنى الطاعن يكون غير سديد . ولا يقدح فى سلامة الحكم ما أستطرده إليه من قوله - بأن التحريات التى أقتنعت المحكمة بجديتها قد تأيدت بضبط المخدور - لأن ذلك من الحكم لا يعدو أن يكون تزيدا لا يعيبه بعد أن أستوفى دليله فى إطراح دفاع الطاعن . هذا وفضلاً عما تقدم ، فإنه لما كان مؤدى الوقائع التى أوردتها الحكم المظنون فيه أن الطاعن - أثناء وجوده أمام سكرته - تخلى عن اللفافة التى أتضح بعد إلقائها إنها محتوية على المخدر ، فأضحى ذلك المخدر الذى تخلى عنه هو مصدر الدليل ضده ، ولم يكن هذا الدليل وليد القبض عليه ، فلا جدوى له من التلوع ببطلان إذن الفتيش إذ أن مصلحته فى الطعن تكون منتفية.

(نقض ١٩٨١/٦/١٤ - الطعن ٢٤٣ لسنة ٥١ ق)

توافر حالة التلبس مسألة موضوعية :

من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة . لما كان كل؛ وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة من أنه توجه مع مرشد سرى إلى مكان المتهم بدعوى شراء المخدر الذي يعرضه المتهم للبيع وأخرج له الآخر اللغافة المضبوطة المحتوية على المخدر فقبض عليه وقام بتفتيشه فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بقوله أن الضابط إختلق حالة التلبس ليصحح الإجراء الباطل لا يكون له محل ، ولما كان ما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس ورداً على الدفع بعدم توافر هذه الحالة وببطلان القبض والتفتيش كاف وسائق ويتفق وصحيح القانون ، وكان الطاعن لا يمارى في أن لما أورده الحكم اصله الثابت في الأوراق فإن ما يثيره في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى من حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وإستنباط معتقدها فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٢/١/١٩ - الطعن ٢٤٥٩ لسنة ٥ ق)

تقدير الظروف التي تلبس الجريمة ولحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ذلك وكفايتها لقيام أو عدم قيام حالة التلبس - محكمة الموضوع :

من المقرر أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دين معقب عليها ما دامت الأسباب والإتبعات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها ، وكان الين من الحكم الطعن فيه أنه إنتهى إلى قيام حالة التلبس إستناداً إلى أن الواقعة حسبما إستخلصتها المحكمة هي أن " الطاعن عندما وقع بصره على سيارة الشرطة التي كان يركبها شاهدا الاتبات ألقى طواعية واختياراً اللغافة التي كان يحملها - قبل أن يقبض عليه ويفتش - فالتقطها الشاهد الأول - فإن واقعة ضبط المخدر على تلك الصورة لم تكن وليد قبض أو تفتيش وقع على الطاعن . " وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم تدليلاً على توافر

حالة التلبس ورداً على مادفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش - كافيا وسائفا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون فإن النعى عليه في هذا الصدد يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٦ - الطعن ٢٧٥٠ لسنة ٥١ ق)

ما يكفي لقيام حالة التلبس :

لما كان من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تختمل شكاً ، ولما كانت المحكمة قد أطمأنت إلى ما شاهد به الضابط الذي أبصر الطاعنة - وقد دلت تحرياته على أنها تتجر في الأقراص المخدرة - وهي تخرج من ملابسها كيساً من النايلون يشف عن الأقراص التي طلب شراؤها منها بعد أن تقدمها الثمن بما يكفي لتوافر المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة إحراز مواد مخدرة فإن ما إنتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس - التي تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحاً في القانون.

(نقض ١٩٨٢/٣/٤ - الطعن ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق)

مخالفة إجراء التحريز لا يترتب عليهما بطلان :

من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر في ذلك للإطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٧ - الطعن ٤٩٣٧ لسنة ٥٢ ق)

مثال لجريمة إحراز مخدر في حالة تلبس :

لما كان من مؤدى ما أثبتته المحكمة فيما تقدم أن الطاعن هو الذى ألقى باللفافة عند رؤيته للضابط وقبل أن يتخذ معه أى إجراء فتخلّى بذلك عنها طواعية واختياراً ، فإذا ما إلتقطها الضابط وفتحها ووجد فيها مخدراً ، فإن جريمة إحرازه تكون فى حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون إذن النيابة.

(نقض ١٩٨٣/٥/١٢ - الطعن ٦٥٦ لسنة ٥٣ ق)

القول بتوافر حالة التلبس من عدمه - مسألة موضوعية - تستقل بتقدير المحكمة الموضوعية :

لما كان الحكم المظنون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " إنه لا محل لما أثاره الدفاع عن المتهم بشأ الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما دون إذن من النيابة العامة ذلك أن ما ذكره شاهد الإثبات بالتحقيقات من أنه شاهد المتهم يلقى بالمخدر المضبوط قدام بإلتقاطه وتبين له أنه يحوى مادة مخدرة ومن ثم فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس بجريمة إحراز مخدر مما يتيح لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم طبقاً للقانون ٣٤ و ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكذلك طبقاً لما نصت عليه المادة ٤٦ من ذات القانون : وكان الطاعن لم يجادل فى أنه ألقى بالمخدر عند مشاهدته للضابط الذى قام بإلتقاطه وقام بضبطه . لما كان ذلك وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة . كما هو الحال فى الدعوى المطروحة يكون الحكم سليماً فيما إنتهى إليه من رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش تأسيساً على توافر حالة التلبس التى تبيحها .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ٨٩٢ لسنة ٥٣ ق)

مواد مخدرة - إجراءات تحريزها - اثر مخالفة ذلك

لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل مژدى الأدلة التى قام عليها قضاءه ومنها أقوال الضابط وتقرير المعامل الكيماوية بما لا تناقض فيه فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أشار إلى دفاع الطاعن وأطرحه بقوله : " وحيث أنه عن الدفع ببطلان إجراءات التحريز وإن ما حائل ليس هو المضبوط بدلالة إختلاف الأوزان فإن هذا الدفع مردوداً جملة وتفصيلاً ذلك وإن إجراءات التحريز المنصوص عليها فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هى إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون مخالفتها أى بطلانها وترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الإحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث ، ولما كانت المحكمة فى هذا الصدد قد ناقشت المحللة والضابط والسيد وكيل النيابة المحقق وأطلعت بنفسها على المضبوطات وتبين لها أن ما ضبط مع المتهم هو بذاته الذى حلل وإن عدد المضبوطات هو بذاته الذى أرسل ولا يغير من الأمر كون أحد القطع المضبوطة مع المتهم والذى قال الضابط عنها أنها أفيون ثبت تقرير التحليل أنها لجموم الخشيش إذ العبرة فى هذا المقام بالتحليل وهو أصدق دليل ومن ثم فإن ما يثيره المتهم فى هذا المقام لا يكون سديداً.

(نقض ١٩٨٢/٦/١٤ - الطعن ١١١٠ لسنة ٥٣ ق)

متى تكون الجريمة فى حالة التلبس ؟ - تخويل ما مور الضبط القضائى الحق فى تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه عند توافر التلبس طبقاً للمادتين ٤٦ و ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية :

من المقرر وفق المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الجريمة تكون متلبساً بها حال إرتكابها أو عقب ذلك ببرهة يسيره وهى حالة تجيز لمأور الضبط القضائى عملاً بالمادة ٣٤ أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه فى الجنابات وكذلك الجنتح المشار إليها بهذه المادة ، وهذا الحق فى القبض يبيع للمأور بمقتضى المادة ٤٦ تفتيش المتهم كما له طبقاً للمادة ٤٧ فى حالة التلبس

بجناية أو جنحة أن يفتش منزله ويضبط الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذ إتضح من أمارات قوية أنها موجودة فيه ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بتوافر حلة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاؤها على أسباب سائفة وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من تخلي الطاعن طواعية وإختياراً عن المخدر قد جعل مأمور الضبط القضائي حيال جريمة متلبس بها فيحق له دون إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يقبض على مقترفها وتفتيشه وتفتيش منزله لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق صدور إذن النيابة العامة بتفتيشه إنما يستمد من الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ ، ومن ثم تكون إجراءات القبض والتفتيش والضبط جميعها صحيحة في القانون ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

(نقض ١٦/١٦ - ١٦٨٣ - الطعن ١٣٠٤ لسنة ٥٣ ق)

تعليق

حكمت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٢ من يونيو سنة ١٩٨٤ في القضية رقم ٥ لسنة ٤ ق " دستورية " بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وهي المادة المشار إليها بالحكم محل التعليق والتي كانت تخول لمأمور الضبط القضائي الحق في إجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب بمن يملك سلطة التحقيق ، الأمر الذي إنتهت المحكمة الدستورية العليا إلى أنه مخالف لحكم المادة ٤٤ من الدستور .

توافر حالة التلبس من عدمه - مسألة موضوعية - من إطلاقات قاضي الموضوع:

من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت أقامت قضاها على أسباب سائفة - وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المبدي من

الطاعن بطلان إجراءات القبض والتفتيش لإتعدام حالة التلبس في قوله " وحيث أنه رداً عما أثاره المتهم دفاع بخصوص بطلان القبض والتفتيش فالثابت أن المتهم وكان يضع قطعة المخدر بحالة ظاهرة أمامه ويقوم بتقطيعها بواسطة المطواه المضبوطة إنما وضع نفسه في حالة من حالات التلبس الأمر الذي يحق مع توافر تلك الحالة أن يقوم الضابط باتخاذ تلك الإجراءات حياله ومن ثم يكون ضبطه وضبط المخدر والمطواه صحيحاً في القانون ويتعين لذلك الإلتفات عما أثاره الدفاع بهذا الخصوص " . وكل ما ساقه الحكم كاف وسانع في الرد على ما دفع به الطاعن وتبرير قيام حالة التلبس ويتفق وصحيح القانون فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ١٨ / ١ - ١٩٨٣ - الطعن ١٣٩٦ لسنة ٥٣ ق)

ما يكفي لقيام حالة التلبس بإحراز مواد مخدرة

من المقرر أنه يكفي للقول بقيام حالة التلبس بإحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط أن يكون من شهد هذه الظاهرة قد تبين ما هي المادة التي شاهدها ، ومؤدى ما تقدم يدل بذاته على قيام دلائل كافية على إتمام الطاعن بجريمة إحراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيش الكيس الذي ألقى به عملاً بالمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

(نقض ٢٨ / ١١ - ١٩٨٣ - الطعن ١٨٥٦ لسنة ٨٣ ق)

توافر حالة التلبس - موضوع - من إطلاقات قاضي الموضوع :

لما كان الحكم قد تناول الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " وحيث أنه بالنسبة للدفع المبدد ببطلان القبض والتفتيش لأن هذا الدفع مردود بما قرره الشهود الذين تطعن المحكمة إلى شهادتهم وتعول عليها في حكمها بأن الجريمة كانت في حالة تلبس عند تخلي المتهم عن المخدر من يده اليمنى فور مشاهدته للقوة ومن ثم يتعين الإلتفات ، عن هذا الدفع " وإذا كان هذا الذي رد به الحكم على الدفع مفاده أن

المحكمة قد إستخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية وفى الأدلة السائغة التى أوردتها أن الضبط والتفتيش تم بعد ما كانت جناية إحراز المخدر متلبساً بها - وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون سلبياً فيما إنتهى إليه من رفض الدفع بطلان إجراءات القبض والتفتيش تأسيساً على توافر حالة التلبس التى تبيحها .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٥ - الطعن ١٤٢٤ لسنة ٥٣ ق)

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل فيها الأمر إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع؛

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وكان الطاعن لم يشر أمام محكمة الموضوع أى دفع بشأن جدية التحريات أو بشأن عدم تمييز جليابه المقول بضبط المخدر بحبيبه ، وكان هذا الدفع الأخير لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة ولم يطلب الطاعن من المحكمة إتخاذ إجراء بشأنه فإنه لا تجوز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يطلب من محكمة الموضوع أن ترد على دفاع لم يشر أمامها .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٤ - الطعن ٢٨٩٠ لسنة ٥٣ ق)

لم يرتب القانون بطلاناً على مخالفة إجراءات التحريز

من المقرر إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بل ترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى يلامة الدليل.

(نقض ١٩٨٤/١١/٦ - الطعن ٦٧٤ لسنة ٥٤ ق)

إحراز مواد مخدرة - حالة التلبس - الدفع ببطلان القبض والتفتيش - مثال لتسبيب سائق :

حيث أن الحكم المطعون فيه قد تبين واقعة الدعوى في قوله : " إنها تجمل في أنه بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٤ أبلغ أحد المرشدين السريين النقيب الضابط بقسم مكافحة المخدرات بالقاهرة بأن المتهم ... يحزر مواد مخدرة بشارع أمير الجيوش بدائرة قسم الجمالية فينتقل المتهم حتى ألقى من يده لفاقتين بعضهما ضبط بهما مخدر الحشيش فقام بالقبض على المتهم وتفتيشه عشر بجيب فأنلته الأيسر على علبة لفاقات تبغ بها كيس أقراص الميثاكوالون ولفاقة بها حشيش وضبط بجيب سرواله الخلقى لفاقة من السلوفان ومبلغ ١١٨ جنيهًا " - وقد أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائفة إستمدّها من أقوال الضابط شاهد الإتهام وما ثبت من تقرير معامل التحليل من أن المادة المضبوطة هي مادة الحشيش وعقار الميثاكوالون المخدر - وقد عرض الحكم للدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله: " وحيث أن الدفع المبدى من الحاضر مع المتهم لا سند له من القانون إذ كان المتهم في إحدى حالات التلبس التي تبيح لرجل الضبط القبض عليه وتفتيشه إذ ألقى أمامه بلفافتي المخدر ، وإذ كان ذلك وقد وثقت المحكمة في أدلة الثبوت القولية والفنية السابق سردها فأنها لا تعول على دفاع المتهم وإنكاره إذ تعبده من قبيل التنصیل من المسائلة الجنائية وتأخذه بما ثبت لها من إدلة الثبوت سائفة البيان " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة وكان ماأورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توافر حالة التلبس ورد على مَادَع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان التفتيش ردًا كافيًا وسائفاً في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٠ - الطعن ٣١٩٦ لسنة ٥٤ ق)

جريمة إحراز مواد مخدرة - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف قاضي الموضوع

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة وإحراز جوهرين مخدرين بقصد الإتهار التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائفة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا ما إقتنعت المحكمة بجدية الإستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تعريفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وعرضت لما أثاره المدافع عن الطاعن من عدم ملكيته للمخبر الذي تم فيه الضبط ولم تم فيه دفاعاً جدياً يشهد له الواقع فردت عليه بأنه مجرد قول مرسل بغير سند من الأوراق فإ ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديلاً.

(نقض ١٩٨٥/١/٥ - الطعن ٣١٩٦ لسنة ٥٤ ق)

الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات - مثال لتسبیب ساذغ في الرد عليه :

حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدو بقصد الإتهار التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائفة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ثم عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه في قوله : " ولما كان ذلك وأن الرائد سطر في محضر تحرياته المؤرخ في ١٩٨١/١/٥ من أنه قد دلت تحرياته السرية التي قام بها على أن التهم وهو يعمل صيدلي صاحب ومدير إجزانة والمقيم يقوم بصنيع مادة الماكستون فوروت ويبيعهها إلى تجار تلك المادة لترويجها بالأسواق ومن ثم فإن المحكمة تظمن إلى جدية تلك التحريات وأنها كافية لإصدار إذن النيابة العامة بناء عليها

لضبط وتفتيش المتهم ومسكنه ومن ثم يكون الدفع بعدم جدية التحريات على غير سند سليم من القانون ويعتبر رفضه " لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي وكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى أقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصديقها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . وإذا كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سيقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً.

(تقض ١٩٨٥/٢/٥ - الطعن ٤٣٠٣ لسنة ٥٤ ق)

تخلي المتهم طواعية عن العلبة التي أتضح بعد إلحاقها والتقاطها إنها تحتوي على المخدر - مفاده - توافر حالة التلبس مما لا يجدي معه التذرع ببطلان القبض - مثال :

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز المخدر فقد بين واقعة الدعوى بقوله " إنه بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٦ الساعة السابعة مساءً وأثناء مرور الرائد جلال السيد الجرف رئيس وحدة مباحث مركز كفر الزيات يرافقه النقيب محمد محمد سليمان بدائرة المركز لتنفيذ مأمورية سرية ولدى وصولهما بالقرب من كوبري المشاء ببندر كفر الزيات شاهد أحمد أنور على يحمل تحت أبطه الأيمن علبة من الصفيح ولما وقع بصره عليهما ألقى بها أرضاً وحاول الفرار فالتقطها الرائد جلال السيد الجرف وتمكن زميله النقيب محمد محمد سليمان من القبض عليه وفتح أولهما العلبة فوجد بداخلها أربعة عشر طرية من مخدر الحشيش مغلقة كل واحدة منها بكيس أصفر اللون وتفتيش المتهم عثر بجيب جلبابه الأيمن السفلى طرقة على طرية من الحشيش " وكان مؤدى هذه الواقعة التي أعتنقها الحكم أن الطاعن تخلى طواعية عن العلبة التي أتضح بعد إلحاقها والتقاطها أنها تحتوي على المخدر وإتقطعت صلته بها قبل إلتقاط الضابطين لها وقضها فأضحى ذلك المخدر الذي تخلى عنه هو مصدر الدليل

ضده ولم يكن هذا الدليل وليد القبض عليه ومن ثم فإنه يصح الإستدلال بصبط المادة المخدرة التى كشف عنها فض العلية لأن الضبط على تلك الصورة لم يكن إجراء غير مشروع وتتوفر به حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر التى أوجدها الطاعن بفعله ومن ثم فلا جدوى من التذرع ببطلان القبض.

(نقض ١٩/٢/١٩٨٥ - الطعن ٤١٩٢ لسنة ٥٤ ق)

جريمة إحراز مخدر - الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات - مالم يكفى للرد عليه - مثال لتسبيب معيب:

وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن امدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ، وحين رد الحكم على هذا الدفع ذكر أنه : " مردود عليه " بم إطمأنت إيله المحكمة من جدية التحريات التى إجراها الرائد ... ، والتى حددت قبل صدور إذن النيابة العامة شخصية المتهم تحديداً ناقياً للجهالة وحددت أنه نزيل مستشفى بنها العام وأنه سبق ضبطه فى قضايا مخدرات ورائته الحكم من ذلك الذى ساقه إلى أن الدفع " أضحى غير قائم على أساس خليفاً بالرفض " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة مستندة إلى ما له أصل صحيح فى الأوراق ، ذلك بأن الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبنى حكمها إلا على أسس صحيحة ضمن أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما إنتهت إليه قائماً فى تلك الأوراق . لما كان ذلك . وكانت المحكمة قد إستندت فى إطراحها الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها إلى ما أورده من أن تلك التحريات قد أفادت سبق ضبط الطاعن فى قضايا مخدرات وهو مالا أصل له فى محضر التحريات الذى ضمته المحكمة من المفردات تحقيقاً لوجه الطعن مما يعيبه بالخطأ فى الإسناد والفساد فى الإستدلال . ولا يرفع هذا الحوار أن تكون هذه الوقائع قد أشير إليها فى محضر الضبط ذلك أن هذا المحضر عنصر جديد فى الدعوى لا حق على تحريات الشرطة وعلى إصدار إذن التفتيش ، فلا يصح أن

فله منه دليل على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن
خون مسبقاً بتحريات جدية يرجع معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه مما يقتضى
من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع أن تبدى رأيها فى عناصر التحريات
السابقة على الأذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها فى كفايتها
أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق ، لما كان ذلك وكان لا يعرف
مبلغ الأثر الذى كان لهذا الخطأ الذى تردى فيه الحكم فى عقيدة المحكمة لو فطنت
إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى
بحث باقى أوجه الطعن.

(نقض ١٩٨٥/٣/١٩ - الطعن ٤٩٠١ لسنة ٥٤ ق)

محتويات الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
	مقدمة عامة
٣	القسم الأول: أضرار المخدرات
٦	الفصل الأول: الشرائع السماوية والمخدرات
٦	الإسلام والمخدرات
٢٩	رأى المسيحية في المخدرات
٣٥	الفصل الثاني: الإدمان وأخطاره
٣٥	المبحث الأول: معنى الإدمان
٣٦	المبحث الثاني: إخطار الإدمان على المخدرات
٣٨	المبحث الثالث: أسباب الإدمان على المخدرات
٤١	الفصل الثالث: أنواع المخدرات
٥٨	الفصل الرابع: المخدرات والعقل
٧٠	الفصل الخامس: المخدرات والجنس
٧٧	الفصل السادس: العقاقير والمخدرات
	وأثرها على اللياقة البدنية
٩٧	: الوضع العالمي للإلتهام
	غير المشروع في المخدرات
١١٣	القسم الثاني: مشروع قانون المخدرات
١١٤	عرض نصوص القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
	في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها

المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: التعريف بالمخدر	١١٤
الفصل الثاني : جريمة جلب وتصدير المخدر	١٢٢
الفصل الثالث : جريمة الاتجار بالمخدر	١٣٠
الفصل الرابع: جريمة الصيدليات	١٥٠
الفصل الخامس :جريمة إنتاج الجواهر المخدرة	١٥٦
الفصل السادس : العقوبات	١٦٢
الفصل السابع : جريمة إعداد وتهيئة وإدارة مكان لتعاطي المخدرات	١٨٨
الفصل الثامن : كيفية تطبيق الظروف المخففة	١٩٣
الفصل التاسع: القصد الجنائي في جرائم المخدرات	٢٣٧
الفصل العاشر: تسبب الأحكام في جرائم المخدرات	٢٤٢
جداول المخدرات	٢٥٩
المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠	٣٢٢
القسم الثالث: المسائل الإجرائية وضمانات التحقيق في جرائم المخدرات.	٤١٨
الفصل الأول: الاستدلالات والتحريات	٤١٩
الفصل الثاني : التلبس بالجريمة	٤٢٧
الفصل الثالث : القبض على المتهم	٤٣٩
الفصل الرابع: التفتيش	٤٤٧
الفصل الخامس : إستجواب المتهم	٤٦٦

